يسألونك عن المجتمع المدني
ربيع دمشق الموؤد

عبد الرزاق عيد



يسألونك عن المجتمع المدني

" ربيع دمشق الموؤد "

تأليف : د. عبد الرزاق عيد

أبو عبدو البغل

المقدمة :

يعكس هذا الكتاب صورة عن مسار سيرورة ما سمي بـ ."ربيع دمشق " على طريق وأده من خلال المساهمات النظرية والفكرية والسياسية وخلال ثلاث سنوات في جريدة "النهار" اللبنانية التي كان لها الفضل الأساسي في احتضان مشروعنا المدني الديموقراطي وما استدعته هذه المقالات من حوارات وسجالات وتهديدات بلغت حد التحريض على الاعتقال تحت طائلة الاتهام بالخيانة الوطنية .

لقد قمنا بتقسيم الكتاب إلى قسمين ، متوخين التسلسل التعاقبي (الكرونولوجي) بهدف وضع القارئ في سياقات تخلّق ومن ثم وأد ما سمي بـ ." ربيع دمشق " ، فبدأنا القسم الاول بالمقالات التي كانت تناظر زمنيا الفترة الممتدة بين بيان الـ . ٩٩ الصادر في ٢٠ ايلول ٢٠٠٠، ومن ثم صدور الوثيقة الأساسية للجان إحياء المجتمع المدني التي صدرت بعد حوالي ثلاثة شهور مع بداية الشهر الأول سنة ٢٠٠١ ، فما بين هاتين اللحظتين اللتين أطرتا الربع الأخير من سنة ٢٠٠٠ كتبنا ثلاث مقالات ، كنا خلالها في خضم النقاشات والحوارات لإصدار الوثيقة الأساسية للجان الإحياء ، وهذه المقالات : (ويسألونك عن المجتمع المدني – حزب البعث حزب سلطة هامشي .. هل يستطيع التحول إلى حزب مجتمع – ومن ثم محاضرة ثقافة الخوف) التي ألقيت في منتدى جمال الأتاسي ، بعد قرار إلغاء المنتديات فكان لذلك تداعيات رصدتها جريدة الحياة ، وقد خصصنا لها بعض الوثائق في ملحق الفصل الأول من الكتاب .

لقد وجد نص محاضرة ثقافة الخوف فراغا روحيا غائرا في الصمت فملأه، ولذا ترك أصداءا واسعة ، إذ نشر في دوريتين ، النهار اللبنانية نشرته على حلقتين ، كما نشر في أسبوعية "أخبار الأدب" المصرية ، حيث الزاوية الافتتاحية التي يكتبها رئيس التحرير جمال الغيطاني ،

كرست للحفاوة والترحيب بالمادة ، مما يوميء إلى أن الثقافة المصرية ليست أقل حاجة للتناص حواريا ونقديا مع ثقافة الخوف .!

ثم تعود جريدة الحياة –بعد نصف سنة تقريبا- إلى تنشيط أنسام لحظات الربيع التي كانت قد دخلت غرفة الانعاش بعد قرع السلطة طبول الحرب التي أعادت إلى الأذهان مناخات مطلع الثمانينات الشئيمة .

لقد نشرت الحياة وعلى مدى ثلاثة أيام سلسلة من النصوص في أعداد ٨- ٩ - ١٠ / ٧ / ٢٠٠١ ،أولها نص " ثقافة الخوف " ، ومن ثم التعقيبات التي أعقبت المحاضرة كنموذج لخطاب المثقفين من جهة ، ومحاضرة السيد نائب الرئيس عبد الحليم خدام في جامعة دمشق ، ومن ثم التعقيبات التي أعقبت المحاضرة كنموذج لخطاب السلطة ، وقد ختم هذا القسم (الأول) بحوار نقدي وكاشف وموغل مع نائب الرئيس عبد الحليم خدام ، حيث مثّل الرد إيماءة مهمة جديدة على الحياة السياسية والثقافية السورية ، إذ لأول مرة يمكن لكاتب يعيش داخل الوطن أن يحاور-وبلغة نقدية راديكالية- شخصية سياسية يفترض أنها الثانية في البلاد -وعلى مدىعقدين من الزمن تقريبا- دون أن يترتب على ذلك أكثرمن استدعاء واستيضاح .

وقد نشرت النصوص الثلاثة في كراس قام التجمع الوطني الديموقراطي المعارض باعداده وتوزيعه على نطاق واسع ، كما نشر نص ثقافة الخوف والتعقيبات عليه ، في كراس معد عن منتدى جمالا الأتاسي الذي احتضن المحاضرة ، رغم اعتراض السلطات ، ويمكن الإطلاع على هذه الملابسات من خلال ملحق الوثائق الذي ألحقناه في آخر كل فصل يستدعي سياقه ذلك .

كما سيضم هذا القسم (الأول) فصلا مخصصا يعكس طموح الأخوان المسلمين للانخراط في ربيع المشروع الديموقراطي ، من خلال حوارنا النقدي مع "وثيقتهم" المتقدمة على طريق القبول بالتعدد والتعايش ونبذ العنف ومن ثم ردود فعل السلطة وردود فعلهم .

القسم الثاني :

لقد غطت مقالات هذا القسم السنة الثانية المنكودة من احتضار هذا الربيع على طريق وأده ، حيث خيم مناخ متلبد بغيوم الكآبة والتشاؤم والقلق والتهديد والوعيد بعد اعتقال العشرةالناشطين في المجتمع المدني ،وستتردد اسماؤهم في اكثر من فصل من فصول هذا الكتاب ، وشهدت هذه الفترة الإنتقالية - ماقبل إطلاق الأحكام - نوعامن الحصاد السياسي للضربة الأمنية من خلال استدعاءات أمنية تهدف إلى حوار مزعوم تحت ظلال سيوف الأحكام العرفية التي كان يحاكم العشرة بموجبها أي امتثالا لقاعدة الاستبداد الشهيرة (الترهيب والترغيب) (إما القبر وإما القصر) إما السجن او الامتيازات أو الصمت الذي هو هدف الطغيان عبر العصور ، مما تطلب موقفا شجاعا لايفرط بمكتسبات أكثر من سنة حققتها الحركة الديمقرطية الوليدة

،وكان لابد من ابرازالنزوع المدني الديموقراطي المقاوم ، فكان أهم ما يميز هذا القسم هو مقال (وداعا عارف دليلة ..أو الى اللقاء بعد صدور الحكم بإعدامك) ، وذلك بعد أن حكم بعشر سنوات ، مما شكل لنا صدمة تجاه هذا الرسالة الأمنية القوية اللهجة في ارهابيتها التهديدية إلى الجميع ، فوضعنا دمنا على كفنا – وعلى القارئ لهذا الكتاب أن يتوقع أن وراء كل فصوله يكمن مثل هذا الشعور – وكتبنا هذا المقال ، لنعيد قذيفة الخوف إلى فسطاط الساطة ، في صيغة إعلان رفض الخوف ، ورفض التضحية بمكتسبات سنة على طريق الانفراج ، فكان الرد شرسا في عدوانيته وصيغته التهديدية ، من خلال عضو مجلس شعب ذي تاريخ أمني راح يدعو باسم الشعب – كما في أزمنة التطهير – لمحاكمتنا باسم الخيانة الوطنية ، بمقال تحت عنوان (أدعو لإحالة هذا الكاتب على القضاء السوري) فكان خطابا تصعيديا تصفويا ، إذ أن الدعوة للمحاكمة باسم الخيانة الوطنية لا تعني سوى الاعدام ! مع سلسة من المقالات في جريدة المحرر تتوجه في ذات المنحى التحريضي .

ورافق مقال النائب في جريدة النهار في اليوم ذاته ، اتصالات من باريس تتحدث عن معلومات باتخاذ قرار الاعتقال وبانتظار التصديق عليه من القصر الجمهوري ، وذلك عبر تلاعب تقني أمني بهدف الإرهاب والتهويش والتشويش فالتطفيش !

لكن هذه الحوارية (التصفوية) دخلت في باب المثل القائل " رب ضارة نافعة " إذ استنفرت الحركة الثقافية الديموقراطية ، وايقظت من جديد حراكا سياسيا كان يراد له السبات تحت مظلة الخوف التي أشاعتها الأحكام ضد العشرة الذين شاعت تسميتهم بالعشرة الأفاضل .

إذ كُتبت العديد من المقالات التضامنية المستنكرة للحملة (الثقافية الامنية) التي أفردنا لها فصلا مستقلا ، وظهر العديد من البيانات التي ثبتناها في الملحق ، منها وثيقة وقعها حوالي ١٥٠ مثقفا وكاتبا وفنانا سوريا وعربيا ، فكان إيذانا بدخول رجالات الفن : السينما والمسرح (مخرجين وممثلين) ميدان الحياة السياسية ، إذ استشعر الجميع الخطر الذين يحيق بالجميع ، فيما بدا أن الرد " يذكر بنظام الحسبة العتيق " الذي كان ومازال كابوسا ثقيلا يقتل العقول المستنيرة والمبدعة ، وسيفا مشهرا في وجه أصحابها ، حسب تعبير بلاغ لجان إحياء المجتمع المدني ، الموقع عليه من قبل الهيئة التأسيسية في ٢٠٠٢/٩/٥ ، وهو مثبت في ملحق وثائق القسم الثاني .

وقد أضفنا فصلا ثالثا لهذا القسم ، يواكب مؤشرات ممكنات استئناف مسيرة الاصلاح ، على خلفية هزيمة النظام العراقي وسقوط بغداد ، فكان لابد أن نقدم قراءة من منظور منهجي يستند إلى منظومة المفاهيم التي تتناسل من صلب مفهوم المجتمع المدني ، تحت صيغة إن نظاما شموليا لا يستند إلى إدارة مجتمعه وشعبه لا يحمل مقومات الصمود الوطني والقومي ، فالمجتمع الذي يعيش في ظل الصمت والانكفاء والعزوف واللامبالاة والذهول ، يعاقب أنظمته

بالتربية ذاتها التي أنشؤوه عليها وهي "تربية الصمت" عندما تأتي جحافا الأجنبي ، إذ يقف الشعب والمجتمع حياديين لامبالين "سكارى وماهم بسكارى" تجاه نظامهم وهو يواجه قوى الخارج ، ولهذا فإن الشعوب بلا مبالاتها وعزوفها وانكفائها وذهولها إنما تهزم انظمتها ، قبل أن تهزمها التكنولوجيا المتفوقة ،فما هزم النظام العراقي هو شعبه الذي عاقب نظامه بصمت الحيادية ،وليس بتفوق التكنولوجيا الأمريكية ، لأن التكنولوجيا الإسرائيلية ليست أقل تفوقا في مواجهة الفلسطينيين شعب الجبارين .

أردنا مما كتبناه واثبتناه في هذا الفصل أن لا يضيع النظام السوري فرصة ثانية لاستنهاض قوى المجتمع المدني ليشكل قاعدة سليمة لصمود ما زال ممكنا في وجه عاديات الزمن وتحدياته الخارجية والداخلية ، وذلك من خلال استعادة تعين الروح الهيغلي الذي تنزل في الزمن السوري عام الألفين تحت الصيغة الثلاثية " المجتمع المدني – الديموقراطية – حقوق الانسان " عسى أن لا تنطفي شرارة " روح العصر " بعد أن انقدحت في عماء وجودنا القاحل ربيعا عابرا موؤدا في حلكة ليل بهيم وصحراء جدباء ، أجدبت روح وعقل ووجدان الوطن والأمة .

وأخيرا فإننا نهتبلها مناسبة لتحية جريدة (النهار) في شخص رئاستها (غسان تويني وجبران تويني) والصديقين جهاد الزين وإلياس الخوري ، إذ أن هذا الكتاب مدين للمنبر الشجاع الحر والنزيه لهذه الجريدة ، في زمن الحذف والعبودية والنفاق ، حيث شكلت لي وللعديد من الكتاب السوريين (بقعة ضوء النهار) الوحيدة في امتدادات ظلام النفق الذي فيه نتردى ...

٢٠٠٣ - ٧-٢٢

بمثابة تمهيد

المجتمع المدني في سوريا
من جمعية أصدقاء إلى لجان إحياء

المجتمع المدني في سوريا :
من جمعية أصدقاء إلى لجان إحياء

منذ ما سمي بـ" بيان الـ٩٩ " المطالب بأولوية الاصلاح السياسي مدخلا وحيدا لممكنات الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، والساحة السورية تشهد حراكا اجتماعيا وسياسيا وثقافيا .

فكأن المجتمع يتمرد على تأسنه الذي طال عقودا من الزمن ، تخلى فيها – بملء إرادته – عن الشرعية الدستورية باسم الشرعية الثورية الانقلابية بحجة " حرق المراحل " ؛ وإذ به يكتشف ، بكافة تياراته ، حاجته إلى إحياء مسيرة المجتمع المدني ، واستئناف سيرورتها التي توقفت منذ أواخر الخمسينيات ، بعد أن تحول المجتمع إلى مقبرة ، وكأن روح المطلق الهيغلي الذي يرفرف فوق طيات الزمن قرر فجأة أن يحط في سنة ٢٠٠٠ في سوريا ، ليتعين هذا الروح في صيغة ثلاثية : " المجتع المدني – الديموقراطية – حقوق الانسان ". لقد انقدحت شرارة " روح العصر " أخيرا في حلكة ليل بهيم طال ... وطال !

كيف بدأت الفكرة ؟

في بحر السنة الماضية (٢٠٠٠) بدأ لفيف من المثقفين القيام بلقاءات دورية ، اختاروا لها اسم " جمعية أصدقاء المجتمع المدني " ، لكن مع توالي الأحداث وتوسع جبهة المستعدين للعمل الاجتماعي ، والتقوض التدريجي لبسيكولوجية الخوف التي غدت وكأنها خصيصية وطنية سورية .

بدأ التفكير في تطوير الفعالية ، ولاشك أن ردة الفعل العقلانية الهادئة من قبل السلطة على " بيان الـ٩٩ " أسهم في إذكاء روح الأمل المتجاوب مع خطاب الاصلاح ، وأسهم – من ثم – في بزوغ إمكانية المراهنة على صدقية هذا الالخطاب .. ولو بحذر شديد ، فقد عاشت البلاد طويلا في فضاءات " خصوبة اللامتوقع " حسب تعبير برودون ، حيث المجتمع والسلطة يتبادلان الحذر من مجهول آت غير محدد ، إذ حين تغيب سلطة القانون ويسود الطغيان يسبح الكل – المجتمع والسلطة – في فلك الخوف ، فالطغيان – تعريفا – هو أن تتصرف دون انتظار حساب !

وهكذا بدأت لقاءاتنا من جديد للبحث عن صيغة بديلة ، تطور آليات العمل وتفعلها ، وتطمح إلى انتاج خطاب قادر على تجاوز " خطاب الفكر اليومي " وفق تعبير الشهيد مهدي عامل ، فهذا الخطاب تخشب وتخثر ، وتصلبت شرايينه في كل أشكاله السياسية الرسمية (القومية – الماركسية) في سوريا ، أي في خطاب الحزب الحاكم و " جبهته الوطنية التقدمية " فكان لابد من تفجيره معرفيا وسياسيا وأسلوبيا .

لم يكن من السهل الوصول إلى صيغة متفق عليها ، ولا سيما أن عددنا كمؤسسين لهذه اللجان كان حوالي ٢٠ مثقفا ، يتنوعون في في أشكال إنتاجهم للثقافة : فلسفة واقتصادا وأدبا ... ويتنوعون في مشاربهم الفكرية والايديولوجية ، وفي مرجعياتهم السياسية والحزبية التي تحدروا منها ، ليشكلوا سقفهم السياسي لمستقبل عنوانه : " لجان إحياء المجتمع المدني " ولهذا كان لا بد من عدد من اللقاءات لتحقيق حد أدنى من انتظام شبكات التردد المفاهيمية لأجهزتنا المعرفية ، وفي هذا السياق تم اقتراح صيغة " لجان إحياء المجتمع المدني " بديلا لصيغة " أصدقاء المجتمع " إذ تبدت لنا الصيغة الأخيرة مائعة ورخوة دلاليا على مستوى المحتوى المعرفي والوظيفة الايديولوجية والأداء السياسي .

وأما صيغة " إحياء المجتمع المدني " فقد بدت وكأنها المعادل السياسي للسؤال النظري والفكري الذي يهيكل عمل قطاع واسع من الفكر العربي في العقدين الأخيرين ، وهو إحياء فكر عصر النهضة العربي(بشعاراته : تنوير – عقلانية – تقدم – حداثة) بوصف هذا الفكر هو العمق التاريخي الحقيقي والمستمر لثقافتنا الوطنية المعاصرة ، في مواجهة الأطروحة

التراثية المحدثنة التي تبحث عن الانتظام في استمرارية تبدأ بابن رشد أو بابن حزم أو بابن خلدون !

ما هو الاساس النظري لاختيار هذه التسمية ؟

يطرح هذا السؤال في سياق ردود الفعل الهائجة على مصطلح " المجتمع المدني " بوصفه مصطلحا " غربيا " ينساق لـ " الموضة " وبوصفه " نتاج التآمر على النظام الاشتراكي " بسبب ظهوره في سياق انهيار النموذج البولوني ، ولذا فقد عمد الخطابان : القومي السلطوي ، والشيوعي الستاليني المعاد انتاجه بـ"تاتشرية كاريكاتورية "[1] إلى تأثيم مصطلح " المجتمع المدني " بعده مؤامرة واختراقا قام به النفوذ الأجنبي وغزوا ثقافيا غربيا ، ولكن هذين الخطابين نسيا أن المنظومات الفكرية القومية والماركسية التي يتبناها دعاتهما هي نتاج عقل الألمان ، لا نتاج عقل يعرب بن قحطان !

والحق أن مصطلح " المجتمع المدني " ما يزال يكتنفه اللبس والغموض كمفهوم نظري يشكل تجريدا نظريا لسيرورة المجتمع الحديث عبر القرون ، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا و ثقافيا .

ومرد غموض هذا المصطلح في الخطاب العربي المعاصر يعود إلى حالة القطع ، المؤسسة على " الشرعية الثورية " في مواجهة " الشرعية الدستورية " ، وقد أسست لهذه الشرعية الثورية الأنظمة القومية (الناصرية – البعث) ، ثم أسهمت الأحزاب الشيوعية في تقديم غطاء نظري لها ، من خلال استلهام نموذج اشتراكي بيروقراطي شمولي استبدادي (هو النموذج السوفياتي) .

وبدأت عملية وأد سيرورة المجتمع الأهلي على طريق المجتمع المدني منذ الستينات في سوريا ، من خلال مراهنة كل القوى (البعثية والناصرية والشيوعية) على الشرعية الثورية الانقلابية .

وعليه فإن إيقاف السيرورة المدنية للمجتمع يتحمل مسؤوليتها الجميع – بغض النظر عن حسن نواياهم – وذلك عندما اقتنعت كل القوى الحية بأن تلغي ذاتها عبر الانقلاب على الديموقراطية السياسية باسم " ديموقراطية اجتماعية " ولكن سرعان ما تبين مع انهيار النموذج السوفياتي للاشتراكية ، استحالة بناء ديموقراطية اجتماعية من دون ديموقراطية سياسية ،

---

[1]- الإشارة هنا إلى السيدة وصال فرحت التي ورثت الأمانة العامة للحزب الشيوعي عن زوجها خالد بكداش حيث حالة الالتحاق بالسلطة ، والذوبان في النظام ، أن تحرض الرئيس خلال اجتماع الجبهة على المعارضة بدعوته الافراج عن المعتقلين النشطاء العشرة في المجتمع المدني ، محذرة ومذكرة بانهيار (نظام شاوشيسكو) وذلك بأن الذي أفرج عنه هو الذي أطلق عليه النار!

وعلى هذا فإن مصطلح " المجتمع المدني " عاد لينبعث من جديد خلال الثمانينيات في العالم أجمع ، وطالنا نحن العرب الذين ننتمي إلى هذا العالم مكانيا على الأقل !

ولهذا فإن أي تأجيل لتحرير رقبة المجتمع المدني وإطلاق سراحه لن يكون إلا زمنا إضافيا نضيفه إلى اغترابنا عن التاريخ .

إن المجتمع المدني هو بداهة الوجود وقد انتقل من مرحلة الطبيعة إلى مرحلة الاجتماع ، ، أي إلى مرحلة العمران البشري والسياسة المدنية (بتعبير ابن خلدون) ، إذ من صلب هذا المفهوم سيتولد نسل مفاهيمي ينتج عنه ويشير إليه " العقد الاجتماعي " في مواجهة نظرية " الحق الإلهي وهذا الانقلاب المفاهيمي هو معادل سياسي للانقلاب العقلاني الذي نقل مركز ثقل المعرفة البشرية من السماء إلى الأرض ، أي أن فك الارتباط بين السماء والأرض سينتج عنه فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية وذلك من خلال " العلمانية " وهذا الانتقال من المطلق إلى النسبي سينتح عنه " الديموقراطية " بوصفها ممارسة سياسية للنسبي والممكن وهو ما سيتطلب الاعتراف بالفرد ذاتا مستقلة غائية فاعلة عاقلة ، مالكة لحياتها وبدنها وذهنها ، وامتلاك الفرد لذاته وعقله وذهنه سينتح عنه ما يعادله في حقل الممارسة المعرفية ، وأعني حرية التعبير والتفكير التي ستتوج المبادرة الخلاقة ، والفرد الحر سيتوج مفهوم " الاعتراض والمغايرة " حيث الاختلاف أصل الجدل ، والجدل هو أصل الطبيعة وأصل التقدم والابتكار في المجتمع .

عن " الهجنة " و " الخصوصية " : أسئلة

بماذا تختلف السلطنة العثمانية ، في بنيتها السياسية والايديولوجية والحقوقية ، عن دولة الحق الإلهي في العصور الوسطى الأوروبية ، حيث الحكم المطلق ، واحتكار السلطة ، والتصرف بمصائر المجتمع والبشر في الدنيا والآخرة من خلال توحد الاستبدادين السياسي والديني ؟

وإذا كانت البنية واحدة (لدى النظام العثماني ودولة العصور الوسطى الأوروبية) ، فلماذا تكون الأطروحة المضادة هجينة وغزوا ثقافيا ، عندما يواجه الفكر التنويري العربي نظرية الحق الإلهي بالعقد الاجتماعي ويواجه الحكم المطلق بالشرعية الدستورية والتعددية السياسية وحرية الرأي والمعتقد ، ويرد على توحد السلطة السياسية والدينية بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة ، ويواجه الاستبداد بالديموقراطية ، ويواجه المجتمع الديني (مجتمع الملة) بالمجتمع المدني (مجتمع الأمة) ؟

أليست مسيرتنا منذ الاستقلال عن السلطنة العثمانية هي مسيرة مجتمع في طور صيرورة دائبة على طريق بناء مقوماته كمجتمع مدني ، على المستوى الفكري (عقلانية – تحديث – تنوير) وعلى المستوى الثقافي (حرية تعبير – تعددية – حوار – نقد – عشرات

الصحف والمجلات) وعلى المستوى السياسي (تعددية حزبية ، برلمانات حقيقية ، صراع سلمي ، تداول سلطة ، وعلى المستوى الأخلاقي (نزاهة النخبة السياسية ونظافة اليد والاستقامة) ؟

أليست هذه مسيرة مجتمعنا ؟ أليست تلك هي مسيرة المجتمع المدني ؟

أترنا نستعير نماذج جاهزة لخصوصيتنا ، أم نحن نستأنف مسيرة توقفت وأوقفت لأسباب موضوعية وذاتية ؟ ألسنا نحيي سيرة موضوعية تمت القطيعة معها بإرادة طيبة ونوايا حسنة لمجموع ما كان يسمى بالقوى التقدمية (البعثية – الناصرية – الشيوعية) باسم " الثورة " ثم تبينت ضرورة مواجهتها نقديا وبشجاعة ؟

أليست " الخصوصية " والحال هذه ، إلا تأخرنا التاريخي ، تأخر السلطنة العثمانية عن دخول المسرح الحقيقي للتاريخ كله ، كما عبر ماركس واصفا المجتمع المدني ، الأمر الذي أدى إلى تأخرنا في النهوض ؟ فهل غدا التأخر مزية نباهي بها الأمم ، بوصفها خاصة عربية ؟

هل المجتمع المدني باختصار ، إلا إخضاع الشؤون العامة لرقابة الرأي العام ، التي تتطلب بدورها قنوات للرقابة ، من خلال تعدد الأحزاب الاسياسية وإطلاق حرية الصحافة ؟ ومن يخشى رقابة المجتمع المدني سوى اللصوص والفاسدين ، والذين أخذوا حق الرقابة من المجتمع المتسلط عليه بالغلبة والشوكة ووضع القدم في أفواه الناس لكي لا يتداعوا إلى المطالبة بالحق ؟!

ماذا تبقى لنا من المشروع القومي العربي الوحدوي على مستوى الدول والأنظمة والحكام ؟ هل تبقى من هذا المشروع سوى ما هو قار في ضمير الشعوب العربية على المستوى الروحي والوجداني والثقافي ؟ لم يبق سوى المجتمع المدني عنصرا موحدا للمجتمعات العربية ؛وتلك مسألة غاية في الأهمية والحساسية بالنسبة إلينا ، في سوريا ، ولمصير علاقتنا بلبنان !

المجتمع المدني هو القادر على تجاوز مفهوم " السيطرة القمعية للمجتمع السياسي " باتجاه " هيمنة الكتلة التاريخية " وفق صياغات غرامشي ، فكريا وثقافيا وروحيا ، حيث الاستجابة الطوعية للبشر ، وحيث الأفق الوحيد لخروج الفكر القومي العلماني الديموقراطي من مأزقه التاريهي ولاستعادة زمام المبادرة .

فاسدون ومشبوهون أولئك الذين يصفون أنفسهم بأنهم هم الوطنيون ، وبأن المجتمع المدني مشبوه وخائن !

أية مفارقة تاريخية : أن يكون الحاكم وطنيا وأن يكون شعبه خائنا ! من يثبت اليوم جدارة وفعالية الانتفاضة الفلسطينية ، التي هي المدخل إلى حرية فلسطين وحريتنا نحن : أهي

الشعوب التي تملأ ساحات المجتمع المدني .. أم الحكام " العاقلون الحكماء " الداعون إلى " حقن الدماء وضبط النفس " هذه الدعوة التي تضع الجنرالات والأطفال في خانة واحدة على حد سواء ؟!

وعلى هذا كان لابد لنا في هذا السياق أن نهمس في ذن فلاسفة " وطنية الحاكم وخيانة الشعب " أن يعودوا إلى التاريخ البشري والانساني ، وإن فعلوا فلن يخرجوا إلا بهذه النتيجة : من السهل أن تشتري حاكما ، قائدا ، أميرا ، ملكا ، سلطة ، ولكن التاريخ لم يقدم مثالا واحدا على إمكانية شراء أمة !

عودة إلى الوثيقة / صدى وتفاعل :

- إن الوثيقة تحمل أطيافا متماوجة بين التأصيل النظري والتحليل السياسي ، وهي من ثم تحدد المهام انطلاقا من أن الحامل الاجتماعي لهذه المطالب البرنامجية هو المجتمع نفسه ، بعد أن غدا " طبقة ثالثة " .. كالمجتمع الفرنسي قبل الثورة الفرنسية ، الذي كان هو الثالث المرفوع بين طبقة النبلاء وطبقة الاكليروس ، أما الطغمتان اللتان تجعلان المجتمع السوري ثالثا مرفوعا ، فهما اللصقراطية المدنية (شكلا) والأتوقراطية العسكرية (فعلا) ، إذ نسبتهما تساوي ٥ % من السكان ولكنها تحوز ما يعادل ٩٥% من الدخل الوطني ، في مقابل ٩٥% من السكان لا يحوزون إلا ٥% من الدخل الوطني !
- لقد تم توزيع الوثيقة بعد عدد من الجلسات الحوارية بهدف التوجه نحو المثقفين ، بعد أن تم الاتفاق على توسيع المفهوم الاصطلاحي لمفهوم "المثقف" : من منتج للثقافة بشتى تجلياتها الفكرية والأدبية والفنية .. إلى التحديد السوسيولوجي الوضعي للمثقف ، بوصفه يحمل حدا ضروريا من التعليم يتيح له ثقافة تؤهله الاهتمام بالشأن العام ، ومن ثم الانخراط فيه ، بهدف تفعيل قوى النخبة بعد عشرات السنين من العزوف والانكفاء والتكور السلبي على ذات واهنة ، شاحبة ، قلقة ، سوداوية ، ضجرة ، متأففة ، مهزومة ، شكاكة بقدرتها وقدرة مجتمعاتها على اجتراح أي فعل سوى الهزيمة المستمرة والدائمة .
- لقد كان مفاجأة لنا أن نرى كل هذا الاقبال على الوثيقة ، قراءة ، وحوارا ، وتوقيعا ، وهو ما يعبر عن عمق شعور المجتمع بحاجته إلى استعادة مجتمعيته وانسانيته وكرامته ، إذ تلوح له تباشير الافراج عنه وإطلاق سراحه .

هذا الاقبال الحواري المتفاعل أدى إلى إعادة النظر في الوثيقة استجابة لآراء أطراف وجماعات وأفراد ، واحتراما لآرائها حينا ومشاعرها حينا آخر ، أو احتراما لكلا الأمرين معا رغم أن الوثيقة لم تكن معنية بهذه الحسابات الحزبية لأنها ليست وثيقة حزبية ، بل مداخلة

فكرية عن واقع سياسي واجتماعي وثقافي ، وإذا صح التعبير ، فإن الوثيقة مقال جماعي نظري – سياسي مكثف ، كتب بلغة هي مزيج من العقل والوجدان ، أو من الفكرو العاطفة إذ وكان يطمح إلى امتلاك الواقع والمجتمع السوري مفاهيميا ، لكن عبر بوابة الإحساس والانفعال الوطني والقومي الصادق ، كما كان ينصح غرامشي دائما ، إذ لا معنى لطرح مشكلة الوطن معرفيا دون الاحساس العميق والانفعال الصادق بمأسيه ومآلاته ومصائره .

- وأخيرا ، لا نريد الدخول في تفاصيل " التهويشات " التي رافقت تداول الوثيقة ، حوارا وتوقيعا ، لكي لا نزيد التشويش تشويشا ، ولكي لا نضيف رصيدا جديدا إلى جعبة المشوشين أفرادا أو جهات أو أجهزة .[1]

وعلى هذا سنكتفي بالقول : إن الوثيقة ، التي صدرت باسم الألف مثقف ، صحيحة نصا ، غير أنها ملتبسة في إعلانها نسبا ، مما أفضى إلى الكثير من التشويش والتكهنات والتأويل ، وهي وثيقة أنتجتها مجموعة من المثقفين ، لكنها سرعان ما أعادت إنتاج منتجيها ، إذ شكلت سقفا لهم للانضواء والالتقاء والالتفاف تحت صيغتها لتشكل منبرا حواريا مباشرا مع المجتمع من دون أي وسيط ، فهي بذلك موجهة إلى المجتمع ، وإليه تعود ، ولا علاقة لها بأية سلطة مرجعية خارجية ، سوى مرجعية الموقف الثقافي والفكري والأخلاقي الضميري المستقل لأعضاء لجنتها التأسيسية ؛ ومبدؤها الرئيسي : نزع العنف عن العالقات السياسية والجتماعية والثقافية ، تحت شعار أعلنه الراحل إلياس مرقص : " كفانا ممارسة السياسة حربا " .

---

[1]- الاشارة هنا إلى الالتباسات التي أثارها إعلان الناشط الصناعي المعروف والمعتقل منذ حوالي سنتين رياض سيف للوثيقة ، في حين أن إعلانها لم يكن مقرا في اجتماع الهيئة التأسيسية التي أقرتها .

القسم الأول

الفصل الأول

1- ويسألونك عن المجتمع المدني
2- البعث حزب سلطة هامشي هل يستطيع التحول إلى حزب مجتمع
3- لجان (إحياء المجتمع المدني) وخطاب الارهاب
4- ثقافة الخوف
5- الحوارعلى طريقتنا السورية (المثقف العضروط وصناعة الارهاب)
6- مدخل لقراءة التعددية في سوريا
7- كفى الماضي أن يكون ناطقا باسم المستقبل (حوار مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام)

ويسألونك عن المجتمع المدني *

يتساءل رئيس تحرير أسبوعية " المحرر " (عدد ٢٦١) ساخرا من هؤلاء المدافعين الميامين عن مقولة "المجتمع المدني " هل يشكل ثمانية عشر مليون سوري مجتمعا مدنيا ٠٠٠ ؟ "
ويعقب متهكما " ووددنا لو سموه لنا ٠٠ فقط من أجل أن نعرف ما نجهل؟!!

إن تساؤل المحرر التي أخذت على عاتقها منذ أسابيع تبني الخطاب التهديدي السلطوي الإرهاب للقوى "الخفية" للنظام في سوريا ، لا يفهم من تهكمه المتعالم سوى إناطة مفهوم المجتمع المدني بعدد السكان ، وبهذا تكون باكستان على سبيل المثال – وفق المعيار العددي – منجزة مكتسبات مدنية أضعاف ما أنجزته سويسرا مثلا !!؟

وفي عدد سابق (٢٦٠) يقوم مصدر سوري وثيق الصلة بالنظام ليرد على دعاة المجتمع المدني بأنهم منذ بضعة أسابيع ، فقط بدأ الضجيج الغربي و الإعلامي المعارض للنظام السياسي في سورية بالارتفاع تدريجيا حول وجوب السماح " بإقامة مجتمع مدني في البلاد " وذلك لاستخدامه كقناع ٠٠ لإطلاق حرية العمل السياسي ٠٠٠ وتحويله إلى ساحة للفوضى يجري فيها تسويق كل تمايز اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو طائفي ، دون قيود ، وذلك من قبيل ، حق التمثيل في المجتمع المدني ، ويتحول فيه وجه البلاد إلى رصف موزاييكي ، من حيث الأشكال والألوان ، لا حصر له"

ما هي الدلالات التي يفضي بها خطاب ا لمصدر السوري الوثيق الصلة بالنظام ؟

- الاعتراف والإقرار بعدم وجود المجتمع المدني في سوريا ، وتلك إجابة رسمية على التساؤل التعجبي لرئيس تحريرالمحرر حول إن كان ثمانية عشرمليونا يشكلون مجتمعا مدنيا أم لا!؟
- السذاجة النظرية التي ينطوي عليها الخطاب ، عندما يتصور أن المجتمع المدني وكأنه منشأة خدماتية أو سياحية أو تجارية ... الخ يسمح بإقامتها أو لا يسمح ، وهو يضمر وعيا سلطويا منوها بذاته القادرة على كل شيء ، بما فيها منح إقامة مجتمعات ! إنه الوعي الأوامري المستند إلى موروث عسكريتاري ينظر إلى المجتمع كوحدة عسكرية (سرية – كتيبة – لواء – فرقة ...الخ).
- يقر خطاب المصدرالأمني السوري بفقدان حرية العمل السياسي في سوريا ، وذلك عندما يتحدث عن استخدام موضوعة المجتمع المدني كقناع لإطلاق حرية العمل السياسي ...!
- انطواء الخطاب على فقر نظري بالمرجعية التاريخية والثقافية للمجتمع المدني ، بدءا من هوبز ولوك ، وجان جاك روسو ، ومونتسكيو ، وصولا إلى هيغل فماركس

فغرامشي ، حيث مفهوم المجتمع المدني لا يحيل إلا إلى مرحلة الاندماج القومي ، المتجاوز للتفكك والتكسير والتفتت الاجتماعي الأفقي للمجتمع الزراعي الإقطاعي (حيث المجتمع وحدات معزولة ، إمارات ، عائلات ، مذاهب ، ملل ونحل ... الخ) أي التجاوز باتجاه المجتمع المدني الحديث المتمثل بالدولة القومية الحديثة ،التي تحفظ توازنها السياسي بالديموقراطية ، ووحدة اندماجها (الأموي) بالعلمانية الممانعة والمتعارضة مع دولة الحق المقدس ومن ثم المؤسسة على التعاقد الاجتماعي ، فالرصف الموزاييكي – الذي يتحدث عنه المصدر الرسمي – هو نتاج الأنظمة التوليتارية ، ذات الحزب الواحد ، الذي شاهدنا خرابها القومي والأقوامي والاثني والديني والطائفي في ظل اشتراكية الدولة التي لا تحقق مساواة الناس إلا في العبودية ، على حد تعبير ماركس ، وعلى المصدر السوري أن يتأمل جيدا في المصائر والمآلات ، فليس المجتمع المدني المنطلق السراح المعبر عن التمثيل الحقيقي لقوى المجتمع ، هو الذي يدعو إلى الخوف ، بل الدولة الكليانية التي تلتهم الأمة والمجتمع ، وتظن واهمة أنها هضمتهم ، في حين أن الصديق المرحوم **سعد ا ونوس** برهن لنا مسرحيا في " **الملك هو الملك** " أن الناس قادرون على أكل ملوكهم دون أن يتسمموا ، بل تزداد أجسامهم ووجوههم نضارة !

- ألا تتعارض إشاراتنا السابقة مع منظور حزب البعث لدوره في قيادة المجتمع والدولة؟ هل لا يزال الرفاق البعثيون ينعشون ذاكرتهم بالعودة إلى مؤصلي أصول نظريتهم القومية من ساطع الحصري إلى ميشيل عفلق إلى زكي الأرسوزي وصولا لواضع منطلقاتهم النظرية ياسين الحافظ ؟ هل يقول هؤلاء جميعا إلا بفكرة أن الثورة القومية هي ثورة ديموقراطية سياسيا بالضرورة ، وهي ثورة علمانية ثقافيا بالضرورة وان الديموقراطية والعلمانية هما وجهان للثورة القومية .
- وهل المجتمع المدني الذي يحقق جدل الاستقلال والاندماج مع الدولة ، وفق جدل هيغل عن وحدة الجزئي والكلي، المتمثل بالدولة ، والتي هي المشترك الأعظم ، الذي يتحقق من خلاله الوجود العقلي للدولة ، سوى تجل خلاق للديموقراطية مع العلمانية كمعادل لجدل الحرية مع المعرفة في إطار كلية المجتمع المدني القادر على إنتاج ديناميكياته الذاتية الخاصة في إنتاج الدولة ، فالدولة إذا لم تكن ثمرة المجتمع المدني ، فهي ليست دولة ببساطة ، إنها لن تكون – والأمر كذلك – إلا إمارة استيلاء تتأسس على رابطة العصبية (أقوامية – قبلية – طائفية) ما قبل قومية مدنية حديثة ، حيث اعتماد الشوكة والغلبة لإقامة ملك عضوض مدمر للعمران حسب صياغات ابن خلدون .

يقول المصدر السوري الوثيق الصلة بالنظام : في كل واقع ينضوي مفهوم المجتمع المدني تحته ، نقف حيال تفتيت أو تجزئة للوحدة العضوية للفرد والجماعة من جهة ، وتمييز بين الدولة والمجتمع من جهة أخرى .. وبصراحة أشد ، فإن عملية الفرز هي جوهر إقامة المجتمع المدني ، ثم يكشف المصدر براعته ودهاءه في إمساك الشيطان من تلابيبه ، وهو شيطان الديموقراطية الذي تختبئ وراء مقولة " المجتمع المدني " وراء خراب بولونيا ودول أوروبا الشرقية !

نقول : يعرف المجتمع المدني بأحد وجوهه بأنه المجتمع المتعارض والمتجاوز للمجتمع الطبيعي العضوي ، أي المجتمع الطبيعي الذي تقوم روابطه على الصلة العضوية (رابطة الدم) ، فالمجتمع المدني ينتقل بهذه الرابطة (العضوية) – التي يدعو لها المصدر الوثيق – إلى مستوى العلاقة السيسيولوجية ، حيث تحل الروابط المدنية الحديثة (الطبقة ، الحزب ، الثقافة ، النقابة الجمعية) محل رابطة الدم العضوية التي يخشى عليها – المصدر الوثيق من التفتت – وهو محق – لأن النظام الذي يتحدث باسمه ، أعاد المجتمع فعليا إلى مرحلة المجتمع العضواني ، ما قبل المجتمع المدني الذي بدأت تتكون نوياته مع سقوط الدولة العثمانية (دولة رابطة الملة) وبداية تشكل المجتمع الحديث (دولة رابطة الأمة) ، أي أن النظام السوري والعربي عموما أعاد مع مرحلة الحقبة (الشخبوطية) أي بعد هزيمةالمشروع القومي الناصري في بداية السبعينات بنية النظام السياسي إلى مرحلة (ما قبل كولونيالية) أي إلى صورة النظام المملوكي أو العثماني ، منكفئا إلى الرابطة العضوية التي يدافع عنها المصدر الرسمي السوري .

أما الإثم الثاني أو "الخطيئة" الثانية لاستعادة المجتمع المدني – وفق المصدر - المتمثل بالتمييز بين الدولة والمجتمع ، فهو إقرار صريح من المصدر السوري ، بأن لا تمايز بين المجتمع المدني والدولة ، ويعتبر ذلك من بداهات علم اجتماع الفكر السياسي ، فكأنه بذلك يوصف واقع الحال في سوريا ، ولهذا يعبر عن استغرابه " أن مفهوم المجتمع المدني لم يكن في الماضي مستخدما في الخطاب السياسي ولا متداولا حتى في المفاهيم التي تستخدمها القوى السياسية الأخرى المنضوية في الجبهة الوطنية التقدمية ، إلا منذ أشهر قليلة ، وكأن هذه القوى لم تتبن هذا الخطاب وهذه المفاهيم إلا بفعل الانسياق وراء موضة فكرية أو سياسية جديدة ، ولهذا فان في الأمر مؤامرة استعمارية – حسب المصدر – حيث لم يعد الاستعمار بحاجة إلى الجيوش والجحافل ، بل بحاجة إلى هذا (المفهوم وتطبيقاته) مع بدايات القرن الحادي والعشرين باسم الديموقراطية وحقوق الإنسان .

- نقول : البشر لا يطرحون على أنفسهم سوى المشكلات القابلة للحل ، هكذا يقول ماركس ، فمصطلح المجتمع المدني لم يولد إلا بسبب أن هناك مشكلة تتمثل في غيابه

تحت وطأة ثقل النظام ،الذي راح يتقشر تدريجيا من إهاب الدولة لكي لا يبقى له سوى بزة السلطة ونياشينها ،حيث المحتوى الجوهري لتحديد مفهوم الدولة يكمن في سلطة القوانين ، ومادام التيار (الإصلاحي) في النظام ذاته يقر باستشراء الفساد المعمم ، فهذا يعني أن الدولة فقدت مشروعية عنفها المنظم للمجتمع بوصفها دولة قانون ، لتتكشف عن سلطة عارية من شرعيتها الستورية والقضائية ،عندها فإن مهمتها الأساسية تغدومطاردة الحرية ، ووضع كعب رجلها في أفواه العباد لكي لا يتداعوا إلى المطالبة بالحق على حد تعبير الكواكبي ، ولو كان الناس يملكون أصواتهم وحناجرهم لما تمادى الفساد إلى حد علنية الرشوة التي تبلغ حد المساومة العلنية على أسعار كل مقرر من المقررات الجامعية ، فلكل مقرر سعر حسب حجمه ودرجة مرونة الأستاذ أو جشعه ، حتى يمكن للمرء أن يقول بدون تردد أن الفساد المعمم بلغ حدا أنه يستحيل أن يكون هناك مواطن سوري ليس راشيا أو مرتشيا حتى من أجل أبسط الإجراءات الإدارية ، بذلك نغدو أمة ملعونة مطرودة من رحمة ا ، وفق الحديث النبوي ، لعن ا الراشي والمرتشي .

هل هناك دولة في العالم غير سوريا تمنح فيه علامات نضالية ؟ ويعطى مندوب الشبيبة الحقوق نفسها على شاشة التلفزيون مع ممثلي وزارة التعليم العالي ليحدد عدد درجات الرشوة التي ستقدم للطلبة الشبيبيين ؟هل يمكن لدولة في العالم أن تضفي المشروعية القانونية على منح علامات نجاح إغراء للشباب والفتيان أن يلتحقوا بعجلتها السلطوية دون أن يسمى ذلك فسادا وإفسادا لضمائر الشباب ، حيث الجميع يعرف بأنه بهذه العلامات السياسية سيأخذ مقعد مستقبل زميله الشريف المترفع بنفسه أو بأهله عن أي كسب ليس ثمرة عمله و جهده المخلص .

سمعنا الأدبيات السياسية تتداول في حقلها الدلالي مجاز (المال السياسي) لكن (العلامات السياسية) لم نسمع بها إلا في بلادنا ، فهي ثمرة إبداع محلي وتتصل بالحقل الدلالي المجازي السياسي السوري ، أليس في ذلك تأسيسا دولتيا مقوننا ومؤسسا للفساد والإفساد ؟ أليس في ذلك تخريب لقيم المجتمع المدني ، بهدف إلحاقه بأي ثمن بقاطرة سلطات قصيرة النظرة ، ضيقة الأفق ، تظن أن بلادها قابعة خارج العالم وقوانينه ونظمه؟.ٍ عندما يرتفع الفساد إلى مستوى القانون ، ألا يغدو من الطبيعي و المألوف أن تشترى المناصب والمراكز بل ومواقع المدارس في المناطق الثرية (من أجل الدروس الخصوصية) ومقاعد الوظيفة في مؤسسات القضاء بل والقضاء نفسه ، حتى أن المحامي لم يعد بحاجة إلى مدونات قانونية ومراجع حقوقية يعود إليها ، فمن يدفع يربح ، بل حتى أن الوظائف الدنيا التي لا تعود على المعذبين بالأرض أكثر من ٢٥٠٠ل. س (٥٠ٍ دولار) يتطلب شراءها بما يعادل ثلاثة أو أربعة رواتب !

لقد تخصخصنا بما فيه الكفاية حتى أن كل شيء غدا قابلا للبيع والشراء (الضمير – الوجدان – الكرامة) ولا نعرف ماذا بقي فينا من الاحساس بذاتنا الفردية الأخلاقية والوطنية لكي ندافع عن كرامة هذا الوطن المنكوب والمركوب ؟

المال أولا ، والولاء ثانيا ، حيث سلطة المال غدت اليوم أقوى وأكثر فاعلية لبلوغ المآرب حتى من سلطة السلطة ذاتها على اعتبار إن السلطة ذاتها أصبحت قابلة للبيع والشراء، فالكل يتدافع زاحفا باحثا عن أي "مكان" بأي ثمن حتى ولو كان ثمنه " المكانة" ، فكل درجة يرتقيها المرء في سلم احتلال " المكان" في فضاء الفساد يقابله هبوط في سلم "المكانة" باتجاه الحضيض ، حتى يترأرأ لنا عالم " ابتون سينكلير " القيامي في روايته " الغاب " ، حيث الكل يحاول رفس من دونه ، وحيث لا أحد يرتفع بكفاءته ، فإذا ما التقيت برجل ارتفع فاعلم أنك التقيت بوغد !

وعلى هذا فالدعوة إلى استعادة المجتمع المدني ليست موضة غير معبرة عن حاجة المجتمع ، بل أصبح من أولى الأوليات – إذا كان التيار الإصلاحي جادا – إطلاق قوى المجتمع ليتمرد على تعفنه ، وتأسنه اليومي ، إحياء ضميره الذي مات داخله ا ، والرحمة ، والتوادد، حيث الجميع ضد الجميع ، والإنسان ذئب الإنسان . إن المجتمع المدني يتيح للبشر أن يستشعروا كائنيتهم الاجتماعية التي غادرت مملكة الطبيعة وشريعة الغاب ، يتيح للمجتمع أن يمارس رقابته على جلاديه ولصوصه ، وخونته ، فعبر الدستور وسلطة القوانين ، والتمثيل الحقيقي ، أحزاب ، نقابات ، جمعيات ، برلمان وليس " برلمانات الدمى " ، أي أحزاب تعبر عن المصالح الحيوية لطبقات وشرائح المجتمع ، و ليس لجماعات عضوانية تلتف حول نفسها ، تتقاسم المنافع ، وفتات الموائد ، وتبلغ عضوانيتها الرخوية الدموية اللزجة أن يكون الحزب ممثل أسرة ، زوج في قيادة الجبهة ، وزوجة وزيرة ، أو أمينة عام حزب ترثه عن زوجها ، فتشكل قيادته من الابن والصهر وروح القدس (المتمثل بحضور روح الأب الشبح) !

هل يمكن محاربة الفساد بالفاسدين والمفسدين بالأرض أنفسهم ؟ هل يمكن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بسلطة الأجهزة ، دون الإصلاح السياسي باستعادة المجتمع المدني لمؤسساته القادرة على ممارسة الرقابة من خلال الصحافة ، العلنية ، الشفافية ، النقابات ، الأحزاب ؟ إذ شتان ما بين سلطة الأجهزة القائمة وسلطة المؤسسات.

-وإنه لأمر عجب أن تعتبر السلطة نفسها أكثر وطنية من الشعب عندما تعتبر ولاية الشعب على نفسه من خلال المجتمع المدني استباحة استعمارية ، إلا إذا كانت ترى أنها الوحيدة التي لها مصلحة بالوطن بمثابته مزرعة لها ، بينما الشعب لا يملك من أمر نفسه ، أو وطنه شيئا ؟!!

كفانا أوهاما عن طليعيتنا وتأخر الشعب ، إن النخبة السورية بشتى تياراتها " قومية ، بعثية ، أو ناصرية ، شيوعية مسفيتة أم ملبرلة " لا تزال ضحية هذه الأوهام ، وهي التي قادت بقيادة النظام لها إلى العزلة ، ومن ثم القطيعة ، حيث تتلاشى النويات الأولى للمجتمع المدني التي صنعها المجتمع خلال قرن عندما كان يمتلك بعض حياة ، لصالح المجتمع(الديني) السلفوي الإسلاموي ، الذي هو نقيض المجتمع المدني تعريفا ، تماما كما نعرفه بالضد من المجتمع الطبيعي العضوي ، من هو المسؤول عن هذه السيرورة الانكفائية ؟

هل المجتمع المدني الذي هزم السلفي المستنير الشهير المرشد الأول للإخوان المسلمين مصطفى السباعي أمام شاب صاعد " المالكي " ؟

أم النخبة السلطوية التي تتوهم أنها أكثر وطنية من الشعب ، أو أكثر تقدمية من الشعب ، والتي اضطرت إلى خوض معركة حفرت أخدودا من الدماء بينها وبين المجتمع ؟ هل انهزم السباعي في دمشق " المجتمع المدني " في الخمسينات ، أم في ظل الدولة الأمنية التي ارتدت بالمجتمع المدني ، وجعلت من العنف مدخلا سحريا، جاهلين أن أفضل الكلاب وأكثرها ترويضا ، تغدو شرسة حين تظل مقيدة بالسلاسل دائما ، وأن كل مفروض مرفوض .إن تردي المجتمع المدني هو نتاج اضمحلال الدولة إلى سلطة غاشمة فاسدة مما يدفع بالناس إلى الرجوع إلى عصبياتهم الطائفية والمذهبية .

هل بعث بعض قيم المجتمع المدني في الأردن رغم عمق الميراث البدوي الذي يميزه عن سوريا ذات الميراث المدني أعاق الانطلاقة الشعبية الوطنية والقومية في التنديد بالعدوان الأميركي على الشعب العراقي (حرب الخليج الثانية) ، أم غياب المجتمع المدني في ظل سلطة قومية معادية للإمبريالية ؟

إن النظم التي تستند إلى الشرعية الدستورية والقانونية التي هي ثمرة المجتمع المدني ، هي الوحيدة القادرة على مواجهة الجحافل المباشرة ، أو الاستباحة المتطورة من قبل الخارج ، لأن النظم التي هي ثمرة إرادة شعبها لا تتيح بنيويا فرصة للتآمر الخارجي ، لأن النظام لا يتشخصن في المجتمع المدني ، ليسهل التآمر على أوثانه ، أي لا معنى لإسقاط النظام المستند إلى شرعية المجتمع المدني ، لأن المجتمع والأمر كذلك يعيد إنتاج نظامه بنفسه ، أما النظام الذي يفتقد هذه الشرعية الدستورية والمشروعية المدنية والحقوقية فإنه لا يجد ملاذا إلا بالمشروعية الخارجية ، ولذا فإن أكثر النظم ذعرا من القوى الخارجية هي تلك التي تستند إلى شرعية الخارج لا ، لهذا فإن أكثر النظم رعبا من أمريكا هي النظم العربية التي لا تمتلك أي مشروعية تستند إلى مؤسسات المجتمع المدني .

- من العجب أن المصدر السوري يقدم المثال البولوني والأوربي الشرقي لا للتأمل في تجربة تاريخية واستخلاص الدروس ، والتي جوهرها أن نظاما لا يستند إلى موازين قوى المجتمع المدني ليس إلا نظاما كرتونيا ، دولا ملحية .

كلنا نحن الذين اخترنا خط التحرر الوطني والقومي من منظور ثوري انقلابي ، كان لنا مبرراتنا في أننا لن ننتظر على قارعة طريق التاريخ نضج ظروف الثورة القومية الديموقراطية ، فوثبنا إلى ظهر الاشتراكية وثبا ، والنتائج أننا سقطنا سقوطا مدويا ، وعلى هذا فإن من له بصر ينظر و قلب يرى ، لا بد أن يكتشف أن هذه الشرعية الثورية الانقلابية – التي آمنا مخلصين بضرورتها التاريخية – لم يعد لها معنى قبل بناء مجتمع الدولة الحديثة ، دولة الشرعية القانونية ، كان سقوطا مدويا لأن الاشتراكية لا يمكن أن تبني على قاعدة قروسطية استبدادية أوتوقراطية روسية أو استبدادية شرقية لا يوجد فيها حرية إلا لشخص واحد هو الحاكم على حد تعبير هيغل .

ولهذا لا بد قبل الحديث عن الشرعية الثورية التي استلهمناها من النموذج السوفيتي المنهار ، من التأسيس للشرعية المدنية الدستورية ، وقبل الانتقال إلى الديموقراطية الشعبية لا بد من أن تمتلك الديموقراطية الليبرالية لكي نتجاوزها ، ولابد من نضج المجتمع المدني وإنجاز مهماته لكي ننتقل ، إلى ما يسميه ماركس " المجتمع الإنساني "

- يقوم المصدر السوري بالرد على ميشيل كيلو دون ذكر اسمه ، بأنه يدعو إلى القيام بانقلاب على السلطة ، ثم يكلف النظام شابا نفجا دعيا يعتمد عليه في الآونة الأخيرة في التصريحات للمحطات الإذاعية والفضائية للرد على ميشيل كيلو بذكر الاسم الصريح وذلك في العدد التالي من المحرر عدد (٢٦١) .

قبل مناقشتنا للردود على ميشيل لا بد من استطراد عابر لكنه ضروري في هذا السياق ، وهو يتعلق بالشاب المذكور النَفج ، حيث يبلغ به غروره الأمني أن يتطاول على زعيم سياسي " رياض الترك " معتبرا أنه لا يستحق حتى أن يناقش ، وأن تعداد حزبه لا يتجاوز بضع عشرات ، بل يبلغ به شطط الثقة الأمنية بالذات درجة من الرثاثة والابتذال أن يقوم بكتابة تقارير أمنية علنا بأساتذته حيث يقدم على كتابة تقرير وشاية على صفحات المحرر بأستاذيه الدكتورين أحمد برقاوي ويوسف سلامة بأنهما ينفثان حقدهما على النظام في الغرف المغلقة لينالوا شرف المعارضة ومكاسب السلطة .

إن الوقفة عند هذا الشاب الذي يضع تحت اسمه أستاذ الابستمولوجيا وعلم الاجتماع السياسي في كلية الآداب في جامعة دمشق ، وهو الذي حاز على الدكتوراه بإشراف أساتذته الموشى بهم منذ سنوات قليلة لا تسمح له بهذا اللقب ، إنما ُيقصد من هذه الوقفة استكناه البعد الدلالي لقيم المرحلة الجديدة ، من خلال قيم الكوادر الجديدة الذين

يصوغون خطابها السياسي ، لتلمس مدى الحطام الذي تحدرت إليه منظومات الأخلاق الاجتماعية والفردية ، ومدى الطرافة في أن الشاب نفسه يعتبر (المعارضة شرف) وهو بكامل إرادته يختار طريقا آخر غير طريق الشرف .

إن من لا يرى في العالم سوى الزواحف و العبيد والخصيان ، لا يستطيع أن يمتلك الحد الأدنى من استشعار الكبر في الكبار ، حتى ولو من موقع الخلاف ، كما كان موقفنا من رياض الترك .الذي كنا طوال عمرنا السياسي بموقف النقيض ، لكن دواعي الشرف تقتضي ممن يمتلكها – حتى ولو كان خصما – أن يقف إجلالا وإكبارا لرجل قدم أمثولة نادرة في الدفاع عن كرامة الموقف والرأي عندما صمد عشرين سنة في زنزانة منفردة ليغدو درة على جبين هذا الوطن القادر على إنجاب الرجال ، وليس أشباه الرجال ولا رجال على حد تعبير الإمام علي ، وأن هذا الوطن رغم كل التدمير الذي لحق بالمجتمع المدني لا يزال قادرا على إنجاب مئات (نلسون مانديلا) ، ومع ذلك فإن الرجل خرج من السجن بعد عشرين عاما لم يكن متاحا فيها حتى القراءة ، ليطرح الأسئلة ذاتها التي يطرحها الجميع دون ضغائن أو أحقاد أو نزعات انتقام ، وكأن أطروحة هيغل حول روح العصر تجد ذروة تعينها في تلك المرحلة من حياة سوريا ، مستعلنة هذا التعين في صيغة " كفانا ممارسة السياسة حربا " على حد تعبير الراحل إلياس مرقص ، يجب أن نستعيد المجتمع المدني وقيمه الديمقراطية لنمارس السياسة كفن للحوار ، والاعتراف المتبادل ، لاستعادة التراحم والتوادد بين قوى وفئات وأفراد هذا المجتمع المحقون حتى الثمالة عنفا إلى درجة استشعار الكارثة يتناثر غبارها في الهواء ويتنشقها كل من لا يريد أن يطمر رأسه بالتراب .

هل من المعقول أن نصل إلى هذا الحد من اللامعقول في التطاول و العنجهية والتهديد المبطن والمعلن ، ومن ثم الاستخفاف والاستفزاز لرجل يريد الحوار فعلا لكن ليس الاستسلام ، ليقال له أن حزبه لا يتجاوز بضع عشرات ، في حين أن الشاب المثقف الأمني لو عاد لأرشيفه الأمني ، لاكتشف أن حزبه الذي يتجاوز المليون لا يبقى منه حتى بضع عشرات لو تعرض للشدة والقمع ذاته ، و اسألوا عن جامع التوبة في حلب الذي سمي بهذا الاسم لأنه كان يصطف أمامه الرفاق البعثيون أرتالا ليقدموا توبتهم أمام شيخ الجامع في ظروف المحنة الدموية الكبرى مع الأخوان المسلمين ، وإن شئتم التأكد من الأرقام فاسألوا هل سيكون مصير حزب البعث أفضل من مصير الحزب الشيوعي السوفياتي ذي الملايين الثماني عشر الذي لم ينزل رفيق واحد للدفاع عن حزبه عندما علقت شرعيته !!؟

- نعود بعد هذا الاستطراد لمناقشة حديث المصدر السوري عن الدعوة إلى القيام بانقلاب على السلطة التي انطوت عليها مقالات ميشيل كيلو في النهار ، أو ما سماه الشاب الواشي بأساتذته (أوهام نسف الدولة وإسقاط السلطة في سوريا) ، لا أريد أن أناقش ما جاء في مقالات ميشيل ، فهي قد جاءت تعبيرا عن القاسم المشترك الأعظم لشرائح المجتمع السوري ، وهي بخطوطها العريضة والعامة يمكن أن تشكل أفقا لمنظور الكتلة التاريخية التي ينكر الخطاب السلطوي وجو دها وممكنها في المجتمع السوري ، فما هي الكتلة التاريخية ؟

الكتلة التاريخية ليست إلا جماع وتشابك مصالح قوى وشرائح اجتماعية متباينة لكنها يوحدها هدف تاريخي معين في مرحلة محددة وزمن محدد .

ألا يكفي على المستوى الحامل الاجتماعي أن يكون ٩٥ % من المجتمع السوري لا يحصلون من الدخل الوطني إلا أقل من حصة ما يحصل عليه ٥% من الطغم اللصقراطية ؟

ألا تكفي الديموقراطية كهدف يوحد الجميع ، حيث لم تنشغل به الحياة السياسية في سوريا كما تنشغل به اليوم ، كمدخل لا بد منه لأي إصلاح اقتصادي أو اجتماعي أو إداري . ألا يكفي هذا الإجماع على أهمية استقلال المجتمع المدني عن الدولة ، والاستقلال الذي نتحدث عنه (استقلالا جدليا) تفاعليا ، وإلا الفوضى ، كمدخل لا بد منه لحماية المكتسبات الديموقراطية عبر مؤسساته الرقابية . إن خطاب ميشيل ليس انقلابا ولا (خرابويا) وليس لديه أوهام ذاتوية عن امكانية إسقاط السلطة ونسف الدولة ، بل إن المطالبة باستعادة المجتمع المدني ، ليست في جوهرها إلا دعة لاستعادة الدولة ، دولة الحق والقانون ، لإنقاذ المجتمع ومؤسساته من براثن أجهزة القمع والتسلط التي حولت الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلد إلى حقوق مكتسبة ومشرعنة قانونيا تخولها ركوب المجتمع واستباحته .

هل هناك أكثر دلالة على النزعة النقدية الإيجابية الداعمة والمؤيدة للإصلاح في مقالات ميشيل ، من انطلاق المقالات من الإقرار بشرعية الأمر الواقع ، عندما تستند المقالات في أكثر من موضع على آراء الرئيس في خطبه أو حواراته ، ولم تحاول الورقة أن تناقش أو تحاور الآليات الشرعية القانونية والحقوقية لعملية انتقال السلطة التي طالما أثارت من تساؤلات وتعليقات ومناقشات .

وكأن المقالات تريد أن تضرب صفحا عن كل ما له علاقة بالماضي لكي لا تثير الخلاف ، وتريد أن تتوجه إلى المستقبل انطلاقا من موازين القوى الراهنة والممكنات الفعالية المتاحة وليس التجريدية أو الرغبوية للتغير ، أي محاولة إنتاج وعي مطابق

بالواقع فيما هو عليه ، وحاجات هذا الواقع للتغيير فيما يمكن أن يكون عليه، وليس فيما ينبغي إرادويا أن يكون عليه ، ولهذا فإن المقالات تعكس نقاشات واسعة في أوساط المهتمين بالشأن العام السياسي والاجتماعي والوطني ، حيث تقترح حلولا عملية ومباشرة مثال أن يحاسب سارقو الثروة المقدرة بسبعين مليار دولار مهربة إلى الخارج ، بأن يعيدوا ٢٥ % منها وإلا أنزل بها العقاب .

فهذا الاقتراح يتقاطع مع اقتراحات واقعية وعملية يتداولها الرأي العام بنورانية العقل الداخلي ، وبداهة الحس السليم حسب تعبير غرامشي ، الذي لا يأبه بتكنوقراطية اقتراحات الوزراء (اقتصاد - تخطيط - مالية) التي تتعامل مع الواقع تعاملا وضعانيا ، بعيدا عن السياقات ، والظروف المحيطة التي آلت إليه ، حيث اللصقراطية تنهب الاقتصاد والثروات وتحول الوطن إلى مزرعة ، حتى غدت المزرعة نفسها قاعا صفصفا ، ثم تكلف وزراءها أن يبرروا ويشرعنوا الأمر الواقع ، لا موازنات ، لا إيرادات، تعاظم تعداد السكان ، في حين أن الناس جميعا يعرفون أن ثورة السلطة تحولت منذ زمن بعيد إلى سلطة الثروة ، وأن رقم سبعين مليار دولار المهرب إلى الخارج متواضع جدا ، حيث حسب إحصائيات مركز أبحاث محمد حسين هيكل ، تبلغ الأموال السورية المهربة بمئة مليار دولار ، وأنها النسبة الأعلى عربيا حتى إذا ما قورنت بمصر (١٣٠) مليار مأخوذا بعين الاعتبار فارق الحجم السكاني ، ومن السعودية (١٥٠) مليار مأخوذا بعين الاعتبار فارق السيولة . أيا كان الرقم ، فإن الاقتراح العملياتي الذي يتقاطع مع اقتراح إعادة ٢٥% ، والذي يتداوله الناس من أجل الخروج من الأزمة ، أن يتعاطى أثرياء السلطة مع الواقع والمستقبل عقلانيا ، فلو تكاتفوا واتفقوا على المشاركة بإعادة مليار دولار سنويا ، لحافظوا على مستقبل أولادهم من عاديات الزمن وغدره لمدة سبعين عاما ، إذا كانت المبالغ المهربة ٧٠مليار دولار، وقرن من الزمن إذا كانت مئة مليار وا أعلم ، وهم أيضا عالمون ، لكنهم لا يتعظون ولا يوقنون بأن سوهارتو وزبانيته لن يحكموا إلى يوم الدين !!

- يعمد المصدر السوري إلى التهويل – كعادة الخطاب السلطوي – من خطر الإخوان المسلمين معتبرين أن الدعوة إلى استعادة المجتمع المدني ستكون غطاءا لمشروعية نشاطهم السياسي .

إن الواقع يبرهن أنه بمقدار تعميق مدنية المجتمع وتحديثه بالديموقراطية سياسيا وبالعلمانية فكريا ومعرفيا ، بمقدار ما تنمو العقلانية لتسيج الوعي الاجتماعي و ترفع من منسوب وعيه بهويته المدنية والثقافية والحضارية ، الأمر الذي يدفع بانحسار الدين إلى حيزه الضروري وهو مجال القيم الأخلاقية والروحية وبالعكس أيضا ، فكلما ازدادت

السلطة قمعا والمجتمع المدني ترديا ، كلما تعمق نفوذ المجتمع الديني ، فالوعي المدني هو الوعي (المواطنوي) الاندماجي الذي يتجاوز الوعي الديني التفتيتي (المذهبي – الطائفي – المللي – النحلي – ٠٠ الخ) أي أن انتقال المجتمع الديني إلى المجتمع المدني هو انتقال من مجتمع (الملة) إلى (مجتمع الأمة) ، وليس انحدار مجتمعنا باتجاه الاعتزاز بهوية (الملة) إلا تعبيرا عن إخفاق العقل الأمني الريفي العسكري في حل مهمات الثورة القومية الديموقراطية ، فالقوميون (البعثيون والناصريون) شكلوا مع (الشيوعيين) طرفي الكماشة، التي أطبقت على عنق الديموقراطية بوأد براعم المجتمع المدني بدأ من حربهم في الستينات بالعراق وصولا إلى سنة ١٩٦٧ حيث ستكون هزيمة حزيران لحظة انطلاق نفوذ سلطان الأيدلوجيا الدينية والتقليدية ، ناهيك عن دور النخب الريفية التي لم تستطع أن تمد جسورها إلى المدينة إلا عبر القوى الأكثر تأخرا فيها ، وهي الفئات ذات الجذور البدوية التي تحولت إلى الزراعة وعاشت بشكل هامشي على أطراف المدن ، والتي من خلال انخراطها العميم بأجهزة السلطة ، تحولت إلى قوى نافذة محمية بثرائها الخرافي الناتج عن العمل بالتهريب بدءا من الدخان مرورا بالسلاح وصولا إلى المخدرات ولتشكل جهازا أمنيا احتياطيا لقوى متخلفة بالسلطة أتاحت لها حتى الحماية الجنائية (الجريمة) من خلال الشراكة الاستراتيجية معها ، وبمقدار ما كانت قوى المدينة ذات الميراث المدني الحضاري التنويري الثقافي والاجتماعي تنحسر وتنسحب وتنغلق على ذاتها حرصا على كرامتها وقيمها الرفيعة ، كان يتعزز دور هذه القوى الرعاعية الهمجية إلى الحد الذي أصبح لها ثقل تمثيلي في البرلمان ، بل بلغ بها حد السيطرة والنفوذ أن تجعل الولاء لها هو المعيار ، وتأتي سلطة المال كوجه آخر لسلطة الولاء ، الأمر الذي من شأنه أن يدفعها إلى ازدراء المجتمع المدني والمديني إذ لا تتردد –من باب التأكيد على الولاء- أن تحتقر كل أطباء البلد البشريين لتعين مديرا لمستشفى تابع للجامعة مختصا بالطب البيطري،هل تفسر لنا هذه الواقعة هرولة كبار مسؤولي سوريا للعلاج في لبنان !؟

وسط هذا الوضع المعقد والمأزوم يتم تداول حلول عملية لهذه الإشكالية التي طالما تستخدمها السلطة في ترويع المجتمع من القوى الإسلامية وأحد هذه الحلول هو النموذج التركي ، حيث العلمنة النسبية والديموقراطية النسبية ، ووجود المؤسسة العسكرية كحامية لعلمانية المجتمع أي لمدنيته وحداثته وتعدديته ، أتاحت قيام حركة إسلامية مستنيرة ، رافضة العنف ، قابلة للتعايش وقبول الآخر ، فالجيش السوري بنسيجه السيسيولوجي وأصوله الاجتماعية والثقافية يمكن أن يشكل ضمانة دستورية لمدنية المجتمع وعلمانيته ومن ثم يمكن تشريعيا وضع القوانين التي تحيل دون استخدام الدين استخداما سياسيا

ذرائعيا ينال من قدسيته ، وينال من قوته التوحيدية لروح الأمة ، التي لا يحق لأحد أطرافها أن يحتكره باسم الحاكمية أو ولاية الفقيه بوصفه أي (الدين) يشكل مشترك المنسوب العام للوعي الاجتماعي والضمير الوطني ولقواعد السلوك والقيم ، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن المجتمع السوري ليس مجتمعا إسلاميا سنيا صرفا كالجزائر مثلا .

إننا لم نقدم نموذجا يدعو إلى البهجة ، لكنا لا نستطيع وأقدامنا في الوحل أن نسرف في الأحلام ، سيما وأن أي حديث عن الديموقراطية الأوروبية يواجه بسيف الخصوصية .

إن الإشارة إلى النموذج التركي ليس بسبب نجاحه الاقتصادي الذي يتفوق على العالم الإسلامي بل ويشكل ستة أضعاف حضور دول إسلامية كبرى كمصر أو إيران في قسمة العمل الدولية ، حيث تبلغ الصادرات السنوية بين ٢٠-٢٥ مليار دولار وهي كلها غير نفطية ، في حين أن إجمالي الصادرات المصرية لا يتجاوز معدل خمس مليارات ، والإيرانية غير النفطية الرقم نفسه تقريبا خمس مليارات .

هذه الإنجازات على المستوى الاقتصادي يستند إليها سمير أمين ليستنتج أن أحد أهم عوامل نجاح التجربة الاقتصادية التركية ، يكمن في الحداثة النسبية لبنية الدولة والمجتمع من خلال العلمانية النسبية و الديموقراطية النسبية أيضا، مع التشديد هنا على النسبية .

أقول : إننا لا نقدم هذا النموذج لنجاحه الاقتصادي الآنف الذكر فحسب ، بل لأن هذه الدولة الإسلامية استطاعت أن تعمق المكتسبات المدنية ، داخلة مغامرة العصر لتقدم أرقى نموذج لنظام سياسي في العالم الإسلامي ، ورغم أنهم (الأتراك) هم القوم الأكثر تأخرا بين الشعوب التي دخلت الإسلام ، سيما إذا ما قورنوا بِ (العرب والفرس) .

لقد مارست النخبة التركية فتنة الانقطاع عن الرأسمال الرمزي للمقدس الديني على حد تعبير محمد أركون ، دون أية عقدة حول الخصوصية أو الكونية أو الأصالة والمعاصرة ، ودون أن يتخلى المجتمع عن هويته وخصوصيته ، بل طورها وحدثها ، رغم أن السلطنة العثمانية من أكثر الإمبراطوريات تخلفا في التاريخ ، وهي لم تلج باب النهضة بسبب نمو عناصر النهضة في داخلها ، بل كان سبيلها إلى النهضة والتحديث يمليه استشعار عميق بالانحطاط ، أي أنها نهضت ليس بسبب ممكنات النهوض الداخلي بل بسبب الرد على انحطاطها الداخلي ، فهل أتى على العرب حين من الدهر كانوا أكثر انحطاطا مما هم اليوم ، إذا كانت الأمة بالأمس تستشعر وطأة قابليتها للاستعمار حسب مالك بن نبي ، لكنها اليوم تستشعر لذة ماسوشية تحت وطأة وطئه .

د . عبد الرزاق عيد

- نشرت على شكل ثلاثية في كراس مع مقالي (ثقافة الخوف – حزب البعث حزب سلطة هامشي) المنشورين في جريدة النهار ، كما سيرد لاحقا ، وقد نشرها ووزعها التجمع الوطني الديموقراطي المعارض (تجتمع فيه خمسة أحزاب يسارية قومية واشتراكية) في الشهر ١ / ٢٠٠١ .

البعث : حزب سلطة هامشي

هل يستطيع التحول إلى حزب مجتمع ؟

إن حزب البعث العربي الاشتراكي مثله مثل الأحزاب السياسية في سوريا قد شاخ وشاخت ، والشيخوخة هنا لا تمس المضامين الإيديولوجية المتصلة بالنضال التحرري الوطني والقومي والاجتماعي ، لأن الأهداف لا تشيخ حتى تتحقق ، فمادام العرب يعيشون مرحلة ما قبل الدولة الوطنية على المستوى الإقليمي لعجز هذه الدولة عن إنتاج مفهوم " المواطنة " ذلك المفهوم الذي يتجاوز التكسير الاجتماعي المؤسس على روابط الدم ، والعائلة ، فالعشيرة ، فالطائفة ، فإن العرب من باب أولى يعيشون مرحلة ما قبل الدولة القومية التي ينبغي أن يتطابق فيها مفهوم الوطن مع مفهوم الأمة ، أي تحقيق الوحدة العربية في إطار الدولة القومية ، التي يفترض أن ترتقي بالروابط الاجتماعية والسياسية والثقافية من سديم كتل بشرية تتخابط عشوائيا في مجتمع بداوة طبقية ، إلى مستوى الوعي " الأموي " الذي تشده روابط الانتماء السوسيولوجي ، " المواطنوي " لا روابط الدم والعائلة والطائفة . هذه الأهداف لا تزال أمامنا ولا تزال القوى الخارجية تشكل - بالإضافة وبالاستجابة مع العوامل الداخلية- العنصر الكابح والقامع لتطلعاتنا التحررية و السيادية ، ولذلك فهي إذ تهددنا بأرقى التحديات التقنية العسكرية فهي تمطرنا بعشرات النظريات عن سقوط الإيديولوجية ، بينما هي - في قمة زهو انتصاراتها العلمية والعسكرية والسياسية - الأكثر إيديولوجية في العالم ، حيث لا يحق لأحد في هذا العالم البائس أن يتحدث عن أمنه القومي سوى أمريكا وإسرائيل ، أي أن المنتصر فقط من حقه أن يحتفظ بإيديولوجياه ، المؤسسة على تصور أنها نهاية التاريخ ، وأن عليها أن تخوض حربها الحضارية ضد الجميع ، لأن عصرنا هذا – وفق منطوقها - عصر حرب الحضارات ، لا حرب الطبقات !!

وعلى هذا فليس ما شاخ و تقادم في حزب البعث و الأحزاب الأخرى (شيوعية – ناصرية) الأهداف الإيديولوجية ، بل البنى الذهنية والمعرفية النظرية القادرة على الإنتاج المتجدد للإيديولوجيا بما يتناسب مع التحديات التي تطرحها تحولات العصر وإنجازاته الفكرية والسياسية والتقانية .

مما تقدم نجد أن حزب البعث لكي يرتقي في ممارسته السياسية والإيديولوجية التي تتساوق مع تحديات عصر المعلوماتية ، لا بد له من التأصيل النظري والمعرفي لهذه الممارسة التي

غرقت في البلاغة والشعارات ، والكلمات المفخمة التي لا تحيل إلا إلى ذاتها ، ومن ثم الغرق في الوعي اليومي .

إن التأصيل النظري المعرفي الرفيع القادر على أن يكون راهنيا بأصالة وامتياز يمكن أن يعود له البعثيون في الإنتاج الفكري لواضع منطلقاتهم النظرية " **ياسين الحافظ** " **.**

وأهمية واضع المنطلقات النظرية لحزب البعث لا تكمن في قدرة مصفوفته النظرية على بعث الحياة في أوصال البنى المعرفية و الذهنية لإيديولوجية حزب البعث فحسب ، بل في قدرة مصفوفته النظرية هذه على التأسيس لشرعية جديدة لمفهوم التعددية السياسية ، سيما وأن الرجل عاش تجارب التيارات الثلاثة لما كان يسمى بقوى التقدم العربي (البعث ، الناصرية ، الشيوعية) وقد تمثل الحافظ هذه التيارات وتعاطف مع تجاربها وجدانيا ، وطنيا وقوميا وعالميا ، لكن من خلال اختراقه العقلي النظري لمنظوماتها السياسوية البرنامجية الشعبوية التبسيطية التي تسفّ إلى مستوى ما كان يدعوه مهدي عامل ب " الفكر اليومي ".

إن ترسيمة الحافظ تساعد على التأسيس لمفهوم جديد للشرعية ، قوام هذا المفهوم إنتاج وعي مطابق بالواقع يستحضر الليبرالية كمكتسب معرفي تنويري ، لكن عبر تجاوز وحشيتها الناهبة والتابعة ، ويستحضر القومية كثورة ديموقراطية علمانية ويستحضر الاشتراكية كأفق للإنسانية .

- إن اكتشاف ياسين الحافظ للجذر المعرفي " الابستامي " الذي يوحد هذه القوى ، والمتمثل ب " العلمانية " ، كان اكتشافا فائقا في قدرته على توحيد الجبهة الفكرية لهذه التيارات في مواجهة سلطان الإيديولوجية التقليدية القروسطية ، مع الحفاظ على التمايزات السياسية ، لكن هذه القوى نست أنها علمانية ، حتى أن جريدة تشرين ، بعد أن أجرت حوارا معي ، تبرأت من علمانيتي و اعتبرتني هرطوقا مجدفا ، ونسي الرفاق (التشرينيون ، البعثيون) أن حزبهم القومي هو علماني بالضرورة كما نسوا بأن الثورة القومية هي ثورة ديموقراطية بالضرورة ، ولو أن هذه القوى كانت تعول على أهمية البعد الفكري والثقافي في النضال السياسي ، لكان عنصر " العلمانية " الموحد لها كافيا لتجنبها الكثير من الصراعات الهامشية التي لا قيمة لها منذ الأربعينات حتى الآن الذي تنبهنا فيه قوى الزحف الأصولية القادمة من العصور الوسطى بأننا مطلوبون جميعا باسم " العلمانية " التي توصف بها البعثي والناصري والشيوعي .
- الترسيمة النظرية لواضع المنطلقات النظرية لحزب البعث ، كانت تلح على الديموقراطية بوصفها الوجه الآخر للعلمانية ، فكما لا يمكن للمشروع القومي إلا أن يكون علمانيا كذلك لا يمكن له إلا أن يكون ديموقراطيا ، فالمدخل التاريخي للثورة القومية هو الثورة الديموقراطية ولأن الديموقراطية تطلق كل قوى الأمة قوميا ، فهي تستدعي العلمانية كعنصر دمج لقوى الأمة لكي يحل (مجتمع الأمة) محل (مجتمع الملة) ولتحل رابطة " المواطنة " محل

رابطة " القرابة " ، وليحل محل التعددية الطائفية ، "التعددية الحزبية" ومحل التعددية المذهبية " النحلية الدينية " التعددية العقلية والفكرية، ويحل محل الحكم المطلق ، التعددية السياسية ، وشرعية التعاقد الاجتماعي الدستوري البشري ، محل التعاقد القائم بين الاستبداد السياسي والاستبداد الديني ، الذي يمنح كل منهما الآخر الشرعية ، لأنهما صنوان حسب الكواكبي .

- مصفوفة الحافظ إذن تتيح المجال لإنتاج سقف نظري تتعايش تحته تيارات الفكر التقدمي العربي بمجموعها دون ادعاءات بالأسبقية والتفوق والهيمنة ، فإنها تفتح الآفاق أمامها من أجل بعث نهوضي عقلي وثقافي وسياسي شامل لا يمس بنى السلطة فحسب ، بل وبنى المجتمع ، حيث يحضر المصطلح النهضوي ، محل مصطلح التنمية الذي رأى فيها الحافظ اختزالا شعاريا وسياسيا لواقعة التأخر الذي أختزل بدوره إلى مستوى التخلف الذي يمكن تجاوزه بالتنمية التي تحل مشكلتها (الخطة الخمسية) !!.

هذه الأطروحة تساعدنا في اللحظة الراهنة ، على مقاومة المتعولمين المتهالكين على فلسفة حرية سوق السلعة ، والقائلين من ثم بحيادية التكنولوجيا ، ليواصلوا الوهم العربي منذ بداية القرن التاسع عشر ، القائم على المراهنة على حداثة التكنولوجيا بمعزل عن حداثة العقل المعرفي والنظري الذي أنتجها ، أي بمعزل عن جذور شجرة المعرفة الممتدة إلى خمسة قرون من مغامرة العقل تجريبيا وتجريديا ، وبمعزل عن مرجعية أنساق من الفلسفات العقلانية والتنويرية والنهضوية .

وبالمحصلة فإني أزعم أن الفكر اليساري العربي بشقيه القومي (البعثي ، الناصري) أو(الماركسي) لابد له من مرحلة انتقالية يتشبع بها من الراهنية المتألقة للترسيمة النظرية لواضع منطلقات حزب البعث الذي نساه الجميع ، هذه المرحلة الانتقالية على المستوى العقلي ضرورية للتأسيس للأسئلة التي ما بعدها ، فما دام الفكر اليساري العربي ما دون ترسيمته ، فعليه أن يمتلكها ومن ثم يتمثلها ليتجاوزها .

- إن هذا التأسيس النظري يتيح لحزب البعث ، ولكل ما يسمى بقوى التقدم التي تشارك البعث جبهته الوطنية التقدمية ، أن يعودوا جميعا من اغترابهم عن المجتمع ، فالحزب تعبير عن المجتمع المدني تعريفا ، وليس تعبيرا عن السلطة ، الحزب يعكس ويمثل مصالح شرائح اجتماعية وطبقية وليس مصالح نخب ، ولنا في التجربة الحزبية لبلدان ما كان يسمى بالمنظومة الاشتراكية أسوة حسنة ، عن الحزب الذي تخلى عن المجتمع فتخلى عنه المجتمع بلا أسف.

لقد تحولت الجبهة الوطنية التقدمية بقيادة حزب البعث إلى امتدادات هامشية لسلطة الجهاز المتنفذ فما عادت تمثل سوى نفسها ، بما فيها حزب البعث المفترض أنه حاكم ، وعلى هذا فالمرتجى من حزب البعث وعبر مراجعته لأصوله وأواليته النظرية ، أن ينبعث من جديد إذا شاء الحياة فاتحا الحوار مع كل تيارات وقوى المجتمع الأهلي كمرحلة ضرورية على طريق استعادة نويات

المجتمع المدني التي تم وأدها شعبويا ، فلاحيا ، عسكريا ، في سوريا أي ليس مع أحزاب ما يسمى بالجبهة الوطنية التقدمية - التي تعفنت قبل النضج - فحسب ، بل كل هذه التيارات الموجودة في قاع المجتمع ، وقد آن الأوان للجميع أن يسقطوا الأوهام عن الإدعاء بالتميز والفرادة في زمن عربي لا يشرف أحدا لا الحاكم ولا المحكوم ، لا الناصري ولا البعثي ولا الشيوعي ، فالأمة مهددة بكيانها وكينونتها ، والمطلوب اليوم رأس الأمة ، لا رأس هذا الحاكم ، أو ذاك الحزب ، أو تلك الفئة ، ذلك مطمح الأمريكان وإسرائيل .

فهل سيتمكن حزب البعث أن يكون أمينا لاسمه فيبعث نهضة بالمجتمع ، تمكنه من الانتقال من حزب سلطة إلى حزب مجتمع ، من حزب جهاز إلى حزب مؤسسة ليتاح للمجتمع أن تحكمه دولة مؤسسات ، لا سلطة أجهزة ، عسى أن تفتح بذلك كوى باتجاه مجتمع المؤسسات المدنية ، مجتمع الحريات الديموقراطية والتعددية الفكرية والسياسية ، والشرعية الدستورية و القانونية ؟

ولعل المدخل إلى ذلك أن يكون الحزب أول الداعين إلى إلغاء قانون الطوارئ السيء الصيت ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين كخطوة أولى على طريق التأسيس لوحدة وطنية راسخة ، يحمي وحدتها منظومة المبادئ و القيم التي تحكم المجتمع المدني والذي تشكل العلمانية أساس تجديده المعرفي وثورته الثقافية ، وتشكل الديموقراطية أساس تجدده السياسي وثورته الأخلاقية ليس على الفساد فحسب ، بل وعلى كل ما يحط من قيمة المواطن كإنسان ، بدءا من الفرد الذي لا معنى لأية حرية سياسية أو اجتماعية أو وطنية لا تبدأ منه أولا .

وإذا تمكن حزب البعث من ذلك ، سيتمكن عندها من عملية فك الارتباط بين صورة المناضل البعثي ، وصورة الرجل الأمني التي توحدت في ذهن الناس ، بسبب التداخل بين الحزب كمؤسسة مدنية ، والأمن كجهاز سلطوي ، وعندها سيستعيد البعثي فتوته النضالية الأولى عندما كان يؤكد في ممارسته استقلاليته عن أي رابط بنيوي بالأجهزة ، ويعتبر أن دوره مع قوى المجتمع في النضال المضطرد لانتزاع الحريات السياسية والديموقراطية في سبيل الحرية والعدالة والتقدم .

د.عبد الرزاق عيد

*** جريدة النهار اللبنانية – الشهر ١ / ٢٠٠١**

لجان (إحياء المجتمع المدني) و خطاب الإرهاب *

يقوم شخص باسم ناصر علاء الدين بإنتاج خطاب إرهابي يهدد ويتوعد لجان الإحياء بأنهم " لن يفرحوا كثيرا بما صنعت أيديهم وسوف يلقون الجزاء العادل ... " وذلك في أسبوعية المحرر العدد ٢٨٠ شباط / ٢٠٠١ .

الأمر الذي من شأنه أن يعزز لدينا القراءة القائلة ، بأن هذا الاسم غير موجود وهو اسم مستعار لأحد ممثلي بعض الأجهزة المتضررة من رياح التغيير التي تشهدها البلاد .

وما عنانا في مقال الكاتب المستعار ، أنه يعنينا بتلويح عصا الجزء العادل ، وذلك عندما يقتطع مقتطفات من مقالات لنا كان قد نشر بعضها في جريدة النهار ، بعد أن تحولت على أيدي الناس إلى كراس يضم ثلاث مقالات ، وقد تحولت إلى كراس بمبادرة شعبية أي أنتجها ميكانيزم تفعيل الحياة العامة للناس ، وهو الهدف الرئيسي الذي نتطلع إليه نحن في اللجان ، أي التطلع إلى مجتمع تتحول فيه أجهزة السلطة ، إلى مؤسسات مدنية قادرة على إعادة إنتاج الدولة لذاتها عبر تفاعلها وتعبيرها عن قوى المجتمع المدني الفعلية ، ولعلها مدعاة لفرحي واعتزازي ككاتب ، أن يصلني هذا الكراس عن طريق الناس ذاتهم وهم يتداولونه .

يبدأ الكاتب مقاله بحكاية من الأدب الشعبي المصري بخفة دم مظلية ، قبل أن تتحول إلى تراجيكوميدي مدفعي من العيار الثقيل ، ويورد هذه الحكاية ليتحدث عن تابع ومتبوع ، بهدف الوقيعة بين الأصدقاء ، عن من هو التابع ومن هو المتبوع ، جاهلا أو متجاهلا أننا نحن الاثنين المعنيين بالتهديد الذين توافقا في الرأي ، حول موضوع الإحصائيات ، نتمتع بمقومات ذاتية من خلال إنتاجنا الأدبي والثقافي والفكري النظري ، ما يؤهلنا لأن تكون دائرتنا واسعة بسعة الوطن ، الذي نحبه لا لنركبه ، والذي نكتب عن قضاياه دون انتظار مكافأة ، سوى المكافأة التي يعدنا بها والتي طالما عشنا لم نتلق مكاسب غيرها وهي (عصا الجزاء) ، وبالنسبة لي على الأقل فإن عناوين مؤلفاتي ستبلغ في بحر هذه السنة حوالي العشرين كتابا ، تؤهلني للخروج من دائرة التابع والمتبوع ، وهي بكل عناوينها تؤسس لعقل نقدي ، وممارسة نقدية كانت معادلا لممارسة مخلصة بغض النظر عما كان ولا يزال يعتورها من خطأ أو صواب ، وقد تلقينا الكثير من (الجزاءات العادلة) التي يبشرنا بها الكاتب المستعار ، لن نتحدث عن عشرات التحقيقات ، وعدد الايقافات ، والحرمان من حق العمل الذي تكلفه كل دساتير العالم .

يتهمنا بأن استخدامنا لرقم ٩٥ في المئة من الشعب السوري يحصلون على أقل مما يحصل عليه ٥ في المئة منه ، هو استخدام لا يقوم عله الدليل القطعي ، ونحن نعترف بذلك ، فنحن عندما عمدنا إلى إيراد هذا الرقم إنما عمدنا إلى سؤال اقتصاديين نثق بخبرتهم العلمية ، وبوطنيتهم ونزاهتهم ، لكن مع ذلك فإنني على قناعة بأنهم حتى كاختصاصيين لا يملكون الدليل القطعي على هذه الأرقام ، لأنه لا يمكن في أي بلد كبلدنا (سوريا) لا تمتلك الشفافية ، ومؤسسات المجتمع المدني الرقابية والعلنية (نقابات ، صحف ، أحزاب بحق) أن يُطمأن إلى صحة أي رقم حتى أرقام درجات الحرارة على حد التعبير الساخر لصديقنا ممدوح عدوان .

ولماذا لم يتفضل الناقد لنا لعدم دقتنا بتقديم الأرقام الصحيحة ، وهل هناك في البلد من يملك هذه الأرقام ؟ أم أن الناقد تقصى فاكتشف أن الرقم ليس ٩٥ % بل ٩٠% مثلا ؟ تماما مثلما انفعل ذات يوم ابن الأمين العام للحزب الشيوعي المرحوم خالد بكداش ، في سياق نقاش حول الستالينية ، وعدد ضحايا الإبادة الستالينية ، فعندما ذكر رقم عشرين مليون ضحية ، احتج ابن الأمين العام سابقا والأمينة العامة لاحقا ، مكذبا هذه الدعوى ومؤكدا أن العدد لا يبلغ أكثر من ستة ملايين ضحية فقط لا غير !؟

إن ما يدعو إلى الدهشة في هذا المقال ، أنه باسم الدفاع عن الرئيس حافظ الأسد ، يجعل المقال من الراحل الأسد دريئة تنصب عليها كل عيوب المراحل السابقة ، في حين أن الوثيقة لم تتطرق لا من قريب ولا من بعيد إلى الراحل ، لأنها كانت توصف وتشخص وتنتقد وضعا لا شخصا ، بغض النظر عن درجة التداخل بين الوضع والشخص كما في حالة الراحل ، فالوثيقة مع ذلك تجنبت أي إشارات لا تخدم التأسيس لفتح الحوار حول المستقبل ، تعبيرا عن حسن النوايا ، رغم أننا في عهد الراحل ذاته عبرنا عن مواقف فردية وجماعية مختلفة مع سياسته دون أن تستدعي من قبله قرع الطبول ، والاتهام بالخيانة والارتباط بالسفارات ، والإنذار والتهديد والوعيد ، إلا عندما الآخر (الإسلاميون) أعلنوا الحرب فأعلنها ، وذلك بعد عشر سنوات من الاعتراف بكل القوى السياسية التي انضوت بالجبهة الوطنية التقدمية ، أو التي انسحبت منها (الاتحاد الاشتراكي – جمال الأتاسي) أو التي نقدتها ونقدت سياسته بشدة (المكتب السياسي – رياض الترك) و(حزب العمل الثوري) ، فلم يفتح المعركة مع كل هذه الأطراف ! إلا عندما تحولت السياسة إلى حرب .

لقد كنا نحن المثقفين نجاهر علنا بمعارضتنا التدخل العسكري في لبنان ، وحتى بعض الأحزاب (الشيوعية) عارضت في البداية ، انسجاما مع الموقف السوفيتي ، فلم يترتب على هذه المواقف أية ردود فعل أمنية ، وكانت تبلغ لهجتنا النقدية درجة من الحدة ، أن قائد كتيبتنا عزلنا في غرفة خاصة ، وكانت امتيازا لنا عن زملائنا المحشورين بأعداد كبيرة في غرفهم ، لقد فعل ذلك ليس سجنا ، بل احتياطا وتحسبا من اندفاعاتنا الوطنية الشابة أن تقودنا

لتقديم خدمات للحركة الوطنية اللبنانية ، والمقاومة اللبنانية الفلسطينية ، في المرحلة الأولى من دخول قواتنا إلى لبنان .

تفرد الراحل حافظ الأسد عربيا بعلاقته الخاصة والمتميزة مع إيران ، وتقديره الكبير للإمام الخميني ، ومع ذلك أصدرنا بيانا نددنا فيه بفتوى الخميني الداعية إلى قتل سلمان رشدي واعتبرناها فتوى قروسطية ، رغم أن الرئيس أعلن في إحدى مقابلاته ، بأن سلمان رشدي لو كان عندنا لحاكمناه ، إذا فاختلاف موقفنا مع الرئيس ، لم يدفعه إلى التهديد والوعيد ، بل لم يتعرض أي منا لأية مساءلة .

وكانت ذروة هذا التباين في بياننا الشهير الموقع من ٥٢ مثقفا ، المندد بعدوان قوى التحالف ضد العراق ، منددين بالحلفاء (الكبار والصغار) وكتبنا العديد من المقالات النارية ، وكنا نضع ما سميناه في البيت (حقيبة الاعتقال) وراء الباب التي تحتوي الأدوية والكتب والسجائر ، متأهبين في كل لحظة للاستدعاء أو المداهمة ، ولكن مع ذلك لم يحصل أي شيء من ذلك رغم دقة الظرف وحساسية المرحلة ، فقد حسمها الراحل بهدوء وذلك ليس في فترة السبعينات الوادعة بل في فترة التسعينات حيث ذروة الكاريزما الشمولية للراحل ، حيث أخرس صراخ وجعجعة التهديدات للأدمغة الساخنة ذات العقول الفارغة ، فلم يترتب على ذلك بالنسبة لي على الأقل ، سوى مبيت ليلة لدى الأمن العسكري مع عدد من الأصدقاء ، سرعان ما اعتذر الأمن بعد اتصالهم بدمشق لمعرفة توجيهات الراحل ، ومن ثم تلى ذلك لقاء حواري مطول مع ثلاثة من أعضاء القيادة القطرية ، وكان على رأسهم الدكتور أحمد ضرغام الذي لم يكن يتردد في إعلان تضامنه مع أي واحد من المثقفين تمارس عليه ضغوط من قبل هذا الجهاز أو ذاك ، وقد انتقدت يومها بحدة سياسة وزير الإعلام الذي كان جهازه الوظيفي في التلفزيون يعرض علينا حاملات الطائرات الأمريكية وهي تتهادى متبخترة بفخفخة ، وصلافة وغرور ، وكأنها حاملات لطائراتنا !؟

ولابد أن وزير الإعلام الحالي سيعجز عن إيجاد أي سفارة أجنبية كان يمكنها أن تغطي موقفنا وتدفع لنا مقابل تضامننا مع شعب العراق ضد كل القوى الغربية !

وعلى هذا فإن سياسة الراحل الداخلية كانت تتأسس على قاعدة تراثية تليدة (من جاهرنا العداء جاهرناه ، ومن تجنبنا تجنبناه) ، فكان متاحا لنا أن نوجه بعض انتقاداتنا عبر استخدام المجاز والإيحاء والكناية ، فكانت فلسفة أجهزته ، أنه ما لم يكن الحديث مباشرا صراحا ، فإنهم لا يهتمون بتأويل الأحاديث ، كما يفعل اليوم طاقم الأجهزة الحديث السن دون الانتباه إلى أنهم يسيئون للراحل ، عندما يؤولون أي حديث نقدي بوصفه مجازا لا يحيل إلا لشخص الراحل ، فكأنهم بذلك يبغون (شق الصدور) لمعرفة دواخلها .

إن القراءة التي يقدمها الكاتب المستعار لنوايانا ودخيلتنا تبلغ حدا من الهوس التوتاليتاري الذي يريد إحصاء الأنفاس ، والنفاذ إلى ما وراء الحواس ، في حين أن الإسلام رغم أنه عقيدة دينية لا يطالب المرء إلا بإظهار إسلامه ، ويرفض أن يشق صدور الآخرين ليعرف مدى إيمانهم ، ومع ذلك يرفض هذا الصنديد اليافع المتحمس أن يقبل ظاهر خطابنا الذي يشير عبر كل صفحات الوثيقة إلى عدم ورود اسم الراحل ، مع ذلك فهو يريد تقصي دخيلة النفوس ، رغم أنه لو قرأ تاريخ الطغيان العربي ، لاستفاد من نصائح جده زياد ابن أبيه ، عندما خاطب أهل البصرة بخطبته البتراء : قائلا : " إني لو علمت أن أحدكم قد قتله السل من بغضي لم أكشف له قناعا ولم أهتك له سترا حتى يبدي لي صفحته ..."

إن الحفيد القليل الخبرة المتستر وراء اسم ناصر علاء الدين ، لو كان يملك الحدود الدنيا من أصول فلسفة الطغيان ، لعرف أن الأجهزة لا تستفز شعبها ، باستنطاق دواخلهم والتفتيش عن مكامن البغض أو الحب ، التعاطف أو الكراهية ، بل يقرأ الوقائع والأفعال المبداة والمعلنة لا النيات والقلوب لأن علمها عند علام الغيوب ! ولو انطلق من بداهة فلسفة طغيان جده (ابن أبيه) لكسب موت الناس بسل البغض ، ما داموا لا يجاهرونه أو يبدون له صفحتهم ، ولعصم الراحلَ من الدفاع عنه ، دفاعٍ كله الإساءة .

ليست الدعوة إلى المجتمع المدني وإحياء مؤسساته هي التي تلتقي مع "بيان المطارنة الموارنة" ومع حملة الإعلام الصهيوني ، لأن بيان المطارنة ليس إلا الوجه الآخر للعقل الأمني الذي يلغي الآخر نكالا واستبدادا ، والمدخل الوحيد لتصحيح العلاقة التاريخية مع لبنان لا يمكن أن تكون إلا عبر مؤسسات المجتمع المدني التي تؤسس للحوار ، والعلاقة المتكافئة ، وقبول التعايش مع الآخر ، من خلال لقاء الشعبين ، والاختيار الطوعي لشكل العلاقة التي يرضونها لتخدم مصالح الجميع ، وهذا المدخل لا يحلّ مشكلة العلاقة مع لبنان فحسب ، بل هو مدخل لإمكانية تفعيل أي مشروع وطني وقومي وديموقراطي وحدوي عربي ، وإحياء مؤسسات المجتمع المدني ، هي إحياء للإرادة الوطنية للشعب والمجتمع ، بعد أن انحطت حياته إلى مستوى عضوي ، تحكمها حركة المواطن الذي انحل إلى (رع) ما بين (المطبخ والكنيف) على حد تعبير الكواكبي .

ذلك هو المدخل الوحيد لإحياء إرادة الأمة ، وبعث شعورها بكرامتها ، لكي تستطيع أن تواجه المشروع الصهيوني بأسلحته المدنية ذاتها ، هكذا تسجل الانتفاضة بطولتها الفذة حيث أرقى أشكال المواجهة ، بدون وصاية رسمية ، وهكذا استطاعت المقاومة الباسلة في الجنوب أن تهزم إسرائيل ، بإرادة الناس لا بوصاية هذا الحاكم أو ذاك النظام .

وأخيرا فإننا نتوجه إلى الساكن في جسم الكاتب المستعار ، أنه أساء كثيرا إلى الراحل ، وهو يتوهم بحماقة أنه يدافع عنه ، عندما أول كل ملاحظة نقدية للواقع ، إنما هي موجهة للراحل ،

ولم يتعلم منه الحد الأدنى من أصول إدارة الصراعات الداخلية القائمة على قاعدة " تجنب من يتجنبك " ، لا أن تنتهك على الناس دواخلهم ، وضمائرهم ، وصدورهم ، لتضعهم جميعا ، بما فيهم من في الأرحام ، تحت الطلب لنيل الجزاء .

والغريب في أمر هذا الناطق الرسمي أو الناطق باسم الناطق ، أنه يدعي أن متطلبات احترام الذات والتحلي بآداب الحوار تفرض عليه " عدم الرد على الشتائم والابتعاد عن المهاترات "، وهو لا يتردد في أن يطلق على ناشطي المجتمع المدني بأنهم " لمامة " ، فأي احترام للذات والتحلي بالآداب ، بل أي بشر هؤلاء ؟ ومن أين يأتي أولئك المتنفذون الذين يرون في نخبة بلادهم (كتاب – مفكرون –فنانون – أدباء) بأنهم (لمامة) وأي مديرون أولئك الذين ينظرون إلى قادة الفكر والثقافة الصانعين للقيم الروحية والوجدانية للأمة ، ولوحة ثقافتها الوطنية بأنهم (لمامة) أمام ذلك لا يملك المرء سوى أن يقول " آه يا بلد " وعندما يسمع المرء أن هذه الكوكبة ، من خيرة طلائع الأمة التي فوضها الآلاف من المثقفين من خلال التوقيع على الوثيقة ليسوا جميعا سوى عملاء للسفارات – على حد تعبير وزير الإعلام – لا يملك المرء إلا أن يقول " آخ يا وطن " وأي زمن أنت يا زمن !!؟

- **جريدة النهار اللبنانية – السبت ٢٤ / ٢ / ٢٠٠١ .**

ثقافة الخوف*

يعرف الخوف على المستوى الكينوني (الأونتولوجي) بأنه نزعة غريزية قطيعية هي استجابة طبيعية للنزعة الحيوانية للسيطرة ، فإذن يوجد الخوف طبيعيا حيث توجد إرادة السيطرة طبيعيا ، وهو بالمآل ثمرة علاقة الأقوى بالأضعف ، في عالم الغاب ، وليس استمرار هاتين النزعتين الحيوانيتين إلا نتاج ما ترسب في اللاوعي الجمعي للبشر قبل أن ينفصلوا عن الطبيعة ويتحسسوا ذاتهم ككائنات إنسانية ، الأمر الذي من شأنه أن يفضي بنا إلى الاستنباط القائل : بالاضمحلال التدريجي لإرادة السيطرة ورغبة الخضوع كلما تمكن الإنسان من السيطرة على الطبيعة ، وعمق منجزاته المدنية والحضارية .

وعلى المستوى الفردي (العاطفي والمشاعري) فإنه بمقدار ما تزداد مساحة الخوف في الداخل الإنساني ، كلما ضاقت مساحة الشعور بالحب والشجاعة والإحساس بالكرامة والتوادد والرحمة ، حيث يلعب الموت دورا محوريا ، إذ يتم من خلاله – حسب هوبز – الفرار من التساوي أمامه إلى تمايز يؤمن البطولة والشهادة والخلود ، وهنا يتدخل الشأن الإلهي ، لتأسيس قانونيته القائمة على الأمر والطاعة .

أما على المستوى الاجتماعي – السياسي ، فتحدد ثقافة الخوف وفق معيار درجة ديموقراطية الحياة الاجتماعية والسياسية ، أو الهيمنة الشمولية الطغيانية .

يقارن ياسين الحافظ برهافة مشوقة بين بنيتي المجتمعين ، الغربي المدني الديموقراطي ، والشرقي الاستبدادي الطغياني ، يقول في سيرته الذاتية : " في الغرب ، كنت أذهل عندما أرى قوة الفرد وجرأته وثقته بنفسه أو تحرره الكلي من مختلف أشكال الخوف ! هناك الفرد ديك ، هنا الفرد دودة . هناك حبل سرة الإنسان موصولة بالألوهة ، وهنا حبله مقطوع بتاتا ، بما هو عبد ، هناك العنفوان ، وهنا الوداعة ، هناك بروميثيوثية طاغية ، وهنا القناعة وراحة البال ، هناك الشك والتساؤل والنقد ، وهنا اليقين والتلقين والامتثال ، وعندما يتساءل عن العوامل والأسباب التي أدت إلى هذه القوة للفرد الغربي ، يجدها في حقيقة " أن بلاده كفت عن أن تكون بلاد الخوف " . بينما الفرد في ديارنا العربية ، منذ سنواته الأولى وربما منذ شهوره الأولى ، تتعاوره أشكال لا تحصى ! الخوف من العائلة ، من المعتقد الإيماني ، من التقليد ، من المجتمع ، من المدرسة ، وأخيرا من السلطة الاستبدادية الشرقية ، ففي بلاد الخوف ، سرير " بروكست " ينتظر كل فرد ، ويتمدد فوقه ولكن لتقطع خصيتاه فيغدو ضحية وديعة مذعنة ، حياتها فرار ، وموتها خلاص .

هكذا تتحد ثقافة الخوف ، بمثابتها نتاجا مكثفا مزدوجا للطغيان ، طغيان السلطة الاستبدادية وطغيان ثقافة الأغلبية ، عندها يدخل المجتمع والسلطة معا نفق الرعب ، القوة ، البطش ، وكلما ازداد البطش استفحالا ازدادت النفوس خواء وفقرا ، فقيرة تلك النفوس ، التي تنظر إلى داخلها فلا تجد إلا الخواء ، فتملؤها بالبطش والعنف ، هكذا يتأمل أفلاطون أحوال زمانه وحكامه ، عندما تنعدم الحرية ، يسود الظلام ويكثر الوشاة ، وتحاك الدسائس والمؤامرات ، ويسود الشك والحذر والريبة ، حتى يطال الحاكم المدجج بكل صنوف القوة ، الذي يعيش أسير قوته ، بعد أن يفقد الثقة بالجميع ممن يحيطون به ، ولهذا يجعلهم جميعا عيونا ليس على الناس فحسب ، بل وعلى بعضهم بعضا ، وإذا تطلب الأمر فإنه لا يتردد بسبب شكه أن يبطش بأقرب المقربين له ، وعلى هذا يخلص أفلاطون ، إلى أن قوة الحاكم ليست إلا نتاج ضعفه ، وهو إذ يتوهم السيادة في حين أنه في حقيقة أمره " عبد " إنه عبد لشهواته ، وميوله الحيوانية العدوانية للسيطرة ، وعبد هواجسه التي تجعله يقضي حياته خوفا على أوهام رفعته كانت قد شوهتها السلطة ، فجعلته أشد الناس حسدا وغدرا وظلما ، وأتعس الناس قاطبة ، فهو بلا أصدقاء ، لأن كل من يحيط به محكوم بالرغبة أو الرهبة ، والتزلف والتملق ، الذي يبلغ حد إضفاء الألقاب الإلهية ، والصفات النبوية على ذاته البشرية ، حتى أن الوليد بن عبد الملك استفسر ذات يوم في عجب " أيمكن للخليفة أن يحاسب ؟! " طبعا إن سؤاله هنا لا يتوجه إلى حقوق الرعية بمحاسبة حاكمها ، بل إلى حقوق ا ذاته .

يحدثنا السيوطي عن يزيد بن عبد الملك أنه " ... أتى بأربعين شيخا فشهدوا له ، ما على الخلفاء حساب ولا عذاب " وكان قد سبقه أبوه عبد الملك بن مروان في خطبته الدستورية عندما صعد المنبر ليقول : " وا لا يأمرني أحد بتقوى ا بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه ، ثم نزل " !

وفق هذه الفلسفة التراثية التي تميز خصوصية الذاتية الحضارية للدستور السياسي العربي التي ينظر فلاسفة الأصالة المحدثنة ، فإن ديار العروبة تبدو اليوم هي الأكثر تمثلا لهذا الجانب التراثي التليد ، حيث غياب دولة الحق والقانون ، وشخصنة السلطة ، هي السمة المميزة للنظام العربي القائم ، فكيف – والأمر كذلك - لا تكون ثقافة الخوف ، هي الثقافة الجامعة ، والموحدة للحاكم والمحكوم ، حيث الخوف يعشعش في صدور الحاكمين والمحكومين على السواء ، المجتمع يخاف السلطة ، والسلطة تخاف المجتمع ، وكلهم في فلك الرعب يسبحون .

ما هي عناصر البنية الداخلية لثقافة الخوف :

يحدد جورج اورَول في روايته (١٩٨٤) عناصر بنية ثقافة الخوف ، بأنها البنية المؤسسة على التفكير المزدوج . فما هي هذه العناصر ؟ إنها : أن تعرف وأن لا تعرف ، أن تعي

حقيقة صادقة كل الصدق وترى بدلا منها كذبات موضوعة بعناية ، وأن يكون لديك في نفس اللحظة وجهتا نظر متباينتان وأنت تعتقد وتؤمن فيهما كليهما ، وأن تستخدم المنطق ضد المنطق ، وأن تنكر الفناء بينما تدعيه ، وأن تعتقد بأن الديموقراطية غير ممكنة وفي نفس الوقت تنادي بأن الحزب الحاكم هو حامي للديموقراطية ، وأن تنس ما تدعو الضرورة لأن تنساه ثم تستعيده إلى الذاكرة في اللحظة التي تحتاج فيها إليه ثم تعود فتنساه مرة ثانية ، الأنكى من ذلك كله ، أن تطبق نفس الطريقة في حالة الإيجاب والسلب .

يقدم لنا الراحل سعد ا ونوس في مسرحيته " يوم من زماننا " مثالا نموذجيا للتفكير المزدوج ، الذي يستخدم المنطق ضد المنطق ، ونسيان ما تدعو الضرورة لأن تنساه ، ثم تستعيد ، ثم تعود فتنساه .

يقول مدير المنطقة ممثل السلطة داعيا إلى نسيان مفردات ذات دلالة لا ضرورة لها وفق حاجات السلطة ، واستبدالها بمفردات جديدة تبدو ضرورية في اللحظة ، وقد يتطلب الوضع العودة عنها ، فتُنسى ، ليتم استعادة الأولى ، هكذا وفق جدل المنطق ضد المنطق ، والمعرفة وعدم المعرفة في اللحظة ذاتها .

يرى ممثل السلطة بضرورة إلغاء المفردات التالية : " الرشوة " " النهب " " الفساد " "الإثراء " " النصب " و " الاحتيال " .

ويطالب باستبدالها واستخدام كلمات " المنفعة " " العمولة " " الربح " " اقتناص الفرص " "العصامية " " المرونة " و " العلاقات العامة " .

إن فاروق أستاذ الرياضيات " في يوم من زماننا " يتمزق عقله الرياضي بين مدير مدرسة البنات الذي يعتبر ممارسة تلميذاته للدعارة مجرد هنة من الهنات مادام ولاؤهن لا شك فيه أمام أم الفضائل وهي محبة " الجنرال " رئيس البلاد والولاء له ، ولذا فالمدير مشغول بالبحث عن التلميذات اللواتي يكتبن ضد الجنرال على جدران المراحيض ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى منطق مدير المنطقة الذي يريد إنتاج لغة جديدة تدمر المنطق ، فلا يجد الأستاذ ملاذا في مواجهة التفكير المزدوج ، سوى تمزق العقل والهروب من العجز واللاجدوى ، الهروب من شحوب وحشة هذا العالم الذي يقدم الولاء على الشرف ، عندما المدرسة تتحول إلى مبغى ، هاربا بفضائله نحو الموت .. نعم " الموت ولا التعريص مع دولة هذه الأيام كما يقول فاروق " . لتكون هذه الأطروحة خاتمة المسرحية ، وأمثولة مسيرة الراحل سعد ا .

قاعدة التفكير المزدوج تتيح لك الهروب من تفكيرك ، وتنقذك من ضغط الإكراه والخوف من الحرية ، عندما تتبنى وجهتي نظر متباينتين وتؤمن فيهما كليهما ، فالغرب مرحب به كسلعة ، فإذا قلت لا بد منطقيا ، معرفيا ، تاريخيا ، من امتلاك مقومات العقل الذي انتج السلعة انقض عليك طغيان عقل الأغلبية الناطقة باسم التاريخ والمقابر ومديري المقدس من شيوخ النفط إلى

شيوخ البازار إلى شيوخ الإعلام العربي الرسمي ، فلا بد من نسيان العقل واللهج باسم السلفية وإذا قلت أن هذا التقدم العلمي والتقني والثورة المعلوماتية ما كان لها أن تحقق هذه الإنجازات الباهرة ، لولا الاعتراف بالفرد ذاتا حقوقية مستقلة غائية فاعلة عاقلة ، مالكة لحياتها وبدنها وذهنها ، وهذا ما سيتوج المبادرة الحرة ، ويتوج مفهوم " الاعتراض والمغايرة " .

فحب الشهرة –المذموم والمدان عندنا كأنه معادل للتشهير – هو من أول الدوافع التي حركت أهواء الفرد في عصر النهضة توقا للمجد والشعور القوي بالذات : كديك لا كدودة ، وروح التحدي والصراع البروميثيوثي ، والتوق الحار والجامح للنجاح ، والاعتزاز والفخر والمباهاة بالابتكار ، كل هذه الطاقات التي تتفجر في ذات الفرد للانتصار على الشك والخور الذي يقود إلى الخوف فالعجز ، فالالتصاق العبودي بالأديم ، تتحول إلى عناصر في القوة المنتجة تعدل من العملية الإنتاجية ، ولولا هذه المنازع (الشهرة – النجاح – العمل المبدع والمبتكر) التي تغدو قوى ما كان يمكن للرأسمالية الحديثة أن تتطور ، وكل ذلك تحقق في فضاءات من تعميق مكتسبات المجتمع المدني في الديموقراطية وحرية التعبير والتفكير والتنظيم والقول ، وحرية الأحزاب والنقابات والصحافة الحرة ، واستقلال السلطات ، والاحتكام إلى صندوق الاقتراع .. إلخ

عندما نقول أن تفوق السلعة الغربية ، ما كان لها أن تحقق هذه النجاحات بدون الإنجازات الديموقراطية الآنفة الذكر ، وأن يستحيل حل المشكلة اقتصاديا ، وضعيا ، تقنيا ، ومن ثم ترقيعيا ، بدون هذا الإصلاح السياسي لانقض عليك الطغيان السلطوي منددا مهددا ، متوعدا متهما بالخيانة والعمالة للغرب !!

وذلك لأن وكلاء شركات السلع الغربية يريدون علاقة مع الغرب ، بدون حق المجتمع في الرقابة والتدخل ، فالمجتمع بالنسبة لهم ليس إلا موضوعا أي سوقا للتصريف ، لا ذاتا فاعلة أي قادرة على التصرف .

ولكي تتحرر من خوف طغيان الأغلبية وطغيان أجهزة السلطة ، عليك اللجوء إلى التفكير المزدوج ، أن تنسى أن للسلعة الغربية تاريخا عقليا ، معرفيا ، ثقافيا من جهة ، وأن لها تاريخا سياسيا ، ديموقراطيا ، مدنيا ، تعاقديا ، من جهة أخرى ، وبإمكانك فقط أن تسمح لذاكرتك أن تستحضر هذه التواريخ من بهو الذاكرة ، فقط (للعلك) التنظيري الأكاديمي ، وتلفظه على الفور من ذاكرتك خوفا من أن تنسى فتتشدق فتأتيك السهام من كل الجهات ، هكذا ينقذك جورج اورَول من منطقك بمنطقك ومن ذاكرتك بذاكرتك ، ومن نفسك بنفسك وتقهر روحك عبر طمس معالم الذات .

ففي ديار العربيا – ونحن نستعير التعبير من الراحل هادي العلوي – عليك أن ترى في الهزائم انتصارات ، لأنه ليس مهما خسارة الأوطان ، بل المهم أن يحفظ ا لنا السلطان هكذا

حمدنا ا   بعد حرب ١٩٦٧ ، وفي ديار العربيا عليك أن لا تفكر كما في ديار الغرب ، فلكل ديار خصوصية ونسق ، لأن التفكير المزدوج يرغمك تحت أوامر الخوف أن ترى الأشياء متجاورة ثنائيا ، أي سلسلة من المزدوجات ، تتجاور و تتضايف ، تتناظر محاورها لكنها لا تلتقي إلا في اللانهاية إلا بإرادة ا   ، فإذا كان الغرب الرأسمالي مثلا يسرق فضل القيمة ، فإن خصوصيتنا هي سرقة القيمة وفضلها ، وإذا كان هناك سرقة لقوة العمل ، فهنا السرقة لقوة العمل والعمل ومادة العمل ، وإذا كان هناك متاح للمسروق أن يعلن حزبيا ، إعلاميا ، نقابيا أنه مسروق ، لكن في دنيا العرب ، عليك أن تُسرق وأنت تمدح آناء الليل وأطراف النهار سارقيك لتفضلهم عليك بفرصة عمل تتيح لك أن تكون موضوعا للسرقة ، فعلى الأقل إن هذه الفرصة تتيح لك لقمة عيش عليك أن لا ترى بتاتا بأنها مغمسة بالذل والهوان ، فمعلم المدرسة – على سبيل المثال – وهو (الرسول المبجل) حسب شوقي يستطيع هذا المعلم أن ينال في الشهر الواحد ما يعادل ثمن لتري ويسكي من نوع (البلاك ليبل) الفاخر !!

في ديار العربيا ، أنت لا تملك من أمر نفسك شيئا ، بل حتى من أمرك إلا بضع سنتيمترات مكعبة داخل جمجمتك يكمن فيه دماغك ، ولا تملك في صدرك سوى " قلب فأر " وفق توصيف تولوستوي ، قلب لا تستطيع ساحرة تولوستوي ولا أي ساحر في العالم حتى لو ألبسه جلد نمر فإنه لا يمكنه إلا أن يهرب أمام القط .

وإذا كنت نمرا ، فعليك أن تستخدم دماغك المكعب الصغير ليأمر قلبك للانصياع لحقيقة كونه " قلب فأر " ، ومن ثم فإن " نمريتك " يجب أن تتكيف في دنيا الرعب العربية ، فإذا قدم لك مروضك الحشائش فيجب أن تنطلق من قاعدة التفكير المزدوج " المنطق ضد المنطق " ، فتقبل على الحشائش هاشا باشا ، لكي لا يتسرب للمروض أنك لم تنس" نمريتك اللحومية " ، فعليك أن تتخلى عن لحوميتك فتلتهم الحشائش وتثغو راكضا وراء القطيع وأنت متأرجح الإلية الصغيرة فرحا كأي حمل وديع .

وإذا قال لك المروض كن قطا ، فأجبه مواء ، وإذا قال لك كن كلبا فأجبه عواء ، متضرعا متذللا متعلما من الكلب الذي صوره تشيخوف كيف تشمشم بوط سيدك وأنت تتقلب على ظهرك محركا ذنبك ببهجة وأنت تحس بلذة ماسوشية تحت وقع سياط سيدك ، وينبغي عليك أن لا تظهر له أي امتعاض أو استنكار أو رفض ، لأنه بذلك قد يكتشف أثار بعض من إنسانيتك لا يزال ثاويا في داخلك ، فعندها تكون بإرادتك ، قد اخترت درب الجلجلة درب العذاب المقيم .

يقول المحقق (في رواية ١٩٨٤) لوينستون : " كل شيء في داخلك سيموت ، لن تعود قادرا على الحب ، والصداقة أو التمتع بالحياة أو الضحك أو التعجب أو الشجاعة أو الاستقامة ، انك ستكون كصدفة فارغة ، سنعصرك حتى تصبح كالجيفة الخالية من كل شيء ثم نملأك

بأنفسنا " هل سمعتم في عالم العروبة والإسلام الحاض على بر الوالدين أن يكون هناك أبناء يخشون صلتهم بأبيهم بعد أن جوفوهم من الداخل وملأوهم بأنفسهم كما فعلوا بوينستون ؟

نعم إن قاعدة التفكير المزدوج خير خيار نظري لثقافة الخوف لتعصمك من العيون المطاردة ، فإذا قال بعض المسؤولين أنهم لن يسمحوا لأحد أن يهدم ما بنوا ، فعليك أن لا توسوس لك نفسك الأمارة بالسوء فتتيح للشيطان الوسواس الخناس أن يوسوس في صدرك زارعا أسئلة الشك والريبة فتتساءل : أي بناء يقصدون ؟ هل الأوطان أم الأطيان ؟ هل القصور البيضاء والحمراء أم الفيلات و المزارع الخضراء ؟ أم اليخوت و المرافىء الخاصة الزرقاء ؟

عليك لكي تجيب على هذه التساؤلات أن تكف عن حرية عقلك الذي يقودك للحكم بأن : اثنين + اثنين = أربعة ، لتعمد إلى قاعدة التفكير المزدوج ، فتجيب بأن اثنين + اثنين قد يساوي ثلاثة أو أربعة أو خمسة ، عندها قد تكسب رضاهم ولكنك ستخسر حريتك إلى الأبد !!

خصوبة اللامتوقع :

في ديار الخوف تتسع " خصوبة اللامتوقع " لتتجاوز حذر رجل الدولة حسب برودون ، إلى حذر المجتمع الذي قد يتخذ شكل رُهاب وسواسي ، حيث يتبادل المجتمع والسلطة الحذر من مجهول آت غير محدد ، مادام المجتمع لا يحتكم إلى منظومة حقوقية قانونية تنظم علاقته بالنظام ، الذي يتميز عربيا بأنه نظام جوهره غياب القوانين ، سلطانيا كان أم جمهوريا ، فكل البلدان العربية ولايات استيلاء بالعصبية والشوكة والغلبة وفق صياغات ابن خلدون .

هذا القمع المفرخ للخوف ، واللاجم للشعور بالأنا الاجتماعية ، يقتل الأنا الأخلاقية داخل الفرد ، فيرتد إلى أحط أنواع الدناءة والخسة وانتهاز الفرص ، والخنوع الذليل للعلاقات التراتيبية " الهرارشية " حيث تتأسس علاقة عبودية ، بين كل درجة و ما دونها ، أو ما فوقها، وصولا إلى تكريس نوع من الأبوية الربوبية تبدأ بالأب " رب البيت " ولا تنتهي بالأب السلطوي الحاكم بأمر ا " رب الزمان " حيث التنزل و التنزيل ، هو الذي يحكم هذه العلاقة " الهرارشية " فالأمر يصدع من الأعلى و ما على الأدنى سوى الإذعان استمرارا لحكمة أزمنة الانحطاط التي صيغت بقول أبي حيان التوحيدي : ما تطاول أحد على من دونه إلا بمقدار ما تصاغر أمام من فوقه .

القمع / الخوف لا يقتل الأنا الأخلاقية في الفرد فحسب بل يقتل الأنا القانونية في داخله ، عندما يكون جوهر العلاقات الحاكمة للنظام المستبد هو الاعتباطية المقيدة على حد تعبير حنة أرندت ، فإن كل شيء يغدو ممكنا في ظل دولة جوهر نظامها الاستبدادي غياب القوانين ، ولأنها اعتباطية غير منسرحة تتيح بعض الحرية حتى ولو كانت فوضوية ، فإن في دولة غياب القوانين ليس كل شيء ممكنا فحسب بل أيضا يغدو كل شيء مستحيلا ، وعلاقة الممكن

بالمستحيل تحددها درجة القرب أو البعد من مركز القمع / الخوف ، فإذا كنت قادرا على التخويف فكل شيء ممكن ، و إن كنت في دائرة المفعولية فكل شيء مستحيل ، حتى تصل درجة المفعواية إلى درجة التعدي إلى مفعول به ثاني ، أو مفعول مطلق ! والمستقبل يغدو قنبلة موقوتة ، لكنها تطلق دقاتها فيكل لحظات حسب ستيفن سبندر ، هكذا تتسع فضاءات خصوبة اللامتوقع .

في هذه الفضاءات تنحل الطبقات الاجتماعية إلى جماهير ، حيث تجري عملية (تدهيم) يومي لها لتبلغ بدهماويتها الدهماء حد عبادة جلادها ، خوفا من الحرية وهربا من العجز واللاجدوى إلى السلطة المجهولة المعالم حسب تعبير فروم ، أكانت هذه السلطة ثيوقراطية سلفية أم أوتوقراطية طغيانية محدثة .

هكذا تتحول (المواطنة) إلى (رعية) ، و الرعية بسبب ممارسة التغييب اليومي لفردانية الفرد وإلغاء شعوره بأناه الفردية وطموحاته البشرية المشروعة للاستجابة لضغوط داخله عواطفا و مشاعرا وحنينا وحبا وكرها ، ففي ثقافة الخوف لا مكان إلا للكره والألم ، لا مكان للعواطف الراقية ولا للآلام العميقة والمعقدة بعد أن احتل الخوف شاشة النفس الإنسانية فطمس معالمها ، لقد مضى ذلك الزمن الذي كان الإنسان يعيش حارا وطازجا ، يحب ويصادق ، وحيث كان يقف أفراد العائلة إلى جانب بعضهم بعضا دونما حاجة إلى معرفة السبب ، فالخوف عندما ينشب أظافر خلاياه السرطانية في العالم المشاعري للبشر فإنه يفتك بكل المشاعر العظيمة : الحب ، الصداقة ، التضامن ، والتراحم ، لأن هذه المشاعر كفيلة بإحساس الإنسان بعظمته ونبله الإنساني ، ففي ثقافة الخوف لا فسحة للعظمة والنبل ونكران الذات بل للضعة والخسة والدناءة ، حيث الكل يترافس والأكثر نجاحا وتفوقا هو القادر على رفس من دونه ، وكلما ازداد ارتفاعا في المكان فاعلم أنه ازداد انحدارا في المكانة ، ففي مجتمع ثقافة الخوف لا يرتقي سوى الأوغاد .

الكل يتراكض تواقا ليصعد على أكتاف الآخر هربا من الخوف ، بل خوفا من الحرية على حد تعبير اريك فروم ، حيث التباغض والتحاسد وشعار " لن أسمح للآخر أن يصعد على أكتافي " لأن أكتاف الجميع لا متسع فيها للآخر (الأخ ، الابن ، الأب ، الصديق ، الرفيق ، ...) بعد أن شغلها جثوم الخوف والرعب فاحتلها ، فلا غرابة بعد ذلك أن تقوم قوى الرعب ليس بركب أكتاف الرعية الرعناء فحسب ، بل وركوب شرفها !

نقول : بأن قتل هذه الفردانية بالفرد ، سرعان ما تحول مجموعة الأفراد هؤلاء من (رعية) إلى (رعاع) والرع هو من لا يملك شروى نقير ، إنه المعدم ، الذي لا يملك إلا ما يرعاه يوميا على هذا فهو لا يملك حتى نفسه، ولا يملك منظومة قيم روحية وأخلاقية ووجدانية تؤهله لاستعادة نفسه ودمجها في النظام الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع ، وهذه الرعاعية تشكل

الخزان البشري لكل أجهزة القمع في الدولة الأمنية ، وهؤلاء لا يبعثون الخوف في نفوس الخلق فحسب ، بل ينتجون حالة من الذعر المعمم ، هو نتاج علاقتهم بماضيهم الذي يحملون رعبا عصابيا ورهابيا من أن يعودوا إليه ، ويهبطوا إلى عالمهم السفلي الذي تحدروا من سفليته ، فهؤلاء هم أداة البطش الذين تتساوى أمام سكاكينهم رقاب البشر ورقاب الخراف ، وهم الثمرة الموضوعية لمجتمع القمع/الخوف حيث يتوالدون يوميا ، ويقدمون جمهورا للحاكم أو المعارضة ، لأن الدولة الأمنية لا تنتج معارضتها إلا من جنسها ونسلها وجوهرها ولا يمكن لمجتمع القمع أن ينتج سوى المسوخ والخصيان عنيني الإرادة والروح سلطانا ورعية .

هذه اللاوياثانية لا يمكن أن تنتج قيما للحوار ، والتعداد ، والتكافؤ ، والتعايش ، إنه مجتمع الإقصاء المتبادل ، جماعات ، وأفرادا ، بعد أن جردوا من هويتهم السوسيولوجية كأفراد ينتمون إلى طبقات ، أي جردوا من هوية " المواطنة " ، وتحولوا إلى جماهير ، رعية ، رعاعية ، همجية ، دهماوية ، والرابطة التي تحكم الكتلة الجماهيرية هذه ، هي رابطة توحيدها حول الخوف وداخله ، بعد أن فقدت حسها الاجتماعي بالمواطنة ، وارتدت على المستوى الروحي والذهني إلى حالة من التكسير والتفتيت ، والتذرير ، فتستبدل رابطة المواطنة ، برابطة الدم ، القرابة العائلية ، العشائرية ، الطائفية ، المللية ، النحلية ، في هذا المناخ الطقسي البربري لا يمكن أن يتاح للثقافة المضادة إلا أن تكون بصورة وثنية إيمانية قروسطية في وجه إلحاد أخلاقي محدثن ومهجن ، كمعادل لصورة السيف (الثيوقراطي) و البوط (الخف) الأوتوقراطي الذي يطبق على عنق المجتمع خوفا ورهقا ، في فضاء سديمي أغبر من الأنانية الدنيئة ، فالأنانية ليست متطابقة مع محبة النفس ، بل هي متطابقة مع عكسها حسب فروم الذي يرى في كتابه (الخوف من الحرية ص ٩٨) : " إن الأنانية نوع من الشره ، وهي مثل كل الشره تحتوي على زعزعة نتيجة عدم وجود إشباع حقيقي إطلاقا ، إن الشره عبارة عن حفرة لا قرار لها تستنفد الإنسان في جهد لا نهائي لإشباع الحاجة بدون الوصول إطلاقا إلى إشباع . والملاحظة الدقيقة تبين أنه بينما يكون الشخص الأناني دائما قلقا فيما يتعلق بنفسه ، فإنه لا يكون قانعا إطلاقا ، دائما يكون مساقا بالخوف من ألا يكون قد حصل على ما فيه الكفاية ، الخوف من أن يكون قد نسي شيئا ، وأنه محروم من شيء . إنه ممتلىء بحسد حارق تجاه كل شخص يكون لديه أكثر . وإذا لاحظنا بدقة أشد ، وخاصة الديناميات اللاشعورية ، سنجد أن هذا النوع من الأشخاص ليس مغرما بنفسه أساسا ، بل هو يكره نفسه حتى الأعماق .

والمآل ، لا سبيل إلى تصفية الخوف إلا بإحياء مؤسسات المجتمع المدني وما يشتق عن هذا المفهوم العام من نسل مفاهيمي تتفرع من صلبه متمثلة ب (التعددية ، حقوق الإنسان ، دولة الحق والقانون ، الديموقراطية) وإلا فإن القمع / الخوف سيعشعش ليس في خلايا المجتمع

فحسب ، بل وفي خلايا الإنسان الذي تضمحل إنسانيته إلى المستوى الدهماوي ، الرعاعي ، والرعاعية هذه لا تشكل خزانا بشريا للقمع السياسي فحسب بل وللقمع الثقافي لأن نظاما لا يستند إلى أية شرعية ، لا بد له من البحث عن مشروعية ثقافية ما ، ليجدها بالإعلام الذي تكمن وظيفته بإضفاء المشروعية التقديسية على وثنية السلطة ، لممارسة إرهاب ثقافي على عقول الجماهير ، التي فقدت إحساسها بفرديتها ، و اجتماعيتها ، وذلك لأن الفرد في المجتمع المدني الديمقراطي ، تتحدد علاقته بالمجتمع عبر وسيط المؤسسات ، لكن في مجتمع القمع والخوف ، لا يجد الفرد ملاذا إلا بوسيط الجماعة (ابن جماعته) العائلي ، العشيري ، القبلي ، الطائفي .

ولأن المجتمع بذلك يفقد تنضيده السوسيولوجي الطبقي ، فإنه يتحدر إلى علاقات عضوانية بين الجماعات ، التي تنتج مثقفيها ، فيغدو المثقف بذلك مثقف جماعة ، لا مثقف مجتمع ، حتى الأحزاب التي يفترض أنها بنى مؤسساتية ، تتحول إلى جماعات فصائلية لها مثقفوها ، ومن هنا تنشأ علاقات الاستبعاد والإقصاء الثقافي المتبادل ، بين جماعات تتخابط في سديم أغبر ، حيث التحاسد والتباغض ، و النمائم ، والدسائس ، تحركها عصبية جماعة الدم ، أو السياسة ، وروابط الدم بالسياسة وشيجة في الدولة الأمنية ، حيث يتبادل هذان العنصران الدور الفاعل في البنية التكوينية للسلطة من حيث تشكيلها ، فهي لها جماعتها ، وإن كان على مستوى الوظيفة ، فالدماء التي تجري على يد السلطان ، أكثر من الدماء التي تدفع العدوان .

ومثقف السلطة ، في هذا السياق قادر على صياغة ترسيمة نظرية عن (الكلمة / الرصاصة) وليس مهم لمن تتوجه الرصاصة ، وهو مثقف يعيش حالة ذعر السقوط الدائم ، فليس له إلا أن يتهاوى ويساقط على أقدام حماته كائنا رخويا ، أو كلبا وفيا ولذا لن نستغرب أن نجد في بعض الولايات السلطانية العربية ، رئيسا لاتحاد الكتاب قائما على رئاسة " جماعته " منذ قيام السلطة ولية نعمته ، ليس رئيس اتحاد الكتاب فحسب ، بل ووزير الثقافة ، ومفتي الجمهورية السلطانية ، بل وقادة الأحزاب " الجماعات " أنفسهم ، لأن كلمة " التغيير " في فضاءات الطقس الميثي تعني الهرطقة ، وذلك لأن ا لا يحول ولا يزول ولا تدركه العقول ، وعلى هذا ليس مستبعدا أن ينيط المستبد بمثقفه " المتمجد " مهمة إلغاء كلمة " التغيير " واستبدالها ب " التأبيد " وذلك كما فعل مدير المنطقة في " يوم من زماننا " وكما يفعل سايم في رواية ١٩٨٤ عندما يضع قاموسا جديدا يتناسب مع شمولية النظام الجديد ، والمثقف المتمجد حسب الكواكبي هو عكس المثقف " الماجد " فالأول مثقف سلطة والثاني مثقف مجتمع ماجد ،حيث هذا المثقف العضوي صاحب الهم الوطني والديموقراطي مطوق بالخوف من الوحدة والعزلة عندما يجد أنه غريب ، وأغرب الغرباء من كان في غربته غريبا ، وفق الصياغة المتأسية التي عبر عنها أبو حيان التوحيدي بلوعة صوفية حارقة وشفافية لدنية حارقة ، إنها الغربة التي ستلاحق

المثقف الماجد الذي يعلو بقامته الفكرية والروحية على زمنه الرديء ، وذلك مبعث رأي بلزاك في أن الوحدة الخلقية هي أشد أنواع الوحدة رعبا أو بتعبير الحديث الشريف الذي يستشعر هذه الوحدة نبويا وذلك عندما يقول : " فالمنبُّت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى " .

ولذا فالمثقف " المتمجد " لا يزال يطارد المثقف " الماجد " منذ اليهودي المنافق كعب الأحبار مثقف عثمان وهو يطارد أبا ذر الغفاري ، مرورا بالمثقف الفقيه واعظ السلطان الذي يلاحق الفيلسوف ليتوج انتصاره بحرق كتب ابن رشد، وصولا إلى أبي الهدى الصيادي ، شيخ إسلام السلطان عبد الحميد وهو يطارد الأفغاني ، ويدس السم للكواكبي ، ويتناسل اليوم في صورة المفتي ووزير الثقافة ورئيس اتحاد الكتاب ، في الدولة الأمنية التي لا تكتشف لذاتها خصوصية ، سوى خصوصية الاستبداد ، وتفريخ الأوابد ، وإنتاج ثقافة الخوف ، لا يملك المرء سوى أن يترحم على أبي العلاء ، الذي يذكر أولئك الماجدين المتغطرسين أنصاف المتعلمين ،أنصاف الأميين ، بأن يخففوا الوطء ، فما أديم الأرض إلا من الأجساد البشرية التي وحد الموت تراتبيتها في صف واحد ، وأن يترحم على نزار قباني القائل :

حين يصير الناس في مدينة

ضفادعا مفقوءة العيون ،

فلا يثورون ولا يشكون ،

ولا يغنون ولا يبكون ،

ولا يموتون ولا يحيون ،

تحترق الغابات ، والأطفال والأزهار ،

تحترق الثمار ،

ويصبح الإنسان في موطنه ،

" أذلّ من صرصار ... !! "

- نزار قباني ، الأعمال السياسية ص١٧ (قصيدة الممثلون) بيروت ١٩٧٤ _

- **محاضرة ألقيت في منتدى جمال الأتاسي في دمشق ، مع بدايات ما سمي بـ"ربيع دمشق" ١١-٣-٢٠٠١ .**
- **جريدة النهار اللبنانية١٢- ٣-٢٠٠١ .**
- **جريدة أخبار الأدب المصرية – ٢٠٠١/٤/١**
- **ملف جريدة الحياة اللبنانية**

الحوار على طريقتنا السورية
المثقف " العضروط " وصناعة الإرهاب*

يبدو أن التلفزيون العربي السوري قد بدأ يدخل مرحلة التحدث والتطوير عبر فتح ملفات للحوار ، يستضيف فيها أكثر من محاور ، ثم ينضم إليها آخرون عبر الهاتف .

لكن خصوصيتنا السورية الحوارية ذات بعد كرنفالي غرائبي ، حيث يستدعى المثقف لينتصر بنفسه على نفسه ويقهر روحه ، فتتم عملية إبادة علنية ، من خلال التلذذ بالانسحاق إلى مسخ على طريقة وينستون في رواية (١٩٨٤) الذي يندم على تاريخ بحثه عن الحرية ، وذلك من خلال اختيار طوعي للعبودية وتلاشي أناه .

هكذا بدأت العملية منذ أكثر من شهر بالعزيز وليد إخلاصي ، الذي أعلن أن جماعة إحياء المجتمع المدني مرضى يلزم علاجهم ، و لا نعرف ما هي وسائل العلاج التي كان يفكر بها وهو الذي كان يعتز بتماهيه مع حلب المكان والتاريخ والحضارة ؟!

لقد ارتضى وليد لنفسه الموت في الحياة ، منذ سنوات دخوله حلقات الذكر واللهج بالأسماء الحسنى للسلطة ، ليضع نفسه في سلسلة المثقفين (المتمجدين) بمجد السلطة ، على حد تعبير الكواكبي ، أو المثقفين (العضاريط) على حد تعبير المتنبي ، والمثقف العضروط هو المثقف المتعيش على مائدة السلطان ، والذي لابد أن يضرب بعصاه ، ومع الأسف فإن عصى وليد لم توفر حتى رؤوس أصدقاء عمره وروحه وحياته !

لم نتذكر عمليات المسح المسوخي هذه ، لولا الندوة التي عقدها التلفزيون لمناقشة عملية التطوير الاجتماعي في سوريا – السبت ٢٤ / ٣ / ٢٠٠١ – حيث قد ارتضى المتحاوران (طيب تيزيني – جمال باروت) الرئيسيان لنفسهما أداء دور المثقف العضروط ، من خلال القبول بدور المثقف الزور الذي يتحصن وراء سطوة النصوص بهدف صناعة خطاب إرهاب الآخر ، ويتمثل ذلك في :

1ً – لقد ارتضى المتحاوران أن يتحاورا دون وجود " نقيضة " مؤسسة معرفيا لنوع الحوار (الأطروحة والأطروحة المضادة المنتجة للتركيب النوعي الجديد ، حسب المثلث الجدلي الهيغلي الشهير) فكلاها منسجم مع الأطروحة (أطروحة السلطة التي تختصر كل الأطروحات والتركيبات) ، أو وجود نقيضة مؤسسة سياسيا للحوار (فكلاهما بعثيان متمركسان) بالأصول ، متمايزان في الفروع ، (الأول) تيزيني محافظ على أصوليته البعثية بأصولها الشيوعية ، فهو موفد الحزب الشيوعي السوري في بداية الستينات إلى ألمانيا

الشرقية ، وهو بعثي الانتماء في السبعينات بعد أن استنفذ الحزب الشيوعي السوري دوره كحزب مستقل ملغيا نفسه في جبهة السلطة ، ثم استوى نموذجا للمثقف العضروط (مثقف السلطة) الذي يريد أن يجمع بين مكاسب السلطان وزهو العصيان ، والمآل ختان في ختان .
أما الثاني فهو مثقف بعثي أكثر موهبة من أستاذه في استخدام بعثيته ، يتركها ويعود إليها حسب الظروف ، فهو قادر أن يكون مثقف كل الأزمان والمنابر والأوطان .
النقيضة الهيغلية ، ليست أساسا لأي جدل في المجتمع والطبيعة فحسب ، بل إن منظرة نقد المسرح الأولى في فرنسا (أوبرزفيلد) ترى في النقيضة الأساس البنيوي المميز للدراما ، فليس هناك حوار يرتقي إلى مستوى الصراع الدرامي بدونها ، وعندما تفتقد النقيضة ، فنحن نكون تجاه أردأ أنواع الأعمال الفنية ، مسرحية كانت أم تلفزيونية ، أم حوارية حول مستقبل التطوير والإصلاح !
فلو كان الاثنان يحملان الحدود الدنيا لقيم احترام العقل والحوار لرفضا أن يحاورا أنفسهما ، ولطالبا أن يكون هناك واحد على الأقل بين الأربعة عشر مؤسس للجان إحياء المجتمع المدني اللذين لا يتوانى (العضروط الشاب) من التلميح تكرارا للتشكيك بنزاهتهم الوطنية والقومية ، استجابة لأوامر بطانة الفساد من الطغم اللصقراطية التي لو كانت تعرف أن لدى مؤسسي اللجان صلات بالسفارات لبجلوهم وطالبوهم بالمشاركة مناصفة ، لكنهم مطمئنون إلى أن هذه الكوكبة (اللجنة التأسيسية لإحياء المجتمع المدني) هي الأكثر راديكالية سياسيا ووطنيا وقوميا ، وهي المغضوب عليها داخليا وخارجيا .
2ً – من المألوف عربيا أن تكون وزارات الإعلام ، هي وزارات تعظيم الحاكم وتمجيده في قوله وفعله ، وكل شؤونه اليومية ، لنقله من ملكوت الناسوت إلى ملكوت اللاهوت ، ومن ثم تتحول كل أجهزة السلطة إلى امتدادات شعاعية لنورانيته الميتافيزيقية التي تشيع هالاته القدسية لتملأ الهواء الذي يتنفسه البشر ، الذين سرعان ما تملأ نفوسهم بحقيقة جديدة متراصفة مع الحقيقة الأولى ، وهي حقيقة أنهم ما وجدوا إلا لعبادة ا   دينيا ، ومن ثم عبادة الحاكم دنيويا ، ذلك هو الأساس للتحالف العضوي بين الاستبدادين السياسي والديني اللذين وجد الكواكبي فيهما صنوين منذ بداية هذا القرن .
-إذا كان هذا الأمر مفهوما في واقعيته الرثة إعلاميا في دنيا العربيا ، لكن ما هو مدعاة للاستهجان والاشمئزاز إعادة إنتاجه نظريا ، وذلك بأن يشارك في هذه المهرجانات الطقوسية مثقفون ينبرون للإنتاج النظري الفكري والمعرفي ، بل ويطمحون لإنتاج خطاب نظري مطابق للبنية التاريخية الثقافية والسياسية والحضارية للمجتمع السوري ، فلا يبدأون جملة إلا ويبسملون بمقطع من خطابات وحوارات الرئيس الشاب الذي كان دأبه ما قبل الرئاسة وما بعدها أن يكسر حاجز اللاهوت بينه وبين المجتمع ، ويخلع الرداء المقدس للسلطة ، ليؤسس

لعلاقة مدنية متحضرة مع المجتمع ، فينزل إلى الشارع ، والأسواق ، ويحضر المسرح دون إعدادات بروتوكولية مسبقة ، ويتحاور مع الناس مباشرة ، ويعطي توجيهات بإزالة مظاهر التقديس المتمثلة بالصور التي تتبارى الأجهزة وأصحاب المصالح للتخفي وراءها رياء ونفاقا.

لقد وجدنا بمجموع هذه الممارسات المدنية المتحضرة وبخطاباته وحواراته ، منظومة سيميائية تشي بدلالات وإيحاءات مشجعة لنا للخروج من عزلتنا وعزوفنا وانكفائنا وتشاؤمنا ، ومرارات هزائمنا ، وسوداويتنا ، التي كانت تزين لنا الكتابة من أجل مستقبل مبهم ، لأجيال بعيدة لا نريد تسليمها رايات منكسرة .

نقول : إن الحزمة الدلالية التي أومأت إليها ممارسات وتفكير الرئيس الشاب ، ربما كانت أحد العوامل المباشرة لمبادرتنا في بيان الـ (٩٩) وفي وثيقة لجان إحياء المجتمع المدني التي سميت بـ (الألف) وهي أكثر من ذلك .

فأردنا أن نساهم بالتأسيس للبنية التحتية للإصلاح السياسي ، من خلال الدعوة إلى تحرير قوى ومؤسسات المجتمع المدني ، لتشكل القاعدة المادية الصلبة ، لأي تجربة إصلاحية .

هكذا قرأنا الترسيمة الجديدة للإصلاح التي لم يكن لدينا أية تصورات على أنها ترسيمة للعرض والاستعراض ، أو أنها دعوة لوليمة ،علينا أن نتعفف ونشكر المضيف دون الأكل كما راحت الرسوم الكاريكاتورية تصور الربيع السوري ، أو كما رسمتها خطوط العزيز يوسف عبد الكي القائلة : إخرس ... قلتلك احكي ، قمت صدقت وصرت تحكي !!!

لم يخطر لنا على بال أنه يمكن أن يكون هنالك دولة تشاغب على شعبها فتنصب له الأفخاخ ، لتستدرجه للسقوط بها ، أو ترمي له قشر الموز لينزلق ، فتنفض بقضها وقضيضها ضاربة طبول الحرب والتهديد والوعيد !

ولا نزال بعد كل هذه الضجة على قناعتنا هذه ، بأن قراءتنا لدلالات الوقائع الإصلاحية سليمة ، ولكن الجديد المفاجئ لنا ، مدى السرطانية البنيوية الفتاكة للفساد المتغلغلة في كل أنحاء الجسد بل وسرطنة العقل فسادا وإفسادا ، أي أن الفساد الاقتصادي على درجة من الرسوخ أنه أنتج منظومة متكاملة من الفساد السياسي والأخلاقي ، والقانوني ، وأخيرا الثقافي ، وذروته عندما يتمكن الفساد من شرعنة نفسه نظريا وفكريا ، حيث أحد العضاريط (الشاب) من المتحاورين ،يعتبر أن قرع الطبول التي راح الناس يتذكرون في صورتها ، صورة المجموعة ذاتها عندما نزلت للقصف الأيديولوجي والسياسي التمهيدي للمواجهة مع الأخوان المسلمين وكأنهم ممثلون للقضاء العادل والنزيه ، فهذه الطبول الهمجية استطاع فساد العقل (المتمجد حسب الكواكبي والعضروط حسب المتنبي والأمني وفق لغة زماننا) أن يصورها وكأنها مطرقة القاضي في قاعة امتلأت بالفوضى والعصاب السياسي ، وهؤلاء القضاة يعرفهم مثقف الفساد والإفساد جيدا بوصفهم سدنة الفساد والإفساد .

والعقل الفاسد ليس إلا معادلا ثقافيا ومعرفيا للممارسة الاقتصادية والسياسية الفاسدة لإنتاج خطاب الفساد الملتحي بالفضيلة والملوح بسيف الإرهاب وذلك عندما يلجأ إلى تحويل الخطاب البشري للرئيس ، إلى خطاب ديني تيوقراطي ، ليفرض على العقل المتلقي مصادرة مسبقة تعتقل حقه في الكلام ، لأنه لا يجوز الرد على الصورة السيادية لهيئة الرئاسة المفترض أنها حيادية تجاه شعبها ، لا تدخل طرفا ضد هذه الشريحة أو تلك ، هذا الحزب أو ذاك ، حيث التقاليد المدنية الحقوقية تفترض بالرئيس أن يستقيل من حزبه الذي أوصله للسلطة ، ليكون رئيس المجتمع كله ، بكل أحزابه وقواه وشرائحه .

لكن عقل الفساد يأبى إلا وأن يزج الهيئة السيادية الرئاسية في معركته الفاسدة ، عبر تحويل الخطاب الرئاسي إلى خطاب تقديسي بقمع عقل المتلقي عن المحاكمة والمقارنة ، حيث يصبح فصل الخطاب ، الذي ينطوي على ثبوتية صدقيته كصدقية الوحي ، ولابد أن العزيز طيب تيزيني قد عاش تجربة الإرهاب النصوصي في حواراته المتلفزة أمام محمد رمضان البوطي!

في هذا الفضاء الموحش الذي أشاعه الحوار على طريقتنا السورية التي أنتجت خلال عقود ألسنة متعفنة داخل الأفواه ، استدرج المفكر المبدع عزمي بشارة ليدلي بدلوه في بركة متأسنة مليئة بالمكر والخداع ، ليكون شاهد زور ، عبر إحراج علاقاته السياسية الطيبة والضرورية وطنيا مع سوريا ، فراح الرجل يحلق بعيدا في سماوات العولمة وعلاقتها بالثقافة ، لكنه لوحق من جديد ليشارك في وليمة إبادة النفس ، وقهر الروح ، وطمس الذات استغلالا لوضعه الدبلوماسي الحرج الذي يستدعي عدم التدخل في الشأن السوري الداخلي ، فأرغم الرجل على أن يسترسل بالحديث عن المجتمع المدني ، مكرها على إرضائهم مقرا معترفا وكأنه أمام لجنة تحقيق " بأنا استوردنا آخر تجليات المصطلح بدون المرور بتاريخه الأوربي " .

إن هذا الاعتراف الذي يرغمه عليه العضاريط " مثقفو السلطة " يقود الرجل لإبادة نفسه بملء إرادته على طريقة حملات التطهير وعمليات الإبادة الجماعية ، الاعتراف بالذنب ومن ثم التصفية ، فلو كان مصطلح المجتمع المدني مستوردا ، وبدون تاريخ ، فإن أول من يتحمل وزر هذه المثاقفة الوهمية البطرة والأكاديمية الفارغة ، هو المحقق معه عزمي بشارة نفسه ، لأنه أول من وضع كتابا عن المجتمع المدني عربيا ، وهو أهم كتاب عن هذا الموضوع في اللغة العربية ، ولا نظن أن مناضلا من طراز رفيع كعزمي بشارة لديه من فراغ الوقت لتزجيته في أمور ثقافية وفكرية زائفة ليست تعبيرا عن حاجة اجتماعية تاريخية وثقافية ، وأن الرجل ما كتب هذا الكتاب القيم إلا ليقدم للتلفزيون العربي السوري ، مثالا للمصطلحات المستوردة التي لا تنتج وعيا مطابقا بتاريخها وزمنها ومن ثم العاجزة عن الانطلاق من البنية المجتمعية السورية ،على حد تعبير الدكتور تيزيني ، الذي يريد دولة تنتج المجتمع السياسي ، على اعتبار أن المجتمع المدني تطلب إنتاجه أربعة قرون .

إن الدكتور تيزيني الذي يستبعد حاجتنا إلى المصطلح لأن إنجازه تطلب أربعة قرون ، ينسى أن الماركسية التي تبناها لم تتحقق على الأرض بعد كمنجز مكتسب ومحقق ومعيوش كالمجتمع المدني ، وأنها لاتزال طوبى البشرية الحالمة بالحرية والعدالة ، فهل نرمي كل ما كتبه في صندوق مهملات التاريخ باعتبار منهجه مؤسسا على ماركسية لايزال تحقيق حلمها الاشتراكي في علم غيب التاريخ ؟!!

لقد كنا قد تساءلنا في مقال لنا سابق في مجلة الآداب ، أن القوميين والماركسيين اللذين يدينون المجتمع المدني بوصفه مصطلحا غربيا مستوردا ، ينسون أن الفكر القومي والفكر الماركسي هو نتاج عقل الألمان ، وليس نتاج عقل يعرب بن قحطان !!

والسؤال الآخر ، هل قدمت وثيقتنا المسماة بـ (وثيقة الألف) تعريفا للمجتمع المدني أكثر من كونها برنامج الثورة الوطنية (القومية) الديموقراطية التي هي تعريفا ثورة بورجوازية ليبرالية ثقافيا ، وديموقراطية سياسيا ، علمانية معرفيا ، وهي ممكن الحراك السياسي والثقافي الذي يمكن أن يتقاطع تحت سقفه القومي ، والليبرالي ، وأخيرا الماركسي ، ولم نستأخر الماركسي ، إلا نتيجة وعي تاريخي يرى أن لا معنى للحديث عن أي حلم مستقبلي بالعدالة الاشتراكية دون إنجاز المرحلة الأولى الليبرالية القومية الديموقراطية ، وإشباعها تاريخيا ، اجتماعيا ، ثقافيا ، حضاريا ، فالاشتراكية لا تبنى على قاعدة اوتوقراطية روسية ،أو استبدادية شرقية قروسطية ، أو اقتصاد ريعي ، طفيلي ، لصقراطي .

فهل هناك أكثر واقعية من اعترافنا برثاثة واقعنا ، الذي غيبت فيه نويات المجتمع المدني وهمشت وهشمت منذ أربعين سنة ، عندما أصبح المجتمع فيه هو الوحيد الثالث المرفوع ، الذي يجب استعادته من غربته واغترابه واستلابه ، بعد إطلاق سراحه ، ليفعل ميكانيزمات الحياة السياسية ، ويتحول إلى قاعدة موضوعية لأي ممكن فعالية إصلاحية اقتصادية أو سياسية ، ليعيد إنتاج المجتمع السياسي بما يتلاءم والمنسوب التطوري التاريخي الذي بلغته قوى المجتمع المدني ، وليس استيراد صورة جمعيات ومنتديات (دافوس) التي تطالب بتدخل الدولة لحماية المستهلك كما يفهم من حديث عزمي بشارة الذي استدرج للقول بانا نستورد آخر تجليات المفهوم .

نحن نستدعي البدايات الأولى للمفهوم تاريخيا في سياق نشأته وتطوره عبر سيرورة الثورات الاجتماعية والعلوم الإنسانية التي توجت في بيان حقوق الإنسان ، نعم يا أخي عزمي نحن متواضعون في مطالبنا إلى حدود الصورة الأولى للدولة الحديثة ، دولة الحق والقانون ، التي يتوجها بيان حقوق الإنسان المعلن منذ أكثر من قرنين ، فهل في هذه المطالب بطر وتدله على التاريخ ؟

هل في مطالب استحضار صورة دولة من قبل قرنين ، نزوع للموضة وعدم معرفة بالواقع ، وعُصاب سياسي ، وثأر سياسي انقلابي ، كما يقول عضاريط الفساد اليوم ، مثقفو الطغم اللصقراطية ، وليتهم كانوا في صورة عضاريط الأمس الذين احتقرهم أبو الطيب المتنبي ، فقد كانوا على الأقل مثقفي سلطان (سيف الدولة) الذي قضى عمره (للروم غازيا) ، ويحقق الأمجاد التي خلبت لب أبي الطيب .

لسنا قليلي الخبرة والتجربة في الواقع ، على الأقل في إطار التجربة السياسية البائسة في سوريا ، التي عشنا عمرنا في صفوف جبهتها الوطنية التي تعفنت قبل النضج ، ومع ذلك عشنا ردحا من الزمن في الغرب أكثر من الزمن الذي عاشه أكثر الساسة في سوريا ، وشكرا للعزيز محيي الدين لاذقاني على زاويته في الشرق الأوسط ، الذي أجاب عنا وباسمنا ، بأن البيروسترويكا السورية التي بدأناها ، كانت قبل أكثر من ثلاثة عشر عاما أبعدتنا عن صفوف الآغا الأممي الشيوعي الشهير خالد بكداش ، الذي لايزال ورثته يشتموننا حتى اليوم ، ففي كل عدد جديد من جريدته العلنية ، لنا فيها سُبة .

وهذا يعني أن مشروعنا لدمقرطة ، ومدننة ، وقوننة ، وعقلنة السياسة في سوريا ، ليس ثمرة نزعة انقلابية أو عصابية سياسية ثأرية كما يتفاصح عضاريط أخر الزمن ، الذي أرغم مدير الندوة أن ينبههم وهم في حمى الاستشهاد ، والاقتطاف ، والتضمين ، والبسملة ، والتعويذ ، إلى أن عملية التطوير ليست مسؤولية رئيس الدولة وقرارات الدولة فقط ، ليلفت نظرهم نحو المجتمع الملقى على قارعة الطريق منذ زمن بعيد بعيد .

*** جريدة النهار البيروتية – الجمعة ٢٠ / ٤/ ٢٠٠١**

مدخل لقراءة التعددية في سوريا*

المقدمة :

... التعددية كمفهوم فلسفي يذهب إلى أن كل ما هو موجود يتألف من كثرة من الجواهر المتعادلة المنعزلة ، التي لا يمكن ردها إلى مبدأ واحدي مفرد ، لأن المفهوم الواحدي يقول بأن الأساس وراء كل الوجود مصدر واحد ، وقد كانت آراء المذهب التعددي أساس نظرية (المونادا) عند لايبنتز ، حيث المونادا يشير إلى الوحدة البنائية الجوهرية إلى الوجود ، فهو تارة أساس العالم وتارة هو المصدر الوحيد للوجود،وهو عند لايبنتز " جوهر بسيط مغلق لا يقبل التغير".

فالتعددية والأمر كذلك تستخدم في مجال علم الاجتماع كأس لإنكار وجود مبدأ واحد محدد للمجتمع ، فهي بذلك تتطلع لتقديم رؤية للعالم تتجاوز فيه الواحدية مادية كانت أم مثالية ، فالمادية الواحدية تنطلق من أن المادة أساس العالم ، بينما المثالية تعتبر الروح أو الفكرة هي الأساس ، وحسب التعريفات الكلاسيكية الماركسية ، فإن فلسفة هيغل أكثر الاتجاهات المثالية لمذهب الواحدية اتساقا ، وحيث المادية الجدلية وفق هذه المقاييس تبدأ من الحقيقة القائلة بأن العالم بطبيعته مادي ، وأن كل الظواهر في العالم ليست سوى أشكال متنوعة للمادة المتحركة، وتمتد هذه المادية في الفلسفة الماركسية إلى الظواهر الاجتماعية أيضا . (١)

وفق هذه الإطلالات النظرية ، ستكون التعددية في اللاشعور المعرفي العربي الإسلامي ، طريدة المحبسين ، محبس الرؤية الواحدية الصمدية ، حيث كل تعدد شرك ووثنية ، ومحبس الإيديولوجية اليسارية (القومية والماركسية) ، فالقومية تنظر إلى الأمة كوحدة جوهرية ، كروح مطلق متعالي فوق المكان والزمان ، كمونادا روحاني مغلق لا يقبل التغيير ، وهو بحكم طبيعته المطلقة الخالدة لا يتجلى إلا في صورة " رسالة خالدة " لأمة عربية واحدة جوهرية الهوية واللسان جوانية المعرفة ، رحمانية الإيمان . (٢)

أما الماركسية فإنها بعد أن " تتسَفَيَت " ويحولها ستالين إلى مجموعة من " الوصايا " في كتابه "أسس اللينينية " الكتاب الأكثر ذيوعا وانتشارا ، ويبدو أنه المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد لشيوعيي ما بعد تأسيس الكومنترن ، وبداية جذب الأحزاب الشيوعية العالمية إلى واحدية المركز السوفييتي ، فإنها (الماركسية) ما كان لها أن تنتج سوى بعد واحد على المستوى المعرفي ليحل محل الواحدية الدينية أو يساكنها ويحاورها ، وفي أكثر الأحيان والحالات يحل

فيها حلولا تناسخيا سحريا ، ويغدو التاريخ البشري تجليا لذاته الحتمية في جعله يتحرك كونيا وفق قانون واحد " الصراع الطبقي" والذي سيقود حتميا في كل زمان ومكان ، إلى مجتمع الوحدة البشرية التي سيلغى فيها التعدد والتنوع ، حيث وفق القراءة الستالينية للماركسية ، ينبغي تأميم التنوع والتعدد البشري (القومي والاثني والديني) لصالح نموذج بشري كوني (روبوت) ، وعليه ينبغي إخضاع التاريخ البشري لهذا الهدف الواحدي ، ليرغم أن يكون تاريخ البشر ليس إلا تاريخ انتقال منتظم داخل التشكيلات الخمس ، فالتعدد في المسارات ، والتغاير في الخصائص وأساليب التطور والتحول من تشكيلة إلى أخرى هرطقة تمس وحدة التطور البشري !

هذه المقدمة العامة تقتضي منا تقصي النواة الطاردة لمبدأ التعددية فكريا وثقافيا وسياسيا في المجتمع السوري ، ومن ثم استجلاء مظاهر حضورها في بعض المحطات التاريخية التي يمكن وصفها بالليبرالية ، وبعض الخيرات الهامشية التي خالطت التيارات الفكرية – السياسية (الإسلامية – القومية – الماركسية) .

<u>النواة الطاردة إبستميا :</u>

الموسوعة الفرنسية تعرف التعددية – بالمعنى العام – أنها تعددية الأفكار والاتجاهات ، في مجالات متنوعة (سياسية – اجتماعية – اقتصادية – دينية) .

وعلى المستوى الفلسفي ، تبدأ بتعريفها سلبا ، بأنها ضد الواحدية ، وحيث الحقيقة تتشكل بوصفها مستقلة ، وغير قابلة للاختزال إلى مبدأ واحد . (٣)

ويضيف قاموس **((Robert))** بأنها تنطلق من التركيب المتنوع للكائنات **،** وإفرادهم ، وعدم ارتباطهم بحقيقة مطلقة ، وهي النظام السياسي الذي يعتمد عدة وسائل للتوجه (التعدد النقابي) وقاموس لاروس يعتبرها مفهوما سياسيا ، اجتماعيا ، اقتصاديا ، .... إلخ ، يقر بتعددية وتنوع الآراء والاتجاهات .

وفلسفيا ، هي مذهب لا يقر إلا بكيانات مركبة ومفردة داخل العالم . **(٤)**

الموسوعة الفلسفية السوفيتية انتقدتها بوصفها مضادة لوحدة المصدر المادي للوجود ، كما أسلفنا ، و التعريفات اللاحقة بتأكيدها على التعددية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن ثم الانطلاق من رفض الحقيقة المطلقة يستدعي الإقرار بالنسبي ، والاعتراف بفردية الكائن كذات عاقلة ، مالكة لحياتها وبدنها وذهنها ، وامتلاك الفرد لذاته وعقله وذهنه سينتج عنه ما يعادله في حقل الممارسة المعرفية ، ما نعنيه : حرية التعبير والتفكير التي ستتوج المبادرة الخلاقة ، والفرد الحر سيتوج مفهوم " الاعتراض والمغايرة " المؤسس للتعددية الاجتماعية والثقافية ، حيث الاختلاف أصل الجدل ، والجدل هو أصل الطبيعة وأصل التقدم والابتكار . **(٥) .**

لا شك أن مجموع هذه المفاهيم تحيل إلى منظومة الحرية الليبرالية ، وأن التعددية كمعادل لمفهوم " المغايرة والاعتراض " ستكون ثمار سيرورة طويلة لتاريخ الليبرالية ، والتي سيشكل كتاب ستيورات ميل " في الحرية " تتويجا شهيرا لها عالميا وعربيا كما تدل على ذلك كتابات أحمد لطفي السيد أستاذ طه حسين ومحمد حسين هيكل . **(٦)**

إن أول مقاربة ليبرالية عربيا لمفهوم التعددية في صيغة الحرية ومن منظور معرفي "ابستمي" هي مقاربة طه حسين ، وذلك في سياق مقارنته بين الشرق والغرب .

فطه حسين يميز بين عقلين " عقل غربي فلسفي " و " عقل شرقي ديني " وهو إذ يؤسس لنظامين عقليين ، فإنه ينشد اقتحام عالم الاجتماع والسياسة لالتقاط التمايز بينهما في كلا العالمين الغربي والشرقي يقول في كتابه السباق ،ابستميا، " قادة الفكر " الصادر سنة ١٩٢٥ :

" فالمدن اليونانية شهدت الملكية والجمهورية والارستقراطية والديموقراطية المعتدلة والمتطرفة ، التي لا يزال أثرها قويا في أوربا إلى اليوم ، وعرفت هذه المدن حرية الأفراد والجماعات ، بينما كان الشرق خاضعا لنظام سياسي واحد لم يتغير ولم يتبدل ، وهو نظام الملكية المطلقة المستبدة الذي تفقد فيه الجماعات والأفراد كل حظ من الحرية " . **(٧)**

لماذا هذه (التعددية) في أنظمة الحكم وحرية الجماعات والأفراد في اليونان ، بينما تسود هذه (الواحدية) أنظمة وبشرا في الشرق ؟

" لأن الحياة اليونانية التي خضعت للشعر في أول أمرها ، ثم خضعت بعد ذلك للعقل ، كانت أخصب حياة عرفها الإنسان في العالم القديم ... فبينما نجد العقل اليوناني يسلك في فهم الطبيعة وتفسيرها هذا الملك الفلسفي الذي نشأت عنه فلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطوطاليس ثم فلسفة ديكارت وكانت وكونت وهيغل وسبنسر ، نجد العقل الشرقي يذهب مذهبا دينيا قانعا في فهم الطبيعة وتفسيرها : خضع للكاهن في عصوره الأولى وللديانات السماوية في عصوره الراقية ، وامتاز بالأنبياء كما امتاز العالم اليوناني الغربي بالفلاسفة " . (٨)

هكذا يضعنا طه حسين أمام منظومتين معرفيتين تتشكلان في صيغتين : العقل والشعر ، التعددية و الواحدية .

فالعقل = الفلسفة = الحرية = النظم السياسية المتنوعة والمتبدلة (ملكية – جمهورية – أرستقراطية – ديمقراطية) أي التعدد .

أما الشعر = الكهانة = النبوة = الدين = الملكية المطلقة التي لا تتغير ولا تتبدل = الاستبداد أي الواحدية .

لعل مقاربة طه حسين تلك هي من أولى التمييزات في النص العربي للعقل إبستميا بمثابته نظاما للفكر وجهازا للمعرفة، فالعقل – والأمر كذلك – ليس هو الفكر ذاته ، وليس هو المعرفة ذاتها ، بل هو الآلية التي تنظم الفكر والمعرفة. (٩)

انطلاقا من هذا الفهم الإبستمي لبنية العقل والمجتمع والسلطة ، فإن النواة الطاردة للتعدد شرقيا عربيا ، إسلاميا ، هي الرؤية الواحدية (الميثية) السحرية للعالم والتاريخ .

<u>الليبرالية / التعددية :</u>

تستطيع سوريا أن تفخر أنها كانت برجا للأحزاب خلال الأعوام التي سبقت الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ ، وبأنها كانت غنية في الحياة السياسية بصورة لا تجاريها فيها أية دولة عربية أخرى ، وهكذا فإن سوريا تطرح نموذجا ناشطا لدراسة تداخل القوى والأفكار من مختلف الألوان السياسية وصراعاتها . (١٠)

هل نستطيع العودة بفكرة التعدد وتداخل القوى والتيارات والأفكار إلى قيام الكتلة الوطنية ، بوصفها الجامع والموحد لتعدد الإرادرات الوطنية في مرحلة الواجهة مع الاستعمار الفرنسي؟

لقد ضمت الكتلة الوطنية أحزابا منحلة كحزب الشعب دون رئيسه عبد الرحمن الشهبندر ذي النزعة القومية العلمانية الليبرالية ، وأبرز ممثليها الراديكاليين ، وقد يذهب البعض إلى أن تشكل الكتلة كان موجها ، بصورة غير مباشرة في إحدى جوانبه ضد زعامة الشهبندر الذي سيضطر إلى العيش في المنفى في مصر حتى عام ١٩٣٧ ، كما ضمت مع حزب الشعب قسما من أعضاء حزب الاستقلال العربي .

تأسست الكتلة في ١٩ تشرين ١٩٢٧ ، لتكون إيذانا ببداية مرحلة جديدة هي مرحلة النضال السلمي ، ونهاية الكفاح المسلح ، حيث عقد أنصار الكفاح السلمي مؤتمرا في بيروت سمي بِ " المؤتمر الوطني في بيروت " وذلك المؤتمر الذي ستتمخض عنه الكتلة الوطنية والتي ستقود الكفاح السلمي من ١٩٢٨ – ١٩٤٥ . (١١)

إن أهم ما يفيدنا في هذا السياق الإشارة إلى أن الكتلة الوطنية شكلت القاع التاريخي لليبرالية السورية ، حيث مع قيامها ينقل مركز ثقل الحركة الوطنية من الأرياف إلى المدن ، من جماعات الكفاح المسلح وزعامات الريف ، إلى أحزاب مدنية وقيادات سياسية تتحدر من أوساط النخب المدنية الموسرة ، من شرائح صاعدة باتجاه بورجوازية تجارية وصناعية ، وفئات وسطى ، ومثقفين ، حيث ستشكل المهاد السياسي تاريخيا لبداية نشوء مؤسسات المجتمع المدني ، والإقرار بالتعددية ، والتداول السلمي للسلطة ، قبل ما عرف بالانقلابات العسكرية ، وما بعدها عند ما انحلت الكتلة إلى حزبين كبيرين يتنافسان سلميا على السلطة هما حزب الشعب والحزب الوطني ، وذلك في سنة ١٩٤٧ بعد الضربة التي تلقتها الكتلة بوفاة سعد ا الجابري ٢٠ حزيران ١٩٤٧ ، لأنه كان أكثر رجالها شجاعة واستقامة ، وقد تداول رئاسة الوزراء في عهد رئاسة القوتلي مع اثنين من أعضاء الكتلة البارزين ، وهما جميل مردم وفارس الخوري وذلك ما بين أيلول عام ١٩٤٣ وعام ١٩٤٧ . (١٢)

ومما له دلالة في هذا السياق على الممارسة المدنية للسياسة والإقرار بمبدأ التعدد والتداول أن انفجار الكتلة الوطنية لم يقد إلى مواجهات ، واعتقالات وتصفيات كما ستشهد سوريا لاحقا في عهد الشرعية الثورية ومن ثم لم تتم على أساس الإشكالية المركزية التي هيكلت كتاب باتريك سيل (الصراع على سوريا) تلك الاشكالية التي يؤطرها في علاقة الصراع بين حزب الشعب الحلبي العراقي الهوى والحزب الوطني الدمشقي السعودي النزوع ، بل إن بدايات التشقق كانت في حلب كما سيقر سيل نفسه حيث بذور الانشقاق تبدأ بانفصال (رشدي الكيخيا و ناظم القدسي) عن سعد ا الجابري . (١٣) والشخصيات الثلاثة ينتمون إلى عائلات حلبية معروفة .

بل إن الصراع السياسي واللجوء إلى الشرعية البرلمانية أو الحكومية تدحض استنتاجات بعض المستشرقين كجاك بيرك القائلة : بأن التمييزات الحادة (الانشقاقات الإيديولوجية والشخصية) تحل مكان الوطنية الأصلية الطوعية ، وذلك في صدد الحديث عن التعددية التي حكمت التجمعات السياسية العريضة التي عرفها العالم العربي،حيث الاندفاعة الوطنية -حسب تعبيره – في أي قطر عربي تميل إلى إيجاد تجمع عريض غير متجانس ، مثل " الكتلة الوطنية " في سوريا ، و" الوفد " في مصر ، " والاستقلال " في الجزائر ، و "الدستور الجديد" في تونس ، حيث يتآلف – حسب بيرك – رجال بماض ومشارب متباينة وراء هدف وحيد هو الاستقلال ، ولكن النجاحات الأولى ، سواء أتت عن طريق التفاوض مع الدولة المحتلة أو الكفاح المسلح ضدها ، كانت تشق هذه التجمعات ، وهذه الانشقاقات – حسب رأيه – كانت أيديولوجية وشخصية ، وكانت تحل التمييزات الحادة مكان الوطنية الأصلية الطوعية – كما أسلفنا (١٤) .

ماكس فيبر يرى أن الثورة الإدارية (البيروقراطية) حيث تطبيق مبدأ التقسيم الاجتماعي للعمل تطبيقا للعقلانية ، هذه الثورة لا تقل عن الثورة الصناعية التي أحلت محل وسائل الإنتاج القديمة الآلات البخارية ، وبهذه الصفة يجب أن تعد تحولا جذريا لقوى الإنتاج ... حيث النماذج الثلاثة المثالية للسلطة الثلاثية التي يقترحها – فيبر – أصبحت شهيرة وهي : السلطة القانونية – العقلانية ، السلطة التقليدية ، سلطة الهالة . **(١٥)**

إن الليبرالية بتأسيسها لسلطة قانونية – عقلانية في نسيج الحياة السياسية في سوريا ، قد أحدثت ثورة إدارية عميقة ، لا يمكن إدراك أهميتها وقيمتها إلا من خلال المقارنة مع صورة السلطة التقليدية ذات الجذور الريفية المتحالفة مع الهوامش الرعاعية لأطراف المدن ، التي نكصت بصورة الدولة ، إلى ما قبل الدولة الكولونيالية ، لتنبعث في صورة الدولة المملوكية أو العثمانية ، وفق التشخيص الرهيف لياسين الحافظ ، الذي يفضل الدولة المملوكية على الدولة المعاصرة ، بأن الأولى استطاعت أن تنهض بأعباء الدفاع عن الأمة أمام اجتياح

المغول و التتار والصليبيين ، بينما الأخيرة فئوية ، تقليدية ، شخبوطية ، تجمع إليها نموذج سلطة الهالة (الشمولية) للأجهزة الأمنية .

لقد كان على شكري القوتلي الراغب بتجديد انتخاباته ، أن ينتهز فرصة وفاة سعد ا الجابري رئيس الوزراء المعارض لرغبة الرئيس ، وذلك بعد انتخابات عام ١٩٤٧ م ليدفع بمشروع قانون لإصلاح المادة ٦٨ من الدستور ، الأمر الذي من شأنه أن ترتب على التعديل الدستوري ، انهيار النظام البرلماني السوري بعد أربعة عشر شهرا ، حتى يأتي خالد العظم من باريس ١٩٤٨ لينهي أزمة تركت سوريا بلا حكومة أكثر من أسبوعين ، وليشكل وزارة من خارج البرلمان في ١٦ كانون الأول ، ثم واجه بعد عشرة أيام مجلسا نيابيا ثائرا .

خالد العظم أتى من خارج التشكيلات الحزبية المتصارعة ، التي أهلته لأن يكون أهم شخصية سياسية في تاريخ سوريا الحديث .

إذن لقد استطاعت الليبرالية السياسية السورية ، الكتلة الوطنية ، ومن ثم حزب الشعب والحزب الوطني من خلال تأسيسها لنظام إداري عصري وحديث ، مستندة إلى سلطة قانونية عقلانية – أن تتيح لرجل لا يستند إلى توازنات الكتل السياسية والنيابية، لتشكيل الوزارة وفي أكثر من مرة بعد أن عهدت له وزارت تقانية (مالية – تموين) ، انطلاقا من مبدأ الكفاءة لا مبدأ الولاء المهيمن اليوم .

وعلى هذا يغدو من عدم الإنصاف اعتبار الانشقاقات والصراعات التي شهدتها مرحلة الاستقلال ،نوعا من التمييزات الحادة التي تحل محل الوطنية الأصلية كما يذهب جاك بيرك .

ولو أن نظام الحكم الليبرالي يستند إلى هذه التمييزات غير الوطنية ، ولا يستند إلى نظام عقلاني قانوني مدني حديث وعصري في بنيته الإدارية والحقوقية ، نقول لو كان يستند في انشقاقه وصراعاته إلى العوامل الإيديولوجية والشخصية ، والمحلية ، لما أتاح للعسكريين انقلاباتهم الأولى ، ولا انقلاباتهم الثورية التالية ، ولا هيمنة العسكرية الريفية أخيرا وإقصاء هذا التاريخ الطبيعي للمجتمع وهو ينمو عبر مؤسسات مدنية ، وحقوقية ، تستند إلى التوافقات الوطنية والتعددية الحزبية والسياسية ، وإلى صندوق الاقتراع الذي مسخ إلى صندوق للفرجة لا نرى في داخله إلا برلمانات دمى متحركة .

<u>الليبرالية / العقل الشقي :</u>

لعل خير نموذج نظري للفكر الليبرالي السوري ، هو عبد الرحمن الشهبندر ، فقد جمع الرجل بين الممارسة النظرية والممارسة العملية ، من خلال الأدوار السياسية التي أداها بدءا من أول حكومة في عهد فيصل ، حيث كان وزيرا للخارجية فيها . ولعل هذا التداخل ، هو الذي يفسر الوظيفة الإجرائية لكتاباته ، فلقد وضع الشهبندر كتابا تحت عنوان " القضايا الاجتماعية

الكبرى في العالم العربي " حيث نشره كمقالات في مجلة المقتطف خلال الثلاثينيات ، ثم صدر عن المقتطف في كتاب عام ١٩٣٦ م .

إن الوظيفة الإجرائية للكتاب تتمثل بوصفه برنامج عمل تثقيفي يتوجه فيه الخطاب وجهة تعبوية مباشرة ، يسعى من خلاله الكاتب أن يبلور تصورا لنظام الحكم المطابق لحاجات المجتمع السوري والعربي ، فالمخاطب ليس القارئ السوري فحسب ، بل العربي حيث الكتاب يصدر في مصر ، وينشر في مجلة مصرية ، ولعل أول ما يلفت الانتباه ، تلك النبرة الواثقة تجاه ممكنات تحقيق المشروع القومي العربي المشرقي على الأقل ، وتلك المسألة بحاجة لوقفة خاصة لاستكناه دلالة هذا التنائي التدريجي عن ممكنات تحقيق هذا المشروع ، ومن ثم تصلب الكيانات القطرية ، إلى الحد الذي أصبح مستقبل الوحدة ، واحدا من اليوتوبيات التي تزيد العقل العربي شقاء !

إن بعد الشقاء العقلي يتأتى في نص خطاب الشهبندر ، من خلال هذا النوسان بين التعددية والواحدية ، بين التجربة البرلمانية والتجربة الكمالية ، بين الإعجاب بالديموقراطية ، والانشداد إلى نماذج الاشتراكيات الوطنية (الفاشية والنازية) مما لاشك فيه أن النازية والفاشية لم تكن في زمن إنتاج النص قد كشف عن كل الويلات التي قادت العالم إليها ، لكنها كانت في عملية إنهاضها تتقاطع مع النهضة التركية الكمالية التي يعتبرها (حياة بعد الموت) : فالكمالية تختلف عن الفاشية والنازية " في أنها لم تكن تغلّبا فقط على حكومة من أبناء البلاد يرأسها خليفة تحف به العقائد المتوارثة بل كانت أيضا انتصارا باهرا في ميدان الحرب على دولة أجنبية يعضدها الحلفاء وفي مقدمتهم انكلتره وإنقاذا للشعب التركي من الاضمحلال حتى إذا كان هنالك شيء يدعى حياة بعد الموت فهو تجدد شباب تركيا بعد الهرم ونهوض أبنائها ينفضون تراب الموت السياسي عن وجوههم " **(١٦)**

ويعبر عن إعجابه بِ "حربهم التجديدية في كل الميادين الدينية والاجتماعية والتشريعية وتخليهم عن أشد النظم ثباتا ومحافظة ، وهي المتعلقة بالأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث واستبدلوا به أحدث النظم التي نبتت في ديار الغرب مع تعديل طفيف .

بل ويتخذ من التجربة الكمالية نموذجا وحجة " على اللذين يزعمون أن الثورة لا تأتي بطائل ... ويتساءل الشهبندر " فلو أحنى الوطنيون رؤوسهم للخليفة محمد السادس وحكومته وسجلوا على تركيا معاهدة " سيفر " المريعة في إذلالها للترك ، فأين يكون الترك اليوم ؟ وماذا تنفعهم " عصبة الأمم " المتفسخة ، ولا يغيب عن ذهن الشهبندر أن هذه التجربة هي تجربة ديكتاتورية ، وأنها قد تخسر الانتقادات الجوهرية المخلصة الثمينة التي تصدر من النواب الأكفاء الصالحين المستقلين ولكنها يعتاض عنها الاتساق وسرعة الإنجاز " وهو المطلوب في الدرجة الأولى في عصر الزعازع والعواصف " ، ويضرب مثالا على سرعة الانتقال من

الماضي إلى الحاضر ، بأن الذي كان يذهب من العرب إلى المشنقة في سنة ١٩١٥ وما بعدها بتهمة الخيانة للخليفة صار له زميل يقابله من الترك يذهب إلى المشنقة في سنة ١٩٢٥ وما بعدها بتهمة الدعوة إلى الخلافة . **(١٧)**

إذن من الممكن التضحية بالتعدد لصالح الواحد ، بالديموقراطية لصالح الدكتاتورية باسم " سرعة الإنجاز " ، أي التضحية بالشرعية الدستورية ، باسم الشرعية الثورية ، هكذا يتحقق الزمن العربي بوصفه حركة اعتماد في المكان ، فالشهبندر بأسئلته تلك وكأنه يؤسس لإشكالية النظام السياسي عربيا وسوريا ، بل وكأن الرجل بأسئلته هذه يساهم برسم المشهد السياسي – الثقافي السوري اليوم ، من خلال الدور الذي يضطلع فيه المثقفون في اقتناص الحيزات الممكنة للحوار بأمل فك رقبة المجتمع و إطلاق سراحه بعد عشرات السنين من احتكار السلطة باسم الشرعية الثورية .

في الفصل الثاني الذي يلي سيواجهنا تناول الشهبندر للتجربة الكمالية الثورية بإعجاب وافتنان ، حيث يضع عنوانا مباشرا في تحديد مقاصده البرنامجية ، وهذا العنوان " أصلح أشكال الحكم في العالم العربي "

يكتب بوضوح وبلا لبس " إن الشكل النيابي الصحيح القائم على الانتخاب الحر – جهد الطاقة – هو الشكل الذي يجب أن يصر عليه الأهلون "

وهذا الشكل إنما يناسب البلدان ذات " الاستقلال المقيد بالانتداب أو الحماية وغير ذلك من التدخل الأجنبي في شؤونهم "

أما إذا كان القطر العربي متمتعا باستقلاله التام فخير ما يناله أن تتاح له " يد مستبدة عادلة " تنقذه من الفوضى ، سيما في البلدان الحديثة العهد بالشؤون الدستورية كبلداننا ، وهنا تحضر التجربة الألمانية كمثال على عجز الديموقراطية رغم تفوقها على الغرب نفسه في مقومات الثقافة والحضارة .

عبد الرحمن الشهبندر رجل فكر وعمل ، وهز ينطلق في تشغيل جهاز الفكر من إمداده بعناصر الواقع والتجربة ، فالتجربة الجزائرية برهنت على صحة التجربة البرلمانية ، لأن الناس يستطيعون أن يفرضوا ممثليهم على المستعمر ، وعندما ردت الحكومة ممثل الشعب لأسباب تمحلتها ، أعاد الشعب انتخابه من جديد ، ولقد أخفقت الحكومة في سوريا إخفاقات عديدة ، أمام إصرار الشعب على إرادته فالتعدد والكثرة في ظل الاحتلال أقرب إلى الصحة " فأصوات الخلق أقلام الحق " بينما الواحدية الاستبدادية ستلجأ إلى المحتل لحماية مصلحتها الفردية .

ومن خلال التجربة يسوق مقارنة بين لحظتي ما قبل دستور ١٩٠٨ وما بعده ، بأنهم كانوا يعانون حشرجة الموت تحت كابوس السلطان عبد الحميد ، وكانوا يظنون أن مجرد إعلان

الدستور وإطلاق حرية الانتخاب وترك المنابر للخطباء يتكلمون ستعيدهم إلى الحياة ، لكن الواقع أظهر لهم أنه إذا كانت الانتخابات دلت على شيء من حسن الاختيار ، لكنها أرسلت بالإجمال إلى مجالس النواب أناسا لا يختلفون عن العوام كثيرا ، الذي حولوا قضايا الدولة السياسية الخطيرة إلى البحث في الحجاب وشكل الغطاء وكثافة البراقع ، وبذلك فإن البلية كل البلية تحكيم الأكثرية العظمى الجاهلة من سواد الشعب والعامة في النخبة المنتخبة من أبنائه ٠ **(١٨)**

ما العمل إذن ، إذا كان التعدد سيقود إلى العددية الكمية ، على حساب النخبة النوعية ؟ هنا يتوجه العقل المنشطر تجاه الواحد النوع ، الفاعل " عبد العزيز بن سعود " لكن المثقف القومي الديموقراطي الليبرالي سرعان ما سيصطدم ببداوة (ابن سعود) فهو ليس أتاتورك ولا موسوليني ، فلو كان " هذا الملك النابغة مسلحا بسلاح التربية الحديثة ومشبعا بروح النهضة التي تسير عليها الأمم الحية ما أضاع هذه الفرصة السانحة لالتفاف زعماء العرب حوله واتخاذهم الاستقلال الذي يتمتع به مركزا لبث الدعاية العربية في أنحاء العالم . ومن أدعى دواعي الأسف أن جميع الجهود التي صرفت لاستنهاضه قد أخفقت . **(١٩)**

إذا ما الخيار ، إذا كان التعدد سيقود إلى هيمنة العدد (الأكثرية الجاهلة) والواحدية لم تقدم له سوى نموذج للدكتاتور البدوي الجاهل والمتخلف ؟

هذا السؤال سيعاد طرحه بمستوي نظري رفيع مع ياسين الحافظ ، الذي كان يتطلع إلى المصالحة التاريخية بين الموروث التنويري الليبرالي دون عيش الليبرالية كمرحلة اقتصادية ، والناصرية كنموذج للثورة القومية ، والاشتراكية كأفق للمستقبل .

<u>الماركسية / التنوير :</u>

في الفترة الزمنية ذاتها سيكتب سليم خياطة من موقع قومي آخر ، موقع قومي ديموقراطي يساري متحدر من وسط الحركة الشيوعية السورية اللبنانية ما قبل التمأسس التبعي للكومنترن سنة ١٩٣٦ م .

في تلك الفترة كانت مجلة الطليعة اليسارية المؤسسة بمبادرة من الحزب الشيوعي ، تؤسس لعلاقة استمرارية بين فكر النهضة والتنوير العربي ، وحركة الاشتراكية العربية التي لم تكن قد أنتجت التمايزات بعد بين التيار الشيوعي ومن ثم البعثي لاحقا ، أي في الفترة التي كان فيها رواد الفكر الاشتراكي ينتجون فكرا اشتراكيا تنويريا ، نهضويا ، مشبعا بروح وطنية وقومية ، قبل التحاق الحزب الشيوعي بالكومنترن وسياسة التحالفات ، التي قادت الحزب الشيوعي لاحقا للدعوة إلى التحالف مع فرنسا المستعمرة باسم مقاومة النازية والفاشية ، وفي واقع الأمر لم تكن هذه الأطروحة إلا ثمرة بداية العلاقة التبعية بالسياسة السوفياتية ، واستجابة لشعار التحالفات التي كانت تطرحها المدرسة الدبلوماسية الخارجية السوفياتية .

ففي هذه الفترة – فترة الثلاثينيات – ذروة حركة التنوير النهضوي العربي وخاتمته مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت مجلة الطليعة تتطلع لمد جسورها اليسارية إلى كبار المفكرين المنورين العرب ، طامحة إلى جعل هذه اللحظة بمثابة عمق تاريخي للثقافة الوطنية ، قبل أن تؤثم هذه اللحظة على يد الشيوعيين طبقيا ، وعلى يد القوميين (البعثيين) قوميا ، وعلى يد الإسلاميين دينيا .

لقد طمحت ماركسية سليم خياطة المستنيرة وطنيا وقوميا ، قبل أن تصادر أمميا من قبل الكومنترن ، لجعل الماركسية امتدادا مبيئا لفكر النهضة ، وفضاءا فكريا منهجيا وليس شعاريا وشعائريا ، كما سيحدث لاحقا عندما ينتقل الفكر الاشتراكي العربي من مرحلة التأليف إلى مرحلة الترجمة عن دار التقدم ، حيث الاستقالة النهائية للعقل الماركسي المحلي عن الإبداع لصالح الرفيق الأممي الستاليني الأكبر.

سليم خياطة لم يكن منخرطا بالفعل السياسي المباشر واليومي كعبد الرحمن الشهبندر ،فقد كان يتجنب الانغماس بقضايا الحزب الشيوعي ومشكلاته التنظيمية ، كما يحدثنا تلميذه ، نيقولا شاوي - الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني - في مذكراته ، التي يقر فيها بأستاذية سليم ودوره الأساسي في استقطابه للحزب الشيوعي ، رغم زهده كمفكر بمسائل التنظيم ، ولذا فقد رد على مسألة تعريب الحزب ردا فكريا وليس باستبدال عنصر غير عربي بعنصر عربي ، لقد أراد أن يعيد إنتاج الماركسية منهجا ، بيئة ، فضاء ، طريقة في التفكير ، ليرتقي بطرح أسئلته النظرية إلى مستوى يتجاوز عقل المرحلة ، وسقفها ، ولذا ضربه المستعمرون الفرنسيون على رأسه ليختل نظام دماغه ، لإدراكهم لعبقريته المبكرة ، كما ضيعه رفاقه خوفا وحسدا وصغارا ، حتى لم يعد بالإمكان معرفة مصير الرجل لأكثر من ربع قرن (٢٠) .

يقارن سليم بين عقل الشرق وعقل الغرب بمستوى من التحديد الإبستمي الراهني ، كان علينا أن نستخلصه استخلاصا في مقاربتنا لمقارنة طه حسين سالفا ، يقول :

" القصد من العقل هو مجموع نظرات واعتقادات الفكر وميول النفس ، مع أسلوب عملهما وإنتاجهما في مختلف نواحي الحياة بحسب ما توحي إليهما تلك المجموعة " (٢١)

يقوم بعملية حفر معرفية باحثا عن لحظة الانقسام الأولى في تلك اللحظة التي انشق فيها الدينان : (التوحيد) العبراني و (التعدد) الإغريقي ، عن أصلهما وهو الدين المصري القديم، وعلى هذا فتاريخ العقلين ، هو تاريخ الصراع بين التعدد والتوحيد ، تارة يتغلب هذا ، وتارة يتغلب ذاك ، فانقلاب التوحيد في الدين المصري شرقا ونزوح التعددية فيه إلى فينيقيا فبلاد اليونان ، وعن طريق هذا إلى الغرب ، هو نقطة الانطلاق بين عقل الشرق وعقل الغرب .

لسنا في صدد الاتفاق والاختلاف مع سليم حول صحة هذين النسقين الذين يعتبرهما سمير أمين ثمرة نزعة المركزية الأوروبية ، التي ترسم خطا مستقيما ليوصلها باليونان ، لكن ما

يعنينا هو تلك القراءة الدلالية الشيقة التي يقوم بها سليم ليخلص إلى حزمة من المفاهيم التنويرية الضرورية في مواجهة نمط التفكير الواحدي الاستبدادي .

يرى سليم أن التوحيد العبراني السامي حصر الحياة جميعها في إله فرد واحد قاهر ، متسلط وغيور ،حاكم بأمره ... تفنى كل الارادات في إرادته ، على هذا الأساس المفاهيمي يفسر النزعة الجبرية والإغراق في التواكل ، وتسليم " الضعيف " جميع أموره إلى القوي ، تلك الجبرية المقيمة في جوهر الأديان الثلاث السامية المنشأ : اليهودية والإسلام والمسيحية ، ومن هنا جاء هذا الهوس في استرضاء هذا " الفرد " الرهيب بجميع الوسائل ، وبالتالي الإكثار من الصلوات وأنواع العبادات . (٢٢)

بينما عند الإغريق تشكلت فكرة " التعدد " بإيجادهم جمعا كبيرا من الآلهة تتوزع فيما بينها السلطات وتختلف عن بعضها بعضا في الوظائف والصفات والمرموزات ... مما أدى إلى اندغام الحياة بخالقيها ، فصارت خالقة نفسها . الحب والحبيب وآلهة الحب واحد .

ليخلص إلى أن اليونان توصلوا بسبب " تعدديتهم " إلى حقيقة لا يكاد الفكر العلمي اليوم أن يتوصل أبعد منها ، ألا وهي فكرة أن كل ما يختص بالوجود ضمن الوجود لا خارجه ، وأن " دينامية " (القوة المحركة) الوجود هي منه وفيه ، مما تقدم نجد أن دين اليونان كان دين الحياة والواقع والطبيعة ... فلم تكن هناك غيبيات يتطرف باستعطافها بتطرفه في الالتجاء إلى مؤسسة ذات وظيفة " طبقية " تتألف من الكهنة والأولياء ... وهنا يحيل إلى نظرية نضال الطبقات التي تحكم فلسفة منطق التاريخ التي حققها ماركس وذلك في الهامش ، دون أن يعرض علينا آراء ماركس ويكتفي بشرحها وتفسيرها ، كما سيحدث لاحقا على أيدي مديري المقدس الستاليني الذين سيحولون الماركسية واللينينية إلى أيقونة .

ما أهمية ذلك ؟ ليس هدف سليم ممارسة بطر التأمل والتثاؤب فوق جبال الأولمب ، بل إن تناوله لمسألة (التعدد) يهدف إلى اليسير حتى النهاية فيما يترتب على علّيتها ، سببيتها من نتائج ، أولها أن هذا العقل التعددي " ألهم العالم بفكرة النظام الجمهوري ، على المستوى السياسي ، ومهد فيثاغورث سبيل اينشتاين ، وإقليدس وأرخميدس سبيل نيوتن وغاليليو،هذا على المستوى العلمي ، أما على المستوى الفلسفي فإن نيتشه هو الابن الطبيعي لديوجينيس ، وكان سقراط سابق (كانت وتولستوي) .

إن العقل الماركسي الطليق التعددي لسليم خياطه يتيح له التحرر من الدعوة اللاحقة إلى تحزيب الفلسفة ، ومن ثم رمي (نيتشه وكانت) بالرجعية حسب ملخصات كتب الفلسفة السوفياتية ، انطلاقا من رحابة عقلية تنفتح على كل الثقافات الإنسانية على المستوى الفردي ، وعلى المستوى الوطني والقومي لا يزال العقل العربي بحاجة إلى تنوير (كانت وتولستوي) على طريق استكناه الاشتراكية التي لا يمكن الانتقال إليها من أرضية العقل القروسطي كما

سيجتهد لاحقا ياسين الحافظ ، مطورا أفكار عبد ا العروي ،ومن هنا تتبدى راهنية سليم خياطة وياسين الحافظ .

سليم الذي قدم أعظم كشف فضائحي للفاشية والنازية في كتابه " حميات في الغرب " في الثلاثينات وحتى اليوم في اللغة العربية ، أتاحت له رؤيته التاريخية الجدلية أن يكتشف جوهر الفاشية ، التي التبست على العقل القومي الليبرالي لعبد الرحمن الشهبندر ، فاعتبرها سليم نوعا من " بعض ظواهر الرجوع إلى التوحيد – كالديكتاتورية الفاشستية ، المستندة إلى فكرة الحكم المطلق الواحد التي تقوم كأثر من آثار العقل الشرقي الموحد في بلدان الغرب هذه الأيام " (٢٣) ويختم بحثه الشيق هذا في تناول العقل العربي (الموحد) ، فيرى سيرته شبيهة بسيرة العقل العبراني ، كلما اتصل بالعقل التعددي الإغريقي كلما أعطى نتاجات إبداعية في مجال الفلسفة والشعر ، والقص (ألف ليلة وليلة) وفي العلم ، حيث كان النور الذي ميز الشرق النابه نوعا ما وقتئذ عن الغرب ، الغافل على طول في جهالته التوحيدية ، أما في الفنون الصورية النحتية والتمثيلية ، وفي الموسيقى الهارمونية ، فقد وقفت روح التوحيد دونها سدا جاهما لا يخترق ، وفي نهاية الأمر بعد صراع التعددية الطويل في تلافيف العقل العربي ... تغلبت الروح التوحيدية وصرعته في أرضه ، وهانحن لا نزال حيث كنا منذ ألف سنة ونيف .

<u>الخاتمة : من التعددية إلى التوحيد</u>

هل يمكن استعارة هذا النموذج النظري الذي صاغه سليم لقراءة تاريخ العقل بوصفه تاريخ الصراع بين التعدد والتوحيد ، ونطبقه على تاريخ سوريا الحديث ، فنقول :

بدأ العقل السياسي يتفتح على التعدد بعد إعلان دستور ١٩٠٨ ، وبعد عشرة قرون من الواحدية ، فعاشت البلاد نصف قرن من التعدد ، حتى عام ١٩٥٨ حيث أغلقت المرحلة بالعودة إلى الواحدية من جديد ؟

الحقيقة أن هذه الاستعارة وإن كانت مجازية لكنها تنطوي على دلالات عديدة :

- يمكن القول أن هذه المرحلة الليبرالية ١٩٠٨ – ١٩٥٨ التي استندت في شرعيتها إلى العقلانية القانونية ، كانت ثمرتها قيام دولة مؤسسات تشريعية ، وتنفيذية ، بدأت تدخل العصر من خلال تحديث بناها الإدارية التي كانت ثورة حسب ماكس فيبر ، فكانت المدرسة الحديثة ، وتعددية الحزب السياسي ، والنقابة ، والصحيفة ، والتداول السلمي للسلطة ، وكل ما من شأنه أن يعزز الطابع القانوني للدولة ، وينتج مفهوما جديدا للمواطنة ، باعتبار الفرد كائنا حقوقيا قائما في ذاته .
- في هذا الفضاء الليبرالي ، تشكلت التيارات الثورية ، وكان متاحا لها حتى أن تنقلب على هذه الشرعية الدستورية ، وبدوافع ونوايا طيبة استدعتها مناخات ثورية عالمية ،

وفكرة حرق المراحل ، الأمر الذي بث في روع الفكر القومي ، ضرورة ولادة (البطل القومي) كممثل للنخبة القادرة على قيادة شعبها في صورة " المستبد العادل " .

- هذه الليبرالية التي ترعرعت تجربة بنائها لنويات المجتمع المدني ، والتعددية السياسية والاجتماعية (الحزبية والثقافية والفكرية) ، كانت تنتج سيرورتها هذه في ظل الهيمنة الكولونيالية ، الكابحة للتطلعات الوطنية والقومية ، من هنا كانت الشرعية الثورية تستند إلى إرادة شعبية حقيقية في البداية من خلال (الكاريزما الناصرية) وإلى كاريزما شمولية ، من خلال خلفاء عبد الناصر الذين أعادوا سيرته بشكل مأساوي ، ويبدو أن من بعدهم سيحقق ثلاثية هيغل حول إعادة التاريخ لنفسه ، حيث سيعيدون سيرة أسلافهم بشكل كاريكاتوري .

- أمام العودة إلى الواحدية والتغول التدريجي للدولة عبر تنمية الاستبداد ، أصبحت اللحظة الليبرالية مثار فتح جرح نوستالجي ، وأمام الهزائم الوطنية ، والقومية ، وصغار ودناءة الحكام ، وتحويل الأوطان إلى مزارع ، تستعاد اللحظة الناصرية بمثابتها رأسمالا رمزيا ضروريا للكرامة القومية ، والنزاهة والعفة الطهرانية .

- إن احتكار السلطة ، والتشريع لذلك دستوريا ، واضمحلال المجتمع بل وتلاشيه من خلال ابتلاع الدولة له ، بعد أن تقشرت الدولة من كل أشكال الشرعية ، وهبطت إلى مستوى سلطة القرصنة ، ومجموعة من الطغم اللصقراطية ، وحولت التعددية الحزبية إلى عدد من نسخ وتناسخ الحزب الحاكم الحامد الشاكر من خلال تعددية كاريكاتورية في صورة " الجبهة الوطنية التقدمية " ، غدى الحنين إلى الماضي هو الأفق الوحيد مادام المستقبل على هذه الدرجة من القتامة ، وهذا الحنين لم يعد حكرا على العقل الإسلامي وهو يستعيد لحظة البراءة الأولى (لحظة الوحي – اللحظة الراشدية) ، بل والعقل القومي والليبرالي والماركسي وذروة المفارقة هو إنتاج حنين مزدوج للتعدد لاستعادة الحرية ، والواحدية لاستعادة الكرامة الوطنية والنزاهة ، وعلى هذا غدا مناط المستقبل بالنسبة للمجتمع السوري الاستعادة المزدوجة (نوستالجيا) لزمني جمال عبد الناصر (النزاهة القومية) و خالد العظم (النزاهة الليبرالية) .

الهوامش :

١. راجع الموسوعة الفلسفية – م.روزنتال – ب.يورين – ترجمة سمير كرم – مراجعة : صادق جلال العظم – جورج طرابيشي – دار الطليعة بيروت – ط٤- ١٩٨١- راجع ص ١٣٣ – ص ٥١١ – ص ٥٧٢ .

٢. هذا الخطاب الميتافيزيقي يترأرأ في أعمال رواد الفكر القومي من زكي الأرسوزي – ميشيل عفلق – قسطنطين زريق في كتابه التأسيسي الصادر في ١٩٤٢ " معالم الوعي القومي " ، ولهذا فقد كانت العلمانية كمفهوم وضعي غريب عن مصفوفاتهم الطيفية الشعرية ، رغم أنه مفهوم مشتق من منظومة الوعي القومي ، وهو العنصر الأس المميز وظيفيا للوعي القومي - الأموي – المواطنوي في مواجهة مجتمع الملة القروسطي ما قبل قومي ، وسيظل الفكر القومي واحدي الجوهر الروحاني ، حتى الستينات عندما سيفككه ياسين الحافظ ويعيد إنتاجه ، أنظر كتابنا " ياسين الحافظ " نقد حداثة التأخر ؛ لا شك أن هناك تجربة سباقة في تقشير الفكر القومي من لحائه الميتافيزيقي الشعري ، أتت على يد رئيف خوري عندما وضع كتابا نقديا يفند فيها النزعة الرومانسية في كتاب قسطنطين زريق ، لكن كتابة رئيف بدت تجربة رائدة لكنها معزولة في سياق تنوع إنتاجه الثقافي والأدبي والشعري ، في حين أن ياسين الحافظ أنتج مصفوفة متكاملة في إعادة إنتاج الفكر القومي عقلانيا ، علمانيا ، ديموقراطيا ، يمكن العودة إلى كتابنا " مدخل إلى فكر رئيف خوري " حيث أُفرد فصل لمناقشة هذه الحوارية العقلانية الريادية بين رئيف و قسطنطين منذ بداية الأربعينات .

٣. Encyclopedie – Hachette – 99 : CD

٤. راجع مادة " Pluralism " . قاموس Robert و لاروس .

٥. راجع عبد ا العروي – مفهوم الحرية – المركز الثقافي العربي – ط٤- ١٩٨٨ ؛ فصل : الحرية الليبرالية – خاصة ص ٤٠- ٤١

٦. المصدر السابق – ص ٤٢ .

٧. طه حسين – قادة الفكر ، المجلد الثامن – دار الكتاب اللبناني – بيروت – ١٩٧٣ – ص ١٩٣ .

٨. المصدر السابق – ص ١٩٣.

٩. راجع كتابنا – طه حسين – العقل والدين ، بحث في مشكلة المنهج – مركز الإنماء الحضاري – حلب – ١٩٩٥ – ص ٨٢ .

١٠. باتريك سيل – الصراع على سوريا – ترجمة سمير عبده – محمود فلاحة – طلاس للدراسات والنشر – بدون تاريخ – ص ١٦ .

١١. د.عبد ا حنا – عبد الرحمن الشهبندر (١٨٧٩ – ١٩٤٠) علم نهضوي ورجل الوطنية والتحرر الفكري – الأهالي – دمشق – ١٩٨٩- راجع ص ١٢٩ – ١٣٣ .

١٢. الصراع على سوريا – سبق ذكره – راجع ص ٤٧ .

١٣. المصدر السابق – ص ٤٨ .

١٤. جاك بيرك – عالم العرب السياسي – المجلد الحادي عشر – دائرة المعارف الفرنسية – باريس (١٩٥٧) عن المصدر السابق ص ٤٧ .

١٥. جان بيير كوت – جان بيير مونييه – عناصر من أجل علم اجتماع سياسي – ترجمة أنطون حمصي – وزارة الثقافة – دمشق ١٩٩٤ – راجع من ص ٣١٢ – ٣١٨ .

١٦. عبد الرحمن الشهبندر – القضايا الاجتماعية في العالم العربي ١٩٣٦ – الطبعة الثانية – ١٩٩٣- تحقيق وتقديم محمد كامل خطيب – وزارة الثقافة – دمشق ١٩٩٣ – ص ٨٦ .

١٧. المصدر السابق – ص ٨٩ – ٩٠ .

١٨. المصدر السابق – ٩٢- ٩٥ .

١٩. المصدر السابق ص ٩٤ .

٢٠. راجع دراستنا في مجلة " النهج " عدد (٧) – شباط ١٩٨٥ – تحت عنوان معالم في مسار الفكر الاشتراكي / سليم خياطة ، المفكر المناضل ، المبدع – ص ١٨٠ – ٢٠٩ .

٢١. سليم خياطة – مجلة الدهور – بيروت – كانون الثاني ١٩٣٤ العدد الأول – المجلد الثالث عن الأعمال الكاملة – الجزء الأول – المقالات – إعداد وتقديم محمد كامل الخطيب – دمشق – ١٩٨٩ –ص ٨٩ .

٢٢. المصدر السابق – ص ٩٠ .

٢٣. المصدر السابق - ص ٩٤ .

* بحث في كتاب **(حقوق الانسان والديموقراطية في سوريا)**– منشورات أوراب واللجنة العربية لحقوق الانسان بالتعاون مع المفوضية الأوربية – باريس٢٠٠١ .

كفى الماضي أن يكون ناطقا باسم المستقبل *
حوار مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام

نشرت الحياة ملفا على ثلاث حلقات ، من يوم ٨ / ٧ حتى ١٠ / ٧ /٢٠٠١ يتناول بعض الوقائع ذات الدلالة السياسية والثقافية لظاهرة المنتديات ، وحركة المثقفين وبياناتهم (بيان ال ٩٩ ، وبيان ما سمي بالألف) وقد قدمت الحياة نموذجين لما حدث في بحر السنة التي خلت من حكم بشار الأسد ، النموذج الأول لخطاب المثقفين ، متمثلا في محاضرتنا عن " ثقافة الخوف " في منتدى جمال الأتاسي والنقاشات والتعقيبات التي أثارتها ، والنموذج الثاني لخطاب السلطة ، متمثلا بمداخلة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام على مدرج جامعة دمشق الأحد ١٨ شباط ، والنقاشات والتعقيبات التي تداخل بها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة .

وبما أن مداخلة السيد نائب الرئيس ، قد نشرتها جريدة الحياة فهي لم تعد وثيقة داخلية ، بل غدت من حق الرأي العام أن يتعامل معها كنص (عام) يحق للجميع أن يناقشها ويحاورها تأييدا أم نقدا !

وبما أن نص محاضرتي قد ضمه ملف واحد مع مداخلة السيد نائب الرئيس ، كإيحاء غير مباشر ، لما تعاورته الحياة السياسية في سوريا من محاورات وأطروحات ، وأطروحات مضادة ، فإني رغبت إعادة تنشيط هذا الحوار من خلال إثارة النقاش حول أطروحة السيد نائب الرئيس .

قبل الدخول في مناقشة مداخلة النائب ، لابد من الإشارة إلى أن حوار الأطروحة و الأطروحة المضادة في بحر السنة الماضية ، لم يفض إلى تركيب نوعي جديد كما يتطلب مثلث هيغل الشهير ، بل أدت إلى انتصار إحدى الأطروحات وهي أطروحة السلطة ، وهي كما تعرفون وتعهدون منذ ألف سنة فإنها ، أي (أطروحة السلطة) دائما هي المنتصرة ، والمعرفة دائما هي المهزومة ، وهذا يعني أن المجتمع العربي لا يزال في طور الهزيمة العقلية التي توجها بإحراق كتب ابن رشد ، مما يعني أن العقل العربي لم يبلغ مستوى حوارية المثلث الهيغلي التي مر عليها قرنان ، هذه الحوارية التي يعيشها المجتمع والعقل الغربي ، حيث التناقض التفاعلي بين عنصرين يؤدي لولادة عنصر ثالث ، وذلك في المجتمع والطبيعة والعقل ، بينما التناقض في سياق الاستبداد الشرقي العربي لا يقوم على تفاعل العناصر بل على تدمير أحد طرفيها للآخر وإبادته ، هكذا انقضت قوى السلطة السورية ، وعلى أعلى مستوى ، لتفتح

حوار إبادة ، أعاد إلى الأذهان حوار الإبادة الذي شهدته سنة ١٩٨٠ ، حيث التخوين والاتهام بالعمالة والارتباطات بالخارج ، والتآمر والتخابر مع السفارات ، " و زرع بذرة الفتنة من قبل جيل من الجراثيم ينمو إن لم تتم مكافحتهم " على حد تعبير أحد الأكاديميين من الذين حضروا مداخلة السيد نائب الرئيس .

وإذا كان المرء يلتمس بعض العذر لخطاب الثمانين ، من القرن الماضي ، حيث الأطروحتان ، الأطروحة والأطروحة المضادة ، ولدتا في ساحة حرب ، أما وأن هذا الخطاب (الحربوي) يعلن على مجموعة مثقفين بعدد أصابع اليدين،لا يملكون سوى أقلامهم وأوراقهم وأحلامهم بأوطان معافاة من العنف والفساد والأوغاد ، فذلك أمر جلل !

يحدثنا السيد نائب الرئيس عن أن القيادة ناقشت الوضع السياسي في البلاد ، وقامت ببعض الخطوات ، منها الإجازة لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية بفتح مكاتب وإصدار صحف ، وهنا علينا الانتباه الشديد لصياغة النائب في قوله " مع التوجه بخلق مناخ عام يريح الناس ويجعلهم يبحثون كيف يساهمون في دعم سياسة الدولة والحزب في هذه المرحلة التي تحتاج لدعم وطني شامل " .

لنلاحظ كيف يشتغل نظام الخطاب في عقل أحد المساهمين الأساسيين في قيادة الحياة السياسية في سوريا خلال ثلاثين سنة .

الخطاب يقر بأن المناخ العام غير مريح ، وأن لدى الناس حاجة اجتماعية للمساهمة في صنع وتقرير مصائرهم ، لكن الخطاب سرعان ما يتكشف عما هو قار وثاوٍ في " اللاشعور المعرفي " للخطاب وذلك عندما يحدد ماهية مساهمة الناس ، فيراها تكمن وفق – خطاب نائب الرئيس – في " دعم سياسة الدولة والحزب " ذلك هو لب لباب العقل السياسي الذي حكم سوريا ، ولا يزال يحكمها ، وهو لب لباب هيكلية الممارسة السياسية التي أطرت فعل السلطة في المجتمع .

فمساهمة الناس تتوقف عند حدود دعم سياسة الدولة والحزب " أي تحشيد الناس حول السياسة الحكيمة للدولة والحزب " ، فالنقابات تقام من أجل دعم سياسة الدولة ، والمسيرات تسير للإشادة بحكمة الدولة ، والتنظيمات السياسية والأحزاب والجمعيات ، فإن شرعية وجودها الوحيدة هي دعم سياسة الدولة ، والإعلام والثقافة والجامعات والمعاهد والمدارس والحجر والشجر والطير كلها تلهج بذكر السلطة ونعمها وآلائها ، والتعليم لا مهمة له سوى ضبط كل الحيزات من المدرسة إلى الجامعة إلى الكتاب ، إلى الجريدة ، ضبطا إعلاميا ، أمنيا ، عسكريا من أجل دعم سياسة الدولة ، وإيديولوجية السلطة مقرر مدرسي وجامعي لدعم سياسة الدولة ، وهذا المقررتحت عنوان "الثقافة القومية".

ومادامت الدولة على هذه الدرجة من الحضور الكلياني حيث هي غاية الغايات ، ومصير المآلات فهي تقرر فاعلية إيديولوجيتها المنهجية ، حيث تغدو في أهمية العلوم الدقيقة (فيزياء – وكيمياء – علوم – رياضيات) وتتقدم على العلوم الدينية ، إذ أن مقرر الديانة العامة لا يدخل في المجموع العام ، بينما نسيان كلمة واحدة من أحد خطابات السلطة في مادة "الثقافة القومية" يعادل نسيان معادلة رياضية ، عندها تقرر هذه الكلمة الشعارية ، الشعائرية ، الشعاراتية ، مصير الحياة العلمية للشاب السوري !؟

ناهيك عن الطباعة والنشر ، حيث لا يمكن أن تطبع بطاقة دعوة لعرس ، أو تنشر نعوة ، بدون موافقة رقيب عتيد ، لخدمة الدولة والحزب ، وعلى هذا فإن العنصر الجوهري الحاكم في بنية نظام خطاب نائب الرئيس ، هو العنصر الحاكم ذاته في بنية العقيدة الدينية متمثلا بالقول القرآني " وما خلقت الإنس والجن إلا ليعبدون "

فكما لا غاية للناس سوى عبادة ا دينيا ، فهم لا غاية لهم سوى عبادة السلطة دنيويا !

لقد ذكرنا موقف السلطة من (التنظيمات – الأحزاب – النقابات – الجمعيات – التعليم – الطباعة والنشر ... الخ) باعتبار هذه الصيغ المؤسساتية هي المعبرة عن المجتمع المدني ، وفق التحديدات النظرية لغرامشي ، بينما المجتمع السياسي – وفق غرامشي أيضا – فيتمثل بالدولة التي هي (القوانين – القضاء – الشرطة) فإذا عدنا وتقصينا علاقة المجتمع المدني بالمجتمع السياسي وفق ترسيمة غرامشي ، من خلال مناقشتنا السابقة ، فسنجد أننا وفق – التحديد ذاته لنائب الرئيس – لا يوجد لدينا مجتمع مدني ، ولا مجتمع سياسي !

فمجتمع تكون كل تنظيماته ، ونقاباته ، وتعليمه ، وجمعياته ، وطباعته ، ونشره ، مهمتها دعم الدولة والحزب ، ليس مجتمعا مدنيا على الإطلاق ، لأنه مجتمع ملحق بالسلطة وغايته دعمها .

والمجتمع الذي يحيا فيه أناس منزوعو الفعل السياسي والإرادة السياسية سوى إرادة السلطة ، هو مجتمع عضواني ، انطلاقا من مقولة ارسطو القائلة : إن (الإنسان حيوان سياسي) فعندما تنزع عنه صفة السياسة ، فإنه يبقى حيوانا فقط !؟

وعندما يكون المجتمع المدني معطل المؤسسات ، مقوض التكوينات الحزبية والتعاونية والجمعياتية ، ويتوقف الفرد عن أن يكون حيوانا سياسيا ، مكتفيا بحدوده العضوية يأكل ويشرب ويتناسل فإن المجتمع السياسي المتمثل بالدولة (القوانين + القضاء + الشرطة) لا يبقى منه سوى (الشرطة + المخابرات) تسوس الناس قطعانا وراء رعاتها لدعم سياساتها ، وهذه السياسات ذات خصوصية تراثية عربية إسلامية تليدة عبر عنها سعيد بن العاص أمام قطعان العامة الدهماء المجتمعة حول بيت عثمان بن عفان ، فقال لهم : " انصرفوا فإن السواد (العراق) بستان قريش " ، ومنذ تلك اللحظة وحتى اليوم فإن حكام (عالم العربيا) كلهم (

قرشيون) ، يتصرفون ببلادهم وأوطانهم بوصفها بساتينا ، إخلاصا واستجابة لخصوصيتهم التاريخية (القرشية) ، وبإمكان القارئ أن يقرأ (قرشية) نسبة إلى قبيلة (قريش) أو نسبة إلى (القرش) وبإمكان القارئ أن يقرأ(القرش) بوصفه نقدا أو بوصفه حوتا .. وا أعلم .. !

لنتصور أي نظام لخطاب العقل السياسي السوري الذي يحكم المجتمع منذ عقود ، حيث تغدو الديموقراطية – وفقا لهذا الخطاب – هي إراحة الناس لكي يمارسوا حريتهم في اختيار الشكل الأنسب لإراداتهم في دعم الدولة والحزب !

إزاء ذلك ، لا نملك سوى الشكر العميم للسيد نائب الرئيس أنهم توقفوا عن منح المزيد من هذه الديموقراطية ! وعاقبوا المجتمع بحرمانه من فردوسها بسبب غباء مثقفيه و " جهلهم بمنهجية التحليل العلمي في البحث والاستكشاف " وفق تعريفات قسطنطين زريق التي يسوقها السيد النائب لدحض فهم المثقفين في : أن المشاركة تعني مشاركة المجتمع عبر مؤسساته المدنية المستقلة ، وأحزابه ونقاباته وجمعياته المستقلة ، وصحافته وإعلامه المستقل في صناعة القرار الوطني المستقل ، الذي ينبغي أن يكون قرار جماع الأمة المعبر عن إرادتها ومصالحها ومصائرها الوطنية والقومية .

يعدد لنا السيد نائب الرئيس المنجزات المتحققة خلال ثلاثين سنة على مستوى المدارس و الجامعات والمستشفيات والمستوصفات والمياه والكهرباء والطرقات ، هل جاءت من فراغ ؟

ونحن بدورنا نصوغ سؤال سيادته بسؤال من يريد أن يطمئن مخلصا لحقيقة هذه المنجزات ، وذلك عبر الأرقام ، من خلال المقارنة مع أي دولة من دول الجوار ، بما فيها لبنان الحرب الأهلية التي لا تبلغ مساحة وسكانا نصف مساحة وعدد بعض المحافظات السورية ، ولا شك أن السيد نائب الرئيس هو الأعلم بالملف اللبناني ، إذا كان هناك ثمة رغبة في المقارنة .

نحن لا ندعي أننا نملك أرقاما ، لأن حقيقة الأرقام في سوريا لا يعلمها سوى خالق الأرقام ، لكني أستطيع أن أقدم شخصيا كمواطن قائمة طويلة بعدد من الأصدقاء والمعارف من ذهب للعلاج في مستشفيات لبنان والأردن مثلا ، ولن أتحدث عن البطرين الذين يذهبون إلى أوربا ، فهذا شأن جيوبهم العامرة !

إن المستشفيات الحكومية في بلادنا – يا سيادة النائب – أصبحت مضرب المثل في عقوق الوالدين ، وذلك عندما تضطر الظروف بعض الأبناء أن يدخلوا آباءهم أو أمهاتهم مستشفيات الإنجازات (الثورية) ، ولذلك يضطر البعض حفاظا على السمعة والكرامة لأن يبيع أثاث بيته ليدفع للطب الخاص .

لن نتحدث عن الجامعات ، وحالات الفساد ، وشراء المواد ، وسوء السمعة التي راحت تلحق بها ، مما يذكرنا بالشهادات الرومانية والبلغارية ، في بلدان اشتراكية (المساواة في العبودية) على حد وصف ماركس لاشتراكية الدولة ، التي بنوا وبنينا .

ولن نتحدث عن عشرات الآلاف الذين يتخرجون من جامعاتنا إلى سوق البطالة ، و صاحب الحظ السعيد من يحصل على وظيفة تؤمن له أوطأ دخل في العالم ، بما فيها دخل جزائر الحرب الأهلية ، التي يحذر منها نائب الرئيس .

ينعى نائب الرئيس على المثقفين أن الوثيقة الأساسية ، والمقصود بها الوثيقة الصادرة عن الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني ، أنها تناولت ثلاث مسائل (الحرية ، الديموقراطية ، المجتمع المدني) وأنها أهملت الصراع العربي الإسرائيلي الذي هو شاغل كل طفل في سوريا وكل شيخ وامرأة وكل رجل ، كل ذلك " لم يجر الحديث عنه " وكأن سوريا بلد مرتاح إقليميا ، مرتاح دوليا ، وكأن كل المسائل متوفرة ، لكن بقيت مشكلة أن نصدر بيانا أو لا نصدر بيانا ، علىحد استغراب السيد النائب !

قبل مناقشة صلب حديث السيد نائب الرئيس ، فإننا نعبر عن دهشة مماثلة لدهشته ، فنقول : أنه مادامت مشكلة إصدار البيان أو عدم إصداره مشكلة هينة ، وضئيلة ، وتافهة ، فلماذا أُخذت الوثيقة على كل محمل الجد هذا ؟

ولماذا أطلقت كل هذه الاتهامات والتشنيعات والتهديدات واستنفار كل أركان الدولة ضد مجموعة من المثقفين أصدروا مجرد بيان ! ؟

وهل حقا أن هذا البيان تجاهل موضوعة الصراع العربي – الصهيوني الذي هو شاغل المجتمع ، والوطن أطفالا ونساءا وكبارا ، كما يتهم السيد نائب الرئيس ؟

إن من يعود إلى الوثيقة ، سيجد في مقدمة الوثيقة ، و في السطر الثالث منها ، طرح تحديات الصراع العربي الإسرائيلي بوصفها بديهة الوجود الوطني التي أضيفت إليها تحديات جديدة هي العولمة !

إن أي مشتغل بحقل الثقافة والمعرفة ، يعرف أن المقدمة هي التي تحدد إشكالية أي نص ، فإشكالية نص بياننا في الوثيقة ، كان بالضبط هو تحديات الصراع العربي الصهيوني ، وأتى جسم البيان بمثابة شرح وتفسير وتعليل لحالة التردي الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي والثقافي الذي يشكل المهاد الحضاري والتاريخي لحالة تردي المشروع القومي في مواجهة التحدي الإسرائيلي ، وأتى البيان ليبرهن على أنه بدون هذه المسائل الثلاثة التي استخلصها نائب الرئيس متأسفا (الحرية ، الديموقراطية ، المجتمع المدني) فلن نستطيع النهوض من أجل مواجهة استحقاقات الصراع العربي الإسرائيلي ، إن مجتمعا وسلطة سورية ، ومجتمعا وسلطة عربية على هذه الدرجة من التردي والفساد الإداري والقضائي والتشريعي والتعليمي ،

والقمع ، وإلغاء الآخر ، وركوب المجتمع ، وامتهان كرامة الناس وحقوق الإنسان ، واحتكار العمل السياسي ، وهيمنة قانون الطوارئ والأحكام العرفية ، إن سلطة كهذه لا يمكن أن تنهض إلى مستوى هذا التحدي ، سيما وأن خمسين سنة برهنت لنا أن إسرائيل (المجتمع المدني) تزداد قوة وتفوقا وغطرسة وشراسة ، بينما نحن (مجتمع القمع) نزداد ضعفا وترديا وخنوعا وتفككا وطنيا وقوميا .

الديموقراطية ليست بدلة جاهزة :

يتحدث نائب الرئيس على أن الديموقراطية ليست بدلة نشتريها من هذه الدولة أو من تلك وأن الأوربيين لم يصلوا إلى الديموقراطية إلا ضمن كفاح وتطور منذ الثورة الفرنسية وثورة كروموواي في بريطانيا .

بداية نحيط السيد النائب علما ، أن كل من وقع على ما سمي بوثيقة الألف ، لا يستطيع أن يشتري بدلة جاهزة من الغرب ، ناهيك عن سيارات المرسيدس ، والشبح ، والفيلات ، والقصور ، والمرافئ ، والبيوت البيضاء والحمراء .... الخ هذا أ ولاً .

وثانياً ، إن التاريخ الذي يورده السيد نائب الرئيس بوصفه تاريخا أوربيا طويلا للديموقراطية ، يتجاهل أنه هو التاريخ ذاته للقومية وللفكر القومي ، ولذا سميت الثورات (الفرنسية و الإنكليزية) بالثورات القومية الديموقراطية ، فلماذا استقام لحزب البعث نظريا أن يستورد القومية ويعفّ عن الديموقراطية ، وأن يستلهم الاشتراكية وهي أيضا بدلة غربية ، ولا يرى الغربة والاغتراب والاستيراد ، والأفكار الجاهزة إلا في الديموقراطية ؟ وقد عبرنا من قبل في بعض مقالاتنا ، بأن الديموقراطية إذا كانت نتاج السياق الغربي ، فإن القومية أيضا هي نتاج عقل الألمان ، وليس نتاج عقل يعرب بن قحطان !

ليس دعاة إحياء المجتمع المدني هم من اخترعوا مطلب الديموقراطية ، بل لقد عاشها آباؤنا يتصارعون في أحزاب ، وعلى منابر الصحافة الحرة ، دون إكراه أو عنف أو تعسف .

بل وإن واضع المنطلقات النظرية لحزب البعث نفسه ، المفكر الكبير ياسين الحافظ ، هو أول بعثي تخلى عن البعث لتخلي البعث عن الديموقراطية ، وكان عليه وهو الفيلسوف النظري للبعث ، أن يقول : كل ما أعلمه أن بعثية قومية بلا الديموقراطية تجعلني غير بعثي على الإطلاق ، تماما كما قال ماركس ، لمبتذلي الماركسية : " كل ما أعلمه تجاه ذلك أنني لست ماركسيا على الإطلاق " !

إن قاعدة إطلاق حريات الناس لدعم سياسة الدولة والحزب ، تتحكم في كل مفاصل الخطاب ، فها هي تطل من جديد في خطاب النائب ، من خلال إعلان وصاية صريحة على الناس ، بوصفهم قاصرين ، فمجلس الشعب الذي اختاروه (السلطة) سنة ١٩٧٢ أفضل من كل المجالس التي جاءت فيما بعد ، أي من المجالس المنتخبة من قبل الناس ، لماذا ؟

لأن الناس يبيعون أصواتهم ، ويتساءل النائب " هل عملية الشراء تحقق الديموقراطية ؟ "
لا ، إن عملية الشراء لا تحقق الديموقراطية حقا ، لكن أي شراء ، هل شراء أصوات الناس من قبل النواب ، أم شراء أصوات النواب من قبل السلطة ؟!

أولئك النواب الذين لا يملكون أية حرية في التعبير والتفكير والتشريع واتخاذ القرار إلا وفق القاعدة الذهبية التي صاغها السيد النائب " دعم سياسة الدولة والحزب " ، وبالتالي فإن مجلس النواب سنة ١٩٥٤ الذي يسفهه النائب ، ويبني تسفيهه على أنه أتاح للأقلية البرلمانية (١٧) بعثيا ، أن يقودوا سياسة البلاد .

إن هذا المجلس لو كان وجوده شكليا – كمجالسنا اليوم – لا هدف له سوى تأمين غطاء من المشروعية الزائفة لنظام شمولي يفهم الحرية بوصفها خيارا طوعيا للعبودية : أي لدعم سياسة الدولة والحزب الحاكم ، في زمنهم كما في زماننا ، لما أتيح لحزب البعث أن يصل إلى السلطة قط !

المجتمع المدني والتجربة الجزائرية :

إنه لأمر يدعو للدهشة أن لا يجد السيد النائب نماذج للمجتمع المدني ، سوى مجتمعات التفكك و الحروب الأهلية ، وهي الجزائر ويوغوسلافيا والصومال .

ولا ندري أية صلة لهذه المجتمعات بالمجتمع المدني ، ولا ندري لماذا لا تكون هذه النماذج من المجتمعات المدنية بحق كفرنسا وسويسرا والسويد مثلا !؟

هل يعقل أن يقدم مجتمع قبلي قروسطي كالمجتمع الصومالي نموذجا للمجتمع المدني ؟

هل ما أسقط الجزائر في دوامة العنف هي بيريسترويكا الرئيس الجزائري ، الشاذلي ابن جديد وفق تشخيص السيد النائب ؟ أم احتكار السلطة من قبل الحزب الواحد وتحول الكثيرين من نخب هذا الحزب ، حزب بلد المليون شهيد ، إلى طغم لصقراطية ، حولت الحزب من حزب ثورة إلى حزب ثروة ، وتمت عملية نهب للبلاد والعباد لا يعرف لها شبيها سوى ما يحدث عندنا ، وعند كل أنظمة الحزب الواحد التوتاليتارية البائدة ، حيث يحلّ التناهب بدل التواهب ، والتنابذ بدل التجاذب ، والتباغض بدل التوادد !

لا خوف من الجزأرة ، لأنها مرحلة أنجزت في سوريا منذ بداية الثمانينات ، عندما حلت المشكلة ليس بالانفتاح على المجتمع ، والدعوة إلى السلم الأهلي ، وإحياء مؤسسات المجتمع المدني ، بل بهزيمة المجتمع قاطبة باسم هزيمة الإخوان المسلمين ، وهذا ما لا تزال الطغم اللصقراطية الجزائرية عاجزة عنه حتى الآن في الجزائر ، فلا تزال القوى الشعبية الديموقراطية قادرة أن ترفع صوتها في وجه الأصوليتين (العلمانوية والإسلاموية) في حين أن مجتمعنا تحول إلى مقبرة بعد أن دفن حيا منذ أكثر من عقدين !

يقر نائب الرئيس بأن البعث يهيمن على النقابات ، لكن مصدر هذه الهيمنة أنهم الأكثرية ، ويتساءل : هل المطلوب عند الانتخابات النقابية أن يصوت البعثيون لخصومهم أو لغيرهم ؟ وهل المطلوب من قيادة البعث أو حزب البعث أن يفصل مليوناً ونصف مليون من أعضائه المليونين حتى يكون هناك مجتمع مدني ؟

ويضيف قائلا : إن السفير الأمريكي منذ سنوات قدم مذكرة طالب فيها بالتعددية النقابية ، ويرى في هذا المطلب تمزيقا للحركة العمالية .

الغريب أن السيد النائب يستعمل خطابا لم يعد له أية مرجعية واقعية في العالم أو ما يسمى في لغة السرديات " ميثاق مرجعي " ، فالخطاب لا يؤسس لأي ميثاق يحال إليه كمرجع ، فعالم ما كان يسمى بـ " النظام الاشتراكي " انهار وانهار ميثاقه المرجعي الذي كان يشرعن لخطاب الأكثرية الوهمية للأحزاب الشيوعية والاشتراكية الحاكمة ولنقاباتها ، التي لم تبرهن في اللحظات الحاسمة سوى أنها بنت " مدنا ملحية " ليست أكثر صلابة من مدن ملح عبد الرحمن منيف .

وليست البيريسترويكا هي التي فككتهم ، بل هي التي فتحت باب الكهوف ، أمام تيارات الهواء فتهاوت خيوط العنكبوت ، إذ أن الفساد المستوطن في بنية الدولة والحزب هو الذي نخر كيانها ، وأهلها لكي تدك دكا !

فالعشرون مليون شيوعي سوفيتي ، كانوا يصوتون لمرشحي الدولة الشيوعيين لدعم سياسة الدولة والحزب –وفق القاعدة النظرية لمفهوم الحريات السياسية عند السيد نائب الرئيس - وعندما أزفت الساعة ، لم يخرج واحد منهم للدفاع عن حزبه الذي علق نشاطه ، بل هم أنفسهم الذين راحوا يصوتون لمن كانوا في الماضي هم الخصوم ، حسب استغراب السيد النائب !

وظهرت وحدة الحزب ، ووحدة الحركة العمالية ، ليست سوى توحيد قسري ، كان ملاطه القهر والقمع والإستبداد ، تماما كالوحدة السوفيتية (الأممية) الزائفة التي تكشفت عن اثنيات وجماعات عرقية لو تركت لتاريخها الطبيعي لانقرضت بذاتها !

والغريب أن الجذع الذي تآكل بفعل السوس ، وأمات السوس في هذا الجذع الحياة ، لا تزال أغصانه مصرة على أنها خضراء حية ، كيف يمكن لتجربة النموذج أن تسقط وتموت ، وتصر النماذج المحاكية على أنها صامدة وحية ، كيف يمكن للخطاب القديم القائم على شرعنة حاكمية الحزب الواحد ، والنقابات الواحدة ، والإعلام الموحد ، والمجتمع الموحد حول سلطته الواحدة القهارة ، أن يتهاوى ، وتتقوض كل مشروعيته النظرية ، ويبقى السيد نائب الرئيس يستخدم هذا الخطاب بكل اطمئنان عقلي وراحة بال وضمير ؟

أظن أن من الحكمة لنا ولبلادنا ومجتمعاتنا وشعوبنا وسلطاتنا وحكامنا ، أن نتأمل ونتدبر تجربة الانهيار الكبير ، بعين اليقظة والحذر لمعاورة العوامل والأسباب التي أدت إلى الانهيار ، وليس رفض الانهيار و تكذيبه واعتباره مؤامرة خارجية ، كما تفعل بعض حلقات الدروشة وأصحاب الطريقة (البكداشية) المشتغلة في مجال الحوزة السلطانية ، بهذه العين اليقظة والحذرة سنتمكن جميعا من إنقاذ القارب الذي يحملنا جميعا ، مجتمعا ودولة ، وان نواجه بجرأة وجسارة وعين مفتوحة على المستقبل ، تنظر إلى ما بعد لحظة المصالح الراهنة الضيقة الأفق ، لكي نكون قادرين على مواجهة استحقاقات تحديات المستقبل وإتاوات التاريخ ، فندفعها بالتقسيط ، خير لنا من دفعها بالجملة ، بصيغة كوارث وزلازل وما لا يعلمه إلا ا ، والنظام العالمي الأمريكي الجديد الذي يزرع عالمنا أسافينا وأفخاخ عرقية ، واثنية ، وأقوامية ، وطائفية ، وقبلية وعشائرية ، وعائلية ، وجهوية ، امعانا في التهديد بالتفتيت والتذرير والحروب الأهلية !

ولا يغيبن عن البال أن ما يميزنا عن تجارب النظم الشمولية ذات الحزب الواحد ، أن الأيدي الوالغة في الدماء في بلادهم (الستالينية مثلا) تفصلها عن لحظة الانهيار أزمنة بعيدة نسبيا عن الجيل الحاكم المنهار ، بينما لا يزال عدد كبير من صانعي أخدود الدماء على قيد الحياة في بلادنا ، في زمن يقظة ضمير العدالة الدولية المشكوك بنزاهتها اليوم ، والمراهن على ممكنات صدقيتها في الغد ، ولذا من المصلحة المباشرة لصانعي الأمس أن ينسحبوا من ساحة المشهد اليوم ، لكي لا يحمل الأبناء أوزار ما فعله الآباء، ولكي يجعلوا أبناءهم بعيدين عن مساءلة آثام آبائهم بالأمس ، سيما إذا كانت هذه الآثام ملونة بلون الدم ؟!

دعوا جيل المستقبل من أبنائكم لا يحمل على عاتقه أوزار ماضيكم !

دعوا هذا الرئيس الشاب مع جيله يقتحم مغامرة المستقبل ، عبر فتنة الانقطاع مع كل رموزكم السياسية التقليدية المتكورة على ماض عقيم ، وخطاباتكم المكررة والمفوتة تاريخيا وحضاريا ، ونظم تفكيركم المتيبسة ، وقواعد سلوككم المتخشبة ، و وصاياتكم الأبوية (البطركية) المستلبة ، المغربة ، الكابحة والمعرقلة لكل حركة باتجاه المستقبل ، يكفينا – نحن العرب - تحكم الماضي بالمستقبل ، ويكفينا اعتبار هذا الماضي هو الوحيد الذي له حق الكلام !

- **جريدة الحياة – الشهر ٧ / ٢٠٠١**

ملحق الفصل الأول : وثائق ، متابعات

١- بيان الـ ٩٩ – ملحق النهار –٢٠- أيلول – ٢٠٠٠ .

٢- الوثيقة الأساسية للجان إحياء المجتمع المدني أو ما سمي ببيان الألف

٣- ثقافة الخوف خطاب الحوار أم لغة القرار ؟ – د.فايز عز الدين

٤- متابعات جريدة الحياة لوقائع محاضرة ثقافة الخوف عبر مراسلها ابراهيم حميدي

١- حوار عن ثقافة الخوف في منتدى الأتاسي ... كسر جدار الخوف لدى السوريين .. المنتديات تنمو كالفطر مؤقتا

٢- حوارعن ثقافة الخوف .. نقاش في معنى الحرية

٣- حوار عن ثقافة الخوف .. مداخلة عبد الحليم خدام : لن نسمح بجزأرة سوريا والعودة إلى عهد الانقلابات

٥- ثقافة الخوف – تعليق افتتاحية مجلة أخبار الأدب المصرية

بيان الـ٩٩

البيان الذي أصدره ٩٩ مثقفا وفنانا سوريا ، من أجل الديموقراطية والحرية والتعددية السياسية وإطلاق جميع المعتقلين يشكل صرخة ، وهسي ثقافية ، تعيد إلى الثقافة السورية دورها الطليعي والتنويري في المجتمع .

المثقفون السوريون يستعيدون دورهم معلنين أن المثقف الحقيقي هو ضمير المجتمع ، وإن التغيير يبدأ بالشجاعة الفكرية والنزاهة الأخلاقية .

والواقع أن هذا البيان هو ثمرة الجرأة والمعاناة التي شكل رياض الترك اسمها السري خلال سجنه الانفرادي الطويل ، ثم صار اسمها العلني بعد خروجه من السجن ، حيث امتلك جرأة القول والعمل ، وأعاد إلى السياسة والثقافة في المشرق العربي الكثير من البهاء المعمد بالعذاب والمقاومة والنبل الأخلاقي والسياسي .

"الملحق " ينشر النص الكامل لبيان الـ٩٩ ، مع أسماء جميع الموقعين عليه ، على أمل أن يكون هذا البيان بداية عودة الثقافة السورية إلى دورها ومكانتها ، واستعادة المجتمع السوري لحريته ، ولا نستطيع ونحن نقرأ هذا البيان ان ننسى سعد ا ونوس الذي يمتلك غيابه اليوم حضورا كبيرا ، باعتباره الموقع الأول لبيان كتبه في جميع أعماله الأدبية .

* ملحق النهار – السبت ٢٠٠٠/٩/٣٠

*وقد أتت قناة الجزيرة على ذكر البيان مشيرة إلى أن أبرز الموقعين عليه :

د.صادق جلال العظم – د.عبد الرزاق عيد- د.عارف دليلة – ميشيل كيلو.

نص البيان :

الديموقراطية ومبادئ حقوق الانسان في عالم اليوم لغة أساسية مشتركة تجمع بين شعوب الأرض وتوحد آمالها في غد أفضل .

وإذا كانت بعض الدول الكبرى تستخدم هذه المقولات بشكل انتقائي لامرار سياساتها وتحقيق مصالحها ، فإن التفاعل الحضاري بين الشعوب ، بعيدا عن منطق الهيمنة وسيساة الاملاء ، قد سمح لشعبنا في الماضي ، وسيسمح له في المستقبل أن يتأثر بتجار الآخرين ، ويؤثر فيها ، مطورا في خصوصيته غير مغلق عليها .

وتدخل سوريا اليوم القرن الحادي والعشرين ، وهي في أمس الحاجة لأن تتضافر جهود أبنائها جميعا في مواجهة تحديات السلام والتحديث والانفتاح على العالم الخارجي ، ولهذا فإن شعبنا مدعو أكثر من أي وقت مضى ،إلى المشاركة في صناعة حاضره ومستقبله .

انطلاقا من هذه الحاجة الموضوعية ، وحرصا على وحدتنا الوطنية ، وإيمانا منا بأن مستقبل بلادنا لا يصنعه غير أبنائه ، وبوصفنا مواطنين في نظام جمهوري يمنح الجميع الحق في ابداء الرأي وحرية التعبير ،فإننا نحن الموقعين ندعو السلطة إلى تحقيق المطالب الآتية :

١- إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطلقة في سوريا منذ عام ١٩٦٣ .

٢- إصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير والملاحقين لأسباب سياسية،والسماح بعودة المشردين والمنفيين السياسيين جميعا.

٣- إرساء دولة القانون ، وإطلاق الحريات العامة ، والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي ، وتحرير الحياة العامة من القوانين والقيود ، وأشكال الرقابة المفروضة عليها ، مما يسمح للمواطنين التعبير عن مصالحهم المختلفة في إطار توافق اجتماعي وتنافس سلمي وبناء مؤسساتي يتيح للجميع المشاركة في تطوير البلاد وازدهارها .

إن أي إصلاح سياسيا كان أم اداريا أم قانونيا ، لن يدخل الطمأنينة والاستقرار في البلاد ، ما لم يواكبه ، في شكل كامل ، وجنبا إلى جنب ، الاصلاح السياسي المنشود ، فهو الوحيد القادر على إيصال مجتمعنا شيئا فشيئا إلى بر الأمان .

الموقعون :

١- عبد الهادي عباس (محام وكاتب)

٢- عبد المعين الملوحي (عضو مجمع اللغة العربية)

٣- أنطون مقدسي (كاتب ومفكر)

٤- برهان غليون (كاتب ومفكر)

٥- صادق جلال العظم (كاتب ومفكر)

٦- عبد الرزاق عيد (كاتب ومفكر)

٧- ميشال كيلو (كاتب)

٨- طيب تيزيني (كاتب ومفكر)

٩- عبد الرحمن منيف (روائي)

١٠- أدونيس (شاعر)

١١- برهان بخاري (باحث)

١٢- حنا عبود (كاتب)

١٣- عمر أميرالاي (سينمائي)

١٤- خالد تاجا (ممثل)

١٥- بسام كوسا (ممثل)

١٦- نائلة الأطرش (مسرحية)

١٧- عبد ا حنا (باحث ومؤرخ)

١٨- سمير سعيفان (اقتصادي)

١٩- فيصل دراج (باحث)

٢٠- حيدر حيدر (روائي)

٢١- نزيه أبو عفش (شاعر)

٢٢- حسن م يوسف (صحافي وقاص)

٢٣- أسامة محمد (سنمائي)

٢٤- نبيل سليمان (روائي وناقد)

٢٥- جاد الكريم الجباعي (كاتب وباحث)
٢٦- عبد اللطيف عبد الحميد (سينمائي)
٢٧- سمير ذكرى (سينمائي)
٢٨- أحمد معلا (فنان تشكيلي)
٢٩- فارس الحلو (ممثل)
٣٠- حسان عباس (باحث)
٣١- حنان قصاب حسن (أستاذة جامعية)
٣٢- ممدوح عزام (روائي)
٣٣- عادل محمود (شاعر)
٣٤- حازم العظمة (طبيب وأستاذ جامعي)
٣٥- برهان زريق (محام)
٣٦- محمد رعدون (محام)
٣٧- ياسر صاري (محام)
٣٨- يوسف سلمان (مترجم)
٣٩- هند ميداني (سينمائية)
٤٠- منذر مصري (شاعر ةتشكيلي)
٤١- أحمد معيطة (أستاذ جامعي)
٤٢- وفيق سليطين (أستاذ جامعي)
٤٣- محاب الامام (أستاذ جامعي)
٤٤- منذر حلوم (أستاذ جامعي)
٤٥- مالك سليمان (أستاذ جامعي)
٤٦- سراب جمال الأتاسي (باحثة)
٤٧- توفيق هارون (محام)
٤٨- عصام سليمان (طبيب)
٤٩- جوزيف لحام (محام)
٥٠- عطية مسوح (باحث)
٥١- رضوان قضماني (أستاذ جامعي)
٥٢- نزار صابور (فنان تشكيلي)
٥٣- شعيب طليمات (أستاذ جامعي)
٥٤- حسن سامي يوسف (سينمائي وكاتب)
٥٥- واحة الراهب (سينمائية وممثلة)
٥٦- حميد مرعي (مستشار اقتصادي)
٥٧- رفعت السيوفي (مهندس)
٥٨- موفق نيربية (كاتب)
٥٩- سهيل شباط (أستاذ جامعي)
٦٠- جمال شحيد (أستاذ جامعي)
٦١- عمر كوش (كاتب)
٦٢- ريمون بطرس (سينمائي)
٦٣- انطوانيت عازرية(سينمائية)
٦٤- نجيب نصير (ناقد وكاتب)
٦٥- مي سكاف (ممثلة)
٦٦- نضال الدبس (سينمائي)
٦٧- فرج جوخدار (معمارية)
٦٨- اكرم قطريب (شاعر)
٦٩- لقمان ديركي (شاعر)
٧٠- حكمت شطا (معماري)
٧١- محمد نجاتي طيارة (باحث)
٧٢- نجم الدين السمان (قاص)
٧٣- علي الصالح (باحث اقتصادي)
٧٤- صباح الحلاق (باحثة)
٧٥- نوال اليازجي (باحثة)
٧٦- محمد قارصلي (سينمائي)
٧٧- سوسن زكزك (باحثة)
٧٨- شوقي بغدادي (شاعر)
٧٩- بشار زرقان (موسيقي)
٨٠- فايز سارة (صحفي)
٨١- محمد الفهد (صحافي وشاعر)
٨٢- محمد بري لعواني (مسرحي)
٨٣- نجاة عامودي (مربية)
٨٤- عادل زكار (طبيب وشاعر)

٨٥- مصطفى خضر (شاعر)
٨٦- محمد سيد رصاص (كاتب)
٨٧- قاسم عزاوي (شاعر)
٨٨- محمد حمدان (كاتب)
٨٩- نبيل اليافي (باحث)
٩٠- تميم منعم (محام)
٩١- ابراهيم حكيم (محام)
٩٢- أنور البني (محام)
٩٣- خليل معتوق (محام)
٩٤- علي الجندي (شاعر)
٩٥- علي كنعان (شاعر)
٩٦- محمد الكامل الخطيب (باحث)
٩٧- ممدوح عدوان (شاعر)
٩٨- محمد ملص (سينمائي)
٩٩- محمد علي الأتاسي (صحافي)

لجان إحياء المجتمع المدني

الوثيقة الأساسية

تحتاج سورية اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى وقفة موضوعية لاستخلاص دروس العقود الماضية وتحديد معالم المستقبل، بعد أن تردت أوضـاعها الاجتماعيـة والاقتـصادية والسياسية والثقافية، وأضيفت إليها تحديات العولمة والاندماج الاقتصادي، فضلاً عن تحديات الصراع العربي الإسرائيلي، التي تطرح على شعبنا وأمتنا مهام النهـوض لمواجهتهـا ودرء أخطارها.

وانطلاقاً من إيمان صادق بالوطن والشعب وما يتوفران عليه من إمكانيات خلاقة وقوى حية، وحرصاً على التفاعل الإيجابي مع أي مبادرة جادة للإصلاح، تمس الحاجة اليوم إلـى حوار شامل بين جميع أبناء الوطن وفئاته الاجتماعية وقـواه الـسياسية ومثقفيـه ومبدعيـه ومنتجيه، للمشاركة في الفاعليات التي من شأنها أن تؤدي إلى نمو المجتمع المدني المؤسـس على حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن، وإلى بناء دولة حق وقانون تكـون دولـة حـق وقانون تكون دولة جميع مواطنيها وموطن اعتزازهم، بلا استثناء ولا تمييز. فبلادنا اليوم في حاجة إلى جهود الجميع لإحياء المجتمع المدني الذي حرم ضـعفه وإضـعافه، فـي العقـود الماضية، عملية النمو والبناء من قدرات وفاعليات وطنية مهمة وجدت نفسها مجبـرة علـى الابتعاد عن الممارسة الإيجابية.

وإن ما يكتنف مفهوم المجتمع المدني من التباس ، ناشئ عن تعدد التجارب الديمقراطية في التاريخ القديم والحديث لا ينفي وجوده الواقعي عندنا بوصفه كينونة اجتماعية في التـاريخ وفي العالم. ولا سيرورة انتقاله المتعثرة إلى مجتمع عصري وحديث، التـي أنـتج مجتمعنـا خلالها ثقافة متجددة وصحافة حرة ونقابات وجمعيات وأحزاباً سياسـية وشـرعية دسـتورية وتداولاً سلمياً للسلطة، حتى غدا من أقل الأقطار العربية تأخراً إن لم يكن من أكثرهـا تقـدماً. وكانت تلك السيرورة ترقى بمجتمعنا إلى الاندماج الوطني والاجتماعي، إلى أن حدث ذلـك القطع المؤسس على " المشروعية الثورية" الانقلابية في مواجهة المشروعية الدستورية. ولـم يكن ممكناً تهميش المجتمع المدني وتغييبه، على هذا النـحو، لولا تماهي الـسلطة والدولـة، وتـماهي الشـخص والمنصب الذي يشـغله، وصبغ <u>الدولة بصبغة الحزب الواحـد واللـون الواحد والرأي</u> الواحـد، وجعلها دولـة جزء من المجتمع لايعترف بجزئيته، بل يقدم نفـسه ممثلاً للشعب و" قائداً للدولة والمجتمع" ويخفّض المواطنة إلى مستوى الحزبية الضيقة والولاء الشخصي، وينظر إلى بقية المواطنين على أنهم مجرد رعايا. فغدت أموال الدولة، وثـروات الوطن ومؤسسات المجتمع المدني أيضاً، كأنها إقطاعات وحيازات خاصة توزع على الموالين

والأتباع، فحلّت الامتيازات محل القانون والهبات والعطايا محل الحقوق، والمصالح الخاصة محل المصلحة العامة، واستبيح المجتمع وانتهبت ثرواته، وتحكم من صاروا رموزاً للعسف والفساد بمقدراته، وغدا كل مواطن مشتبهاً به بل" مداناً وتحت الطلب". وراحت السلطة تنظر إلى الشعب لا على أنه كم مهمل وموضوع لإرادتها فحسب، بل على أنه قاصر وناقص أهلية وموضع ريبة وشك، ولم يخل الأمر من تخوينه كلما بدرت منه بوادر التعبير عن رأيه والمطالبة بحقوقه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تغييب المجتمع المدني أدى إلى تغييب الدولة، مما يؤكد العلاقة الجدلية بينهما، إذ لا يقوم أحدهما إلا بالآخر. فالمجتمع المدني هو مضمون الدولة الحديثة، والدولة الحديثة هي شكله السياسي، وهما معاً يشكلان النظام الديمقراطي.

إن مجتمعنا الذي أنتج ثوراته الوطنية على الاستعمار، وحركته السياسية المناوئة للاستبداد السياسي، وأسفر عن روحه الوطنية/ القومية المتوثبة إلى التحرر والتقدم، والذي صبر وصابر وقدم الكثير من الشهداء والتضحيات في سبيل الحرية والكفاية والعدل، لا يزال قادراً على إنتاج حياته الاجتماعية والسياسية وإعادة بناء اقتصاده وثقافته وفق مقتضيات الحداثة ومنطق التقدم، والانطلاق في ركاب التقدم العلمي والتقاني. وهو قادر على تجاوز العلاقات والبنى التي أنتجت الاستبداد وتمفصلت مع الأوضاع الإمبريالية والتجزئة القومية التي نجمت عنها.

لقد باتت واضحة للعيان نتائج الانقلاب على الديمقراطية السياسية باسم الاشتراكية. وتبين للجميع، مع انهيار النموذج السوفياتي واستطالاته في أوروبة الشرقية وفي ما كان يسمى العالم الثالث، استحالة بناء الاشتراكية أو بناء ديمقراطية اجتماعية بلا ديمقراطية سياسية. كما تبينت هشاشة الدولة التي لا تستمد مشروعيتها من الشعب. وتبينت أكثر نتائج النظر إلى الشعب على أنه مادة أو موضوع " للإرادة الثورية" ، ونتائج إنكار أفرادية الواقع وتعدد مكوناته الاجتماعية والثقافية والسياسية وتنوعها، واختلاف مصالح فئاته الاجتماعية وتباينها، ومن ثم إنكار حقيقة أن القانون، بصفته ماهية الدولة وتعبيراً حقوقياً عن النظام العام، وبصفته تعبيراً عما هو مشترك بين جميع المواطنين وجميع الفئات الاجتماعية، هو تسوية تاريخية بين هذه المصالح وذلك الاختلاف، الذي يجب أن يكون قوام الوحدة الوطنية الفعلية. هذه التسوية التاريخية هي التي تنتج الدستور والمدونة القانونية بما يتسق وتطور النظام العام المتأثر، بالطبع، بإيقاع التطور العالمي، لذلك فإن الدساتير والقوانين تعدل وتطور أو تغير وفق مقتضيات هذا التطور. وعلى هذا فإن مفهوم المجتمع المدني الذي انبعث من جديد في سبعينات القرن العشرين، على صعيد العالم الذي ننتمي إليه، مكانياً على الأقل، كان ولا يزال يمثل بداهة الوجود الاجتماعي، منذ انتقل البشر من الطبيعة إلى الاجتماع، أي إلى العمران البشري والسياسة المدنية، بتعبير ابن خلدون. ومن صلب هذا المفهوم يتولد نسل مفاهيمي ينتج

عنه ويشير إليه" العقد الاجتماعي" في مواجهة "الحق الإلهي" الذي ادعاه الأباطرة والملوك المستبدون لأنفسهم. وما هذا العقد سوى معادل سياسي للانقلاب العقلاني الذي جعل مركز المعرفة البشرية في الإنسان، فأنتج المجتمع الحديث والفكر الحديث والدولة المدنية الحديثة؛ التي تكفل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية كفالتها حرية الفكر، في ظل الاعتراف بالفرد ذاتاً إنسانية عاقلة ومستقلة ومالكة زمام حياتها ومسؤولة عن أفعالها وحرة في فكرها وضميرها، وبما ينتج عن هذا الاعتراف في حقل الممارسة من حرية محددة بالقانون ومشروطة بالمسؤولية تتوجها المبادرة الخلاقة وحب المعرفة والعمل مع الجماعة ومن أجلها.

لذلك كله، تلح الحاجة اليوم إلى إحياء مؤسسات مجتمعية واجتماعية متحررة من هيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية التي منحت نفسها جميع الصلاحيات، ومتحررة من الروابط والعلاقات والبنى التقليدية، كالمذهبية والعشائرية والطائفية ومستقلة عنها؛ وذلك لإعادة إنتاج السياسة في المجتمع بوصفها فاعليته الحرة الواعية والهادفة، ولتحقيق التوازن الضروري بين المجتمع والدولة وتنسيق وظائفهما في سبيل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة وتعزيز الوحدة الوطنية، من ثم توطيد هيبة الدولة وسيادتها وصيرورة القانون مرجعاً عاماً وحكماً للجميع. ففي نطاق المجتمع المدني، فقط، يمكن إطلاق حوار وطني شامل قوامه حرية الرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر والاعتراف بما فيه من صواب، لتفعيل المشاركة الشعبية انطلاقاً من المشترك الوطني إلى المنفعة العامة والخير العام. فليس من حق أي فئة اجتماعية أن تقرر، وحدها، ما هي المصلحة الوطنية والقومية وما هي الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيقها؛ لذلك فإن على أي فئة اجتماعية أو سياسية، بما في ذلك السلطة الممسكة بدفة الحكم اليوم، أن تطرح رؤيتها وتصوراتها وبرنامجها على الشعب لمناقشتها والحوار حولها، وليس من حوار ممكن من دون حرية الرأي والتعبير ومن دون نقابات حرة وإعلام حر وأحزاب حرة ومنظمات اجتماعية حرة ومؤسسة تشريعية تمثل الشعب حقاً وفعلاً، وليس من إصلاح ممكن من دون حوار وطني شامل، فالحوار ينتج دوماً حقائق جديدة ليست لأي من المتحاورين، بل لهم جميعاً، لأنها قائمة فيهم جميعاً. ومنطق الحوار ينفي" منطق" احتكار الحقيقة واحتكار الوطنية وأي احتكار آخر. لذلك ندعو إلى اعتماد مبدأ الحوار والنقد الإيجابي والتطور السلمي لحل جميع الخلافات بالتسوية والتفاهم، وهذه من أهم سمات المجتمع المدني ومزاياه.

ولا تتجلى حيوية المجتمع المدني في شيء أكثر مما تتجلى في إنشاء تنظيمات طوعية غير حكومية مستقلة ومتنوعة جوهرها الخيار الديمقراطي وغايتها دولة حق وقانون تكفل الحقوق المدنية وتصون الحريات العامة. لذلك نرى في الدفاع عن المجتمع المدني دفاعاً عن دولته وعن السلطة الممسكة بزمامها.

ولكي تثمر الإصلاحات الاقتصادية، ولكي تنجح عملية مكافحة الفساد لا بد أن يمهد لها ويرافقها إصلاح سياسي ودستوري شامل، وإلا فإن هذه الإصلاحات لن تحقق المأمول منهـا. لذا ينبغي أن تتحول عملية الإصلاح ومكافحة الفساد إلى آلية عمـل قانونيـة دائمـة تحفـز المشاركة الشعبية وتعزز الرقابة والإشراف المستمرين على مؤسـسات الدولـة التـي هـي مؤسسات نفع عام، وعلى أنشطة القطاع الخاص أيضاً، في جو من الشفافية يتيح لجميع الفئات والقوى الاجتماعية والأحزاب السياسية فرص المشاركة الفعلية في التخطيط والإعداد والتنفيذ والتقويم، والتنبيه إلى الخطأ والهدر والفساد فور وقوعها، وتمكين القضاء والهيئات الرقابيـة من المساءلة والمحاسبة، فإن المعالجات الجزئية والاستنـسابية والانتقائيـة لا تـؤدي إلـى الإصلاح.

وإذ تنطلق رؤيتنا وممارستنا من اعتبار الإنسان غاية في ذاته، واعتبار حريتـه وكرامتـه ورفاهيته وسعادته هي هدف التنمية والتقدم، والوحدة الوطنيـة والمـصلحة العامـة مبـدأين ومعيارين لجميع السياسات والممارسات، والمواطنين جميعاً متساوين أمام القانون، فلا تمييـز بينهم، على أي اعتبار كان، ولا تفاضل في المواطنة؛ مادام التمييز والتفاضل ينتجـان دومـاً أصحاب امتيازات ومحرومين من الحقوق، ويبذران، من ثـم، بـذور التفرقـة والـشقاق، وينحطان بالعلاقات الاجتماعية إلى ما دون السياسة، وإذ تنطلق رؤيتنا وممارستنا كذلك مـن حقيقة أن السياسة الحقّة هي التي تنعقد جميع دلالاتها علـى المـصلحة الوطنيـة/ القوميـة والإنسانية لا على المصالح الخاصة والفردية، وأن الإنجازات الوطنية تنسب إلى الـشعب لا إلى الإفراد، وأن الفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية إنما تتحدد بالكل الاجتماعي الـوطني ولاتحدده، وأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، فإننا نرى في الإصلاح السياسي مـدخلاً ضرورياً ووحيداً للخروج من الركود والتردي وإخراج الإدارة العامة من عطالتها المزمنـة، وأن المقدمات الضرورية للإصلاح السياسي والتي لم تعد تحتمل التأجيل هي الآتية :

١ ـ وقف العمل بقانون الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية وجميع القوانين ذات العلاقة، وتدارك ما نجم عنها من ظلم وحيف. وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وتسوية أوضاع المحرومين من الحقوق المدنية وحق العمـل بموجـب القـوانين والأحكـام الاستثنائية، والسماح بعودة المبعدين إلى الوطن.

٢ ـ إطلاق الحريات السياسية، ولاسيما حرية الـرأي والتعبيـر، وقوننـة الحيـاة المدنيـة والسياسية بإصدار قانون ديمقراطي لتنظيم عمل الأحزاب والجمعيات والنوادي والمنظمـات غير الحكومية، وخاصة النقابات التي حولت إلى مؤسسات دولتيـة ففقـدت كليـاً أو جزئيـاً الوظائف التي أنشئت من أجلها.

٣ ـ إعادة العمل بقانون المطبوعات الذي يكفل حرية الصحافة والنشر، والذي تـم تعطيلـه بموجب الأحكام العرفية.

٤ ـ إصدار قانون انتخاب ديمقراطي لتنظيم الانتخابات في جميع المستويات، بمـا يـضمن تمثيل فئات الشعب كافة تمثيلاً فعلياً، وجعل العملية الانتخابية برمتها تحت إشـراف قـضاء مستقل، ليكون البرلمان مؤسسة تشريعية ورقابية حقاً تمثل إرادة الشعب، ومرجعاً أعلى لجميع السلطات وتعبيراً عن عضوية المواطنين في الدولة ومشاركتهم الإيجابية في تحديـد النظـام العام. فإن عمومية الدولة وكليتها لا تتجليان في شيء أكثـر ممـا تتجليـان فـي المؤسـسة التشريعية، وفي استقلال القضاء .

٥ ـ استقلال القضاء ونزاهته وبسط سيادة القانون على الحاكم والمحكوم.

٦ ـ إحقاق حقوق المواطن الاقتصادية المنصوص على معظمها في الدستور الـدائم للـبلاد، ومن أهمها حق المواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية ومن الدخل القومي، وفي العمل المناسب والحياة الكريمة، وحماية حقوق الأجيال القادمة في الثروة الوطنية والبيئة النظيفـة. فإنه لا معنى لتنمية اقتصادية واجتماعية إن لم تؤد إلى رفع الظلم الاجتماعي وأنسنة شـروط الحياة والعمل ومكافحة البطالة والفقر.

٧ ـ إن الاصرار على أن احزاب " الجبهة الوطنية التقدمية" تمثل القوى الحية في المجتمـع السوري وتستنفد حركته السياسية، وأن البلاد لاتحتاج إلى أكثر من" تفعيـل" هـذه الجبهـة، سيؤدي إلى إدامة الركود الاجتماعي والاقتصادي والشلل السياسي؛ فلا بد من إعادة النظر في علاقتها بالسلطة، وفي مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع، وأي مبدأ آخر يقصي الشعب عـن الحياة السياسية.

٨ ـ إلغاء أي تمييز ضد المرأة أمام القانون.

وبعد، فإننا من منطلق الإسهام الإيجابي في عملية البناء الاجتماعي، وفي عملية الإصلاح، نتداعى وندعو إلى تأسيس لجان إحياء المجتمع المدني في كل موقع وقطاع، هـي اسـتمرار وتطوير لصيغة" أصدقاء المجتمع المدني" علّنا نسهم، من موقع المسؤولية الوطنية، ومن موقع الاستقلال، في تجاوز حالة السلبية والعزوف، والخروج من وضعية الركود التـي تـضاعف تأخرنا قياساً بوتائر التقدم العالمي. وعلّنا نخطو الخطوة الحاسمة التي تـأخرت عقـوداً فـي الطريق إلى مجتمع ديمقراطي حر سيد مستقل، يسهم في إرساء أسس جديدة لمشروع نهضوي يضمن مستقبلاً أفضل لأمتنا العربية.

ثقافة الخوف

خطاب الحوار أم لغة القرار ؟..*

د.فايز عز الدين

ثمة ما سوف يبقى مغبطا فينا هو أن نتواصل معنا روح النهضة القومية ما دمنا في صدد مشروعنا القومي التوحيدي ، والتحرري الديموقراطي .

والمقصود بروح النهضة هو إرادة التلمس للطريق الصحيح ، والتوجه نحو الحوار المؤسس على عناصر : التجاذب والتجمع ، وإعمال الموضوعية العلمية التاريخية ، والخطاب العقلي الرؤيوي .

فالحوار – لغة – هو حديث يحتاج إلى جواب بمقدار ما يحمل من سؤال .. واسلويا هو احترام للعقل ، وإعلاء لتجربة الآخر من منظور أن افتقاد الاحترام لتجربة الآخر لا يسهل البدء في الحوار المنتج .. إذا ،نحن أمام طقوسية البراءة في ظل الحوار البريء النزيه .

أما إذا اعتقدنا أن المحاور له جوازية أن يسأل نفسه أمامنا ويجيب ، او أن يفترض سؤالنا ويجيب بالنيابة.. فهذه الخصوصية هي لحوار بذاته ، ولذاته .. وقد لا يعنينا مثل هكذا حوار .. أما حين يراقب ذاته المحاور ، ويضبطها في التوجه نحو الناس سؤالا وانتظارا للجواب والتفاعل فلا بد أن تكون الولادة طبيعية لمولود طبيعي .

كثيرا ما نقرر في ثقافتنا أن الجميع العربي لديه جوع للحوار ، وأن هذا الجوع قد لا يسمح في البدء للسيالات الثقافية بأن تكمل دورتها البيولوجية في الفيزياء الراهنة للعقل العربي فيأتي التدفق مغزارا لا تستطيع الأفواه أن تتلقفه بهدوء وتهضمه باعتيادية ، عندئذ سيبقى امامنا واجاب المراعاة لمقتضى الحال ن والانتباه للطرق الأكثر وصولا للمأمول المعرفي اللازم .. وتدعونا لفهمها – حالئذ – مقولة تحسين عملية التغذية والتغذية الراجعة في هدف تربوي ، سياسي ناضج ، وسياق تفاعلي معافى ، وغرضية وطنية محصنة .

وكما أن المحاور (الملقي) يتكئ على مشروعيته التي يراها من زاوية رؤياه ، كذلك المحاور (المتلقي) يجد عقله في انبوب الاختبار للحظة الثقافية الحاضنة .. ولمجموع ما تراكم لديه من علم ومعرفة وتجربة ، فيصدر في حواره من زاوية ما يراه وفي حراك الثقافة ، والتثاقف والمثقفين ، الدستور الثقافي ، وهو احترام العقول ، ومراعاة المحمول التاريخي والحاملين حتى تكتشف الخطوة السليمة ، والسمت الصحيح للطريق الموصل بين قمتين .. واقصر هذه الطرق هي طريق الاستقامة ، فالاستقامة في الذهني وفي المادي سوف تبقى أقر المسافات بين هدفين ، وبغيرها تتعرج المسالك وتكثر الالتواءات ، وعلى هذا التأسيس فقد

حدث أن استمعنا – في منتدى جمال الأتاسي –المحاضرة التي ألقيت حول (ثقافة الخوف) للدكتور عبد الرزاق عيد .. فلاحظنا أن المحاضر قد عني بتمعن في بعدي النظرة الفلسفية في موضوعه : البعد النظري التجريدي ، والبعد الاسقاطي التجريدي .

ومنذ أن بدأت استهدافات المحاضر تمسح الجو الفيزيقي لصالة المنتدى في محاولة إظهارية لـ(كاريزما) ثقافية تمترس خلفها صاحبها ليمارس براعة المتخصص في حقن الأفكار بـ(كورتيزون) النفخ والتنفيخ ، حيث طافت على الحضور مشاعر محفزة بأن الحصى التي ألقيت في الماء يراد لها أن تصل بدوائرها إلى تغطية عقول المحاضرين جميعا .. وأصبحت علاقة المعلن والمضمر تنوس بالأذهان بين مفاهيم التاريخ ، الجغرافيا ، الفلسفة ، والأخلاق ، باستبطان أكيد بعملية مسح ذكية لأذهان المتلقين عبر استخدام إيهامية مضللة لواقع مستحضر ذهنيا .

وبناء عليه فقد تراتبت أفكار المحاضر كما يتراتب الهنود الحمر في معاركهم ، وتدافعت على شكل موجات فكرية ، كل موجة تحتل وتوطد لوجودها وتفتح الطريق للموجة القادمة .

في ظل هذا ساق استشهاداته المخصبة بطريقة توحي بأنه ينقلنا من نصاب البحث عن الحقيقة إلى نصاب الوصول .. وأن من يجاذف منا بالاعتراض عليه سيضع نفسه في عراك معنوي ونفسي مع المنتدى ، لا سيما بعض المعنيين فيه .

وفي هذا السبيل بدأ بركان البرهة الثقافية يتفجر ، ويلقي بحممه على أرجاء المكان حين أصبح القول في ثقافة الخوف (موضوع السجال) يعلن عن أنها تأتينا من منشا طغياني في الأسرة أولا ، وصولا إلى السلطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية أخيرا .. وأن أفلاطون قد اعتبر أن الضعف هو من طغيان الحاكمين ، وأن الوليد بن عبد الملك قد استهجن أن يساءل الخليفة فالخليفة فوق السؤال .. وحين تغيب السلطة الانونية يسلطن نفسه الحاكم ، وتعشعش في الناس ثقافة الخوف ، ويسكن الخوف في صدور الحاكمين والمحكومين على حد سواء .. وأن عناصر ثقافة الخوف تفرز البنية المؤسسية للتفكير المزدوج ، ويصبح الفرد قادرا على استخدام المنطق ضد المنطق ، وتصبح الذات الانسانية سوقا للتصريف ، لا ذاتا للتصرف ... بمثل هذه الفلسفة لثقافة الخوف ارتفع موج المحاضر ليلامس شواطئ المكان بتنظيرية ذهنية وتلميح اسقاطي محسوس ، وقد انتهى المحاضر إلى لغة قراره بأن المجتمع المدني وشيوع التعددية والديموقراطية وحقوق الانسان هي الحل الناجع للتحرر من ثقافة الخوف وكأن هذه المفاهيم التي منا بها على المنتدى ، والحضور ليس لها وجود في الخارطة السياسية والاجتماعية لبلادنا ، او كأن بلادنا لم تلحظ هذه المفاهيم في أهدافها ووقائعها .. والمثير في هذا الصدد أن تتم القطيعة مع كل ما هو حاضر في بلادنا من هذه المفاهيم منذ

ثلاثين عاما ، بل ويتم تجاوز ما يحدد سمات واقعنا لمنطق عدمي لا يقره العلم الاجتماعي ، ولا موضوعية النقد السياسي .. ولو ان الحوار قد تناول الواقع واقعيا وتمنى على حزب البعث ، الحزب القائد للدولة والمجتمع والمنجز لنظام الوحدة الوطنية أن يفتح الصدر للمداولة حول مشروع برنامج وطني وقومي يصعد وتائر الأداء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشعب ، والدولة لكان في الأمر مذهب آخر ، أما أن يقلع المحاضر بما يوحي بأن المرحلة التاريخية للحزب القائد قد حكم عليها مسبقا ، فهل هذا يعني أن المنتدى قد دعانا إلى الحوار حول احتمالات ما يمكن أو يتوقع أويجب أن يكون ، أم أن الحال هذا أنه قد دعانا إلى جلسة نطق لاستحواذ والقرار !!؟

لقد كان عندي احساس حقيقي لسماع محاضر متوتر وطنيا وقوميا ، ولديه قلقه المستقبلي وكذا الحال لسماع مثقف متوتر فعال في صناعة حياتنا الحاضرة والمستقبلية وهذا أمل مشروع وسلوك خلاصي ، لكن ما جعلني أشعر بعكس ما تمنيت هو اختلاط العقل المتوتر بالطرح الموتور وتداخل شخصية القلق النبيل المحصن بشخصية المقلق ، العامل على استرجاع ما ذهبت به الأيام وبذلك الحال استدعت ذاكرتي بيت الشعر الذي يقول :

كأن لم يكن بي الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامـ ـ ـ ـر

وبما أن عليه أنه قد يجادلني مجادل بأن التنظير الذي استمعنا إليه حول ثقافة الخوف من غير الجائز أن يحرك بأحد انفعال الغضب أو الريبة .. أليست الأجواء التي يريدها قائد الحزيب والشعب هي أجواء الديموقراطية والشفافية والحوار المتنور ... ؟؟

وبطبيعة الحال سوف تكون إجابتي إيجابية .. لكن سوف يبقى احتفاظي بأمنيتي مشورعا ودعوتي للجميع متواصلة بأن نبني معا أجواء الحرية ، والديموقراطية ، ووطن الشفافية ، وأن يكون اختيارنا للحراك الثقافي مبنيا على قاعدة المصالح العليا لوطننا في الحاضر ن والمستقبل ، وكذلك ان نطور من تأثير كيمياء الحراك المجتمعي الثقافي بما يعيد تأهيل الكوادر المحتاجة لصناعة الوطن المزدهر .

أما أن ينصرف الهم السياسي إلى تجاهل ما نحن فيه ، وافتراض واقع نكثف من إدانته باستخدام مخصب لكورتيزون ثقافة التخويف التي نراها ، حيث أن ثقافة الخوف بالتنظير الفلسفي الذي سمعناه هي في واقع ذهني متصور ، وواقع انساني عام .. أما إناه في مثل بلادنا إذا لما كان المنتدى موجودا ، والمحاضر محاضرا بالعنوان ذاته .

إن من يتابع التاريخ الثقافي لبلادنا يلتقي بالنقد الذي أخذ حججا علينا مرات ، ومرات ، عند من كانوا ينتظرون الحجة .. وقد صدرت مؤلفات إلالمية سياسية تحت عناوين : من أقلامهم

ندينهم .. ومع ذلك استمرت الروح الديموقراطية تعطي المواطن حق المراقبة والنقد ، والمشارطة في صناعة القرار .

والديموقراطية في سوريا بنت نموذجها – عبر القادة السياسية للحزب – على أساس المشاركة الوطنية الكاملة في التنظيم والتخطيط واتخاذ القرار والمراقبة والمحاسبة .

إن للحراك الثقافي نموذجه الثقافي ، والتواصل بين الثقافيو السياسي له نسيجه ، وما نتمناه هو أن لا نخلط بدون علم ولا نرشق اللون بدون رؤية لأن ذلك لو حصل سننتج ثقافة الضعف ، والانقسام ، والتشتت ، لا ثقافة الوحدة والقوة والازدهار .. وهل يمكن أن نؤجل – في مهام الثقافة الحاضرة – قضية الصراع المصيري مع العدو الصهيوني الذي لا يزال يحتل الجولان والأراضي العربية في لبنان وفلسطين وندعى – جميعا–إلى الوقفة المشتركة إزاءها.

أكبر مهامنا المماثلة هي انتاج ثقافة التواصل والتكامل ، والوحدة المجتمعية الوطنية تمهيدا لانتاج المستقبل الذي يهم الجميع ، وتتوافر فيه صور الخلاص للشعب ، كل الشعب ..

اما إذا كان الاصرار على تشويه الولادة الثقافية المبتغاة تحمل التدرن ومظاهر خراب الخلية الثقافية فالناتج – منطقيا – هو الثقافة المتسرطنة التي التي لا تفتح لنا بوابة التاريخ لندخل ، بل سوف تكون بابا لخروجنا من الوطن ، والتاريخ .. فهل هكذا تورد يا سعد الإبل ؟!!

- الثورة – قضايا فكرية – ٢٠٠١/٣/٢٤

متابعات جريدة الحياة لوقائع محاضرة ثقافة الخوف عبر مراسلها ابراهيم حميدي

(١)

لجان حقوق الإنسان تصدر نظامها الأساسي

دمشق تسمح بـ "منتدى الأتاسي "

و"ثقافة الخوف " أولى محاضراته

أبلغ الناطق باسم " التجمع الوطني الديموقراطي " المعارض المحامي حسن عبد العظيم " الحياة " أن السلطات السورية سمحت لـ "منتد الأتاسي للحوار الديموقراطي " باستئناف نشاطاته ، فألقى الدكتور عبد الرزاق عيد محاضرة أمس عن " ثقافة الخوف " لافتا إلى أن خمسة " بعثيين " من قيادة فرع الحزب الحاكم في جامعة دمشق أبلغوه نيتهم حضور النقاش .

في غضون ذلك حصلت الحياة على النظام الأساسي ل/"لجان الدفاع عن حقوق الانسان في سورية " الذي طالب بإصدار عفو يسمح بـ"عودة جميع المنفيين الطوعيين بضمانات قانونية " ، فيما يتوقع أن تمارس هذه اللجنة عملها بعد زيارة رئيس " المنظمة العربية لحقوق الانسان " محمد فائق دمشق أخيرا .

وجاء في " النظام " أن اللجان ستعمل " بشكل سلمي " ووفق " احترام الدستور وسيادة حكم القانون " على إطلاق " جميع معتقلي الرأي والضمير " وتأمين " محاكمات نزيهة وعلنية امام القضاء العادي للمتهمين ، إضافة إلى تأمين زيارات لـ"منظمة العفو الدولية " (امنيستي انترناشيونال" للسجناء للاطلاع على أحوالهم خلال فترة الاعتقال .

وتعتبر محاضرة الدكتور عيد أول نشاط علني رسمي لأي منتدى ثقافي منذ قرار الأمن السياسي الشهر الماضي فرض خمسة شروط على نشاط المنتديات ، واتهم نائب الرئيس خدام المثقفين ونشطاء المجتمع المدني بـ " تجاوز الخطوط الحمر " ودفع سوريا باتجاه " الجزأرة " علما أن النائب المستقل رياض سيف حول " منتدى الحوار الوطني " الذي يقيمه في منزله " مضافة شعبية " يستقبل فيها المواطنين باعتباره نائبا في البرلمان .

وعلمت " الحياة " أن مسؤولا رفيع المستوى في الأمن السياسي أبلغ عبد العظيم والدكتورة سراب ابنة الراحل جمال الأتاسي بـ"موافقتهم شفويا على استمرار عمل المنتدى" وكانت السلطات منعت الدكتور عيد نفسه من إلقاء محاضرة في كانت مقررة قفي منتدى "

جلادت بدرخان الثقافي " في السابع عشر من الشهر الماضي في مدينة القامشلي شرق البلاد ، وعلم أن السلطات " اقترحت تغيير الكاتب ، لكنه ظل هو المحاضر نتيجة تأخر الطلب والترزام منظمي المنتدى " وقال المحامي عبد العظيم : " تصرفنا بعد قرار وقف نشاط المنتديات على أساس أن منتدى الراحل جمال الأتاسي مستمر في برنامجه العلني تحت الشمس " وتزامن ذلك مع ابلاغ مسؤول أمني الدكتورة الاتاسي بـ"لطف واحترام شديدين " أن لا اعتراض لهم على المنتدى شرط ان يكون شخص واحد مسؤولا عنه .

وعلى رغم عدم وجود رخصة رسمية للمنتدى الذي اعتبر مسؤولا عنه عبد لالعظيم الذي خلف الراحل الأتاسي في رئاسة " حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديموقراطي " فإن احد المنظمين " التزم عدم حصول استفزازات للنظام والمسؤولين ، وأن يكون الحديث والنقاش موضوعيين " وأبلغ أحد هؤلاء " الحياة " قلنا أنه عندما ننتقد فإننا نفعل ذلك بشكل موضوعي بهدف البناء وليس التشكيك ، وسنكون مسؤولين عن أي خطأ ".

إلى ذلك لم تستبعد مصادر عودة الكاتب ميشيل كيلو إلى " الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني " بعد انسحابه نهاية الشهر الماضي اعتراضا على رفض الهيئة المؤلفة من ١٥ عضوا اقرار وثيقة " توافقات وطنية عامة " صاغها ردا على اتهامات البعثيين للمثقفين .

- الحياة – ٢٠٠١/٣/١٢

(٢)

بعد استئناف المنتديات نشاطها

إسلاميون و" بعثيون " وماركسيون يتحدثون عن " ثقافة الخوف " *

استأنف مندى جمال الأتاسي للحوار الديموقراطي نشاطه مساء اول من أمس بمحاضرة ألقاها الدكتور عبد الرزاق عيد عن "ثقافة الخوف " لتعود بذلك المنتديات إلى النقطة التي بدأت منها منتصف العام الماضي ، وكان اللافت دخول اسلاميين بعد " البعثيين " على خط المناقشات .

- ألقى الدكتور عبد الرزاق عيدفي منتدة " جمال الأتاسي للحوار الديموقراطي " محاضرة نظرية أو " مطالعة ثقافية " عن الخوف في " العالم العربي من المحيط إلى الخليج " الأمر الذي انتقده بعض المتحدثين المتحمسين إلى ان دخل مموضوع النقاش إلى الوضع السوري بمشاركة نحو عشرة من البعثيين في جامعة دمشق .

وقال عيد : " عندما يسود القمع السياسي ، حيث غياب القوانين هو جوهر النظام العربي القائم ، يسود الخوف ، والحذر معششا في صدور الحكام والمحكومين ، السلطة تخاف

المجتمع ، والمجتمع يخاف السلطة " مشيرا إلى أن " القمع المفرخ للخوف واللاجم للشعور بالأنا الاجتماعية ، يقتل الأنا الأخلاقية داخل الفرد ، ليرتد إلى أحط أنواع الدناءة والخسة وانتهاز الفرص ، والخنوع الذليل للعلاقات التراتبية ، حيث تتأسس علاقة عبودية بين كل درجة وما دونها ، أو ما فوقها ، وصولا إلى تكريس نوع من الأبوية (..) فالأمر يصدر من الاعلى وما على الأدنى سوى الاذعان استمرار لحكمة أزمنة الانحطاط .

واكتظ منزل الأتاسي بأكثر من ٣٠٠ شخصا تزاحم بعضهم على درج المنزل ومدخله في منطقة المزة جنوب دمشق وكان بين الحضور عدد من السجناء الذين أطلقوا أخيرا مثل فاتح جاموس من " حزب العمل الشيوعي " وأعضاء " الهيئة التأسيسية " لـ " لجان احياء المجتمع المدني " مثل يوسف سلمان وعارف دليلة الذي سيشارك مع النائب منذر الموصلي في برنامج " الاتجاه المعاكس " الذي يخصصه فيصل القاسم اليوم في قناة الجزيرة للوضع السوري والمنتديات الثقافية .

وقال عيد : " إن القمع / الخوف لا يقتل الأنا الأخلاقية في الفرد فحسب بل يقتل الأنا القانونية في داخله ، عندما يكون جوهر العلاقات الحاكمة للنظام المستبد هو الاعتباطية المقيدة ، فإن كل شيء يغدو ممكنا في ظل دولة جوهر نظامها الاستبدادي غياب القوانين " .

وكان لافتا اختلاف كلام الدكتور عيد في المحاضرة عن نص سابق أعده عن الموضوع نفسه لالقائه في مناسبات أخرى ، إذ ألغيت محاضرة له كانت مقررة في منتدى " بدرخان الثقافي " في القامشلي شريق البلاد . وقال عيد : " في فضاءات القمع تنحل الطبقات الاجتماعيية إلى جماهير ، تتحول المواطنة إلى رعية ، والرعية (..) إلى رعاع ، وهذه الرعاعية تشكل الخزان البشري لكل أجهزة القمع في الدولة الأمنية ، وهؤلاء لا يبعثون الخوف في نفوس الخلق فحسب ،بل ينتجون حالا من الذعر المعمم ".

وكان هذا موضع انتقادي قوي من البعثيين الذين اعتبروا أنه يروج لـ"ثقافة الجحود " و " ثقافة الالغاء " بانكاره " الايجابيات والانجازات " التي تحققت في العقود الأخيرة منذ استلام البعث الحكم عام ١٩٦٣ .

وكان أول المتحدثين الثلاثين الدكتور دليلة الذي رأى " أن شعبنا لديه مضاد حيوي للخوف " الأمر الذي اتبعه زميله في " الهيئة التأسيسية " الدكتور وليد البني بانتقاد ضمني للدكتور عيد الذي قدم " محاضرة وجدانية غاصت في عمق جرحنا بقسوة " .

وأعرب البعثي الدكتور سليم بركات عن " الاطمئنان لحالة المنتدى وما يجري به من حوار ونقاش " مشيرا إلى ان " الطريق مفروش بالورد لمن أراد التفاعل مع الوطن ، إذ أن هذا نهج أساسي للقيادة الجديد ة " في إشارة إلى الرئيس بشار الأسد الذي تسلم الحكم في تموز

(يوليو) الماضي ، وزاد الدكتور بركات : " إننا في البعث لا نقبل أن يسكت احد على الخطأ " الأمر الذي استقبله الجمهور بالتصفيق والتشجيع .

وكان لافتا مشاركة الاسلاميين ، إذ بدأ فيصل عبد العظيم مداخلته بالبسملة والتأكيد أن " المؤمن الحقيقي غير ذليل ، وإننا لسنا ضد البعث وكل بني آدم خطاء ، وخير الخطائين التوابين " داعيا " الجميع إلى مناقشة وضع الوطن اندادا لأنداد ، والذي يميز انسانا على انسان هو ا أو الشعب " كما انتقد اسلامي آخر هو محمود حمود استناد المحاضر الماركسيإلى التاريخ الاسلامي كخلفية تاريخية لوجود الخوف من الحاكم عند العرب ، مشيرا إلى قول الخليفة عمر بن الخطاب : " متى اتعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا " .

- الحياة ٢٠٠١/٨/١٣

(٣)

بعد دخول اسلاميين ومشاركة بعثيين في ندوة " ثقافة الخوف "

دمشق : إلغاء محاضرة عن حقوق الانسان *

ألغى الأمن السياسي محاضرة كان مقررا أن يلقيها الدكتور سمير التقي مساء أمس عن " حقوق الانسان في سورية " في منتدى المحامي خليل معتوق قرب دمشق بالتزامن مع ابلاغ مسؤول بالأمن السيدة نوال اليازجي حصولها على موافقة رسمية على استضافة المحامية دعد موسى للحديث عن " أشكال التمييز ضد المرأة في القانون السوري " مساء اليوم (الثلاثاء) .

وألغيت محاضرة أمس بعد استضافة منتدى الأتاسي للحوار الديموقراطي مساء الاحد الدكتور عبد الرزاق عيد للحديث عن " ثقافة الخوف " ، وكان لافتا دخول اسلاميين على خط نشاطات المنتديات الثقافية ، ومشاركة بعثيين بعد حصولهم على موافقات المشاركة في النقاشات والحوارات .

وقال معتوق للحياة : " تبلغت قبل اربع ساعات من انعقاد الندوة عدم حصولي على موافقة رسمية " لافتا إلى انه كان تقدم قبل بضعة أيام باسم المحاضر وعنوان المحاضرة فقط للحصول على موافقة رسمية ، علما أن الأمن السياسي وضع الشهر الماضي خمسة شروط على المنتديات تتضمن الحصول على رخصة رسمية وتقديم نسخة عن المحاضرة ومكان انعقادها وعدد الحضور قبل اسبوعين من الموعد المطلوب ، وقال أحد القريبين إلى معتوق للحياة أنه تبلغ " أن ما حصل لممتدى الأتاسي كان استثناء ويجب أن تحصلوا على موافقة رسمية " .

ويعتقد مراقبون أن النقاشات التي دارت أول أمس في منتدى الأتاسي أدت إلى اتخاذ الأمن السياسي هذا الموقف ، غذ أن المحاضر بدأ بكلام نظري عن ثقافة الخوف في العالم العربي عموما ، ثم دخل في الوضع السوري بعد تحمسه لدى القاء الحضور مداخلاتهم وتوجيه انتقادات إليه لتقديمه "محاضرة نظرية " أو " مطالعة ثقافية " أو " مطالعة استفزازية ".

وقال الدكتور سليم بركات (بعثي) : " انني مطمئن لحالة المنتدى وما يجري به من حوار ونقاش " مشيرا إلى ان " الطريق مفروش بالورد لمن أراد التفاعل مع الوطن ، إذ أن هذا نهج أساسي للقيادة الجديدة " في إشارة إلى الرئيس بشار الأسد الذي تسلم الحكم في تموز (يوليو) الماضي ، وزاد الدكتور بركات : " إننا في البعث لا نقبل أن يسكت احد على الخطأ " الأمر الذي استقبله الجمهور بالتصفيق والتشجيع .

وبالنسبة إلى مشاركة اسلاميين فقد بدأ فيصل عبد العظيم مداخلته بالبسملة والتأكيد أن " المؤمن الحقيقي غير ذليل ، وإننا لسنا ضد البعث وكل بني آدم خطاء ، وخير الخطائين التوابون " داعيا " الجميع إلى مناقشة وضع الوطن اندادا لأنداد ، والذي يميز انسانا على انسان هو ا أو الشعب " وختم بقول من القرآن الكريم " لا يغير ا ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " زصفق له عدد من الحضور ، كما انتقد اسلامي آخر هو محمود حمود استناد المحاضر الماركسيإلى التاريخ الاسلامي كخلفية تاريخية لوجود الخوف من الحاكم عند العرب ،مشيرا إلى قول الخليفة عمر بن الخطاب : "متى اتعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا " .

- الحياة ٢٠٠١/٨/١٣

ملف جريدة الحياة

إعداد : إبراهيم حميدي

(١)*

كان نمو المنتديات الثقافية – السياسية كالفطر أحد المظاهر الأساسية في السنة الأولى لحكم الدكتور بشار الأسد ، بما حملته من نقاشات ومداولات تزامنت مع صدور بيانات مثل بيان الـ٩٩ وبيان الألف .

ويسجل للدكتور الأسد انه أول من كسر جدار الخوف لدى السوريين عندما دعا في خطاب القسم في ١٧ تموز (يوليو) إلى الرأي والراي الآخر لاعتقاده بعدم امكانية تطكوير المجتمع بالاعتماد على جهة أو شريحة أو مجموعة واحدة ، ما شجع نشطاء معظمهممن اليساريين والناصريين في تحول منازلهم إلى منتديات تستضيف محاضرين للحديث عن أفق مشروع التطوير والتحديث والتغيير .

وكان واضحا في مناقشات المنتديات الـ١٢ انعدام الخبرة لدى المحاضرين والجمهور في النقاش وقبول الرأي الآخر ، بطرحهم قضايا مستقرة للنظام بما في ذلك التيار الاصلاحي ، واستعجا لالمطالب ، بينها غعادة النظر أو إلغاء مبدأ أن يكون الحزب قائدا للدولة والمجتمع وتعديل الدستور السوري ، وارتكابهم أخطاء أهمها عدم الحديث عن امر ايجابي في العقود الاخيرة من تاريخ سوريا ، ما اعتبره بعض المسؤولين نسفا لثلاثة عقود وإساءة لنهج الرئيس الراحل حافظ الأسد .

وقال : كان هناك من قام بصدق بدعم عملية التطوير وكما هو الحال في أي منطقة من العالم ، هناك انتهازيون ، دائما الانتهازيون يعرقلون عملية التطوير ، يقفون في وجهها ، لافتا إلى أن البعض ممن أراد أن يتكلم عن الفساد هو أساسا من رموز الفساد والبعض ممن تكلم عن الديموقراطسة ، تاريخه السياسي يشهد أنه كان من اهم أعدائها ، وبعض ممن يريد أن يتحدث عن الشفافية هو من الأشخاص الذين وضعوا العارات واختبؤوا خلفها وغيرها من الصور المختلفة .

ونتيجة لظروف داخلية ولما قيل في المنتديات ، ظهر اجماع بين المسؤولين على تجميد نشاط هذه المنتديات باستثناء منتدى جمال الأتاسي للحوار الوطني ، بالسماح له شفويا بالعمل من دون منحه ترخيصا مكتوبا لأنه يعبر عن رأي كتلة سياسية ناصرية معارضة منذ

١٩٧٢ ، ذلك بعدما وضع الأسد خطوطا حمرا هي : مصالح الشعب السوري وأهدافه الوطنية والقومية ، حزب البعث ، الوحدة الوطنية ، نهج القائد الراحل حافظ الأسد ، والقوات المسلحة.

وتساءل الأسد في حديث إلى صحيفة لوفيغارو الفرنسية : لماذا لم يلجأ البعض ممن أغلقت منتدياتهم إلى المنتديات التي لم تغلق في فبراير الماضي ؟

وقال : من دون الوصول إلى قبول الرأي الآخر ، أي مظهر ديموقراطي هو مظهر وهمي وغير حقيقي .

ولأن ظاهرة المنتديات والمجتمع المدني في سوريا لما يمكن أن يحصل في عدد من الدول العربية .

تنشر الحياة نص محاضرة الدكتور عبد الرزاق عيد عن ثقافة الخوف في دول العالم الثالث في منتدى الاتاسي .

ومداخلات الحاضرين ، إضافة إلى ما قاله نائب الرئيس عبد الحليم خدام عن حركة المثقفين والمجتمع المدني في سورية .

وتشير الحياة إلى أن اختيار هذه المحاضرة لا يعكس موقفها ، بل جاء لأنها أول محاضرة ألقيت بعد اغلاق المنتديات ، وبالتالي فإن المداخلات الآتية تعبر عن رأي أصحابها.

بدأت الأمسية بكلمة أقاها المحامي حبيب عيسى الناطق باسم المنتدى ، مع استهلال اللقاء الثالث في منتدة جمال الأتاسي للحوار الديموقراطي . (...) فقال :

هناك الخوف من الظاهرة، وهنا الخوف عليها . وبين الخائفين منها والخائفين عليها خطوط متقاربة إذا انطلقنا من حسن النية والنوايا واستبعدنا وعلى الفور أولئك الذين لا يريدون لهذا المجتمع أن يتعافى من سلبيات تكبل حركته باتجاه التطور والتقدم .

الخائفون من ظاهرة المنتديات والبيانات يبررون مواقفهم (بعد استبعاد الاتهامات والانفعالات التي لا مبرر لها ولا أساس) ، أنهم يخافون على الوحدة الوطنية، ويخشون من التسرع، وأنهم ضد التدخل الأجنبي في حركة المجتمع وضد العلاقات مع السفارات الأجنبية، وأنهم ضد العلاقة مع المنظمات المخترقة صهيونياً، ويخشون أن يغفل القائمون على المنتديات عن حقيقة الصراع العربي الصهيوني، وأنهم يدافعون عن المرحلة التي انقضت والتي تنال منها الحوارات والمنتديات، وأنهم يدافعون عن الحزب قائداً للدولة والمجتمع، وأنهم ضد التجارب المستوردة، أن الديمقراطيات الغربية لا تليق بنا، لأن ظروفنا الموضوعية غير ناضجة، وأنهم يدافعون عن القطاع العام، وعن المؤسسات، والقوانين والدستور وإلى آخر ما يقولون من تجاوز للخطوط الحمراء التي لا نعرف من وضعها .

إن حسن النية الذي ننطلق منه باعتباره الأصل، وباعتبار أن سوء النية طارئ و يحتاج إلى إثبات، إن حسن النية يدفعنا إلى القول أن في جوهر هذا الموقف حرص لا يختلف

عليه أحد، وأن ما هو مختلف عليه خاضع للحوار ولا يستحق كل هذه الاتهامات والانفعالات وردود الأفعال غير المبررة .

لقد راجعت كل ما كتب من بيانات تقريباً، وتابعت أغلب الحوارات التي دارت في ساحات الحوار والمنتديات فلم أجد من يدعو إلى هدم الوحدة الوطنية ولم أعثر على من يطالب بالتعامل مع السفارات أو بالتدخل الأجنبي، أو بالتعامل مع الصهاينة إلا بصفتهم أعداء للأمة والوطن ولم نصادف من يتهجم على المرحلة التي انقضت، صادفنا تلك الدعوات المشروعة للتغيير والانعتاق من القوانين الاستثنائية والطارئة وتحديث القوانين ورفع وصاية الأجهزة الأمنية عن المجتمع وتفعيل دور النقابات ومؤسسات المجتمع لتكون مؤسسات حقيقية تحكمها القوانين والأنظمة سواء كانت الأجهزة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وصادفنا تلك الدعوة إلى إلغاء المادة من الدستور التي تنص على قيادة حزب البعث للدولة والمجتمع، فهل يفهم من هذا كله أنه تهجم على المرحلة التي انقضت، أم أنه يجب أن يفهم ضمن سياقه الصحيح كدعوة تتجه إلى المستقبل لتبنيه، ولا تتجه إلى الماضي الذي دخل التاريخ بماله وما عليه، ولم يعد بأي حال مجالاً للفعل الإنساني .

أيها الأخوة : انطلاقاً من مبدأ الصديق من صَدَقَك لا من صَدقَك نقول لإخواننا في حزب البعث العربي الاشتراكي أن النصوص في القوانين والدساتير لم ولن تصنع من حزب من الأحزاب قائداً للدولة والمجتمع بل على العكس من ذلك تماماً، ذلك أن تلك النصوص غالباً ما أفرغت تلك الأحزاب من مضامينها وحولتها إلى جهاز من أجهزة الدولة . والأمثلة على ذلك لا تعد ولا تحصى ، ونحن كقوميين، وبكل التصادق الذي ندعو إليه نأمل في أن يستعيد حزب البعث العربي الاشتراكي دوره الريادي على الساحة العربية، وأن تكون الدولة في سوريا بعضاً من اهتماماته لا أن يكون هو بعضاً من أجهزتها.

إن الدولة الإقليمية في الوطن العربي لم تفتك بمواطنيها العرب وحسب وإنما التهمت أحلام القوميين الذين حكموها ... فلنستعد أحلامنا معاً لمواجهة عدو لا يستثني أحداً من أبناء هذه الأمة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ...

أيها الأخوة

إن هاجسنا هو المستقبل، لقد أضنتنا معارك الماضي وصراعاته وهذا المنتدى سيبقى ساحة للحوار من اجل المستقبل، وقد أثبت شعبنا وقواه الحية مقدرة وسمواً قل نظيره في التاريخ، حيث تداعى الجميع للحوار لتصحيح معادلة آن الأوان لتصحيحها على صعيد الأمة كلها بحيث يكون الحوار الأداة الوحيدة لحل مشكلات الاختلاف داخل المجتمع العربي،وبحيث يكون العنف المسلح هو الأداة التي تستعمل حصراً لمواجهة العدو الأمريكي الصهيوني، وبحيث لا نسمح لهذه المعادلة أن تنقلب مرة أخرى .

لهذا كله نأمل أن تعود ساحات الحوار الوطني للنشاط والعطاء وأن تعود مشاعلها لتضيء فضاءات ، فبالحوار وبالحوار وحده نسترشد إلى الطريق الصحيح . ونحن لا نقول ضمدوا جراحنا، ولكن نقول دعونا نضمد جراحنا بأيدينا، دعوا هذا المجتمع يستعيد مقدرته على إفراز الصادات اللازمة .. دعوا جهازه المناعي يعمل بطاقته القصوى ...

أيها الأخوة

حتى نسهم في هذا الفعل الإيجابي لا بد أن نتحرر من الخوف، والخوف آفة فتاكة بالذات البشرية .

صاحب البيت اليوم هو الأخ الدكتور عبد الرزاق عيد، وهو غني عن التعريف، فمنذ فترة طويلة وهو يعمل مسحراتياً في وطنه، أن أفيقوا من تحت كوابيسكم واقتلوا الخوف في ذواتكم، واستعيدوا إنسانيتكم .

الكلمة له فليتفضل .

نص محاضرة ثقافة الخوف..

- الحياة ٢٠٠١/٧/٨ .

(٢)*

نشرت الحياة في عدد أمس مداخلة الدكتور عبد الرزاق عيد عن ثقافة الخوف التي ألقاها في منتدى الأتاسي في دمشق ، وتنشر اليوم تعقيبات المشاركين والحاضرين على آراء محاضرة عيد :

د .عارف دليلة

أريد أن أقول أن هذا الاجتماع إنما يؤشر على حاجتنا في كل قطاع وفي كل مكان وفي كل زاوية وفي كل مجال في هذا القطر، إلى إشراك الجماهير في كل صغيرة وكبيرة تمس قضايانا العامة. هذا الاجتماع دليل على أن شعبنا لديه مضاد حيوي للخوف، ليس بحاجة إلى دعم خارجي لكي يقول كلمة حق. إيمانه بوطنه، إيمان كل فرد بواجبه تجاه شعبه هو المضاد الحيوي والمانع للخوف. جيلٌ كامل أصبح الآن في سن الثلاثين أو الأربعين، لم يتعود على حرية الكلمة. هذا الجيل الذي أرى قلة قليلة جداً منه بيننا اليوم، بحاجة إلى أن نمد له يد المساعدة، إلى أن نشجعه على الوقوف على قدميه لكي يأخذ دوره في رسم وبناء مستقبل هذا البلد. تلك الأشكال التنظيمية التي وُضع فيها هذا الجيل، والتي منعته من التفكير ومن قول كلمة الحق، ماتت وشاخت ولم تعد تصلح إطاراً للحياة،بحاجة إلى إطلاق حرية المبادرة، حرية الكلمة، وهذا لا يكون في الإعلام الرسمي الذي لا يقول غير كلمة الوزير أو المدير، ولا يكون

من المؤبدين من رئيس اتحاد الكتاب أو كذا أو كذا بدون تسميات ومع حفظ الألقاب. لابأس أن يجلس رجل في مكان مسؤولية إلى الأبد أو مدى الحياة، لكن إذا كان قد أثبت يوماً بيوم أنه يؤدي خدمة لهذه المنظمة أو لشعبه، ولكن إذا كان لمدى الحياة يثبت أنه لا يفعل إلا الإضرار بمنظمته، الإضرار بمجتمعه، الإضرار بشعبه، فمن أين يستمد مشروعية البقاء ؟! إذاً جيل بأكمله، ٧٥ % من شعب سورية الحي حالياً، نسي حرية الكلمة، بحاجة إلى أن نحكمه من جديد بهذه الحرية لتعود سوريا إلى سكة التاريخ من جديد. سأكتفي بهذا وشكراً.

•الأستاذ علي ابراهيم

مساء الخير، أولاً أشكر الدكتور عبد الرزاق. هناك مقولة تعرف الفلسفة بأنها ذات بعدين : بعد نقدي، والبعد الآخر المنبثق عن الأول : بعد تجريبي. ما قُدم في نص الدكتور لا يتجاوز البعد الأول، أي كشف الغطاء عن الواقع وإزالة الأقنعة عنه. على أهمية هذا البعد، أرى بتقديري أنه بدون البعد الآخر لا يستوي. حبذا لو حدثنا الدكتور عن مخرج، أي حل خارج المؤسسات والتعددية على أهميتها يحاكي المخرج الفردي ومسؤولية كل فرد في هذا المجتمع، وشكراً.

•الدكتور وليد البني

لقد استمعت إلى محاضرة وجدانية رائعة، وقد غاص الدكتور عبد الرزاق عيد في عمق جرحنا بقسوة حتى كاد يذكرنا بأننا بشر، رغم أننا حاولنا دائماً في عقلنا الباطن أن ننسى هذه الفكرة، بعد أن ُأفهمنا وعُلمنا بما فيه الكفاية عن عواقب من يتذكر نفسه. لقد أخافونا، أخافوا شجعاننا، مثقفينا، رجالنا، نسائنا، أطفالنا، حتى أضحى الخوف جزءاً فعلياً من ثقافتنا وفكرنا. هل محكوم علينا بهذا الخوف ؟! والسؤال : كيف ترى يا دكتور الكيفية الحقيقية لإعادة بنية هذا الفكر الذي ُبنيَ وهل تحتاج إلى جرأة حقيقية، وممن نطالب بها، وكم هي التضحية ؟

•الدكتور سليم بركات

شكراً للسيد المحاضر، شكراً لأصحاب هذا المنتدى. أصبحنا نعتبر أنفسنا جزء من هذا المنتدى، وإن كنا نمثل الطرف الآخر فيه. جئت مدفوعاً بالعنوان لأنني فتشت كثيراً لأرى ما يسمى بثقافة الخوف فلم أجد.. جئنا لنتحرر من الخوف لا لكي يمارس علينا الخوف

بشذرات متعددة من هنا وهناك، قيل هذا وقيل هذا... أنا مطمئن لما يجري في هذا المنتدى، ومطمئن لأصحاب هذا المنتدى ومؤسسيه. وكل المقدمة غير المتفائلة بالنسبة للأخ الذي لا أعرف اسمه، فأنا أقول أن الطريق مفروش بالورد لمن أراد أن يتفاعل وطنياً، لمن أراد أن يعمل وطنياً، هذا هو النهج الأساسي للقيادة الجديدة في سوريا. لا أقبل إطلاقاً في أن يُقال خوفاً، فلنَقُل ما شئنا. وثقوا تماماً أننا في حزب البعث، وفي إطار هذا التفاعل، لا نقبل أن نسكت على خطأ إطلاقاً، " ويدكم وما تطول " في هذا الاتجاه. تفعيل دور المجتمع. وعندما يقرر الشعب شيئاً فليقرر هذا الشعب ما يشاء، ولن نرى يداً تمتد إليه كما تمتد في هذه المرحلة. في إطار المجتمع المدني، طبعاً أنا أختلف مع الأخ في مسألة الخوف، الخوف نزعة إنسانية تقود إلى القلق، والقلق أساس الحضارة، " واللي ما بيخاف ما بيخوف " وهو ليس نزعة حيوانية إطلاقاً. والخوف يؤدي إلى القلق، والقلق يؤدي إلى الحضارة. الخوف، عربياً، لم يكن قائماً عبر التاريخ، وفي أقل من قرن من الزمن، كانت دولة ا أكبر تلعلع في ثلاثة أرباع الكرة الأرضية بفضل السواعد العربية. وأتمنى أن لا تدفعنا لكي نخاف. أفلاطون صاحب السيادة المطلقة، وأرسطو كان رداً على أفلاطون، وعلى ما يبدو أنك تفهم أفلاطون خطأً، وأنا اختصاصي فلسفة. في إطار المجتمع المدني، هذا الدور للمجتمع المدني هو تفعيل لدور المجتمع، مجتمع المؤسسات، مجتمع الديمقراطية، وهنالك الكثير من المفاهيم الأساسية التي تختلط مع المجتمع المدني. وأرجو لو كنت أسمع منك تعريف بمسألة المجتمع المدني. كل هؤلاء الذين أعددتهم هم منظمات شعبية وجماهير واتحاد كتاب عرب وإلى ما هنالك من هذه المسائل، فهؤلاء جماهير، هذه هي جماهير سوريا، ولها كلمة، ولها الحق في أن تقول الكلمة بدون خوف. طبعاً نحن ما كنا نخاف إطلاقاً عندما يتكلم السفير الفرنسي والسفير الأميركي على بعضه، وما خفنا أيضاً عندما دخل أحد الرجال الأميركيون إلى منتدى رياض سيف والذي نحترمه ونقدره، ونحترم كل مواطن في هذا الوطن يفعل الدور الوطني، وأهلاً وسهلاً به، وشكراً.

- **الأستاذ رياض سيف**

شكراً للدكتور عبد الرزاق، وضعنا في صورة المستنقع الذي يولّده الرعب والخوف بكل روائحه الكريهة. ولكن لي ملاحظة : شعرت دائماً بالظلم لشعبنا، الشعب العربي ككل من خلال المحاضرة، وكأن هذه الحالة من الخوف المتبادل هي من خصوصياتنا. ولكن أريد أن أقول أنه من يعيش الواقع ويضطلع على مجريات الأمور، فعلاً يعيش في خوف وفي رعب، لأنه عندما يُؤخذ، بدون ذنب، جاري أو صديقي أو ابن صديقي، فأنا أتوقع أن يكون الدور غداً

علي. فلذلك من منّا لا يعرف عشرات ممن أُخذوا بدون أن نعلم، بذنب أو بدون ذنب. لأنه لم نرَ محاكمة عادلة لهؤلاء بشكل شفاف كما ندعي، ومازالت ال " تابو " أي المحرم الأول في سوريا هو أن نتكلم عن الأجهزة الأمنية، وكأن هذه الأجهزة الأمنية لا تُطال، وكأنها مطلقة الصلاحية، وكل أبناء الشعب بالنسبة لها عبارة عن أرقام تأخذهم كما تريد. أتمنى أن لا يطيل أي قانون لحكم هذا الشعب، لأن الشعب ليس جبان بالفطرة، كما أن ثقافتنا العربية والإسلامية تمدنا بمعين من الكرامة وقيمة الحرية، وكل هذه القيم التي تعلمناها، ولكن المثل يقول : " العين لا تحارب ". فنتمنى ألا يُفْقَد الثقة بشعبنا، وأن ندلّه على أفضل طريق في هذه الأيام للخروج من حالة الخوف، وأن نتصالح مع السلطة، فنحن لسنا أعداء. نحن نريد أن نعيش في مجتمع ديمقراطي يعرف فيه كلٌّ منا حقوقه، بمطلق الشفافية، أن يكون هناك عدل في وزارة العدل، وأن يكون الإنسان محترماً، وأن تكون الحقوق والواجبات واضحة ومعلنة من خلال القانون، وشكراً.

- **الأستاذ كمال اللبواني**

أولاً أنا أقول لو كان الأستاذ الدكتور جمال الأتاسي حياً لكان أفضل مني على شرح تلك المسألة، لكني أدعوكم لزيارة مستشفى الأمراض العقلية، ومشاهدة كم هو عدد المجانين الذين يدعون أنهم قادة، والذين لم يصبحوا مجانيناً إلا لأنهم هربوا من الخوف. فعندما تتوحد الأنا السفلى مع الأنا العليا للقانون، يتغير مفهوم الإنسان عن ذاته، فيصبح بدل أن يكون مسلوباً وضعيفاً، يتحول إلى قوي وقادر... فيتوحد مع عنصر الخوف، ويفقد إيمانه، ويفقد هويته، ويفقد عقله. إن ممارسة البطش بشكل منتظم ومستمر يؤدي إلى تعديم الشعور بالخوف إلى شعور جمعي، هذا الشعور الجمعي يتحول إلى ثقافة، هذه الثقافة تزرع نفسها في الأنا العليا على شكل قيم، فيتحول الرقيب الخارجي إلى رقيب داخلي، ويصبح سلوك الإنسان مطبوعاً بالطاعة. والطاعة ليست هي الطاعة التي تمر عبر القناعة، لأنها تتغير بتغيير القناعة، والطاعة المطلوبة هي الإذعان، أي أننا نطيع دون أن نقتنع. فإذا أجبرنا إنسان، وهنا نأتي إلى مثال الدكتور، على أن يقول ١+١=٣ وهو يعرف أنه ١+١=٢، ونحن نعرف أنه ١+١=٢، وهو يعرف أننا نعرف أنه يعرف أنه ٢، فالمطلوب هو تحطيم وعيه، تحطيم أناه الداخلية وتحويله إلى كائن مسلوب يتنفس بأمر، ويصفق بأمر. نحن في هذا المنتدى جئنا لنقول أن ١+١=٢ ليس لأن هذه القضية مهمة، لكن لنقول أننا ذوات، ذوات تحررت من الخوف، وتمارس هذه الحرية، ونشعر بكرامتنا لأننا نقول حقيقة نعرفها جميعاً، إنما قولها بحد ذاته هو حدث، وشكراً.

•الأستاذ محمد سلام

شكراً لإدارة المنتدى، وشكراً للدكتور عيد. بعض ثقافة الخوف يتولّد من عسف السلطة تجاه المواطنين، وعسف السلطة يرتكز على قانون الطوارئ الذي يُعني إعلان العمل به تجميد نصوص الدستور والقوانين الأخرى، وإطلاق يد السلطة والأجهزة الأمنية في أرواح الناس وحرياتهم وممتلكاتهم. قانون الطوارئ، كما يدلّ عليه اسمه، قانون استثنائي لمواجهة أحوال طارئة كالكوارث الطبيعية والحروب. وكونه استثنائياً يُعني أن يكون العمل به مؤقتاً ولمدة محدودة سلفاً من قبَل السلطة التشريعية. في بلادنا، أُعلنت حالة الطوارئ بالأمر العسكري رقم ٢ تاريخ 8/3/63 ولازالت. أربعون عاماً تحت كابوس الطوارئ جعلت إرادة الجماهير مشلولة ومسلوبة، وجعلت المواطن أشبه بالعبد. في ظلّه مورست جميع صور الكبت والقهر والإذلال والقمع والتعذيب والتصفية الجسدية. وفي ظلّه، مورست حملات المداهمة والتفتيش واختراق حرمة المساكن والرسائل والحياة الخاصة. إن الانحراف عن غاية قانون الطوارئ هو أصل الداء وكل البلاء. ليست صحيحة تبريرات السلطة أن استمرار حالة الطوارئ سببه كون سوريا في حالة عداء مع إسرائيل، لأنه يمكن ضبط حالة الطوارئ أيام العمليات العسكرية، أو في مواقف الحدود، ولأن إسرائيل التي بحالة عداء مع جميع الدول العربية، لن تحتاج لقانون الطوارئ. كما أن هذه المزاعم تُعني استمرار حالة الطوارئ حتى تزول إسرائيل، وهذا شيء مخيف. الحقيقة أن استمرار حالة الطوارئ هي للحفاظ على السلطة ومغانمها، ومنع تداولها، والتحكم برقاب الناس. لا يكفي تصريح السيد وزير الإعلام بأن قانون الطوارئ مجمد. نحن نطالب بصدور تشريع برفع حالة الطوارئ وإنهاء العمل بها، وبهذا فقط نخطو خطوة نحو التخلص من ثقافة الخوف، وشكراً.

•الأستاذ طالب محمد المعتوق

أولاً شكراً للأخ المحاضر على هذه المحاضرة الرائعة، ولا بد لي أن أثمن ما تقدم بمحاضرته من مواضيع، وأثمنها مضموناً وبنياناً. واسمح لي بهذه، لا أقول مداخلة، وإنما هي هواجس. ثقافة الخوف.. كيف نُقر بهذا التفكير على الرغم مما يحتويه من تناقض. فلا يمكن للخوف أن ينبت في مناخ الثقافة، لأنه لا يجد في هذا المناخ ما يجده في مناخ التخلف والجهل من لواقح. كما أن المثقف محصن من كل أنواع الرعب الذي يزرع الخوف، وإنه يتسلّح بالمعلومة والفكر والأيديولوجيا.. وبالتالي فهو يسير على مبدأ ومنهج معروف، ويدرك تماماً

نهاية الطريق الذي يسير فيه، وبالتالي لا يأبه لما يمر به من مفاجآت. بعكس الإنسان الذي لا يعرف الطريق الذي يمشي فيه، وإلى أين نهايته، فهو يخاف من كل ما يواجهه. وأعتقد أن المحك الأصلي والامتحان المناسب للمثقف هو تعرضه للموقف الذي يبثّ الخوف، فإذا أثبت شجاعته، ولم يخف، وظل وفياً للأفكار التي يحملها، فهو مثقف. أما إذا خاف وجُبن فهو مدعي الثقافة، وشبه مثقف، واسمحوا لي أن أقول بأنه لا يستحق أن يكون خيال مثقف. نقطة ثانية : حتى لا يتبلور الخوف في بعض النفوس إلى ثقافة، علينا أن نحصن أنفسنا بالثقافة المضادة، وكنت آمل لو تم التطرق لها : إنها ثقافة المقاومة، ثقافة الجهاد، ثقافة النضال.. هذا ما نحن بحاجة إليه. والمثال واضح جداً.. فالأخوة في حزب ا وفي فلسطين الصامدة، لو لم يتحصنوا بثقافة الجهاد والاستشهاد وثقافة المقاومة، لما طردوا الخوف من صدورهم وزرعوه في صدور أعدائهم. إذن، ثقافة الجهاد والنضال هي مطلب منا وواجب علينا، وشكراً لكم.

•الأستاذ فيصل عبد العظيم

بسم ا الرحمن الرحيم.. يقول ا سبحانه وتعالى : " ولم يكن له ولي من الذلّ وكبره تكبيرا ". المؤمن الحقيقي غير ذليل. الذليل غير مؤمن لا با ولا بكتبه ولا برسالاته. فلما تعبدنا آلهة القلق والخوف والطغيان واليأس، ومارسنا طقوس : لا أسمع، لا أرى، لا أتكلم، إذا كان لك عند السيد شيء قبل يده وادع عليها بالكسر.. هذا لم يمنع أن يزداد الاحتكار وأن يزداد الاستكبار والاستبداد، حتى لم يعد أحد في هذا الوطن آمن، لا في بيته ولا على عرضه ولا على ما يملك. هذه حقيقة يجب أن نذكرها.. نحن لسنا ضد حزب البعث.. حزب البعث من هذا الوطن.. ولكن كل ابن آدم خطّاء، وخير الخطائين التوابين. إذا كان حزب البعث لم يحاول على مدى فترة زمنية أن يتراجع عن أخطائه ويناقش عيوبه.. كلنا خطائين.. لا أحد فينا منزه إلا ا سبحانه وتعالى لأنه سلام ولأنه واحد أحد. أما نحن البشر فنحن متعددون، ولا بد من التعددية. وكما قال القرآن الكريم : " وإنّا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ".. فلا نحن على هدى ولا هم في ضلال مبين. فتعالوا إلى الحوار لنناقش قضية الوطن، فالوطن هو الأمثل. عندما ينادي حزب بالوحدة ثم يقول : أنا سيد المجتمع وأنا زعيم المجتمع، والقيادة لي، فإذن أصبح انفصالياً. فهذه ليست بالوحدة.. الوحدوي الحقيقي هو الذي يقف مع كل الجماهير ولا يتمايز على أحد.. مَن يميز إنسان على إنسان ؟ لا يميز إنسان على إنسان إلا ا أو الشعب. فلو كان سبحانه وتعالى يضع الأنبياء ملوك، فسدت البشرية.. فغيرها بعد الإسلام، بعد الأنبياء إلى الشعب. " لا يغير ا ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم ".. القوم هم

الأغلبية. فلذلك أقول : على حزب البعث أن يراجع نفسه، ومن يخاف من حرية الكلمة هو مستبد وطاغية.. والسلام عليكم ورحمة ا وبركاته.

•الأستاذ محمد حمود

السلام عليكم ورحمة ا .. أقول أن الأخ المحاضر، مع الاحترام الشديد لهذه المحاضرة، أنه أشار كثيراً إلى الخوف في الحضارة الإسلامية.. هذه المسألة قد لا تكون بهذه الحيثية التي قد طرحها الأستاذ المحاضر.. فالذي قاله مروان بن عبد الملك كان قد قاله سيده عمر بن الخطاب : " متى استعبدتم الناس وقد ولدتكم أمهاتكم أحرارا "، وقال مواطنه لعمر : " إذا رأينا فيك اعوجاجاً قومناك بحد سيوفنا ".. هذه حضارة عظيمة بَنَت، لم تبنِ على الخوف، ولم تبنِ من خلال الخوف.. فأرجو أن يتنبه الأخ المحاضر إلى هذه الملاحظة. ملاحظة أخرى : المقارنة بين الإسلامي والعربي وبين الأوروبي بأنه ذاك ديباً ونحن ديدان، أنا أرجو من الأخ المحاضر أن يذهب إلى سجون كل الأقطار العربية ليرَ أنها مليئة بالشجعان وليس بالديدان، وأن سجونهم خالية من هؤلاء الشجعان في أوروبا كلها، ومن أصحاب الرأي والفكر والسياسة. ثم ملاحظة قصيرة : أقول أن مصيبتنا أننا كلنا خائفون الآن، المسؤول خائف والمواطن خائف، ونريد أن نلحظ جميعاً كيف نحلّ هذه الإشكالية ، إشكالية الخوف المتبادل، وشكراً.

•الأستاذ شاكر اليساوي

أيها السادة، شكراً للمحاضر على محاضرته الشاعرية القيمة. لقد سمعت من بعض الناس أن هذه المنتديات غايتها الوصول إلى السلطة. أنا كمواطن، وأمثل رأيي الشخصي وأقول: إن هذه المنتديات ليست طريقاً للوصول إلى السلطة، وليست طريقاً للوصول إلى الزعامة، وليست طريقاً وصولياً لابتزاز المال. إن هذه المنتديات فُتحَت لنقول فيها كلمة بصيرة واعية ناقدة، كلمة تهم الشعب، كلمة موجهة إلى أبسط الناس ليفهمها كل الناس. إن مشاكل الوطن لا يمكن أن تُحَلّ ضمن سلطة استبدادية. إن مشاكل هذا البلد بحاجة إلى دولة، وقد عمل العسكر منذ عام 1963 على إجهاض الدولة وإسقاط جنينها. إن الخوف الذي ورد في محاضرة الأستاذ، هو أقوى من اليورانيوم المنضد الذي ُألقي على العراق. إن الخوف مسألة طبيعية في أيثيولوجيا الإنسان، ولكن هناك من يستطيع أن يتغلب على الخوف، وهناك من يُخرسه الخوف. إننا نعيش في خضم الخوف.. الخوف من ا ، والخوف من العادات

والتقاليد، والخوف من السلطة.. ولكن أكبر خوف هو خوف السلطة لأن عقابها عاجل، أما الخوف من ا فهو آجل.

•الأستاذ عبد الناصر كحاوس

بدايةً أود أن أشكر المناضل الدكتور عبد الرزاق عيد الذي لا تعرف أنزيماته أي خوف، فقد ذهب إلى الحسكة رغم تيارات الخوف القاهرة، وأبى الرضوخ والنزول إلى أقبية الخوف، فلنشكر هذا المناضل. النقطة الأولى : كأنني ألتمس في حديثك أن الجماهير أصبحت ماسوشية وأنها تستلذ بالخوف والاستبداد.. وأنه وإن غاب هذا المستبد قد تأتي بالمستبد الآخر وتنصبه سلطاناً عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن معظم الحضور قد أتوا إلى هنا بالرغم ما قد يدفعونه من ضريبة الخوف، فبماذا تفسر ذلك ؟! النقطة الثانية : قبل القرن العشرين، كان الخائفون هم فقط العاملون بالسياسة، أما اليوم وفي واقعنا الحالي، فقد أمسى حتى الطفل الرضيع بل والذي في بطن أمه يعيش الخوف، وشكراً.

•الأستاذ حسن السعدون

مساء الخير، برأيي الشخصي، المسألة أعمق بكثير مما طُرح حتى الآن المسألة تتدخل في البنيوية.. في بنية التفكير العربي منذ المراحل الأولى لنشأته. تكرست هذه الوصاية من خلال الأنظمة التي تم التعارف عليها من قبَل الشباب المثقف حالياً : الأنظمة الشمولية. هذه الأنظمة الشمولية كانت وليدة الفكر العلماني الماركسي في أوروبا الشرقية، وكانت الأنظمة في الشرق الأوسط، وتحديداً التفكير الأيديولوجي لحزب البعث العربي الاشتراكي، وللحزب الشيوعي السوري، ولبقية الأحزاب، هو تفكير شمولي متأثر بالشرق، بل بالشرق تحديداً، ولم يفكّك هذا التفكير على أرضية الواقع الميداني المُعاش. أنا لا أستطيع أن أتخيل أن هناك من يستطيع اقناعي في هذا المجال أنني لست مطالباً الآن في ظل نظام عالمي جديد بأن أقول بأي نوع من التفكير الذي يؤدي إلى إلغاء القمع والوصاية من أفراد المواطنين العرب. وأقول أن الجرأة تقتضي البدء باللبنة الأولى لإلغاء هذه الوصاية، وقد كُتب في صددها مقالاً صغيراً رائعاً – وأنا لست قومياً سورياً – أننا ندري أنهم يورثون لأبنائهم وأن أبناءهم سيورثون أبناءهم من بعدهم. وهنا المسألة أخطر مما يتصور البعض، المسألة فكرية بنيوية. مطلوب الحداثة في إيجاد منظمات جماهيرية حزبية سياسية تقوم على أساس فلسفي عميق : انتماء

المثقف لأي أيديولوجيا. كلمة أخيرة فقط : ماذا يعني تهديد السلم الاجتماعي عندما نصلح إصلاحاً اقتصادياً كما قال وزير الاقتصاد ؟!

•د . فايز عز الدين

قد يشقّ الكلام حين يكون من المُستَشعَر أنه مؤسس على اقتراب الخوف. أنا لم يقنعني هذا المحاضر على الإطلاق، لأنه انطلق من مقولة ثبتها قبل أن يحتملها. ولو كانت الأمور تُحتَمل لكان من الممكن أن تكون موضوعاً للحوار، أما حين تأتي مثبتة، مصنوعة من عالم غيبه ليفرضها على واقعه لا يمكن أن يحتمل أجزاء منها، فالمحاضر يقع هنا فيما نسميه معادل تنافر الأقصيين. المنطوق الفلسفي الهيغلي والحامل ليس صاحب المصداقية، فحين يكون الحامل صاحب مصداقية يأتي المحمول . أما إذا كان الحامل ليس بالأصل ممثلاً لما حمل فتكون الكلمة ليس لها منطق. نحن كنا أمام محاضرة ليس لها منطق. أنا لأول مرة أحضر هذه المنتديات.. وأنا عضو عامل في حزب البعث.. لو كانت هذه المحاضرة أقنعتني لكنت مع محاضرها.. لكن علينا أن نقول : هل نحن نتحاور الآن أم أننا نفرض على البعثيين الهزيمة ؟! إذا كنتم تأتون لتفرضوا على البعثيين الهزيمة فأنا بعثي سأقاتلكم.. أما إذا كنتم تفرضون الحوار فأنا محاور، وأتينا لنفتح الصدر. ولو كان الخوف موجوداً، هل تكون مثل هذه المحاضرة ؟! هل يستطيع أن ينطق مثل هذا الناطق ؟! هل يستطيع أن يُفْتَح مثل هذا المكان ؟! أنا أرجوكم أيها السادة أن تمنحوني فرصة أن أحضر معكم مرة أخرى، وأن أقول الكلمة التي تعالج الواقع واقعياً.. ابتعدوا عن الاستعجالية والثأرية والغضب.. لا تحكموا على مرحلتنا – أربعون عاماً وأنا في حزب البعث – في هذه المرحلة تقولون لي : صفراً على ما أنت فيه.. وآتي إليكم وأبتسم، هذا ليس منطقياً. فأنت تقاوم اللامنطقي بلا منطق مقابل، وليس بمنطق.. فأشعر أنا كواحد من حزب البعث أن مثل هذا المنتدى فيه ظلم لنا، فيه ظلم لنظامنا.. قولوا الكلمة الحق.. أما أن تقولوا كلمة ليس فيها حق، ونحن مخطئون وأنتم محقون فهذا خطأ. كلمة أخيرة : إن الذي سيتحرر من الخوف لا يبدأ بمثل هذه القسوة.

•الدكتور برهان زريق

إن الاتجاهات الفكرية والمدارس العصرية التي تتعامل حالياً مع الديمقراطية تتعامل فقط من زاوية مركز الفرد. ما هو مركز الفرد في النظام السياسي ؟ كانت قديماً فكرة النظام السياسي من حيث الدستور وعلاقة الأعضاء مع بعضهم.. أما في الوقت الحاضر فالمركز

الذي يشغله الفرد في النظام السياسي هو المُعَول عليه. وعلى هذا الأساس قُسمت الأنظمة السياسية إلى ثلاثة أقسام.. حيثما يكون الفرد هو العصب أو البؤرة أو حجر الزاوية في بناء النظام السياسي بحيث تتجه كل الأساليب والتقنيات نحو الفرد، وبحيث تكون الحرية هي الأساس.. فهذا النظام يسمى النظام الطبيعي.. حيثما تُنتهك الأساليب والوسائل في سبيل الغاية هنالك الأنظمة الاشتراكية التي علمناها.. حيثما لا يكون هنالك لا وسيلة ولا غاية هنالك أنظمة دكتاتورية. حين نقول أن الحرية هي الأساس في الأنظمة، عندئذ نقول أن الحقوق ليست مُكملة وليست رخصة في يد السلطة تحركها، تحددها.. والضرورة ليست هدفاً من أهداف المجتمع. يحاولون أن يدخلوا الضرورة كهدف من أهداف المجتمع. اليوم هنالك علم جديد اسمه علم الدولة، وغايته أنه ليس هناك ضرورة.. وقف الضرورة. إذا أردنا أن نعلّق الحريات على وجود الضرورة.. الفرد يتعلق وقت الضرورة.. ويتجوهر وقت الضرورة.. قال الكاتب أحمد الإمام كلمته المشهورة : في حرب تشرين، لم يكن هناك خلال ستة أشهر شخص واحد ينتهك الحريات في المواطنين. إذن نحن لسنا بحاجة وقت الحرب إلى وقف الحريات .

• د .حسين الزعبي

السلام عليكم، أنا أنظر للمحاضر على قدرته الهائلة على التجميع من ثقافات متعددة حتى يخدم الفكرة التي أراد أن يقولها في هذا المنتدى، وكذلك فإن الكلام الذي قدمه هذا الباحث، وهو كاتب صحفي، وأعتقد أنه ككاتب هو أقرب منه للباحث واعذروني إذا قلت ذلك، لأنه لا يقوم على إحصاءات معينة، وأن هذا الباحث يخاطب عقولاً قد تقبل هذا الكلام وقد لا تقبل مطلقاً هذا الكلام.. فعلى سبيل المثال : عندما يتحدث عن مجموعة من المسرحيات من التخيلات ويحاول من خلالها أن ينقد السلطة.. والسلطة ليست شيئاً إلهياً مطلقاً، كل سلطة تخطئ، والأخطاء موجودة في أية سلطة من السلطات.. لكن يجب علينا أن نكون جريئين وأن نقول : هل السلطة لم تقدم شيئاً إيجابياً ؟ فعندما نود أن نحاور وعندما نود أن نخاطب عقول الآخرين يجب علينا أن نخاطب عقول الآخرين بشيء من المنطقية، وبشيء من الدقة.. أنا أقول لكم بصراحة أنه لولا حزب البعث لما تعلمت ولما كنت مدرساً في جامعة دمشق، لأن والدي كان فلاحاً، وكان مستغَلاً من قبل الإقطاع ومن قبل البورجوازية، وكانت على سبيل المثال كل المحاصيل تذهب إلى التجار.. كنت أتمنى لو نكون منطقيين.. فكذلك يوجد إيجابيات، يجب علينا نحن ألاّ نغض أبصارنا عن هذه الإيجابيات.. عندما نتحدث عن المثقفين أسوق على سبيل المثال : أنا كإنسان يجب أن أقتنع أنه يجب أن يكون عدد مثقفي السلطة ١٠٠ مثقف عددهم ألف وعددهم مئة ألف تقريباً.. كم عدد المثقفين من غير السلطويين ؟

أضيف فكرة أخرى : التعرض إلى قضية الإسلام.. فهناك تشويه.. وهل العدل في الإسلام يقتصر على المواقف التي نقلها الدكتور عيد ؟

• **د .يوسف سلمان**

أريد أن أبتعد عن لغة الخطابة وأتحدث إليكم بهدوء.. لأنني كما أزعم فإن ثقافة الخوف لا تواجَه إلا بثقافة الحوار، والحوار يبتعد كل البعد عن شحنات الانفعال.. نريد أن نخاطب العقل.. نريد أن نستنهض العقل.. وأنا أدعو كي تتحول هذه المنتديات الثقافية إلى حاضنة ثقافية تشمل كل المثقفين بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية والسياسية كي نتجادل مع السياسة، كي نؤسس للسياسة في حاضرة الثقافة، لأن ما جرى في الفترات الماضية من تاريخنا المعاصر العكس تماماً للأسف.. فلقد تأسست الثقافة في حاضنة السياسة، فأقصي المثقف بمجرد أن وصل ذاك إلى السلطة.. دعونا نقول ونتعاهد على كلمة سواء : أن ننتقد.. الحوار يبدأ من تشخيص المشكلات.. إن من مصلحة سوريا الوطنية أن نشخص العيوب، أن لا نقول عن الخطأ أنه صح.. هذه هي نقطة الاعتراف الرئيسية التي ينبغي أن ننطلق منها لنقول أيضاً أن ما ينتظرنا مستقبلاً.. وأنا أحيي البادرة الإيجابية التي سمعتها من بعض الأخوة بالتأكيد على ثقافة الحوار.. ونحن نرحب ولا نبغي أكثر من أن نعمق ثقافة الحوار.. فبالحوار نتوصل إلى كل ما نريد، وشكراً.

• **الأستاذ ناصر عبيد الناصر**

أيها الإخوة، أسعدتم مساء.. في الواقع استمعنا من الأخ المحاضر عبد الرزاق عيد الذي تحدث عن ثقافة الخوف مواجهة بثقافة الاستفزاز والجحود.. وكما ذكر الأخ يوسف فنحن بحاجة إلى ثقافة نبش التاريخ والبكاء على الماضي.. نحن بحاجة إلى ثقافة تتلمس هموم وآراء المجتمع، وبالتالي لا بد من مواجهة ثقافة الخوف بالحديث عن ثقافة المجتمع الاستهلاكي وكيف تهدد الواقع العربي، طالما أنه تحدث عن الوطن العربي، فالولايات المتحدة الأمريكية تقول بأنني ساخر من الثقافة الأميركية كسلع من الجبن والهمبرغر والكوكاكولا.. فبأي ثقافة نحن نواجه هجوم الإمبريالية الصهيونية على الوطن العربي.. بعض الأخوة المتحدثون عادوا من جديد إلى نقطة البداية، ويبدو أن قيادة الحزب والدولة أعطت فرصاً كثيرة منذ البدايات بأن تصحح ما بدأت من خطأ، فعادت من جديد إلى نهضة المجتمع المدني وكأنه يريد أن يطوي مجتمعاً همجياً.. وحزب البعث العربي الاشتراكي كان السباق لنمو المؤسسات المدنية

من نقابات مهنية وتأسيس المنظمات الشعبية.. وجاؤوا من جديد يتحدثون عن قانون الطوارئ وهم على يقين تماماً أن قانون الطوارئ قيد الدراسة من قِبَل قيادة الحزب وسيقتصر فقط على القضايا التي تخص الأمن القومي في القطر.. وجاؤوا يتحدثون من جديد عن قيادة الحزب للدولة والمجتمع.. ونحن نعتقد بأن مثل هذه المنتديات لا بد لها من استمرارية الحوار الديمقراطي الحر.

•الأستاذ محمد رعدون

كنت مدرساً في المرحلة الثانوية.. عايشت مرحلة كان يعطى الشبيبيين فيها ٢٥ درجة زيادة عن غير الشبيبيين والذي ينزل بالمظلة يأخذ 45 درجة، والذي حضر دورة المتوسط يأخذ ٤٥ درجة.. رأيت تململ جيل مجتهد من جيل كسول يدفعه إلى الوراء ثم يتقدم عليه.. كنت أقول لهم لماذا لا تقابلوا المسؤولين وتحتجوا، كانوا يقولون يحبسون آباءنا ويحبسوننا.. عندما أصبحت محامياً منذ عشرة سنوات أدركت أن الدولة تنتهك الدستور وأن الدولة تحرق الدستور.. فالمادة الخامسة والعشرون من الدستور السوري تقول : المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، وتكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.. وحتى لا أفيض بالأمثلة أقول : لكي نخلق مناخاً من الحوار يتمكن كل مظلوم فيه أن يطرح قضيته، وحيث يتمكن الإنسان من أن يعبر عن رأيه، ويتمكن المجتمع ككل من أن يفصح عن تعبيراته.. الاعتراف بالرأي الآخر يتطلب ثلاثة أشياء : أولاً : منبراً يتحدث منه.. كيف سيصل الرأي الآخر دون منبر يتحدث منه أصحاب هذا الرأي.. دون منبراً نتحدث منه.. ثانياً : نريد شرعية لهذا المنبر.. أن لا يكون منة أو عطاء.. نريد لهذا المنبر أن يكون له شرعية، وأن يكون له غطاء قانوني بموجب قانون يسمح لهؤلاء الناس أن يعبروا عن آرائهم ويسمح للمجتمع أن يفصح عن تعبيراته.

•الأستاذ سليمان القادري

عندما نتكلم عن ثقافة الخوف يجب أن نؤكد على أن الخائفين لا يصنعون الحرية، والضعفاء لا يخلقون الكرامة والمترددين لا تقوى أيديهم المرتعشة على البناء.. ونحن لدينا رغبة حقيقية بالبناء.. أريد أن أتكلم عن جانب آخر من ثقافة الخوف وهو اعتياد ثقافة الخوف لدى جيل من شباب الجامعات.. من يدخل الجامعات في الوقت الحالي ويلاحظ ما هي ثقافة الشباب داخل الجامعات، يلاحظ أنها ثقافة اللاثقافة.. فهي بعيدة جداً عن أي مضمون ثقافي

يؤسس لوعي قومي قادر على احتواء ومواجهة الغزو الثقافي والعولمة والمشاريع التي تحاول أن تحرر في هذه المنطقة.. وأخيراً أقول أتمنى أن أنحني لسوريا احتراماً وليس خوفاً.

•الأستاذ علي عمر

الهم الديمقراطي المطروح في سوريا هو هم وطني نظيف، وخلافاً لبعض المهاترات التي نالته من هنا أو هناك والتي أفهمها نسبياً على الأقل.. وبرغم فهمي وإيماني كذلك بأن موضوع المحاضرة المتعلق بثقافة الخوف والتسلط موضوع أكبر من حجم أي سلطة بذاتها وليس موضوعاً مرمياً على سلطة هي سبب لهذا الميزان من التسلط أو من التصغير بالناس، بل هي، هذه السلطة أو سواها، هي مجرد منتوج لهذا المخزون الثقافي، وهنا أيضاً أقول إنه ليس مخزوناً تسلطياً مرمياً على الإنسان، أنا لم أقول من المحاضرة ذلك، أقول إنه مخزون في التاريخ، في العلاقات التراتبية، التسلطية.. هذا المخزون لم يرم على السلطة القائمة بل اعتبرت السلطة منتوج في إطار هذا المنتوج تحمله قدراً كثيراً أو قليلاً من أعباء هذا المخزون التسلطي لا أكثر ولا أقل.. وبرغم ذلك فإنني أريد أن أؤكد بعض النقاط التي حملتها من مكان بعيد.. النقطة الأولى : أن الديمقراطية والحريات المنشودة لنا جميعاً في هذا البلد العزيز ليست مساومة للمعارضة السياسية بل هي شأن معنية به هذه المعارضة السياسية ومعنية به هذه السلطة القائمة بكل فئاتها السياسية ومعني به حزب البعث العربي الاشتراكي الذي لم يأتنا من المريخ، بل هو حزب أصيل وصادق.. وأنا أضم صوتي إلى الحزبيين الذين جاؤوا وشاركوا في هذا اللقاء، وهؤلاء جميعاً.. وأيضاً نعني به الصوت الغائب، صوت الأطياف الكثيرة في مجتمعنا التي لا نعلم عنها شيئاً والممجدة من الجميع.. أنا أقول : الشأن الديمقراطي معني بهؤلاء جميعاً ولديهم العمل الكثير لكي يقوموا به حاضراً ومستقبلاً.. والحوار وروح الحوار وروحية الحوار التي دعا إليها عدد كبير من الأخوة الموجودين هي كفيلة بأن ترفع لنا راية إعادة مجد سوريا في إطارها العربي، ولكي ترد غائلة العولمة وتحديات القرن الواحد والعشرين، وشكراً.

•الأستاذ كمال ساوم

السلام عليكم ورحمة ا .. قرأت خطاب القسم للدكتور بشار الأسد بما ركّز عليه من موضوعية واحترام الرأي والرأي الآخر.. أليس تفسير ذلك احترام وتنمية الإحساس بالمواطنة وحق المواطن بهذه المواطنة.. وأن الوطن أوسع إطار تكتمل المواطنة بالانتماء إليه دون

الحاجة إلى أي تنظيم ليكون جسراً لهذه المواطنة مع تركيزنا على النوايا الحسنة في الحوار فنقول : أليست المادة الثامنة من الدستور منذ إقراره رغم اعتراض وتحفظ غالبية قوى الجبهة وبعد مرور ثلاثين عاماً من تطبيقها، ألم تجعل من كل مواطن في الوطن درجة أولى وثانية بل وربما ثالثة.. وأخيراً رداً حوارياً على الدكتور فايز والرفاق الحزبيين بأن أمل الوطن الواعد هو ما يجري داخل حزب البعث من حراك مظهره تلك الانتخابات التي ستؤدي إلى تحرير إرادة رفاقنا من الخوف، من الارتهان للقيادات التي كانت تعين والاحتكام إلى القواعد المنتخبة، وأذكر مثالاً بسيطاً أنه في مداخلة مثل هذه المداخلة أمام أحد أعضاء القيادة القطرية قلنا كلاماً مشابهاً فقام أحد رفاقنا أعضاء قيادة الفرع فقبلنا وقال : شكراً لكم فقد قلتم ما لم نجرؤ على قوله.. والسلام عليكم.

•الأستاذ حبيب صالح

تذكرون أننا استفتينا جميعاً الرئيس القائد بشار الأسد بـ ٩٧ %.. وأرجو أن يجيبني المسؤول عن الطرف الآخر إذا كانت هذه الأصوات التي شرعت لرئيس الجمهورية مازالت صالحة إبراء ووطنية وقومية ودستورية لإقامة مثل هذه المنتديات.. فإذا كانت شرعت لإقامة برلمانات، وشرعت لإقامة جمهوريات، وشرعت لتغيير الدستور، وشرعت وشرعت.. فكيف لا تشرع لإقامة منتديات للحوار.. ثم على خلفية الصراع العربي – الإسرائيلي الذي اتهمنا أننا لم نجذر كثيراً في كتاباتنا عليه.. وكلنا إما يساريون وإما قوميون وإما بعثيون جئنا من كل ملامح وخلايا ومولدات وعناصر مكونات ذلك الصراع الغربي العجيب.. أن تتهم قوى شعبية وقوى وليدة أنها تقيم علاقات مع أجنبي، بينما نعرف أنه ما تم في مدريد وما تم في الكويت وما تم في أقاصي الأرض وفي الأمم المتحدة وفي ميرلاند كانت صفقات أو معادلات أو تفاهمات بين دول وأنظمة، ولم تكن القوى الشعبية هي التي أقامت تلك الجسور مع العدو أو جالسته أو أقامت أو ساهمت في بناء معادلات دولية فظلت القوى الشعبية بريئة من مثل هذه التهم.. وبالتالي فإن كان هناك من تهم وأنا لا أفترضها فيجب أن توجه لأصحاب القرار السياسي من القوى الرسمية التي تملك مؤسسات ووزارات للخارجية وسفراء وكواليس.. تلك القوى هي التي يشار إليها بأنها أقامت أو لم تقم معادلات مع الأجنبي أو اتصلت أو لم تتصل به.. ثم على مسار الصراع العربي – الإسرائيلي.. فقد بدأنا هذا الصراع على أنه صراع وجود وصراع بقاء وانتهينا به إلى أنه خيار استراتيجي وانتهت حالة الحرب.. فلماذا تبقى حالة الأحكام العرفية.. ولم تم هذا التغيير في هذه المساحة.. أين هي الخلفية الدستورية التي التزم بها أولئك اللذين انتقلوا في طبيعة هذا الصراع من صراع وجود إلى صراع سلام..

لماذا لم يؤسسوا في ذلك للدستور ولماذا لم يعودوا في ذلك إلى الدستور بالتعديل أو بالإشارة إليه.. فكيف تم هذا الانتقال والدستور غائب ؟

- **أ .حجاب السمرة**

إذا كانت ثقافة الخوف آتية من جملة عوامل فلا بد التخلص منها بجملة من العوامل الأخرى، وهو سؤال قائم بحد ذاته.

- **الأستاذ فاتح جاموس**

مساء الخير. للأسف ومع قناعتي بأن القوة مولد تاريخي للفعل ولكن يبدو أنني بدأت أحتقر هذه القوة بسبب كثرة جوانبها السلبية عبر التاريخ.. الإنسان عندما يكون ضعيفاً كان يتمكن في لحظة ضعف من أن يقمع أحداً أو يطغى على أحد.. أن يعزل أحداً.. في سوريا وعبر عشرين عاماً، الماركسيون هم من تجرؤوا بقطع الصمت ضد الشمول والدكتاتورية ودفعوا عشرات من كوادرهم.. (قيل له ليس وحدهم)، رد قائلاً : أنا لم أقصد القوى الآخرين التي تستخدم أساليب عنيفة، أنا أعني القوى الوطنية الديمقراطية الحالية.. أنا لا أريد لأحد أن يكون في السجن قطعاً حيثما كان.. فبالقانون يحاسب أي شخص.. وأنا أحتقر السجن.. وأحتقر التعذيب.. ثم كيف نحارب ثقافة الخوف.. أعتقد أنه في سوريا جرى حرب هائلة في ثقافة الخوف من قَبل قوى انتقلت أو من قبل وسطها السياسي.. الآن كيف تحارب ثقافة الخوف وكيف تحارب الخوف.. أعتقد علينا ونحن قلة من المعارضة ونحن متهمون بإمكانية تحطيم النسيج الوطني، بإمكانية دفع سوريا للحيدان عن موقفها الوطني.. علينا أن نطمئن السلطة من خوفها من الكثير من الأشياء.. نريد فقط عملاً تدريجياً باتجاه الديمقراطية يراعي إنسان هذا الوطن، ويخلصه من كل السلبيات، ويدفعه باتجاه الإيجابيات.. هناك لعبة عض أصابع بين قوى صغيرة لاتزال على السطح وبين قوى السلطة وخوف هائل.. نريد أن نقتل الخوف ونتمسك بالواقع ونؤكد ضرورة استمرار الحوار وننتقل من حالة النقد السلبي لما يجري إلى حالة التقدم بوسائل برنامجية اقتصادية وديمقراطية وطنية لنتحاور مع السلطة ولو على التلفزيون لساعة واحدة.

- **د .كامل عمران**

شكراً للدكتور عبد الرزاق عيد الصديق الذي تجشم عناء السفر لإلقاء هذه المحاضرة وأرجو منه أن يسمح لي ببعض الملاحظات المنهجية الشخصية أولاً : ثقافة الخوف هي ظاهرة اجتماعية، ولاحظت أن الحديث كله اتجه باتجاه الظاهرة اللااجتماعية علماً بأن هذه الظاهرة الاجتماعية لها أبعادها الثقافية والسياسية وغيرها.. إذا جرى التركيز على جانب واحد أو جانب أقل أهمية من جوانب هذه الظاهرة.. هذه قضية.. وبمعنى آخر فإن توصيف الظاهرة لم يكن دقيقاً وأنا أعرفك جيداً، فعندما توصف ظاهرة فإنك توصفها بشكل جيد، فكيف لا توصف الآن الظاهرة بشكل صحيح.. (فقال له المحاضر ضاحكاً لأنني خائف). الملاحظة الأخرى أنني أخشى من أن نعطي هذه الظاهرة بعدها السياسي وتنجرف انجرافاً كلياً عن جذور هذه الظاهرة وهي الأبعاد الاجتماعية.. كيف يمكن أن أسمح لطفل يتحدث مع والديه دون أن يخاف.. كيف أسمح لطالب جامعي أن يتحدث أمام أستاذه ويبدي رأياً ولا يُقمَع.. كيف أسمح لمواطن أن يشير إلى نظام ما دون أن يُقمَع.. بمعنى آخر : إن معالجة مثل هذه الظاهرة لا بد من العودة إلى دوائرها.. الأسرة، المدرسة، الجامعة، الأخوة، النظام الاجتماعي ككل.. وعندها نؤسس حقيقة لشيء آخر.. نحن لم نأت إلى هنا لنلقي هذا الكلام على عواهله وإلا ما معنى هذا الكلام ؟! أنا أعتقد أن مثل هذه المنتديات التي تؤسس لثقافة تنويرية سوف تعدل.

•الأستاذ بدر حيدر

أول ضحايا الخوف في بلادنا هو حزب البعث العربي الاشتراكي لأن هذا الحزب لم يعد حزباً بكل معنى الكلمة، كما كان قبل استلامه السلطة، وكذلك قضية أحزاب الجبهة.. عندما يكون حزب البعث في السلطة ولا يعقد مؤتمراً خلال خمسة عشر عاماً فهذه مأساة.. أتمنى على الرفاق البعثيين أن يحترموا عقولنا.. وأنا أقول عندما يعود حزب البعث إلى حزب سياسي فعلي ستنتهي مشاكل سورية بحد ذاتها.. وهناك مئات الرفاق البعثيين الشرفاء في هذا البلد.. وغير صحيح أن كل بعثي هو غير شريف.. أرجو من الرفاق البعثيين لدى التحدث عن البورجوازية والإقطاع.. ففي منطقتنا كان هناك ثلاث اقطاعيين في المرحلة تلك أما حالياً فكل مسؤول بعثي وكل مسؤول في الدولة هو بورجوازي وإقطاعي.. لا نطالب بتعليق المشانق.. نطلب من الرفاق البعثيين الطلب من هؤلاء الناس كشف حساباتهم السرية.. فقد تعلمنا خارج سورية وسكنا في أكثر من بلد ونعرف أكثر من لغة ونسمع الأخبار.. لذا يرجى من هؤلاء الناس أن يعيدوا إلى صندوق الدولة نصف ثروتهم على الأقل.

•د .شفيق زيتون

كنت أتمنى على الحاضرين أن يتكلم كلٌّ في اختصاصه حتى نصل إلى نتائج إيجابية ومرضية للجميع، إلا أنه اختلاط الحابل بالنابل.. حتى طلب رئيس الجلسة مني قلماً وأنا زميله محامي فأعطيته قلماً ولا أملك غيره.. ثم قال أنت تمتلك أقلاماً كثيرة.. وهذا فيه ظن سلبي.. ونحن جئنا إلى هذا المنتدى بكل روح إيجابية، وبهدف الحوار وكلنا نريد أن نصل كمواطنين ونأخذ دورنا الصحيح.. وليس بمجرد أنني حضرت وطلب مني قلماً يقول لي أن أقلامك كثيرة.. نعود للقول إن هناك مؤسسات في الدولة وكل مؤسسة لها اختصاصها.. هناك المؤسسة القضائية، وهناك المؤسسة التشريعية، وهناك المؤسسة التنفيذية، وهذه المؤسسات كلها تمارس اختصاصها بالشكل الصحيح.. وبالتالي فالوصول إلى نتائج كما تفضل يعني منتهى السلبية.. نحن نريد حواراً إيجابياً، يصل إلى أمور إيجابية.. وليأخذ كل مواطن دوره في هذا المجتمع، التاجر الاقتصادي، القانوني.. هذه المحاضرة التي تكلمت عن الخوف فيها مصطلحات في علوم الاقتصاد وغيرها.. هناك بعض المصطلحات لم أعرفها.. وأنا آتي إلى هنا لأحاور ولا أعرف كيف أربي ابني، من أجل الوطن ووحدتنا الوطنية الكل شهد فيها القاصي والداني، هذا الأمر مشهود فيه.. أتمنى أن تكون في المرات القادمة المحاضرة بين أيدينا، نحضرها، ويمكن أن نتحاور فيها مع الأستاذ المحاضر، وبالتالي نصل إلى نتائج إيجابية مرضية تعكس للوطن الخير وكل الخير.. وأنا واثق أنه لا يوجد أحد من الموجودين إلا ويريد الخير لهذا الوطن.. الوطن للجميع والخير للجميع.. وشكراً.

•الأستاذ عبد المجيد منجونة

تصحيح للتاريخ أن حالة الطوارئ والأحكام العرفية فرضت في ٢٨ آذار عام ١٩٦٢ وأكد عليها بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢ في ٨ آذار ١٩٦٣.. والحقيقة أن ما سمعناه اليوم وبالحضور الذي هو بيننا وأمامنا يشعرنا أن الدكتور جمال الأتاسي ومن خلال هذا اللقاء وما سبق، أنه كما كان في حياته يوحد ولا يفرق، ويجمع ولا ينازع، ويدعو من موقع الحوار للحوار.. هذا الوجود والأطياف المتعددة الموجودة في هذا المنتدى، وما طُرح فيه إنما يشير فعلاً أن روح الدكتور جمال الأتاسي المشدودة لهذا الوطن وهذه الأمة، تحلّق بيننا وهي سعيدة جداً لما تسمعه من هذه الأطياف المختلفة.. كلنا كما قال العديد من الزملاء نتمنى أن يكون هذا الوطن أرفع الأوطان وكنا نتمنى أن يكون مفروشاً بالورود.. ولكن تشخيص ما هو قائم لا يتناقض مع أننا نسعى لأن يكون كما قلنا في الأول.. على سبيل المثال لو أن مؤتمر حزب البعث كان علنياً ليسمع كل مواطن في هذا الوطن النتائج التي تخص حياته ومستقبله ومستقبل

حياته.. لماذا حزب في السلطة مضى عليه ما يقارب الـ ٣٧ عاماً، لماذا لا يطلق مؤتمراً علنياً.. لماذا لا ينشر الأطروحات التي تُطرح في اجتماعاته.. لماذا لا أطّلع أنا كمواطن صاحب حق، وأبنائي أصحاب حق في هذا الوطن، بما يجري في هذا الحزب، ولما يتداول في شؤون هذه الأمة.. نحن نريد الشفافية الحقيقية التي تملكنا جميعاً حقيقة ما يجري في هذا الوطن، وحقيقة ما يرسم له من الداخل بعقول نقية صافية خالصة حباً له ومجداً له وسعياً من أجله.. كلنا يا أخوتي نحمل جزءاً من المسؤولية عما وصلت إليه أمتنا .

- **د .محمد زكريا خميس**

" كَبُر مقتاً عند ا أن تقولوا ما لا تفعلون " منذ ٣٧ عاماً تُرفع شعارات رائعة لن نجد تطبيقاً لها على الإطلاق.. نحن كنا بعثيين أكثر منكم أيها الرفاق.. ولكن كان همنا أن نطبق ما ندعيه.

- **الأستاذ سامر الملوحي**

سمعنا من الدكتور عارف دليلة بأن هناك مناظرة في محطة الجزيرة في برنامج الاتجاه المعاكس بينه وبين عضو مجلس الشعب منذر موصلي.. لماذا لا نشاهدها على التلفزيون السوري.. ثم قرأنا في جريدة البيان بأن نائب رئيس الجمهورية الرفيق عبد الحليم خدام اجتمع في جامعة دمشق بالرفاق الحزبيين.. ثم نقرأ في الصحافة اللبنانية ما دار من حوار وما دار من مجادلات حيث كان للبعثيين دوراً إيجابياً فيها.. مثلاً أخبار هذا المنتدى غداً نقرأه في صحف ليست سورية.. فلماذا لا تنشر صحفنا هذه اللقاءات وهذه الحوارات ؟!

- **الحياة ٢٠٠١/٧/٩**

(٣)*

خدام : لن نسمح بـ " جزأرة سوريا " .. والعودة إلى عهد الانقلابات

نشرت الحياة تعقيبات المشاركين في منتدى الاتاسي على مداخلة الدكتور عبد الرزاق عيد في سياق الحوار عن المجتمع المدني ودوره في تحديث سوريا ، وكان نائب الرئيس

السوري عبد الحليم خدام قد اجتمع مع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق على مدرج الجامعة مساء الأحد ١٨ شباط (فبراير) الماضي لمناقشة الموضوعات والاشكاليات المطروحة ، وتنشر الحياة اليوم النص الحرفي لموقف السيد خدام ورأيه بالمجتمع المدني والحرية والديموقراطية والشأن الداخلي ، إلى بعض المداخلات التي طرحت بعد المحاضرة .

رفاق ، بطبيعة الحال القيادة ناقشت الوضع السياسي في البلاد في ضوء قرارات المؤتمر وخطاب الرفيق رئيس الجمهورية حيث تحدث في هذا الخطاب عن آفاق التطور السياسي في البلاد ، وقامت القيادة ببعض الخطوات ، منها الاجازة لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية بفتح مكاتب وإصدار صحف ، مع التوجه بخلق مناخ عام يريح الناس ويجعلهم يبحثون كيف يساهمون في دعم سياسة الدولة والحزب في هذه المرحلة التي تحتاج لدعم وطني شامل .

مع الأسف كنا نتوقع أن يقوم العديد ممن كتبوا أو يكتبون بأخذ مبادرة الرئيس بشار الأسد والاسهام في البحث عن كيفية تحويلها إلى واقع عملي في الحياة السياسية في البلاد ، من حوار بين فرد وفرد ، بين منظمة ومنظمة .. لكن هذا الأمر لم يحدث ، ماذا حدث ؟

بيانات تصدر باسم مثقفي سوريا ، أولا دعونا نتفق ماذا تعني الثقافة ، وماذا يعني المثقف ؟ الدكتور قسطنطين زريق أحد رواد الفكر في الوطن العربي ، في كتاب الوعي القومي عرف الثقافة قال : الثقفاة تتألف من عنصرين : الأول : معرفة صحيحة عبر الجهد بالعقل الداخلي مع اطلاع متوازن على الفكر الأساسي للعلوم والفنون والأدب ومع علم متخصص بإحداها ، الثاني : الجهود العقلية والروحية التي تكتسب فيها المعرفة وتصبح فيها جزءا من حياة الإنسان ؛ إذن شرط شط أساسي للثقافة والمثقف أن يكون هناك جهد عقلي ، أي أن يستخدم منهجه التحليلي العلمي في البحث والاستكشاف ، فهل هذا ما تم ؟ هل هذا ما ورد فيما ورد ؟ هل صحيح أن حقبة هي أهم حقبة في تاريخ سوريا ليس فيها إلا الظلم ومصادرة الحريات والفساد والاضطهاد والقتل ؟ هل هذا الكلام صحيح ؟ الذين حللوا الواقع هل درسوا الوقائع ، وقائع تطور الحياة في سوريا ؟ هؤلاء الملايين من أبنائنا في المدارس والجامعات المتاح لهم كل فرص التعليم ، هل هذا جزء من فراغ ؟ هذه البنية التحتية ،هذه المستشفيات والمستوصفات والمياه والكهرباء والطرقات ، هل جاءت من فراغ ؟ ثم سوريا هي البلد العربي الوحيد في ظل قيادة المغفور له الرئيس حافظ الأسد التي بقيت واقفة صامدة بينما دول أخرى أساسية رخت ، هل وقف الرئيس حافظ الأسد من الفراغ في هذه المواقف ؟

هل هناك أخطاء ؟ نعم هناك أخطاء ، هناك خلل ، هناك فساد ، إذا كنا فعلا موضوعيين ، وإذا كنا نستخدم المنهج العقلي العلمي في التحليل ، يجب أن نقول : هذه التجربة قد أصابت في كذا وكذا وأخطأت في كذا وكذا ، لكن هل حدث ذلك ؟ ثم جاء الحديث

في ثلاث مسائل (الحرية ، الديموقراطية ، والمجتمع المدني) ، مع الأسف المسالة الأساسية التي تشغل بال كل طفل في سوريا وكل شيخ وكل امرأة وكل رجل هي مسالة الصراع العربي-الاسرائيلي (أم يجري الحديث عنها) وكأن سوريا بلد مرتاح اقليميا مرتاح دوليا ، وكأن كل المسائل متوفرة لكن بقت مشكلة أن نصدر بيانا أو لا نصدر بيانا .

الديموقراطية ليست بدلة جاهزة :

جرى الحديث عن الديموقراطية ، مع تقديري لعام قسم كبير من الذين أصدروا هذه البيانات ، هم أخطؤوا في فهم الديموقراطية وحتى في معرفة نشوئها وتطورها .

الديموقراطية ليست بدلة جاهزة نشتريها من السوق أو ننقلها من هذه الدولة أو تلك ، في أوروبا وصلوا إلى المرحلة الراهنة من الديموقراطية ضمن كفاح وتطور منذ الثورة الفرنسية ، ومنذ ثورة كرونواي في بريطانيا ، متى وصل الأوروبيون إلى ديموقراطية حقيقية إلى حد ما ؟ عندما عرفوا حاجة المواطن الاقتصادية ، المواطن في أوروبا لا يد عملا لكن هناك ضمان البطالة ، في سورية وفي مطلع السبعينات شكلنا مجلس شعب وكان نتيجة اختيار ، اعتقد كان نسبيا أفضل من كل المجالس التي جاءت فيما بعد ، طبعا كان مجلسا معينا لا علاقة له بالديموقراطية اطلاقا ، لأن شرط أساسي من شروط الديموقراطية أ ن تكون المؤسسات المنتخبة من الناس .

بعد دورات برلمانية اتخذت القيادة(في العام ١٩٩٠) توجها بتركثات المقاعد مفتوحة ، دعونا نر كيف جرت الانتخابات ، ومن جاء وما هي المادة التي لعبت دورا في هذه الانتخابات ؟ ألم يكن المل ؟ كلكم تابعتم الانتخابات : في دمشق وحلب وحمص وفي كل مكان ، في دمشق صرف المرشحون مئات الملايين من الليرات السورية لشراء الأصوات ، هل نستطيغع القو أن عملية الشراء تحقق الديموقراطية ؟ إذن فهمنا للديموقراطية يجب أن يكون فهما لمرحلة التطور الاقتصادي أولا والثقافي والاجتماعي ، عندما يكون هناك عاطل عن العمل وجائع ويقول له مرشح خذ ألفي ليرة ، ثلاثة آلاف ليرة (أربعين دولارا أمريكيا) ، هذا الذي لم ينتخب المال هو الذي انتخب .

الحرية ركن أساسي من أركان حزب البعث ، وهي أحد أهدافه وناضل البعثيون منذ تأسيس الحزب من أجل حرية التعبير والانتخابات ، وأعود هنا لموضوع الانتخابات ، تحدث البعض عن الحالة النموذجية للانتخابات الديموقراطية في سوريا في عهد الخمسينات ، معظمكم قد لا يعرف شيئا عن تلك المرحلة ، في عهد الخمسينات قيل أن أيضا الديموقراطية نموذجية في سوريا في ذلك العهد ، لم تكن في ععهد الخمسينات ديموقراطية بالمقاييس إياها ، كان ١٧ نائبا لحزب البعث في انتخابات ١٩٥٤ ، فيما كانت اكثرية المجالس من نواب الحزب الوطني وحزب الشعب وكتلة المستقلين والعشائر ، وجميع هذه القوى الثلاثة كانت مرتبطة مع

العراق وتريد الاتحاد مع العراق ، مع ذلك فأي خط سياسي سارت به سوريا ؟ كان هو خط حزب البعث ، الأقلية في المؤسسة الديموقراطية لمجلس الشعب قادت سياسة البلاد حيث كان هناك تضارب بين تطلعات الناس وعواطفها وبين القوى النيابية التي جاءت بحكم إما المال أو الاقطاع أو العشائرية أو الطائفية .

رفاق ، بالنسبة إلى الحرية ، إن حزب البعث لا يمكن أن يتخلى عن قضية الحرية لأنه غذا فعل يكون تخلى عن مبدأ أساسي من مبادئه ، ولا يمكن أن يخشى الحرية لأن هذا يعني أنه عاجز ، فهو ليس عاجزا ولا متخليا عن مواقفه ومبادئه ، لكن هل الحرية قضية مطلقة ؟ الحرية هي بطبيعة الحال جزء من الطبيعة الانسانية وأي كبت للحرية هو مخالف للطبيعة الانسانية ، وأي كبت للحرية هو قتل للابداع والتفكير وللتقدم وكل ما هنالك .

لكن هل الحرية قضية مطلقة ؟ إطلاقا لا ، ليس هناك في التاريخ وفي العالم حرية مطلقة ، عندما تصبح الحرية قضية مطلقة هذا يتيح لي الفرصة ان أقتل زيد ويتيح لزيد أن يقتل عمرو أو يعتدي عليه .. لذلك جاء الدستور وحدد الحريات وقضى أن تصدر قوانين تنظم ممارسة هذه الحريات للفرد حرية كاملة بالتعبير والتفكير والمشاركة والممارسة على أن لا يتعارض ذلك مع حق الفرد الآخر في ممارسة هذه الحوق وعلى أن لا يتعارض أيضا مع الوحدة الوطنية وأمن البلد واستقراره .

هل من الحرية أن نقف ونقول أو نطلق شعارات وأفكارا تؤدي إلى تفيك الوحدة الوطنية في البلاد ؟ هل هذه هي الحرية ؟ عندما قال البعض : إن سورية فسيفساء جميل من أديان وأعراق ومهاجرين ، وكل فئة من هؤلاء يجب أن تكون لها ثقافتها وحضارتها وأن يكون التعاون بينها متوازنا ، ماذا يعني ذلك ؟ فرنسا عجزت عن هذا الأمر ، إلى أين ذاهبون (أفراد هذه) الجماعة ؟ معقول أن نقسم سوريا إلى طوائف وإلى أعراق ولكل شريحة حرياتها وحضارتها وثقافتها ؟ ماذا يبقى من سوريا ؟

أخطر ما أنتجه الوضع الدولي الجديد هو تفكيك الوحدات الوطنية عبر طرح شعار تقرير المصير ، هم يريدون تقرير المصير للأقليات في يوغوسلافيا ، لكن يرفضون تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وهذا نتيجة المعايير المزدوجة في استخدام القواعد أو الأفكار السياسية .

المجتمع المدني والتجربة الجزائرية :

طرح موضوع المجتمع المدني واستندت عليه اطروحات معينة ، هل في سوريا صراعات والناس تتاتل مع بعضها البعض ؟ أو هل يريد أن تتقاتل الناس مع بعضها البعض ؟ هل نحن مجتمع مدني ؟ طيب ترفضون (كمثقفين) هذا المجتمع ، ما هو

المجتمع البديل ؟ هل المجتمع الجزائري ، هل ماحدث في الجزائر ؟ هل ماحدث في يوغوسلايا ؟ هل ماحدث في الصومال ؟

في هذا المجل أريد أن أشير إلى التجربة الجزائرية : الرئيس السابق الشاذلي بن جديد قرر أن يقوم ببيروسترويكا ، جيد من حقه ، ألقى خطابا اتهم حزب جبهة التحرير، واتهم الدولة كلها بالفساد والخراب وأجرى الانتخابات ، أمر طبيعي أن تنجح المعارضة طالما رئيس الدولة يتهم جميع مؤسسات المجتمع بالخراب والفساد ، جاءت جبهة الانقاذ الاسلامي ، ماذا حدث ؟ قام الجيش بانقلاب ، ماذا حدث ؟ الجزائر تتمزق ، إذا قبل أن يطرح هذا الشعار يجب أن ندرس ماذا يعني المجتمع المدني .

على كل حال الأستاذ الكبير أنطون مقدسي شرح هذا الوضع في إحدى مقابلاته الصحافية وفي شكل واضح ، هو قال : المجتمع المدني يتطلب مؤسسات ديموقراطية ويتطلب وجود المؤسسات الوطنية أي النقابات والمنظمات ، قد يكون هناك خلل ما في هذه المؤسسة أو تلك ، نناقش الخلل لكن لا ننسف كل ماهو قائم لأن لا يملك أحد البديل ولا يملك احد القدرة على نسف ما هو قائم ، هذا يجب أن يكون واضحا لأننا لن نسمح بشكل من الأشكال بأن تتحول سوريا لا جزائر ولا يوغوسلافيا ولا غيرها ، هذا الأمر يجب أن يكون واضحا ، ومسؤولية المثقفين أن يساعدوا في تعزيز الوحدة الوطنية وفي تطوير المجتمع الوطني في البلاد ، في نقد ما هو قائم ماشي الحال ، لكن ليس بتجريم ما هو قائم وليس اعتبار ما هو قائم ضلال بضلال .

نعم هناك أخطاء ، رئيس الدولة المرحوم حافظ الأسد وقف مرتين في مجلس الشعب وفي العام ١٩٩٩ تحدث عن الخلل القائم في الدولة ، لا أحد يتطيع ان يدافع عن الخلل ، ولا أحد يستطيع أن يقول لأن هذا الخلل أمر غير ضار ، لكن نناقش الخلل ، ونناقش كيف نتجاوز هذا الخلل ونعالجه .

أليس لدينا نقابات ؟ نعم لدينا نقابات ، هل البعث مسيطر على النقابات ؟ نعم الحزب يسيطر على النقابات .. لماذا ؟ لأن البعثيين هم الأكثرية في هذه النقابات ، هل المطلوب عند الانتخابات النقابية أن يصوت البعثيون لخصومهم أو لغيرهم ؟ هل المطلوب من قيادة البعث أو حزب البعث أن يفصل مليون ونصف المليون من أعضائه المليونين حتى يكون هناك مجتمع مدني ؟

منذ بضع سنوات طلب السفير الأمريكي في دمشق (رايان كركر) مقابلة رئيس اتحاد العمال (عز الدين ناصر) وقدم له مذكرة يطالبه فيها بالتعددية النقابية ، يعني اتحاد العمال يصير عشر اتحادات يعني تمزيق الحركة العمالية ، هل هذا في صالح المجتمع

المدني ومن متطلباته ؟ مع الأسف هم – آسف للتحدث عن أناس تربطني بعدد منهم صداقة واحترمه – ومن المؤلم أن يجري حديث دون تقويم الوضع ودون تحليله .

دعونا نرى سوريا خلال ثلاثين عاما ، لماذا تعرضت ؟ ماذا حدث في سوريا خلال الثلاثين عاما ؟ حرب تشرين الأول (اكتوبر) العام ١٩٧٣ ، ألم يكن لحرب تشرين اسقاطات على الاقتصاد الوطني ؟ الحرب الأهلية في لبنان ألم يكن لها اسقاطات على الوضع الداخلي في سوريا ؟ خلافنا مع الرئيس المصري الراحل أنور السادات ألم تكن له اسقاطات ؟ اسقاطات على الوضع الداخلي في سوريا ؟ محاصرة سوريا والأحداث الدامية التي قام بها الأخوان المسلمون خلال أربع سنوات ، ألم تكن لها اسقاطات في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟ الحرب العراقية – الايرانية ، اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ ، الحرب الثانية في لبنان ألم تكن لها اسقاطاتها ؟ مرض الرئيس حافظ الأسد ومشكلة رفعت الأسد واجتياح العراق للكويت ، هذه كلها أحداث كبيرة مرت فيها البلاد ، هل تمر مثل هذه الأحداث دون أن تترك بصماتها ؟لو أن من أراد أن يساهم في الحياة السياسية استخدم التحليل والبحث العلمي لوصل إلى استنتاجات أخرى .

مداخلات أساتذة الجامعة :

ولدى افساح المجال للأسئلة والمداخلات ، يحدث عدد من الأساتذة البعثيين الذين شاركوا في نقاشات المنتديات الثقافية ، فأشار الدكتور سليم بركات إلى أن أطروحات المنتديات استهدفت رأس النظام والحكم لكنها أفادت حزب البعث وخلصته من الترهل وكما طرحتم فإن هناك الكثير من المهام التي تنتظرنا كحزب ، فالمهركة بدأت للتخلص من كافة التشوهات في إطار الحزب ويجب أن تستمر ، وعلينا أن نضع كافة المقدسات بين أيدينا للحوار وأن نقيم ذاتنا قبل أن يقيمنا الآخرين ، وإن كان تساءل : لماذا هذه المركزية التي تستبد بها القيادات العليا كالسيف على القيادات الأدنى ؟ المركزية لا قيمة لها إطلاقا في ادبيات الحزب وإنها محشوة حشوا فيها (...) الخطأ ليس في الرفاق وإنما الخطأ في قيادتهم ، لذلك إن لم تصلح أحوال الحزب لن تصلح أحوال الدولة ومطلوب دور فعال للحزب وأن لا يكون مطية لأصحاب النفوذ وأتمنى أن لا نكون مطية لمبادئنا ، لماذا لا يتم الفصل بالدستور بين ممارسة السلطة وممارسة التجارة ؟ لماذا يتم التمسك في قانون الطوارئ منذ عام ١٩٦٣ وماذا يقدم غير الردع ؟

وقال الدكتور محمد كامل عمران : يجب أن لا نخشى من ظاهرة المجتمع المدني التي تتشكل من بقايا مفلسين شاخوا فكريا وزمنيا ، هذه الظاهرةإذا ماالتفت إليها شباب الوطن وضمتهم لها ستكون الكارثة والمطلوب ان تتحرك القيادة بشكل كبير لمعاجلة هذه القضية ، ونصح الدكتور منير الأحمد بـ وجوب أن نتوقع تآمرا في كل دقيقة وهم (المثقفون ودعاة المجتمع المدني) بذرة للفتنة وجيلا من الجراثيم ينمو إن لم تتم مكافحتهم .

من جهته اوضح د.عماد فوزي الشعيبي ، وهو غير بعثي : فكر الرئيس الراحل في بداية عهده بموضوع المجتمع المدني كوسيط بين الدولة والمجتمع باعتبار أن التفاصيل الداخلية في المجتمع تحتاج بشكل أو بآخر إلى مؤسسات دون مؤسسات الحزب حتى ، لذلك أقام وزارة الإدارة المحلية ، لكن لماذا لا يتم تفعيل الادارة بالسرعة الممكنة لتقديم خدمات حقيقية للناس سريعة وملموسة بدلا من أن نجد انفسنا في لحظة من اللحظات وأرجو أن لا اكون أبالغ هنا، أمام المحاولات التي تسعى لتشكيل سيناريو كاريكاتوري لليش فاليسا ولنقابة التضامن في بولندا عبر اختبار سوريا بما لم تختبر وهو العصيان المدني .

لكن الدكتور أحمد برقاوي ، وهو احد الذين شاركوا فب المنتديات ونشاطتها ، تساءل: لماذ ظهرت على هذا النحو ولم تظهر على نحو آخر ؟ وهذه النشاطات نتاج للمناخ الذي أشاعه خطاب القسم ، إذ اعتقد جمهور من المثقفين بأن هذا المنهج كفيل بأن يوصل رأيهم الآخر إلى السلطة ، كما سال الدكتور برقاوي السيد خدام : هل الكلام الذي سمعناه نقد لهذه المنتديات وظاهرة المجتمع المدني أم هو قرار بإلغائها ووقفها ؟ المجتمع جملة من الاختلافات ومن الصعب فهم أننطبع المجتمع بطابع واحد ، وهذه الآراءعلى العكس تساعدنا على فهم تجربتنا وماضيه ، هناك آراء نقدية وأخرى شبه نقدية وأخرى حدية ، مثلا لا نستطيع ان نسمع من شخص خرج من السجن لتوه أن يصفق للسلطة ، إنه يريد أن يبحث عن نظام سياسي لا يعود معه إلى السجن وهذا أمر طبيعي وآخر يريد أن يطور التجربة .

وزاد الدكتور عدنان علي على ذلك بالسؤال:لماذا التخزف من فكرة المجتمع المدني ؟ إذا كانت هذه القوى تهدف غلى المحافظة على دستور البلاد وعلى القوانين وتريد أن تقدم بدورها في رسم القرار التنفيذي فأهلا بها ، وأريد القول أنه لا يجب أن يقف أحد بوجه هؤلاء لأنهم أبناء الوطن ويجب أن يكون لهم دور في خدمة بلادهم لكن بالشكل الذي نتفق عليه وليس بالشكل الذي نفرضه عليهم أو يريدون أن يفرضونه علينا .

من جهته أجاب نائب الرئيس السوري على معظم الأسئلة والمداخلات ، من جوهر ما قاله في المحاضرة وزاد : يجب إدراك عدد من الحقائق وخاصة الظروف التي مرت بها سوريا خلال ٣٠ سنة أحداث كبيرة كانت لها اسقاطات وأدت إلى نمو كثير من السلبيات التي نشكو منها جميعا ، هناك تراكمات ايجابية وأخرى سلبية ومهمة الحزب أن يأخذ هذه الايجابيات ويتجنب السلبيات ، وعندما نتحدث عن كل هذه الظروف هل نستطي أن نلغي الأحكام العرفية ونحن في حالة حرب ؟ قانون الطوارئ مورست عبره أخطاء هذا صحيح وطبق في ظروف كانت خطأ هذا صحيح ، ويجب أن نتحدث عن الخطأ ونعمل على تجاوزه ، لكن لماذا التركيز على الآن على قانون الطوارئ ، من اجل أن تفلت البلاد ؟!

وعن رأيه في مشاركة البعثيين في المنتديات ، قال خدام : اطلعت على الحوار وبرأيي لم يكونوا موفقين ، ونقطة الضعف عند هذه الجماعة (من النشطاء والمثقفين) ليست كون رياض سيف وكيلا لشركة أديداس ، وإنما نقطة الضعف عندهم هم ، وعندما ذهب الرافق البعثيون ذهبوا ليدافعوا وليس ليهاجموا وعندما صدر قرار من القيادة لذهاب عدد من الحزبيين القادرين على الرد كان الهدف تفنيد ما يطرح وإظهار ثغراته وخلفياته .

وتابع أن قيادة البعث أعطت النشطاء والمثقفين مهلة ستة أشهر ، لكن هناك حدودا وأهم هذه الحدود أمن البلد واستقراره (..) قيادة الحزب معنية بشكل جدي بتطوير الحياة السياسية في البلاد ، لكن هذا الأمر لا يأتي في الأولوية المباشرة التي هي معالجة الوضع الاقتصادي وتوفير حاجات الناس وفرص العمل .

متابعات أخبار الأدب

(١)

هل بدأ صراع القوى في سوريا يظهر على السطح ؟

لأول مرة تتدخل أجهزة الأمن علنا لتمنع نشاطات النوادي التي توالدت في سوريا في ظل منخات الاصلاح التي أشاعها الرئيس الشاب بشار الأسد .

فقد قامت الأجهزة الأمنية في القامشلي والحسكة بمنع الكاتب والمفكر د.عبد الرزاق عيد احد المؤسسين للجان إحياء المجتمع المدني ، من إلقاء محاضرة تحت عنوان " المجتمع المدني من جمعية أصدقاء إلى لجان إحياء " وهو مقال افتتاحي نشر في مجلة الآداب البيروتية في العدد الأخير ١-٢ / شباط – فبراير / ٢٠٠١ .

لقد بلغت الشراسة بممثل الأمن السياسي في القامشلي – بمبادرة ذاتية على الأرجح دون العودة إلى المركز - أن يقوم بالضرب المبرح لاثنين من مؤسسي المنتدى في القامشلي هما مهندس مدني وحقوقي .

هل حقا هي مبادرة ذاتية من رأس حام أخرق ؟ أم هي جزء من توجه شامل يريد أن ينقض على إنجازات الإصلاح والتطوير التي يقوم بها الرئيس الشاب الذي بدأ يكسب ثقة حقيقية من قبل المواطنين والمجتمع ؟!

- أخبار الأدب

ثقافة الخوف

صفحات عديدة خصصها أدبنا العربي للخوف ، ويستطيع القارئ العابر ، غير المدقق ، ان يلحظ أن الاديب العربي يولي جانبا لا يستهان به من همومه وعمله للخوف بكل أشكاله وطرائقه وأسبابه .

وإذا كانت رواية جورج أورويل " ١٩٨٤ " قد اشتهرت في الغرب لأسباب عديدة بوصفها الأكثر تمثيلا لثقافة الخوف ، فإن هذه الثقافة – ثقافة الخوف – أكثر تجذرا وعراقة في ثقافتنا وأدبنا العربيين ويحق لنا أن نختال بتفوقنا على كل أمم الارض ! ثقافة الخوف تمتد عميقة في التربة العربية سواء في الزمان أو المكان ، لأن الخوف ليس معنها ذلك الطغيان لهذه السلطة او تلك ، بل هو الخوف في الأسرة طفلا ، ثم على مقاعد الدرس ومع الحروف الأولى التي نتعلمها ، وعندما نشب قليلا يكون الخوف قد استقر كأحد الملامح الاساسية للشخصية العربية ، لذلك لم يكن غريبا أن تحفلالرواية والقصيدة واللوحة والمنحوتة بالخائفين والقامعين والمقموعين .

وقد حصلت أخبار الأدب على الخوف نص محاضرة للناقد والمفكر عيد الرزاق عيد عن ثقافة الخوف ننشرها في هذا العدد يؤكد من خلالها أن ثقافة الخوف هي السمة المميزة للنظام العربي ، بل هي الثقافة الجامعة والموحدة وكلنا في فلك الرعب نسبح !!

ولا يعني هذا أن ثقافة الخوف أحد الملامح المميزة للثقافة العربية وحدها ، فالخوف يرتد أشكالا شتى ، لكنه عريق لدينا يكاد الأطفال أن يرضعوه مع لبن امهاتهم ، وبدلا من

الحوار والتعدد والتكافؤ والتعايش ، نجد الاقصاء المتبادل على حد تعبير عبد الرزاق عيد ، وبدلا من إحساس الانسان بالنبل ونكران الذات بل والعظمة باعتباره انسانا يملك الاختيار ، ند الضعة والخسة والدناءة أمورا طبيعية تماما ، بل إن مجتمع ثقافة الخوف لا يسمح إلا بارتقاء الأوغاد .

والحقيقة ان هذه السمات المميزة لثقافة الخوف ليست مقصور على المشرق أو المغرب العربيين ، أو هذا المجتمع أو ذاك ، لكنها جامعو وموحدة لنا جميعا ! وعلى حد تعبير عبد الرزاق عيد أيضا ، فمنذ طارد اليهودي المنافق كعب الأحبار – بوصفه مثقف عثمان – أبا ذر الغفاري ، وحتى اليوم ، مرورا بالمثقف الفقيه الواعظ ، ومناخ ثقافة الخوف ينتج في كل حقبة ومرحلة تاريخية مثقفين مهمتهم الأساسية إعادة انتاج ثقافة الخوف .

لكن الأمر لم يكن نزهة بريئة لثقافة ومثقفي الخوف ، والمثقفون والمفكرون والمبدعون لم يكفوا بدورهم عن تحطيم اصنام ثقافة الخوف ، ولم تخل السجون والمعتقلات والمحاكم يوما من مبدعين كانت تهمتهم الأساسية الوقوف ضد ثقافة الخوف والدفاع عن ثقافة الحرية .

ومرت على المجتمع العربي عقود كان فيها المثقف والمبدع يستمد قيمته من الدفاع عن ثقافة التعدد والتكافؤ والتعايش – ويظل طه حسين في هذا السياق نموذجا مبهرا – كما مرت عقود أخرى شهدت صراعا طاحنا بين ثقافة الخوف وثقافة التعدد .

وفي هذا السياق يجب التأكيد أنه وعلى الرغم من أن إعادة إنتاج ثقافة الخوف لم تتوقف وتجد دائما لأسباب موضوعية من يتقدمون ليحتلوا مواقعهم كجنرالات للخوف وحراس يقبضون على أسلحتهم مدافعين عن السياج والحدود الفاصلة وقمع المخالفين ، على الرغم من ذلك فغن الصراع لم يحسم مطلقا لصالح ثقافة الخوف وظل المثقف المناوئ والعصي على التدجين وعلى الانضمام لصفوف الخائفين موجودا على الدوام ، قد يخفت صوته وتتحطم أجنحته ويقطع لسانه ، قد يغيب وراء القبضان ، قد ينسحب ويختار الصمت والابتعاد ، لكن الصراع لم يحسم مطلقا لصالح ثقافة الخوف ، ولا نظن أنه يمكن أن يحسم – نهائيا – لصالح الثقافة القامعة .

- افتتاحية عدد أخبار الأدب الذي نشرت فيه مقالة ثقافة الخوف .

الفصل الثاني

١- الأخوان المسلمون في سوريا وميثاق الشرف الوطني و" إيجابياته"

٢- ميثاق (الأخوان المسلمين) بين المصدر الأمني والبرنامج البعثي

٣- تعقيب محمد الحسناوي : الأخوان السوريون يعدون المشروع الحضاري لسوريا المستقبل

الأخوان المسلمون في سوريا و ميثاق الشرف الوطني وايجابياته*

مضى حوالي الشهر على البيان الصادر في ٣ أيار الماضي عن " جماعة الأخوان المسلمين " في سوريا ، كأفكارٍ أولية لـ ((ميثاق شرف وطني ينظم مسيرة العمل السياسي)) في سوريا .

و إذا كان منذ نشره في جريدة (النّهار) لم يلقَ الصدى الذي يُعول عليه الموقعون على هذا الميثاق في الجريدة نفسها على الأقلّ ، لكن الصدى كان واسعاً في أوساط المهتمين بالشأن الوطني العام في سوريا من مختلف التيارات السياسية الوطنية ، نظراً لم انطوى عليه هذا البيان من نقلةٍ انعطافيةٍ على مستوى الخطاب و الرؤية و آليات التفكير .

إن مجيء هذا البيان في تلك الفترة تؤكد استقراءنا المجازي الذي سقناه في كتابات سابقةٍ ، و هي أن مطلق هيغل الذي يرفرف فوق صفحات الزمان ، قرر فجأه و بإرادة مطلقيته أن يتعين في حسيته الملموسة في العقل السياسيي الاجتماعي السوري لتكون خاتمةَ القرن العشرين ، متمثلةً بتعين هذا المطلق في ما كان يسميه هيغل بـ ((روح العصر)) ، و قد حددناها من قبل في ثلاثية (المجتمع المدني ـ حقوق الإنسان ـ الديموقراطية) و هاهم الأخوان المسلمون يقررون ولوج (روح العصر) من خلال ميثاقٍ ينص على ثلاثية (نبذ العنف ، وحدة الوطن ، التعددية) ، و بذلك تكتمل لوحة مشهد الحياة السياسية في سوريا في صيغة إرادة المجتمع السوري بكامله استئناف مسيرة الديموقراطية السياسية التي تعطلت منذ سنة ١٩٥٨ ، و ذلك بالدعوة إلى تحكيم صندوق الاقتراع ، رغم أن هذا الصندوق لم يكن في يوم ما في مصلحة الأخوان ، و لقد توج الصندوق هزيمة مرشدهم المستنير مصطفى السباعي أما شابٍ صاعدٍ هو (المالكي) .

إن أول المؤشرات الإيجابية لهذا الميثاق ، تكمن في كونه استطاع أن يحرضنا على حواره من موقعنا المختلف فكرياً و سياسياً ، دون خشية التكفير و التأثيم و هدر الدم .

و ثاني هذه المؤشرات يتمظهر من خلال أنه لم يبقَ في سوريا حزب سياسي أو قوة سياسية ، خارج أحزاب النظام (الجبهة الوطنية التقدمية) ، من يعتقد أنه يمتلك العصمة ، و مشروعية تحكم الجزء بالكل من خلال الاحتكام إلى مرجعية المطلق ، إن كان باسم الطبقة ماركسياً ، أو باسم وحدة الأمة قومياً ، أو باسم حاكمية اللّه دينياً ، فالعقل السياسي و الأمر كذلك يتحرر من المطلق باتجاه النسبي ، حيث الحقيقة في الصيرورة و ليس في الثبات ، و بهذا المعنى لا يحق لأحدٍ أن ينصب نفسه أباً بطركياً أو وصياً ملهماً بالوحي الإلهي ، أو بالرسالة الخالدة ، أو بسمة العصر التي هي سمة الانتقال إلى الاشتراكية !

و ثالث هذه المؤشرات ، إن الحركة الإخوانية إذا تمكنت بالفعل أن تستكمل الشروط الفكرية و السياسية محققة عبر الممارسة لهذا الميثاق فإنها ستقدم للحياة السياسية العربية أمثولةً حول نضج الحركات السياسية في سوريا رغم النزع الممنهج للسياسة عن المجتمع ، و نزع المجتمع من السياسة ، حيث سيشكل هذا التحول الانعطافي النوعي نموذجاً لطليعية الأحزاب السياسية في سوريا ، إذ ستتوفر على أرقى حركة ناصريةٍ من خلال الدور المتميز لجمال الأتاسي في دمقرطتها وعقلنتها ، و أرقى حركة ماركسية عربية من خلال إجماع ثلاث أحزاب حول أولوية الديموقراطية السياسية لـ الحزب الشيوعي ـ مكتب سياسي (رياض الترك) ، حزب العمل الشيوعي ، حزب العمال الثوري والدور الفكري الذي اضطلع به مؤسسه ياسين الحافظ الذي لا يزال الفكر السياسي العربي يعيش دون سقفه النظري بالترادف مع دور إلياس مرقص ؛ فكل هذه القوى تلتقي في التجمع الوطني الديمقراطي ، بالإضافة إلى الأداء المتميز للمثقفين السوريين من خلال " لجان إحياء المجتمع المدني " .

إذن ما هي الشروط الفكرية و السياسية التي ينبغي إنتاجها متحققة عبر الممارسة ليتمكن " الأخوان " من الاندراج في الحياة السياسية المدنية التعددية الديمقراطية من منظورنا في الموقع الحواري المختلف ، دون أن يكون حوارنا النقدي هذا يدعي امتلاك الحقيقة ، أو الوصاية أو إعطاء الدروس ، بل لن تكون ملاحظاتنا إلاّ أسئلة ، لأننا لا ندعي امتلاك الإجابات ، فحسبنا طرح الأسئلة ، التي هي نصف الطريق نحو امتلاك الحقيقة التي تسير دائماً على طريق إنكار ذاتها في صيرورة نهر الحياة اللامتناهي .

بعد المؤشرات الإيجابية الثلاث يحق لقارئ الخطاب الإخواني ، أن يتساءل عن مصداقية هذا الخطاب ، و هذا ما حدث و يحدث في أوساط المهتمين بالحراك السياسي و الثقافي في سوريا :

هل يكفي الحديث عن (ميثاق شرف وطني) ، ليستوثق القارئ من ضمانة مصداقية موقف الإخوان في (نبذ العنف ، وحدة الوطن ، التعددية) ؟ أو ليس من المطلوب تأسيساً نظرياً يفسر و يعلل هذه النقلة النوعية من مفهوم (دولة الشريعة) إلى (الدولة الحديثة) ، من (الحاكمية الإلهية) إلى (التعددية البشرية) ؟

أليس مطلوب من الإخوان أن يقدموا برنامجاً فكرياً يعبر عن هذا النهج النوعي الجديد ، و ذلك بالإجابة على سؤال مرجعية الحكم ، هل هي (مرجعية إلهية) أم (مرجعية بشرية) ؟

ذلك هو السؤال الأساسي الذي يميز بين النظرة الثيوقراطية لنظام الحكم ، و النظرة المدنية ، التي تؤسس للعلمانية القائلة بفصل الدين عن الدولة ، و يجب التنصيص في هذا السياق على أن الفصل العلماني يركز على علاقة الفصل بين (الدين و الدولة) و ليس الفصل بين (الدين و المجتمع) أو (بين الدين والشعب) ، تركيزنا وتنصيصنا هذا يتوخى

سحب ورقة الدين من اللعب السياسي الذرائعي بها ، من قبل الأصولية التكفيرية أو من قبل منتحلي الأصالة دعاة الطائفية المحدثنة ، الذي يشرعنون للطائفية ، باسم الدفاع عن دين الأمة المنتهك من قبل السلطة العربية ، هذه السلطة التي لم تخض يوماً معركة مع الفكر الديني ، لأنها لا تملك مشروعية سوى الإدعاء بحمايته ، و لهذا فهي تستخدم أدوات الخطاب الديني ذاته في مقارعتها الأمنية و العسكرية له ، فهي تقدم نفسها للأمة بوصفها هي ممثلة الدين الحقيقي ، بينما الحركات الإسلامية ، حركات (خارجية) ، خارجة عن الإسلام ، و السلطة تملك من رجال الدين بما فيه الكفاية لهذه المناكفة العقائدية .

لم يتمكن الفكر الديني حتى اليوم من الإجابة على هذا السؤال ، هل المرجعية بشرية أم هي مرجعية إلهية ، فالسنة يقولون بـ (الحاكمية) و الشيعة يقولون بـ (ولاية الفقيه) و لم يتجرأ أحد على تأكيد مدنية نظام الحكم في الإسلام إلاّ و نُبذ ، بدءاً من أبي حيان التّوحيدي ، عندما اعتبر (السقيفة) [ربيع الأول ١١ هـ / حزيران ٦٣٢ م] مرجعاً بشرياً تعاقدياً وصولاً إلى علي عبد الرازق في (الإسلام و أصول الحكم) ، الذي برهن أيضاً على مدنية الدولة في الإسلام .

هذا السؤال مركزي ، و الإجابة عنه ضرورية ، لكي لا يُتهم ميثاق الإخوان بأنه ذارئعي ، سيما و أن بعض فلتات اللسان تفصح عن المسكوت عنه ، عندما يتحدث البيان عن الصيغة التعاقدية للدولة بوصفها ((إحدى عطاءات الشريعة الإسلامية للحضارة الإسلامية)) .

هذه الصيغة تنبعث منها رائحة ثيوقراطية لا تتناسب أبداً مع مفهوم (الدولة الحديثة) و التعددية ، لأن التدخل الإلهي في الشأن الدنيوي يحيل دون التعدد ، فلا مناص من الإذعان إلى ما يهبط من الأعلى الإلى ما يهبط من الأعلى الإلهي ، و لهذا قال لهم النبي : ((أنتم أعلم من بشؤون دنياكم)) ، فأتاح لهم بهذا القول : التعدد و الاختبار و التجريب ، هذا من جهةٍ .

و من جهةٍ ثانيةٍ ، متى أعطى التشريع الإسلامي هذه الدولة التعاقدية للحضارة الإنسانية ؟

إذا كان المقصود بالدولة التعاقدية ، هي المرحلة الراشدية ، فهذه المرحلة أنتجت نفسها في سياقٍ دنيوي ، بشري ، يحتكم إلى ميزان القوى تحت (السقيفة) و ذلك قبل تأصيل أصول الشريعة ، و تفريع فروعها من خلال المؤسسة الفقهية ، التي قدمت دائماً غطاء سماوياً لاستبداد الحاكم ، الذي غدا لاحقاً ظل اللّه على الأرض .

وعلى هذا فالدولة التعاقدية كانت ثمرة البداهة التاريخية للإسلام كدين فطرة ، وليس للتشريع الفقهي الذي وضعه **(عدماء الدين)** - حسب تعبير الكندي – تحت تصرف السلطة وفي خدمتها منذ الدولة الأموية وحتى اليوم .

هذه الدولة التعاقدية التي كانت ثمرة البداهة التاريخية إنما كانت تعبر عن نزعة أنسية حسية مبكرة ، تجعل الإنسان مركز العالم تأسيسا على الديث الشريف الصحيح عقلا ونقلا ((ما رآه

المسلمون حسنا ، فهو عند ا حسن)) فالمناط أولوية مصالح الخلق ولذا كانت حقوق البشر مقدمة على حقوق ا (حقوق الفرج مقدمة على الحج – تقديم وفاء الدين على الحج) وفق منطق الأولويات لمقاصد الشريعة .

تحدث الميثاق عن الإسلام بوصفه مرجعية دينية أو انتماء حضاريا لأبناء قطرنا العربي السوري ، و في صيغة أخرى يتم الحديث عنه كهوية .

ما المقصود بالانتماء الحضاري والهوية الذاتية ؟ هل يمكن للمسلم وفق هذه الصيغة أن يعتز بهويته الحضارية الإسلامية ، من خلال ما قدمته هذه الحضارة من إنجازات فكرية و فلسفية و أدبية ، دون الإيمان بالإسلام كعقيدة دينية مثلاً ؟

تتداول كتب التراث مقولة ابن الجوزي ((زنادقة الإسلام ثلاثة : ابن الراوندي ، أبو العلاء المعري ، أبو حيان التّوحيدي ؛ و أخطرهم الأخير ، لأن الاثنين الأولين صرحا ، و هو لم يصرح أو بصيغةٍ أخرى أنّه مجمج)) .

هؤلاء الثلاثة ، استطاعت الحضارة الإسلامية أن تتقبل زندقتهم و تتداولها دون حسبة أودعوة إلى تطليق الزوجات ، أو إباحة الدم .

هل يستطيع المسلم وفق المنظور الإخواني للإسلام كهوية و مرجعية حضارية ، أن ينتمي إلى نسق الثلاثة (ابن الراوندي ، المعري ، التّوحيدي) و يرفض نسق ابن الجوزي ، و ابن تيمية ، باعتبارهما يمثلان عقلاً فقهياً صدئاً ؟

هل الانتماء الحضاري للإسلام كهوية ، يتيح للمسلم أن يبقى حاملاً لهذه الصيغة الإسلامية (فلسفيا ، معرفيا ، حضاريا) دون تأثيمٍ أو تكفيرٍ ، كما كانت عليه الحضارة الإسلامية عندما أوصلت لنا الثلاثة العباقرة عظماءَ مبجلين ؟ في حين أن الإخوان المسلمين في مصر الآن ـ مثلاً ـ يلاحقون أبا نواس ، الذي نقلت لنا الثقافة الشعبية الشفهية الأساطير عن علاقته الطريفة مع هارون الرشيد .

إذا كان الإخوان يقبلون هذا الفهم للإنتماء الحضاري للإسلام ؛ فهم مدعوون إلى ممارسة النقد للذات و الآخر الإخواني في العالم الإسلامي ، لكي يؤسسوا نظرياً لنبذ العنف ، و هذا لا يعنى مطالبتهم بأن يتحملوا وحدهم وزر العنف ، فكل القوى السياسية القومية و اليسارية في سوريا تحمل في بنية مشروعها السياسي بذور العنف ، عندما تستند نظرياً إلى المرجعية الانقلابية ، و حرق المراحل ، الذي لم ينتج عنه سوى إحراق المجتمعات ذاتها! فالإخوان لكي يُقبل خطابهم المدني الديموقراطي التعددي ، مطالبون بممارسة هذا النقد تجاه تاريخ ممارستهم الفكرية و السياسية و السلوكية ، هذا من جهة ؛ و من جهة أخرى لابد للإخوان ـ من خلال نقدهم الذاتي لتجربتهم ـ من أن يفكروا باستراتيجية التسمية ، بوصفها الحامل الدلالي لاستراتيجيات الفعل ، لأن تاريخاً مشبعاً بالعنف ، لابد من إحداث قطيعة معه

عبر نقده ، و خلع رداء التسمية التي تومئ إليه ، و تفتح جروح حمولات الماضي المحتقن بالعداوة و الكراهية و الإقصاء المتبادل ، بسبب من الاستناد إلى الشرعية الانقلابية ، و هذا المطلب ، مطلب تغيير الاسم ، ليس مطروحاً على الإخوان فحسب ، بل على كلّ الأحزاب السياسية في سوريا ، إذا كانت راغبةً في استعادة الفعل السياسي كفعل مدني ، ديموقراطي ، تعددي ، حواري ، يعترف بالآخر الوطني ، دون اعتباره (عدواً دينياً أو عدواً قومياً أو عدواً طبقياً) ، و هذا لا يعنى إلغاء الصراع ، بل في الصراع يكمن الحراك .

إن الشغل على استراتيجية الاسم و المُسمى ، ستمس بالضرورة ليس الحمولات الفكرية فحسب ، بل و الحوامل الاجتماعية ، فاسم الإخوان المسلمين لا يحيل إلاّ إلى طائفة السنة ، تماماً كحزب اللّه و أمل اللذان لا يحيلان إلاّ إلى الشيعة ، أو حزب الكتائب الذي لا يحيل إلاّ إلى الموارنة .

إن أي حزب لا يحيل إلا لطائفةٍ ، هو حزب تقليدوي مفوت مهما رطن بالحداثة ، لأنه يتأسس اجتماعياً – والأمر كذلك – على الانتماء العمودي (رابطة الدم ، رابطة العائلة ، العشيرة ، القبيلة ، الملة ، الطائفة) .

و على هذا فإن الدعوة إلى التعددية ، لن تكون سوى تعددية الطوائف ، و من ثم إضفاء المشروعية على البُنى التقليدية للمجتمع ، لأن التعددية عندما تكون طائفيةً ، لن تكون سوى تعددية تكسيرية ، تفتيتية ، تذريرية ، جماعاتية ، تبلغ حد الاعتداد بالانتماء العائلي ، فهي بذلك تكون عاجزةً عن إنتاج الاندماج (الوطني ، الأموي ، المواطنوي) ، و من ثم ((وحدة الوطن)) كما يطمح الميثاق . فلا بد من الانتقال إلى الروابط الأفقية ، حيث الانتماء المدني السوسيولوجي ، (الشريحة ، الطبقة ، النقابة ، المهنة ، الحزب ، . . . الخ) ، ذلك هو الانتماء الذي يتجاوز الروابط العمودية المللية النحلية ، و هذه النقلة لا بد لها من إنتاج معادلها في الاسم ، كحركة النهضة التونسية التي سبقت الإخوان منذ فترة طويلة في التمرد على استراتيجية الاسم و المُسمى ، و قدمت نقداً نابهاً و لافتاً للحركة الإخوانية عربياً ، و أظن أن برنامج حركة النهضة ، يمكن أن يقدم معيناً مناسباً لتجربة النقد الذاتي إذا أراده الإخوان في سوريا ، ليكونوا حركة جديدة باسم جديد ، قادر على القبول بالإسلام كانتماءٍ حضاري و هوية ثقافية دون شروطه العقيدية التي تقصي ليس كل الفئات غير المسلمة فقط ، بل وغير السنية أيضاً .

لا يمكن لحزب أن يكو مؤسسة سياسية مدنية وطنية حديثة إذا لم يستطع برنامجياً ـ و الإخوان حتى الآن بلا برنامجٍ ـ أن يستقطب إلى فضاءاته كل الحيزات الاجتماعية ، والساحات الثقافية و الدينية ، و الشرائح الاجتماعية و الطبقية ، لأن الحزب الذي لا يمثل إلاّ

طائفةً لا يمكن أن يكون مؤهلاً لبناء دولةٍ حديثةٍ قادرةٍ على نبذ العنف و ترسيخ وحدة الوطن ، و الاعتراف بالتعددية .

*** النهار – ٢٤ / ٣ / ٢٠٠١**

ميثاق "الأخوان المسلمين" في سوريا *
بين المصدر الأمني والبرنامج البعثي

لقد مضى اكثر من شهرين على البيان الصادر عن "جماعة الأخوان المسلمين في سوريا" كأفكار اولية لـ"ميثاق شرف وطني ينظم مسيرة العمل السياسي في سوريا"، وكان رد الفعل الحواري الاول في ٦ حزيران من جانبنا وفي جريدة" النهار"، وكان من المنتظر ان تثير وثيقة "الاخوان" نقاشات اوسع، وقد آثرنا الانتظار في مناقشة بعض الردود على مقالنا، توقعا ان يأتي الصدى من اوساطهم الفعلية، لكن ذلك لم يحدث حتى الآن.

هناك صديان لمداخلتنا حول البيان، الاول جاء من مصدر امني "رفيع" في سياق اجاباته على اسئلة شعبان عبود، وذلك في "النهار" (٢٠ حزيران .(1001 والصدى الثاني كان مقالا يرد على مداخلتنا، نشر في "النهار" (٣ تموز ٢٠٠١) تحت عنوان "ادبيات الاخوان المسلمين: ضآلة معرفة بعض اليساريين". ولن نتوقف عند هذا الصدى الثاني لأنه من نوع الكتابة المائية التي لا لون لها ولا طعم ولا رائحة، حيث التعالم، والادعاء و"الفهمنة" التي تملأ صحافتنا العربية، مما لا يستحق النقاش!

ولهذا فاننا سنعود لمناقشة الصدى الاول رغم الطبيعة الصخرية لخطابه والناتجة عن موقع صاحبه اي المصدر الامني "الرفيع".

ان العنوان الرئيسي لنقد "الاخوان" من جانب المصدر الامني "الرفيع" ان "الاخوان لم يتغيروا... لأن الميثاق لم يرافقه برنامج عمل جديد يمكننا من رؤية الهوية الجديدة التي ينوي من خلالها الاخوان المسلمون دخول الحياة السياسية". والمصدر الامني انطلاقاً من ملاحظته هذه يثني على مقالنا المنشور في" النهار" (٦ حزيران ٢٠٠١) حيث يرى ان مداخلتنا حول وثيقة الاخوان "طرحت اسئلة جوهرية... تنم عن فهم عميق ومطلع على فكر الاخوان، بعكس الكتابات الاخرى...".

ونحن بدورنا لا نملك إلا ان نثني على ثنائه وان نرى عدداً من الجوانب الايجابية في ظاهرة حواره واجاباته عن اسئلة شعبان عبود.

اولها، ما يتبدى لدى رعيل رجال السلطة الجدد من ميل للانتقال من عالم اشباح الليل الى عالم النهار، من عالم غموض وايهام اللاهوت" والرهبوت" الى عالم الناسوت، وذلك من خلال الحوار والانخراط في الشأن الاجتماعي والوطني، بعدما كانوا اقنعة بلا وجوه. فهناك اسماء يكفي ذكرها لبعث القشعريرة في النفوس لا يكاد يعرفها احد، في حين ان عندها ملفات كل

"أحد" تحصي عليه انفاسه من المهد الى اللحد، وهذا الانتقال يتمثل في خروج مسؤول امني من عالم الصمت والغموض ليدلي بتصريحات وآراء علنية.

وثانيها: ان الرد على الآخر ولو وصل الى حد التقريع والادانة والتأثيم - كما فعل المصدر الامني - فهو يشي باعتراف ضمني بالآخر، وتلك خطوة ايجابية تسجلها حوارية شعبان عبود مع المصدر الامني "الرفيع".

وثالثها: وهي الاهم، تتمثل في حديث الحوارية عن "تحفظ" المصدر الامني، ومصدر هذا التحفظ ان "ميثاق الاخوان" لم يرافقه برنامج عمل جديد يمكننا من رؤية الهوية الجديدة التي ينوي من خلالها الاخوان المسلمون دخول الحياة السياسية.

هذا التحفظ مشروع، وقد عبرنا عنه خلال مداخلتنا على ميثاق الاخوان، ولعل ذلك هو مصدر ثناء المصدر الامني "الرفيع" على مقالنا!

لا شك في أن هذه المكاشفة العلنية، المعبر عنها في" ميثاق الاخوان" وفي تحفظات المصدر الامني، هي في ذاتها خطوة الى الامام، وتعبير عن استعداد من الطرفين الى القاء السلاح، وسلوك سبيل الحوار والموعظة الحسنة.

تلك هي الايجابية الوحيدة حتي الآن، لما جرى من نقاش، وهي التي اتاحت لنا، من موقع مختلف مع الاثنين (السلطة و"الاخوان"). ان ندخل هذا المدخل الذي كان مستحيلاً من قبل، دون الانسحاق بين مطرقة (بوط) السلطة الاوتوقراطي، وسندان السيف الجهادي الاخواني (الثيوقراطي).

بعد هذه المحاولة للكشف عن البعد الايجابي في خطابي السلطة والاخوان، لا بد من طرح الاسئلة على الخطاب السلطوي، مثلما طرحناها من قبل على الخطاب الاخواني، وان لم نلق اجابة عن اسئلتنا من "اخ" من داخل الاخوان المسلمين، فيبدو انهم - في الغالب - قد استفادوا من تقنيات الخطاب الغربي، وهم يعيشون في اوروبا، حيث اللجوء الى الغموض البناء، الذي يتيح زحزحة الخطاب، ومواربته، وانزياحه، لكي لا يكون في مواجهة مباشرة مع المعني!

نبدأ جملة تساؤلاتنا، بالتساؤل حول تحفظ المصدر الامني، وهو ان الميثاق لم يرافقه برنامج عمل جديد يمكننا من رؤية الهوية الجديدة".

ما هو هذا البرنامج الذي تريده حوارية المصدر الامني؟

هل يكفي المصدر الامني ان يجيب الاخوان المسلمون عن اسئلتنا التي يعتبرها جوهرية، وتنم عن فهم عميق؟! أليست الاجابات التي كنا ننتظرها من الاخوان، هي اجابات الكثير من القوى السياسية التي لا يزال الكثيرون من اعضائها يقبعون في السجون؟

كنا نريد من الاخوان ان يؤسسوا لنا نظريا ومعرفياً لمسألة التعددية، ونبذ العنف، وذلك بالاجابة عن سؤالنا حول مرجعية الحكم "الهية ام بشرية"؟

وهل هم قادرون على قبول نظام الحكم المدني التعاقدي دون الدعوة الى دولة دينية؟

وكيف لهم ان يكونوا ممثلي ارادة وطن ومجتمع موحد، ما دامت قاعدتهم الاجتماعية قاعدة طائفية؟

وهل يمكن تعددية الطوائف بدون العلمانية التي تحقق عملية الدمج (المواطنوي) للمجتمع، اي هل يمكن تعددية الطوائف والغالبية الطائفية، ان تحل مشكلة الديموقراطية؟ او بمعنى آخر هل يمكن ان تحل التعددية "الملية والنحلية" محل التعددية "الحزبية والطبقية" ويبقى ممكنا العمل في سبيل مجتمع الديموقراطية والتعددية، ونبذ العنف، ووحدة الوطن، وحقوق الانسان؟

تلك هي اسئلتنا التي تطالب الاخوان المسلمين ان يكون لهم برنامج يجيب عنها، والتي يظهر خطاب المصدر الامني انه يوافق عليها. هل هذه الاسئلة هي اسئلة المصدر الامني فعلاً؟ وان يكفي الاجابة عنها ليعيد النظر في اسلوب التعاطي مع الاخوان؟

واذا كان الامر كذلك بالنسبة الى نخبة السلطة والامن حقا، فلماذا لم تجرِ منذ خطاب القسم الذي اكد على احترام التعددية، من خلال الاعلان عن احترام الرأي الآخر، اي اقرار حقيقي بالتعددية واحترام الرأي الآخر؟ فالافراج عن 600 معتقل، واغلاق سجن مزة انجاز مهم في دلالته، لكن هذه الدلالة سرعان ما تتقوض، عندما يبقى مئات آخرون، وذلك لأننا - والامر كذلك - ستواجهنا دلالة جديدة مؤسفة، مخيبة ومحبطة، وهي الدلالة التي تومئ الى ان هذا الافراج عن المعتقلين، ليس ثمرة نضج منظومة مبادئ الاصلاح، بل هو استمرار للنهج السابق القائم على ذهنية تراثية شرقية مضمونها فكرة الـ"هبة، عطاء، منح" لكي تبقى آلية شخصنة السلطة في صورة" المانح، المانع" حيث تبقى الآلية ذاتها تفعل فعلها، (العطاء لمن تشاء والمنع لمن تشاء، العفو عمن تشاء السلطة والعقاب لمن تشاء، في يدها الملك وهي على كل شيء قديرة)! انه لعجب عجاب ان تخجل دولة ما في العالم من صفة تمثيل ارادة شعبها، وان تجند اقلام مثقفيها لكي تعلن ان الافراج عن المعتقلين السياسيين ليس استجابة لارادة المجتمع التي عبر عنها من خلال نضال الاحزاب ونشاط المثقفين وكتاباتهم ودعوات لجان حقوق الانسان، ولجان احياء المجتمع المدني، بل هو عفو تبرعت به السلطة - القادرة - عن مقدرة، وانها لا تخضع لضغوطات احد!

بل راح يتسرب هنا وهناك، انه كان ثمة اتجاه لدى السلطة للافراج عن الجميع، لكن "نكاية" بكل اولئك الذين رفعوا اصواتهم منادين بالافراج ومطالبين به، افرج عن البعض، وأبقى البعض لجدع انف المجتمع المطالب بحريات المعتقلين السياسيين !

وهكذا يكون هؤلاء الابطال يدفعون ضريبة مطالبة المجتمع بحريتهم، انطلاقاً من تفكير سلطوي يؤسس حميته ومهابته وعنجهيته على قاعدة قبلية جاهلية تترنم بقول الشاعر:

ألا لا يجهلن احد علينا   فنجهل فوق جهل الجاهلينا

نعم انه العقل العسكري الاوامري الذي يتصور الساطات جنرالات والمجتمع جنوداً ، فمن أين للجندي أن يأمر الجنرال؟ !

كل دول العالم المتمدن تتباهى بانصياعها لارادة الامة واذعانها لها، تتفاخر مؤسساتها بأنها "اجراء" عند الامة كما كان ابو العلاء المعري يقرر ويستقرئ، بل ان الدولة المدنية التي هي - بالنسبة الى ماركس - ممثلة طبقة، تبذل كل الجهود الاعلامية الجبارة، لاقناع المجتمع، بأنها لا تمثل احدى طبقاته، بل هي ممثلة التوازن الطبقي والاجتماعي الذي يعكس ارادة الامة.

فالدولة - في حقيقة امرها - تمثل الجزء، لكنها تدعي، ولو كذباً انها تمثل الكل، وبسبب هذا الادعاء تمكنت البورجوازية الاوروبية - تاريخيا - ان تواجه السلطة المطلقة الاقطاعية، لتحل محل السيطرة الاقطاعية، الهيمنة البورجوازية. ومفهوم الهيمنة يتولد من قدرة البورجوازية على اقناع المجتمع بأن مصلحته التاريخية تتطابق مع مصلحتها الطبقية. ولعل مفهوم الهيمنة التاريخية هذه، هي التي أتاحت قاعاً اجتماعياً لعمارة الديموقراطية الاوروبية، وفق للقراءة التأويلية لتحليلات غرامشي.

لكن سلطتنا تخجل من اعتبار نفسها ممثلة لارادة الامة، بل انها لا تتورط حتى بالكذب اعلامياً بذلك، لكي لا يصدق الشعب!

فهي دائماً واهبة، مانحة، متفضلة بعطاءاتها، ولو كانت هذه العطاءات من اوطأ مستويات الدخل في العالم!

وهي صاحبة انجازات لا تحصى ولا تعد، ومع ذلك ينبغي ان تحفظ هذه الانجازات عن ظهر قلب بدءاً من طلاب الشهادة الاعدادية، والطامة الكبرى في الثانوية حيث نسيان احد المنجزات قد تكلف الطالب مصير حياته العلمية بل والحياتية، لأن "علامات النضال" القائمة على استظهار منجزات السلطة وفضائلها وشمائلها ومآثرها ونبلها وعظمتها، لها القيمة ذاتها لعلامات الرياضيات والفيزياء، حيث تقرر مصير التحاق هذا التشدد في الضبط العقائدي والامني للمجتمع من جانب السلطة التي يفترض انها "علمانية" بسبب ايديولوجيتها القومية، لا نظن ان "الاخوان المسلمين" سيغالون اكثر منه في تعداد فضائل ا على خلقه، وفي كل الاحوال فإن مادة التربية الدينية، لا تؤثر درجاتها على مجموع الطالب وقبوله في الجامعة.

بلى لقد بلغ التطرف النضالي بموجهي مادة القومية الاشتراكية حدا من التطرف (الطالباني) ان اشاعوا - هذه السنة - مناحة لطلاب الشهادة الثانوية، بسبب الاسئلة الحرفية التي تتطلب الحفظ بالكلمة كما يحفظ القرآن، حتى يبدو اساتذة الديانة على درجة عالية من الليبرالية والتسامح حيال اخطاء الطلاب في اقوال ا واحاديث نبيه، بالقياس الى المغالاة (العلمانية الطالبانية) لمدرسي النضال السلطوي في مطالبهم حفظ اقوال رموز السلطة وخطبها!

ولا ندري ما علاقة كل ذلك بالبرنامج النظري القومي العلماني لحزب "البعث" الذي غدا مع احزاب الجبهة الوطنية التقدمية (الناصرية الماركسية) احزابا بلا برامج، سوى التسبيح بآلاء السلطة وعظمتها وانجازاتها، فهم والامر كذلك، لا يختلفون عن الاخوان المسلمين في عدم امتلاك البرامج، فأين منظومة التفكير وقواعد السلوك والممارسة السياسية هذه من التعددية والاعتراف بالآخر، التي طالبنا الاخوان المسلمين بالتأسيس لها نظريا، ومن ثم تثمين المصدر الامني لمطالبنا هذه؟

اين تثمين المصدر الامني لكشفنا ميثاق الاخوان من فجوات في ما يتعلق بالتعددية، والاعتراف بالآخر، وموقف السلطة الفعلي من المنتديات، ومطالب المجتمع التي عبر عنها المثقفون في "بيان الـ٩٩" وما سمي "وثيقة الألف"، التي باركها الاخوان المسلمون انفسهم - بعكس موقف السلطة الحانق المتهدد والمتوعد - وكأن موقف الاخوان من موقع مختلف!

في حين ان السلطة ضيعت فرصة ذهبية على المجتمع السوري اذ استيقظ من سباته وعزوفه وانكفائه وتشاؤمه، وهو يستشعر ممكنات ذوبان الجليد تحت شمس ربيعية مأمولة، لينفض عن ذاته صقيع الروح وكآبتها، إذ لاح له إمكان استعادة ذاته، كمواطن فاعل، مشارك، له حصة فعلية في هذا الوطن، ولو "بلاطة" من بلاطات ساحاته، ينزل اليها طوعا وبارادته الحرة، ولو كان نزوله هذا لتحية فلسطين والانتفاضة، كما حدث في ساحة سعد ا   الجابري في حلب.

في مواجهة لحظة المعاناة هذه، لحظة يقظة العقل والروح، راحت طبول الحرب تقرع، والتهديدات تطلق، مما اعاد الى ذاكرة المجتمع عام ١٩٨٠ المشؤوم عام استقالة العقل في سوريا سلطة ومعارضة دينية (اسلاموية)، وانطلاق غرائز العنف والدم، ولكن الضحية الاساسية كانت المجتمع، الذي الحقت به الهزيمة الاكبر، عندما استشعرت السلطة قوتها المطلقة فاطلقت عنان الطغيان.

منذ سنة من اعلان القسم، والوعد بالاعتراف بالرأي الآخر، وبزوغ ممكنات التعددية، فوجئنا بأن التعددية المأمولة، لم تكن سوى تعدد الصفات لذات واحدة هي السلطة، حيث حزب "البعث" لا يزال حزبا هامشيا على مستوى المجتمع، مثله مثل احزاب ما يسمى "الجبهة الوطنية التقدمية" محتكرة السلطة، موضوعة تحت تصرفها كأجهزة من اجهزتها الاعلامية، حيث اطلقت حرية صحافة الجبهة، فأضافت السلطة جرائد جديدة الى حوزة عدتها القدسية النرجسية الكليانية، فلم تكن هذه الجرائد سوى تعددية في الصفات، وتكرار (لمونادا) الذات الواحدية الصمدية. ولعل الاطياف الميتافيزقية للحضور الكلياني للسلطة هي التي تفسر لنا تلك المسحة اللاهوتية لخطاب المصدر الامني" الرفيع"، حيث الحديث عن "غسيل الذنوب" و"الحديث عن النيات والاعتراف المسيحي بالخطايا الشخصية عند رجل الدين، فهذه المفردات

"القيامية" بحاجة لأن تصدر عن ذات" قيومية"، راحت ذات السلطة تتماهى بها، او تحل بها نسخا وتناسخا.

خلال سنة جرت محاولتان لخروج السلطة من شرنقة عزلتها الرمضاء، المحاولة الاولى تمثلت في لقاء نائب الرئيس عبد الحليم خدام مع الأمين العام للاتحاد الاشتراكي الديموقراطي، ورئيس التجمع الوطني الديموقراطي الذي يضم اكثر من خمسة احزاب وهو الاستاذ حسن عبد العظيم. هذا اللقاء لم يتكرر. وثانيتهما اشراك الاستاذ عبد العظيم في لجنة لدعم الانتفاضة مع عشرين شخصية، ليس فيها من يحسب على المعارضة، اي على الرأي الآخر سواه، فلنتصور هذا "الآخر" المسكين وسط هذا الحشد الكبير من دهاقنة اجادة الصمت الجبهويين، و"عدماء" الدين السلطويين، كما كان يحلو للفيلسوف الكندي ان يسمي علماء دين السلطة في عصره، واباطرة النقابات، واساطين برلمان الدمى، حيث يضرب المثل في العدد الاكبر منهم بصفتهم ابطال الفساد والإفساد؟!

ولعل اطرف المفارقات على طريق الاقرار بالتعددية البشرية في وجه الحاكمية الالهية في بحر السنة الماضية ان تقوم السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بارعة القدسي برد طلب منتدى جمال الاتاسي للترخيص لنشاطه العلني، وذلك تحت صيغة وزارية عجائبية "عدم اختصاص الوزارة بذلك ورفض الطلب مع ذلك"، فأية" براعة" في هذه الصياغة للسيدة الوزيرة (بارعة)، بل تبلغ البراعة بها حد ان تتطاول على الهيئة السيادية للرئاسة، فتتجاهل تصريح الرئاسة لجريدة "المجد" الاردنية، بالسماح رسميا لمنتدى جمال الاتاسي، بل ومواكبة هذا السماح بالحوار مع الناصريين. وهذه المفارقة "البارعة" سابقة نادرة تدخل في اطار عجائب الدنيا في سوريا، ان يتجاهل وزير ما قرار ما لرئاسة ما، منذ ثلاثين سنة ما...

واخيرا نظن ان موضوعة التعددية ونبذ العنف، ووحدة الوطن، لا تتطلب المراجعة النظرية من جانب الاخوان المسلمين للتأسيس لها معرفيا فحسب، بل ومن كل القوى السياسية في سوريا. فالاحزاب في سوريا - كما قلنا - كلها ذات بنية انقلابية. فالانتقال الى التعددية، والاعتراف بالآخر، والاستناد الى الشرعية الدستورية، لا بد له من الانتقال من مفهوم "الانقلاب" الى مفهوم "الانتخاب"، من مفهوم "القتال" الى مفهوم "الحوار"، من مفهوم "الممانعة" الى مفهوم "المجاذبة"، من" المونولوج" الى "الديالوغ"، واذا كنا طرحنا هذه الاسئلة على الاخوان المسلمين من قبل، فنحن في مداخلتنا هذه نطرحها على السلطة، فهي الاولى بها لأن الهدف من مرماها، ولأنها تملك معظم خيوط اتخاذ هذا القرار التاريخي في الانتقال من "تغول السلطة وشخصنتها وتوثينها واحديا" الى "تدول الدولة وانسنتها وبشرنتها تعدديا". بذلك فقط يشعر المجتمع بمحبة الحاكم له، ومحبته للحاكم لا رهبة ولا رغبة، لا طمعا في مغانمه، ولا

خوفا من اقبيته. وللتاريخ إتاواته واستحقاقاته، فالافضل لمجتمعاتنا ان تواجه هذه الاتاوات بالتقسيط. لا دفعها جملة فعندها تكون الكارثة، ولات حين مناص.

كفانا شعورا مخزيا بأن الاجنبي، هو حصانة حريتنا. كفانا امتهانا لاحساسنا بالسيادة الوطنية والقومية، ان يتدخل الاجنبي (البابا او شيراك) للوساطة بين الاخ واخيه. وان يبدو الاجنبي المنقذ للأخ من براثن اخيه وابن دمه وابيه، وان يبدو الاجنبي اكثر رحمة وعطفا وحبا للشعب من حاكميه؟!

فأية سيادة لأمة لا يجد شعبها ملاذا له الا في حماية الخارج وحصانته؟ واية وطنية وسيادة قومية لسلطة لا تجد شرعية لها الا في ظل حماية الخارج؟ ولا تجد شفيعا لشعبها المذل المهان الا بالاذعان للخارج مذلة وخنوعا وجدعا لأنف الأمة شعبا وسلطة؟

د.عبد الرزاق عيد

* النهار – ٢٠٠١/٨/٣

"الأخوان" السوريون يعدون *
"المشروع الحضاري لسوريا المستقبل"

محمد الحسناوي

سبق لروجيه غارودي قبل تحوله نحونا أن قال: إن كارل ماركس ليس الطريق الوحيد الى الاشتراكية، وبوسع العرب أن يستنبطوا اشتراكيتهم مما لديهم من ذخائر الفكر الاقتصادي والانساني، ولم يقف عند حدود القول، بل أكمل المسيرة بتحوله المعلوم نحو الثقافة العربية الاسلامية وقضايانا المصيرية.

والسؤال: هل يمكن نقل مقولة غارودي من مسألة الاشتراكية الى مسألة الديموقراطية أيضاً؟!

الماركسيون كانوا يستنكرون طروحات غارودي حتى قال التاريخ قولته، ووضع حداً لاحتكار الاشتراكية والعدالة الاجتماعية بسقوط المنظومة الاشتراكية.

العلمانيون اليوم يربطون عجلتهم بعجلة الديموقراطية (موضة) العصر، ويرفضون أية ديموقراطية ما لم تكن علمانية، وعلى طريقة فهمهم وممارستهم الخاصة للديموقراطية.

نحن نستعجل فنفصل بين العلمانية والديموقراطية على الرغم مما جرته العلمانية العربية والتركية من ممارسات استبدادية، أو أقلّ ما يقال فيها إنها ليست ديموقراطية.

هل من الديموقراطية ان ترفضني اذا لم ارفضها، او اذا قبلتُ بها، أو إذا دعوت الى العمل بها!! هل من الديموقراطية ان تسألني عن عقيدتي او ديني اذا قلت لك: انا أومن بالديموقراطية، او ان عقيدتي او ديني يدعو الى الديموقراطية والدفاع عنها والى محاربة الاستبداد (الديكتاتورية) بكل ما أوتيت من طاقة؟

إذا كنتَ ديموقراطياً حقاً، فالمطلوب منك ان تكسب الاصدقاء لها، وأن تتعاون مع العاملين لها، وان تبحث عن القواسم المشتركة لاستعادتها او اقامتها او التأسيس لها، على نحو ديموقراطي.

في مقالة الدكتور عبدالرزاق عيد المنشورة في جريدة "النهار" (٢٠٠١/٨/٣) عن "ميثاق الاخوان المسلمين في سوريا بين المصدر الامني والبرنامج البعثي" ميدان خصب للمطارحات الفكرية والسياسية، العاجلة والآجلة على حد سواء.

في ظاهرة مقاله أحسن الظن بمداخلة المسؤول الامني الرفيع حول الميثاق الاخواني المذكور، وفي حقيقة المقال خلاف ذلك، وهذا ذكاء نشهد به للدكتور عيد. وسوف نعد هذا التناول حجر الزاوية في مقاله، وسوف نبني عليه كل ما ندعوه اليه وندعو أنفسنا من تأجيل المعارك الجانبية، او اختصارها او تجاوزها، لئلا تستغل، فتكون بمثابة الذي "يحرق اللحاف من أجل برغوث" (أرجو عدم الاستخفاف بالمثل).

لقد أحسن الدكتور عيد حين طالب الاحزاب السورية كلها، بل النظام السوري الحاكم باسم حزب البعث... بما طالب به الاخوان المسلمين: اي بامتلاك برنامج عمل ديموقراطي مفصل حين يقول: "إن موضوعة التعددية ونبذ العنف، ووحدة الوطن، لا تتطلب المراجعة النظرية من جانب الاخوان المسلمين للتأسيس لها معرفياً فحسب، بل ومن كل القوى السياسية في سوريا... واذا كنا طرحنا هذه الاسئلة على الاخوان المسلمين من قبل، فنحن في مداخلتنا هذه نطرحها على السلطة، فهي الاولى لأن الهدف في مرماها، ولأنها تملك معظم خيوط اتخاذ القرار التاريخي في الانتقال من تغول السلطة وشخصنتها وتوثينها واحدياً الى تدول الدولة وبشرنتها تعددياً..." لذلك عمد الكاتب الى محاكمة النظام في ضوء ذلك:

١- ولعل أحرج سؤال وجهه للمسؤول الامني الرفيع: "هل هذه الاسئلة هي أسئلة المصدر الامني فعلاً؟ وهل تكفي الاجابة عنها ليعيد النظر في التعاطي مع الاخوان؟".

٢- فاذا كان الامر كذلك - كما يقول - فلماذا لم تجر السلطة منذ خطاب القسم... اي اقرار حقيقي بالتعددية واحترام الرأي الآخر؟

٣- لعجب... أن تخجل دولة ما في العالم من صفة تمثيل ارادة شعبها.

٤- ان تحفظ هذه الانجازات عن ظهر قلب بدءاً من طلاب الشهادة الاعدادية... لها القيمة ذاتها لعلامات الرياضيات والفيزياء...

٥- ما علاقة ذلك كله بالبرنامج النظري القومي العلماني لحزب "البعث"؟

٦- أين تثمين المصدر الامني لكشفنا ميثاق الاخوان من فجوات في ما يتعلق بالتعددية، والاعتراف بالآخر، وموقف السلطة الفعلي من المنتديات، ومطالب المجتمع المدني التي عبر عنها المثقفون... التي باركها الاخوان المسلمون أنفسهم، يعكس موقف السلطة الحانق المتهدد والمتوعد- وكأن موقف الاخوان من موقع مختلف.

٧- راحت طبول الحرب تقرع، والتهديدات تطلق، مما أعاد الى ذاكرة المجتمع عام١٩٨٠ المشؤوم... عندما استشعرت السلطة قوتها المطلقة فأطلقت العنان.

٨- ان الرد على الآخر ولو وصل الى حد التقريع والادانة والتأثيم.

٩- كفانا شعوراً مخزياً بأن الاجنبي، هو حصانة حريتنا.

وكان الكاتب بارعاً أيضاً في تحليل تصرف الوزيرة بارعة القدسي، وفي تقويم محاولتين اثنتين لخروج السلطة من شرنقة عزلتها الرمضاء: لقاء نائب الرئيس خدام مع الامين العام للاتحاد الاشتراكي الديموقراطي ورئيس التجمع الوطني الديموقراطي، من جهة، واشراك الاستاذ حسن عبد العظيم نفسه في لجنة لدعم الانتفاضة مع عشرين شخصية "حيث يضرب المثل في العدد الاكبر منهم بصفتهم أبطال الفساد والافساد؟!".

هذه الاقتباسات تكفي للدلالة الحقيقية على مراد المسؤول الامني الرفيع حين استشهد بكلام الدكتور عيد ضد ميثاق الشرف الوطني الذي طرحه الاخوان السوريون، اي ان المسؤول الامني الرفيع ليس مؤمناً أصلاً بطروحات الدكتور عيد، لا حول المجتمع المدني ولا حول الاصلاح السياسي، ولا حتى قبول الاخوان المسلمين ان اصدروا برنامج عملهم التفصيلي، كما يرغب الكاتب، سبق لي ان أشرت في مقالة عنوانها: "تغير خطاب الاخوان المسلمين وقراءته الامنية" القدس العربي ٢٠٠١/٧/٣٠" الى هذا المعنى: "هي لعبة امنية مكشوفة يعرفها عبد الرزاق عيد ويعرفها "الاخوان المسلمون" و"هل الامر يحتاج الى ذكاء مفرط كي نكشف أن هناك جهة تحاول الايقاع بين الرئيس وشعبه، بتخويفه من الشعب، او بتعطيل مشروعه الاصلاحي، كما تحاول الايقاع بين انصار المجتمع المدني والاسلاميين بحجة ان هؤلاء علمانيون وأولئك دينيون...".

كان بودي الاكتفاء بتثمين مقالة الدكتور عيد من جهة، وبكشفه اللعبة من جهة ثانية، لكن الكاتب يلح على سماع كلام اخواني حول تساولاته: "مرجعية الحكم: الهية ام بشرية؟ هل هم قادرون على قبول نظام الحكم المدني التعاقدي دون الدعوة الى دولة دينية؟...".

لا بد من شكر الدكتور عيد على طرحه وحقه في الاستفسار والتساؤل. ولكيلا أطيل في الجواب، بل الاجوبة التي تستحق فعلاً التوسع والمصارحة والتأصيل، فإن أول ما يخطر لي في تفسير هذا الطلب الصادر عن عدد من الكتاب المخلصين هو اعلان رأي الاخوان المسلمين الصريح لأن هذا الرأي يُسقط أو يمكن ان يُسقط دعاوى المسؤول الامني الرفيع او من يسمون الحرس القديم المتشددين في معارضة الاصلاح السياسي، وحلّ إشكال التعامل مع الاخوان المسلمين، فالاستاذ رياض الترك (الامين العام للحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي) على الرغم من تمنيه على الاخوان اعلان رأيهم بما يسمى العنف او اعادة النظر في سياساتهم السابقة... صرح بأن لهم الحق بتأسيس حزب سياسي على خلفية المرجعية الاسلامية، من وجهة نظر ديموقراطية. وهنا أنتهز الفرصة لأختصر كثيراً من التفصيلات فأقول: إن توجهات العمل السياسي لجماعة الاخوان المسلمين وممارساتهم منذ تأسيس التنظيم حتى يومنا هذا ليست لغزاً وليست خافية على الاطراف الوطنية والمعنيين بالشؤون السورية جميعاً، وكل المطلوب توضيحه هو الحالة الاستثنائية التي انجروا اليها في الثمانينات، لذلك جاء ميثاق العمل الوطني الذي اعلنوه منذ شهرين صريحاً في "نبذ العنف من اي طرف كان".

كما أن الاطراف الوطنية تعرف أسباب الاحداث الدامية في سوريا، لا في الثمانينات وحدها بل منذ انقلاب الثامن من آذار أيضاً. الدكتور عيد ليس بحاجة كي أعيد على سمعه ما كتبه زميله محمد عبد الجبار في كتاب اشترك هو معه في تأليفه حوارياً، تحت عنوان:

"الديموقراطية بين العلمانية والاسلام"، ولن يغضب اذا ذكّرته بأن جهد الاستاذ محمد عبد الجبار ليس الوحيد في هذا الموضوع، فهناك مثلاً:

- مقاربات في العلمانية والمجتمع (١٩٩٩م)- راشد الغنوشي.
- الحركة الاسلامية ومسألة التغيير (٢٠٠٠م) - راشد الغنوشي.
- حول اساسيات المشروع الاسلامي لنهضة الأمة - د. عبد الحميد الغزالي.
- الاسلام والعلمانية - يوسف القرضاوي.
- الأحزاب والحركات والجماعات الاسلامية - ج١ - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية
- تحرير فيصل دراج وجمال باروت.

جاء في الكتاب الاخير ما نصه: "ربما تميزها أي جماعة اخوان سوريا (...) انها كسرت آليات ما يسمى في نظرية الحزب السياسي بالنمط التضامني... واكتسبت فعلياً شكل الحزب التمثيلي الذي يمثّل طرفاً من أطراف النسق التعددي التنافسي الليبرالي، ويعمل وفق قواعده ومعاييره، تجلى هذا التحول الفعلي من النمط التضامني الى النمط التمثيلي من خلال تشكيل الجماعة عام ١٩٤٩م لـ"الجبهة الاسلامية الاشتراكية" التي تقدمت للناخبين بما يمكن تسميته بأول برنامج شامل ومتكامل للاخوان المسلمين في سوريا، وفازت بموجبه في انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٩م بأربعة نواب، ويمكن القول بشكل مكثف: إن مزايا الانجاز السياسي من خلال النسق التنافسي التعددي الليبرالي يومئذ قد أدت الى تغذية راجعة، لم تكتسب فيها الجماعة مجرد شكل الحزب التمثيلي وحسب، بل واقتربت فيها من احتمال تطورها الى نوع من حزب ديموقراطي اسلامي على غرار نمط الاحزاب الديموقراطية المسيحية في أوروبا واميركا اللاتينية، وكان مصطفى السباعي على وجه الدقة يعي هذا الاحتمال، ويدفع الجماعة باتجاه التطور نحوه فقد كانت تجربة الاحزاب الديموقراطية المسيحية الاجتماعية حاضرة في وعيه بدون ادنى شك، إلا ان السباعي فكّر في ما يبدو بمضمون اكثر راديكالية لجبهته الاسلامية الاشتراكية، ويمكن تكثيف مواقف جبهته بالدفاع عن النظام الجمهوري في مواجهته مشروع سوريا الكبرى، والوقوف ضد مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط، وتبني الحياد الايجابي، وطرح اصلاح زراعي جذري، والتعاون الاقتصادي والسياسي مع الاتحاد السوفياتي، وطرح الاشتراكية الاسلامية كبديل من الشيوعية".(ص٢٥٧ - ٢٥٨).

على طريقته يتوقع ان يعترض الكاتب على مصطلح "حزب ديموقراطي اسلامي" الذي ورد في النص السابق، لأن الديموقراطية - في رأيه - علمانية او لا تكون إلا علمانية، فما قوله بأسماء الاحزاب الديموقراطية المسيحية في اوروبا واميركا اللاتينية المشار اليها في النص المذكور؟. نحن نسأل هذا السؤال للاشارة الى "السلطة" غير العادية للاستشهاد بالوقائع الغربية

آسفين. هذه الاستشهادات تؤكد "التطورات التي حصلت للديموقراطية في العقود الاخيرة ترجح بدرجة كبيرة الرأي الذي يعتبر الديموقراطية شأناً اجرائياً... وكان هذا الفهم الذي بشّر به شومبيتر بداية التغير النوعي في مسيرة الديموقراطية: تلك المسيرة التي وصلت في الربع الاخير من القرن العشرين الى منعطف حاسم، جعل الديموقراطية تنظيمية بالأساس، ومن ثم فك ارتباطها التاريخي بالحضارة الغربية الحديثة وبالنظام الرأسمالي بدرجة أو اخرى "الديموقراطية بين العلمانية والاسلام - ص ١٣٦ و١٣٩"، واصطلح على تسميتها بالديموقراطية المعاصرة.

ولمزيد من الفائدة نشير الى مادة بعنوان: "الاسلام والعلمانية في الشرق الاوسط" "الجزيرة نت، تاريخ ٢٠٠١/٧/٢٣م" تعرض كتاباً يضم عدداً من الدراسات الجادة لعدد من الباحثين العرب والاجانب بصدد الموضوع الذي انتهينا اليه. في هذا الكتاب يرى جون اسبوزيتو تراجعاً مستمراً للعلمانية ليس فقط على مستوى العامة عند الناس في منطقة الشرق الاوسط، بل أيضاً على مستوى النخب. وأن العلمانية في الشرق الاوسط متلازمة مع الديكتاتورية، رغم انها تزعم الحرية والانفتاح والديموقراطية الليبرالية كما في الجزائر وتركيا وتونس. ويلاحظ عزام التميمي اخطاء "الحداثيين" حين يسقطون النظرة الى الدين الاسلامي من خلال نظرة اوروبا الى المسيحية والدعوة الى فصله عن الدولة.

أما جون كين فيطرح سؤالاً هو ما اذا كانت العلمانية تحول دون حرية التفكير في الديموقراطية نفسها، وبأنها تحولت (دوغما) سياسية، كما يرى بأن العلمانية تحمل تناقضات داخلية لا يمكن القفز عنها... ويشير الى تناقض داخلي آخر هو تقارب العلمانية من الديكتاتورية العسكرية تحت مسميات حماية الدستور العلماني من تصاعد المد الاسلامي، ومثل منع الحجاب او التضييق على المسلمين تحت مسمى الاندماج او محاربة التعددية الثقافية. اما عبد الوهاب المسيري فيناقش التعريفات الاساسية للعلمانية ويطرح مجموعة من مفاهيم تجديدية غير "فصل الدين عن الدولة"، فيدعو الى علمانية شاملة... حوسبة الحياة: يعني تكريس النظرة المادية للاشياء وللجوانب الانسانية. اما برويز منصور فيدعو الى تفكيك القداسة عن العلمانية، ونقض الادعاء السائد بأنها موئل الحقيقة والعلم، كما انه من غير العلمي ان يتم حبس النقاش، وكأنه صراع بين قيم الاسلام الايمانية ومنطلقات الحداثة العقلانية، او بين رغبة الاسلام للتمكن والنظام العالمي المتمكن، بل بين الايمان الذي يجسد ما هو متجاوز والافتراض العلماني الثيوقراطي بأن الحقيقة التامة قد تم الوصول اليها!

قد يعترض الدكتور عيد بأنه مطلع على فكر جماعة الاخوان المسلمين وممارساتها الديموقراطية في الماضي، وعلى الطروحات الفكرية للتيار الاسلامي المعاصر، لكنه يرغب بأن يسمع وجهة نظر التنظيم السوري في آخر تجلياتها، وبشكل مفصل في عدد من شؤون

الحياة العامة والخاصة لأن الزمان والتجارب تضفي على الخبرة والبرامج ألواناً جديدة، او تعمق جوانب، وتضعف جوانب وهكذا.

هذا طلب مشروع، وفي علمي ان التنظيم بصدد اصدار برنامج عمل تفصيلي يتضمنه "المشروع الحضاري لسوريا المستقبل"، وأتوقع ان تكون فيه الاجوبة المطلوبة في وقت غير بعيد. إن الذي يشغل "الجماعة" الآن هو ضرورة التقاء الاطراف الوطنية جميعاً على خطوط عريضة، كما جاء في ميثاق الشرف للعمل الوطني، وهو حرص على ما يجمع الشمل، ويختصر الجهد، ويؤجل، أو يتجاوز، الخلافات او المعارك الجانبية التي تفيد المعوقين او المراهنين على ضعف الاطراف الوطنية المتصدية للاصلاح العام، وهذا كله لا ينفي التذكير بأن الاسلام لا يقيم دولة دينية، وان البيعة للحاكم في الاسلام صيغة تعاقدية حرة.

- **النهار ٥ / ٩ / ٢٠٠١**

القسم الثاني

الفصل الأول

١- عجز الافهام عن إدراك ما يجري من وقائع في بر الشام
٢- البحث في أسباب الارهاب أم الاعتزاز به
٣- ردا على عبد الرزاق عيد (بين الذاكرة وطمس الأثر) - صبحي حديدي
٤- عثار المسار في مسالك اليسار (هل ثمة متغيرات في سوريا ؟)

عجز الافهام عن إدراك ما يجري من وقائع في بر الشام

في يوم الأربعاء ٥ أيلول ، اجتمع حوالي ٥٠٠ مثقف في منتدى الحوار الوطني الديموقراطي الذي أسسه النائب الدمشقي المستقل رياض سيف ، الذي برز في الآونة الأخيرة كصوت لليبرالية الداعي للديموقراطية وحقوق الإنسان ، وكمثل للبرجوازية الوطنية المنتجة التي راحت تطرد من ساحة الاقتصاد إلى درجة الإفلاس الذي آل إليه وضعه ، وذلك من تعاظم النفوذ الكاسح لطبقة الفساد السياسي أو ما دعوناه ب (الطغم اللصقراطية) ، التي راحت تستخدم البارودة والدبابة وأدوات القمع بوصفها وسائل الإنتاج المفضلة ، والتي عادت عليها بالخير العميم دون تعب أو جهد ، سوى دعوات الأمهات لهم بالتوفيق ليتحول التراب بين أيديهم إلى ذهب !

وأن تخصهم السماء بليالي القدر ، حتى أن وكيل صفقة الخليوي وفق بعض التقديرات يفيق كل صباح من صباحات ليلة القدر ليجد حسابه قد ازداد ثمانين مليون ليرة سورية ، أي ما يفوق مليون دولار ونصف دون أية توظيفات أو استثمارات ، سوى دعوات الوالدين !

ولعل فضح النائب رياض سيف لهذه الصفقة (القانونية) هي التي جعلت منه رجلا خطيرا خارجا على القانون ، فتم استدعاؤه وتوقيفه لأنه تحدى قرار منع المنتديات ، ولأن هذه المنتديات تشكل خطرا على الدستور ، لكن أي دستور ؟ إنه دستور الكانزين للذهب والفضة بفضل صلة الرحم ، وامتثالهم لتقوى الأمر الإلهي " الأقرباء أولى بالمعروف " وكل ذلك يستند إلى قاعدة إنتاجية راسخة عمادها الدبابة كأفضل وسيلة للإنتاج ، والسجن كأفضل وسيلة للتأهيل والإقناع .

فرياض سيف والبرجوازية المدنية السورية ، بسبب (الغباء) التاريخي عجزوا منذ أربعين سنة عن فهم القاعدة النظرية الذهبية ، امسك بالسلاح تمسك بالاقتصاد ، وبسبب هذا الغباء أحيل إلى السجن لإعادة التأهيل والإقناع !

وسبقه إلى هذا التأهيل نائب مستقل آخر محمد مأمون حمصي تحسس مخاطر الانهيار الاقتصادي من خلال مؤشرات انهيارات الاقتصاد المديني المنتج ، فاستشعر مستقبل الإفلاس الذي سبقه إليه رياض سيف بعد أن قرر الاقتصاد الأمني سحقه بالضرائب ، فما كان من الرجل سوى أن يصدر بيانا ، تبدأ الفقرة الأولى فيه بالاستغاثة بالدستور ، وليس تغيير الدستور !

إذ راح الرجل يطالبهم باحترام حتى دساتيرهم الموضوعة تحت تصرف مصالحهم ، لكن يبدو أن الدستور الحالي لم يعد يكفيهم ، أي أنهم يريدون أكثر من البند القائل : " إن حزب البعث

قائد للدولة والمجتمع " ، وذلك بتعديل الصيغة عبر إضافة كلمة واحدة حتى يكون هناك تطابق بين الصيغة والواقع ، وذلك بأن تضاف إلى جانب كلمة (قائد) كلمة (مالك) حتى ترتاح ضمائرهم الدستورية ، وحسهم العالي بالمسؤولية تجاه القانون والشرعية ، فتصبح الصيغة التشريعية الدستورية وفق رغباتهم " إن حزب البعث قائد ومالك للدولة والمجتمع " عندها ترفرف الشرعية رهيفة هفهافة فوق وطن الوحدة والحرية والاشتراكية ، ذلك الشعار الذي يردده أطفال الحضانة والطلائع والشبيبة والحزب الذي يبلغ وفق تقديرات بعض البعثيين أكثر من مليون ونصف بعثي ، متوسط عائلة كل واحد منهم أربعة أفراد ، فإذا ضربنا كان عدد البعثيين في سوريا ٦ ملايين ، عليهم أن يعتقدوا أنهم قائدون ومالكون للدولة والمجتمع ، كرشوة معنوية تقدمها النخبة الفائقة الحظ التي لا تتجاوز ٥% إلى ٩٥% من جماهير البعثيين المذلين المهانين ركضا وراء لقمة العيش ، مثلهم مثل جماهير السواد الأعظم للشعب ، لكنهم يتميزون عن باقي الشعب بعيشهم حالة قهر مزدوج ، القهر الأول هو معاناتهم كمعاناة كل الناس ، والثاني عليهم أن يشعروا أنهم حزب قائد ، وأن حقه الطبيعي في العمل ينبغي أن ينظر إليه كمنّة ، كمنحة ، كهبة ، وأن يعلن تستبيحه نهارا ، جهارا ، شكرانا ، وتكبيرا ، عندها يغدو نموذجا للإنسان المقهور مرتين ، الغريب والمستلب مرتين ، أي الضحية التي تقبل يد جلادها .

مئات الآلاف من عناصر الشباب المرافقين للمسؤولين وما أكثرهم في بر الشام أو العاملين في أجهزة الأمن ، الذين يتناوبون على حراسة أسيادهم المتنعمين بالدفء مع محظياتهم في صبارة قر الشتاء ، والمكيفات في حمارة قيظ الصيف .

يعبؤون هؤلاء المساكين بمشاعر وهمية عن الحظوة والامتياز الذي يحوزونه ، فيعمقون مشاعر الكراهية ضد المجتمع الذي يصور لهم كعدو ، بما فيه مجتمع الأهل والضيعة والأقرباء ، فيرفعون من بينهم بعض المساكين المخلصين لمعلميهم ، ليغدوا رموزا ، للجندي المحظوظ الذي انتقل إلى رتبة مساعد ، فغدا صاحب أطيان وفيلات وقصور ، فتهفو النفوس وتعرش الأحلام في نفوس محطمة ، بائسة ، مقهورة ، فتنفتح مناخات سامة للنميمة ، والتحاسد ، والتباغض ، حتى بين أفراد العائلة الواحدة .

رياض الترك الذي يدعى (مانديلا سوريا) حيث قضى سبعة عشرة عاما وسبعة شهور في زنزانة منفردة ، ألقى محاضرة في منتدى جمال الأتاسي ، ارتفع فيها فوق جراحه وآلامه وعذاباته ، ارتفع إلى مستوى قامته السامقة في فضاء الحرية ، فدعا إلى المصالحة الوطنية والاعتراف المتبادل بالجميع من قبل الجميع ، والبحث عن أسس للحوار من قبل الجميع في سبيل صياغة برنامج تغيير وطني ديموقراطي من حيث بنيته وترتيبه وتزمينه ، وذلك بهدف الوصول إلى " كلمة سواء " لبعث الثقة من خلال تبييض السجون وإنهاء حالة الطوارئ ،

وابتعاد الأجهزة الأمنية عن حياة الناس ، للدخول في مرحلة انتقالية تتطور بها الحريات وتنتظم الاختلافات في الإطار الوطني ، وتنتعش الحياة الحزبية والجمعيات الأهلية بشكل حر وشرعي ، وتعود الصحافة الحرة ، ويسود القانون ، وتزدهر المواطنية .. حتى الوصول إلى نظام وطني ديموقراطي يقوم على دستور حديث يضمن للبلاد ألا يقطع الاستبداد طريقها إلى المستقبل .

لم يكتف الرجل بذلك ، بل أبدى تجاوبا إيجابيا مع خطاب القسم للرئيس الشاب ، حيث رأى فيه نكهة مختلفة ولغة جديدة ، تقر بوجود الأزمة ، وبوجود المعارضة من خلال الاعتراف بالرأي الآخر ... الخ .

رغم كل ذلك اعتقل الرجل بطريقة فظة من قبل الأجهزة الأمنية ومن عيادة الطبيب ، وأحيل إلى محكمة أمن الدولة وهو الذي تجاوز السبعين ، وأجرى عملية القلب المفتوح منذ سنتين ويخضع لبرنامج علاج دقيق ومكثف .

لماذا ؟ لأن الرجل لم يعبر عن سعادته وامتنانه لديموقراطية العهد السابق الذي رماه في زنزانة منفردة قرابة العقدين من الزمن ، ولم يخرج إلا بضغوطات دولية ، أي أن الرجل لم يخرج من زنزانته مقابل أي تنازل للسلطة ، حيث دخل السجن ناقدا معارضا ، وخرج ناقدا و معارضا ، ولم يخف ذلك حتى في زمن الرئيس الراحل ذاته .

وأظن أن الراحل ذاته بخبرته وتجربته ، ما كان ليتصرف بهذا الطيش الصبياني لأجهزة أمنية شابة مفتونة بقوتها الجسدية أمام شيخ طاعن في السن كالترك ، لا أظن أن الراحل لو كان حيا سيتمكن أحد من أصحاب النفوذ والمصالح الأمنية والرؤوس الحامية الميليشاوية أن يقنعه بتضييع سنة على سوريا من الجهود الدؤوبة لتحسين سمعتها وصورتها الدولية مقابل نقد معارض له ولو كان هذا النقد صريحا ومباشرا كنقد رياض الترك ، الذي خرج من المعتقل بلا قيد أو شرط ، تحت الضغط العالمي والدولي ، وذلك مما يدعو إلى الحزن والألم وطنيا ، في أن تكون الحصانة الخارجية هي الحصانة الوحيدة لحرية الرأي أمام الأخوة والأهل في الوطن ، سيما وأن المناخات السورية تسير وبشكل مضطرد باتجاه تأكيد القيم المدنية السلمية الديموقراطية للتعددية في خطاباتها السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، فالكل دعاة نزع العنف عن العلاقات السياسية ، والكل دعاة تعددية واعتراف بالآخر ، ونبذ أساليب الماضي القائمة على الشرعية الانقلابية المؤسسة على مفهوم الإقصاء المتبادل ، هل فكر هؤلاء السكرى بالقوة والعنف أن اعتقال رجل شيخ مريض مهدد الحياة،أي عار سيجلبونه على أنفسهم لو حدث المقدور لا سمح ا ،وأية سنة جديدة سيفتتحون بها عهد الرئيس الشاب!!

الكل يدعو إلى مصالحة وطنية ، وإلى طي صفحة الماضي ، والارتفاع فوق الجراحات والآلام التي خلفتها سنة ١٩٨٠ الشئيمة ، التي سبقت بواقعيتها اللامعقولة ولا معقولها الواقعي

، عالم الرعب الخيالي لجورج اورول بأربعة أعوام ، وذلك في روايته ١٩٨٤ ، وكأن الرجل كان يلهمه شيطان عبقريته ، بأن نبوءته الشيطانية هذه ستكون سوريا الثمانينات مسرح أحداثها ، عندما تنفلت غرائز العنف بلا حدود لتجتاح مخزون العقلانية المدنية الحضارية التي كانت بلاد الشام مهادها الحضاري الآرامي ، فاليوناني ، فالروماني ،فالعربي الإسلامي .

لقد وصلت النخب التي شكلت الطبقة السياسية الحاكمة المؤلفة من رعاع الريف و حثالات المدن على حساب الطبقة الوسطى المدينية المنتجة لقيم الثقافة وقواعد السلوك والأخلاق ، إلى حد من النهم الذي لا قرار له ، فمهما حاز وملك ووفر ، يستشعر بنهمه العميق بأن هناك ثمة ما ينقصه ، وثمة من ينافسه عليه ، فيشتد السعار الكلبي ، ليصل حد حرق الأوطان من أجل إشعال سيجارة .

وهذه النخب الجاهلة ، الضيقة الأفق ، غباء ، وحسدا ، وحسية تتعبد ملكية الأشياء ، بلذة ماسوشية ، تتمازج فيها الرغبات الحسية القائمة على النزوع للتواصل الجسدي ، إلى التواصل مع مثالاته في عالم الأشياء ، ولذا ترى قطعانا من هؤلاء محدثي النعمة ، الذين يتواصلون مع كل ما حولهم في العالم عبر القضيب ، حيث كل الموجودات حولهم ، الطبيعة ، الثقافة ، الفنون ، الآداب ، انوثة ، موضوع للرغبة والاشتهاء الذي لا يستنفذ نهمه الفلاحي الرعاعي لاحتواء كل ما حوله حسيا (ايروسيا) ، بوصفه موضوعا انثويا خنثويا للمباضعة والجماع ليتم إخضاعه ، هكذا تعامل العقل – الجسد الحاكم مع كل ما حوله من قوى الفعل السياسي (الجبهة الوطنية التقدمية) بوصفها موضوعا للفعل ، للمفعولية ، وليس بوصفها ذاتا للفعل والمشاركة والتكافؤ .

كل المؤشرات الاقتصادية التي يجمع عليها الباحثون تشير إلى أن كل حيزات التنمية السورية في هبوط ، ويكفي أن نقدم بعض الأرقام الدالة التي تقول أن الحد الأدنى للأجور يقل ٣٠٠ مرة عن حد المعيشة ، وتدهورت القدرة الشرائية إلى حد أن وصل الفارق بين الارتفاع في الأسعار والأجور(منذ عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٠) إلى ٢٠٠% ، ولعل المفارقة الأكثر حزا في النفس أن تكون مصر الذي يبلغ عدد سكانها أربعة أضعاف عدد سكان سوريا تقريبا قادرة رغم عدم ثرائها إلى تأمين ٧٥ % من طلاب الثانويات على متابعة الدراسة ، في حين أن سوريا ، قلب بر الشام خصوبة وثراء ومن ثم مواردا ، لا تستطيع أن تؤمن أكثر من ٤٢،٣ % من الطلبة الذين يتابعون دراساتهم الثانوية ، وكل هؤلاء مدفوعون إلى سوق البطالة ، أو العمالة السوداء في دور الجوار ، بما فيها لبنان الحرب الأهلية التي راحت تنتقم من التجاوزات القانونية ، والنزوع إلى الهيمنة والإلحاق والاحتواء والإخضاع ، تماما كما يحدث مع أية محافظة سورية ، بقتل عمالنا المساكين في لبنان ، الذين يملؤون سوق العمالة اللبنانية والأردنية ، وتصطف النخب العلمية (أساتذة جامعات – أطباء – مهندسون) بالطوابير أمام

السفارات العربية ، وعلى مرأى من عيون وأنظار السلطات دون أن يشعرها ذلك بأي حرج أو خجل من شعبها ، الذي تتغطرس عليه وتتعنجه بقوتها على ضعفه وجوعه لللقمة والكرامة ، ولا تجد ملاذا لتنفيث عقد ضعفها وعجزها أمام التحدي الخارجي سوى شعبها الطيب ، الصابر ، فتصب جام غضبها ، لتستشعر رجولتها وفحولتها ، كما يفعل أي ذكر شرقي مهزوم من الداخل أمام الخارج ، فيستعرض رجولته وفحولته أمام عائلته وزوجته ، وأطفاله .

وهذه الغطرسة الشرقية المستبدة في ظاهرها أمام ذاتها ، والعنينة في حقيقتها في مرآة غيرها ، سرعان ما تتكشف عن صلف وغرور أمام الأهل والأخوة ، والتصاغر والتضاؤل أمام العدوان الخارجي .

لقد ملأنا الدنيا صياحا على وزارة التعليم العالي ، أنه ليس في بر الشام السوري من يمنح علامات إضافية للقبول بالجامعات ، ثمنا لارتهان الطالب لإرادة السلطة والأمن إلا في سوريا ، وطالبناهم أن يقدموا لنا مثالا شبيها لنا حتى ولو في جزر القمر ، لكي نتعزى فنقول نحن وجزر القمر مشتركون في منح علامات سياسية نضالية لمؤيدي السلطة الحاكمة والدولة الأمنية ، كنا نتوقع في بحر سنة الإصلاح أن تكف هذه الجهات السلطوية عن هذه المهزلة لأنها لا يعادلها فضيحة في كل أنحاء العالم وليس لها أية مرجعية في قاموس الأشباه والنظائر ، ومع ذلك شاهدنا مسؤول الشبيبة السلطوية ، يحتل الموقع الأهم بين ممثلي وزارة التعليم العالي ، ليتحدث بطمأنينة عالية من المشروعية القانونية والحقوقية حول مفاضلة الشبيبة الحزبية ، حيث يحق لكل شبيبي أن يحصل على علامات استثنائية كرشوة له على دخوله في محفل الهتاف الحزبي السلطوي ، بطريقة تشرعن دولتيا لأخلاق الفساد المنظم والممنهج .

وزارة الثقافة التي حافظت – ضمن الحدود الممكنة – على كرامتها الثقافية ، تعسكرت في مدى سنة الإصلاح إلى الحد الذي لا يستطيع فيه الكتاب والمثقفون العاملون في الوزارة أن يستقبلوا ضيوفهم من الكتاب والمثقفين والمفكرين والفنانين السوريين والعرب ، إلا بعد ساعة محددة ، بأمر من الوزيرة الجديدة الشابة التي يفترض بها أن تمثل عقلية جيل التجديد والإصلاح ، وهذا تنبيه للمثقفين العرب الذين يرغبون زيارة وزارة الثقافة السورية التي حافظت على أرقى سمعة لها بين الوزارات في سوريا خلال ربع قرن ، أن يسألوا عن مواعيد الزيارات قبل زيارة سوريا ، لكي لا يقفوا في الشارع انتظارا لموعد الزيارات الذي تحدده الأوامر العسكرية للوزيرة الشابة أو عليهم أن يأخذوا مواعيد مع الكتاب الذين يريدون زيارتهم في الشارع مقابل الوزارة ، حتى يحين موعد الاستقبال !؟

علما أن هناك عند باب الدخول حارس عتيد لا يسأل عما يريد ، فلا يفيد معه أن يكون الزائر نجيب محفوظ أو محمود درويش أو ادوارد سعيد ،فالناس أمامهم سواسية كأسنان المشط... !؟

واتحاد الكتاب السوري ، يرأسه في المركز أقدم رئيس اتحاد كتاب في العالم انتخب من المهد إلى اللحد ، وكذلك مفتي الجمهورية ، وكذلك رئيس مجلس الشعب الذي يشعر بالغبطة لأدائه دور رئيس فرع الأمن ، فلا يتردد في أن يسلم زملاءه في مجلس الدمى الشعبي البرلماني ، ويبدو أن الأقدار عاكسته ، عندما قادته لأن يكون رئيس مجلس شعب ، بدل أن يكون رئيس أحد الفروع الأمنية ، إنه أغرب رئيس برلمان في التاريخ في استخفافه بمقامه التشريعي ، ومن حسن حظنا أننا لسنا أعضاء في برلمانه لكي لا تطالنا ممارسة دوره التشريعي العظيم في تسليمنا للشرطة والمخابرات كما فعل مع زملائه الذين يفترض تضامنه معهم (رياض سيف ومحمد مأمون الحمصي) .

إن المادة ٦٧ من دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣ ، والمادة ٢١ من النظام الداخلي لمجلس الشعب الصادر سنة ١٩٧٤ ، كلا الصيغتين تنصان على حق رئيس المجلس النواب برفع الحصانة عن النائب في " حالة الجرم المشهود " فقط .

ولا نعرف ماهو الجرم المشهود للسيد محمد مأمون حمصي ، عندما قبض عليه متلبسا بجوعه بسبب إضرابه عن الطعام ، مطالبا بتنفيذ الدستور واحترام القانون وحريات التعبير ، وايقاف العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية وإطلاق سراح المعقلين السياسيين هل هذا هو الجرم ، أليس هذا الجرم هو أمنية وحلم كل مواطن سوري للخروج من السرداب إلى وجه الأرض ، ومن الظلمة إلى النور ، هل يرفع السيد رئيس مجلس الشعب الحصانة عن الشعب الحالم بالحرية والذي يفترض أنه ومجلسه ممثلو حصانته التشريعية فيعتقله بكلتيه ، ليعيد تأهيله ، حيث لا حصانة لمن هو في طور الوصاية !

ما هو الجرم المشهود لرياض سيف ، عندما أوقظ من نومه للقبض عليه ؟هل النوم جرم مشهود ، أم أن رياض سيف سجلت عليه أحلامه ، فقبض عليه متلبسا بحلم الحرية ؟

أعلنت السلطات أنه ممنوع المنتديات إلا بموافقة ، فتوقفنا جميعا ، بانتظار وضع قانون للمنتديات ، فإذا بنا لا نجد مرجعا قانونيا ، وعندما تم التوجه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، فكانت صيغة الرد الوزاري عجائبية في سرياليتها " عدم اختصاص الوزارة بذلك ورفض الطلب مع ذلك " لنكتشف بعد ذلك أن الجهة القانونية الوحيدة المخولة بذلك هي المخابرات ، فرع الأمن السياسي ، فإذ بنا نفتح بابا على أنفسنا ليعطونا درسا لا ننساه بالقانون ، مادمنا نطالب بدولة القانون ، فأصبح كل مواطن يجتمع لديه ثلة من أصدقائه يستدعى ويكتب تعهدا ، بأنه لن يستضيف أحدا في منزله إلا بالحصول على إذن ترخيص من فرع الأمن السياسي ، فأصبح الناس يخشون من أي اجتماع بما فيها اجتماعات جمعيات للتوفير ، وتلك طريقة اكتشفها الموظفون البؤساء ، حيث يجتمعون للمساهمة بمبلغ يقترعون شهريا على من يناله لوفاء دينه .

تكونت خبرة شمولية على مدى أربعة قرون ، تجعل الناس تكفر بأي مطلب ، لأن السلطة تجد نفسها أكبر من أن تكون معبرا عن ارادات الناس ومطالبهم ، فهي التي تطالب ، وعلى المجتمع أن ينفذ فقط ، انطلاقا من تصور عسكري للمجتمع يرى في الناس جنودا ، وفي السلطة جنرالات ، فمن العار على الجنرال أن يأتمر بأمر مجتمع الجنود !

بعد اعتقال رياض الترك الذي غدا رمزا للحرية وسجناء الضمير ، كان أكثر من ٥٠٠ مثقف في منتدى رياض سيف يتبارون لرفع الصوت احتجاجا ، لم تنته المداخلات حتى بعد منتصف الليل ، بعد الاعتذار من العشرات الذين يريدون أن يتحرروا من خوفهم بإعلاء الصوت تحديا وتنديدا وذهابا حتى النهايات ، وكأن الصبر قد نفذ من الانتظار فوق جبل الأحقاف (المطهر) حتى ولو كان الهبوط إلى قاع جحيم السجن ، فما عادوا يحتملون أصفاد انتظار المستحيل .

كانت ظاهرة مدعاة للدهشة أن الناس راحوا يتدافعون على أبواب الحرية ، حتى ولو كانت هذه الأبواب ستقود إلى السجن ، ولا تفسير لذلك سوى استشعار اليأس والقنوط تحت ضغط اختزالهم إلى رعايا تأكل وتشرب وتتناسل ، ومن القديم أعلن أرسطو أن الإنسان " حيوان السياسي " فعندما تنتزع منه صفة السياسة فإنه لا يعدو أن يكون حيوانا فقط .

فكما لا براء من الخوف من الموت إلا الموت ، كذلك لابراء من الخوف من السجن إلا بالسجن ، عندها يعانق المرء حريته ، ويتجاوز حيوانيته ، أي يصبح حرا كرياض الترك ، عندها تتفتح مسالك الروح ومنعرجاتها شوقا إلى المثل الأعلى ، المطلق ، ا ، غائية الوجود ومعناه المنبث حرية في خلقه ، حيث الفناء في الخلق ، هو الدرب الوحيد للاتحاد بالحق .

إن سنة ثانية من عمر الرئاسة تدشن باعتقال رياض الترك وعضوين في مجلس الشعب ، لا تبشر إلا بسنوات عجاف ، ولعبة القانون والقضاء لن يصدقها أحد في بلد لا استقلالية فيه للقضاء ولا سيادة للقانون ، سيما عندما يكون الشرط الأول للقبول بسلك القضاء أن يكون القاضي عضوا في الحزب الحاكم ، منذ قرنين أعلن عمانوئيل كانت : على السياسة أن تركع أمام القانون ، وعلى هذا فإنه لا يمكن لأحد أن يصدق القانون في بلادنا لأنه أول الراكعين أمام السياسة .

أفرجوا فورا عن رياض الترك ورياض سيف ومحمد مأمون الحمصي ، لإنقاذ القانون وإنقاذ السياسة ، وإنقاذ ممكنات المصالحة الوطنية ، وطي صفحة الماضي ، وإلا فإن البلاد والعباد سيدخلون في دورة جديدة من العنف و العنف المضاد ، ونخسر كل المكتسبات الواعدة للسنة الفائتة ، وندخل جميعا شعبا ودولة في نفق مظلم من أجل مصلحة حفنة من أصحاب المصالح والنفوذ ، التي لا يسرها أن يكون المستقبل للإصلاح ، والاعتراف بالآخر .

*منتصف ايلول / ٢٠٠١ – تم طلب وقف نشرها في النهار ، بعد أحداث ١١ ايلول ، انطلاقا من الشعور بالمسؤولية بعدم التأجيج ، سيما بعد طرح ١٦ سؤالا مكتوبا من قبل إحدى الجهات الأمنية ، التي أومأت لنا بإيحاءات ممكنات الافراج عن العشرة الفضلاء ، استتباعا لهذا الحدث المهول عالميا ، وهو حدث ١١ ايلول

البحث في أسباب الإرهاب أم الاعتزاز به ؟ *

تداولت الصحافة العربية والأجنبية جملة وردت على لسان الرئيس السوري مفادها : أن لدى سوريا خبرة في مكافحة الارهاب ، يمكن للولايات المتحدة ان تستفيد منها ، حاولت ان أعرف مصدر هذا الكلام ، فلم أجد له في المصادر الرسمية أي إشارة .

فوكالة الأنباء السورية (سانا) تحدي\ثت عن استقبال الرئيس للسناتور الأمريكي جون ديفسون زوكفلر ولالوفد المرافق ، واشارت إلى أن الحديث " دار حول النتائج التب ترتبت على أحداث أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيدين الاقليمي والدولي " وقد أكد السيد الرئيس – والكلام للوكالة – أن مكافحة الارهاب يجب أن تعتمد على تحليل أسباب قيامه ، وأن الارهاب بالمفهوم المطروح حاليا هو ارهاب بعيد كل البعد عن القيم الاسلامية .

وأوضح السيد الرئيس أن تاريخ سوريا العريق يؤكد تمسك شعبها بقيم الديانات السماوية ، الأمر الذي حقق ويحقق استقرارها .

بعد أن سمعنا تعليق الصحافة الاسرائيلية بأن العم سام ربت على كتف الرئيس السوري بسبب هذا القول المزعوم ، ثم تناقل الصحافة لهذا القول بين معارض محايد وبين معارض ناقد ، يذهب الأخير الأخ صبحي حديدي في جريدة القدس العربي إلى الحد الذي يتساءل : ما هي الخبرة السورية التي يمكن أن تقدم بهذا المجال ؟ هل هي محاصرة سرايا الدفاع ، وقيام كتائب مختارة من الوحدات الخاصة بقيادة اللواء علي حيدر ، بمحاصرة مدينة حماه ٢٧يوما، وقصفها بالمدافع الثقيلة والدبابات ، قبل اجتياحها ، واستباحتها وتخليفها وراءها بين ٣٠ – ٤٠ ألف قتيل من المواطنين المدنيين ، فضلا عن ٥١ ألف مفقود ولم يتم العثور عليهم حتى اليوم ، وتهجير نحو ١٠٠ ألف ، وتهديم أحياء كاملة (البارودي ، الكيلاني ، الحميدية ، الحاضر) ؟ مشيرا إلى اعتراف باتريك سيل صديق النظام السوري بأن " العقاب كان وحشيا " وإن كان لا يوافقه على أن معركة حماة هي معركة بين ثنائيات (البعث والاسلام ، السنة والعلويين ، الريف والمدينة) ، ليعود حديدي متسائلا : هل كان يتعين على البنتاغون أن يدك قندهار وكابول على غرار ما فعلت سرايا الدفاع ، والوحدات الخاصة في مدينة حماة ؟

أم كان يتعين إصدار مراسيم أمريكية تحكم بالاعدام و(بمفعول رجعي) على كل منتسب إلى الطالبان أو إلى تنظيم القاعدة ؟ ام كان يتوجب على القائد العسكري الأمريكي أن يمتطي ظهر دبابة في قلب مدينة كابول وأن يعلن بمكبر الصوت أنه مستعد لقتل ألف شخص كل يوم (كما فعل قائد عسكري سوري في مدنية حلب في نيسان من عام ١٩٨٠) ؟!

ومنطلق الأخ حديدي في قراءته التأويلية للعبارة المنسوبة للرئيس ، أن المنطق يستدعي من السلطة السورية ، والادارة الشابة للرئيس أن تكون حريصة على دفن تلك الذكرى المشؤومة .. فتتفادى الحديث عنها وتحاول طمس آثارها وطي صفحتها .. وثمة مصلحة في نسيانها أو تناسيها ....

هذا المنطق الذي يطالب حديدي السلطة السورية به يقوم بالارتداد عنه ، فينسى ما يطالب به الآخرين ، هذا إن صحت نسبة العبارة إلى الرئيس ، وذلك عندما يقوم من موقع معارض مختلف بالتذكير بتلك المآسي والكوارث وعرضها ناكئا الجراح من جديد !

سألت أحد الأصدقاء البعثيين ممن يتاح لهم معرفة الأمور –نسبيا – عن كثب ، عن ورود تلك العبارة على لسان الرئيس ، فأبدى استغرابه وقال أنه لم يسمعها إلا في تعليقات الصحافة ، ولم يطلع عليها في مصادرها الرسمية ، ورغم ذلك فإنه قدم قراءة تأويلية مختلفة ، وهي انه غذا كانت وردت هذه العبارة فعلا ، فإنها أتت في سياق الدعوة إلى ترشيد السلوك الامريكي القائم على الرد العسكري ، ليقول : أن التجربة السورية رغم العنف العسكري الذي استخدمته ضد الارهاب فإنه لم يجد ، إذ انه لاتزال الثقافة الحاضنة للطهورية والتعصب والانغلاق والعنف قائمة ، فالرئيس إذن كان يتحدث عن معالجة الأسباب المؤدية للإرهاب .

وليس الرد عليه بإرهاب مماثل ، وعلى هذا فإن هذه القراءة لها من المشروعية مثل ما لقراءة صبحي حديدي لكن من الموقع المختلف ، وإن كان الأجدر بقراءة الأخير (حديدي) ان تتريث للتأكد من مصادر الأدلة ، وعن صحة المصادر ، وذلك لأن المصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي تشكل الأولى في سلم ألويات الحركة الوطنية الديموقراطية بكل أطيافها في سوريا ، من التجمع الوطني الديموقراطي إلى لجان الدفاع عن حقوق الانسان ، إلى لجان إحياء المجتمع المدني .

نحن إذ نستند إلى نص بيان وكالة الأنباء السورية (سانا) وإلى منطق النص الذي يدعو إلى " البحث في أسباب الإرهاب " ، فإن ذلك يدعونا إلى الاستبعاد القطعي للصيغة المزعومة المنقولة عن لسان السيد الرئيس حتى يأتينا ما يقطع دابر الشك باليقين .

فالعقل يقول باستحالة هذا النقل وذلك :

لأن من يتحدث عن أسباب الغرهاب ، لا يمكنه التباهي أو الاشادة بالارهاب المضاد ، وذلك لأن منطق الخطاب يتأسس على البحث في الأسباب والعلل ، العلل السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، وذلك هو السؤال العقلاني الذي ووجهت به الولايات المتحدة من كل الأصوات الديموقراطية والمعادية للحرب والداعية للسلام داخل الولايات المتحدة وخارجها ، متمثلا في صيغة " لماذا كل هذا الكره للولايات المتحدة على المستوى العالمي ؟ "

هذا على المستوى الخارجي ، ذلك أن السؤال عن أسباب الكره لا يسمح بتلك القراءة المزعومة المنسوبة للرئيس ،لأن مبدأ السببية يتيح لنا بعد أكثر من عشرين سنة التأمل العميق – على المستوى الداخلي – بالبحث عن بواعث وأسباب لحظة الجنون التي عصفت بسوريا مجتمعا وسلطة ، وليس الاعتزاز بها ، فالحديث عن مجزرة حماة يدعونا إلى لتقصي العوامل والعلل الكامنة في بنية المجتمع السوري والتساؤل عن الأسباب التي جعلت من حماة طهورية متزمتة منكفئة على ذاتها في الثمانينات ، بينما شكلت رافعة الفكر القومي الحوراني والبعثي لاحقا في الخمسينات ، حيث قدمت حركة علمانية نموذجية في عملية دمجها (المواطنوي) لكل المذاهب والطوائف .

وعلى هذا فالحديث الذي يدور عن الأسباب لا يمكنه أن يشيد ويتباهى بمآثر لحظة ذهول انقاد إليها الوطن ، غاب فيها العقل وانفلتت فيها الغرائز متداحة منذ حادثة مدرسة المدفعية وصولا إلى حوادث حماة ، وأنا على يقين أننا بعد وقفة طويلة مع النفس ، وبعد خطوات ملموسة على طريق احترام الراي والرأي الآخر الذي دعا له الرئيس الشاب ، لابد من تقيؤ سنة ١٩٨٠ من ذاكرتنا الوطنية ، وإعلان هذه السنة الشئيمة سنة حداد وطني ، لأن الوطن كان هو الخاسر الأوحد ، حيث لم يكن هناك رابحون أو منتصرون سوى اعداء الوطن ، ألم يعلن السادات أنه سيعاقبنا على معارضتنا لكامب ديفيد ، وذلك بأن يملأ ساحات سوريا بالدم ؟

ونحن نعرف أن السادات لم يكن قادرا على ذلك بدون حلفائه امريكا واسرائيل ، فالدولة إذن لم تنتصر ، إذ لا نصر للدولة على مجتمعها ، فانتصار الدول يكمن بتحقيق سيادتهاالوطنية والقومية ، لا بهزيمة شعوبها .

وهزيمة المجتمع هي هزيمة للدولة ، فغب الهزيمة الأمنية التي لحقت بقوى العنف الأصولي ، خرج المجتمع منهوك القوى ، كارها ، كافرا بأي اهتمام بالشان العام شاتما السياسة وفعل ساس ويسوس ، كما عبر الإمام محمد عبده ذات يوم ، لأن العالم الخارجي (خارج المنزل والبت) غدا للمواطن والمجتمع عدوا ، جحيما ليس بالمعنى الفلسفي الوجودي فحسب ، بل بالمعنى العضوي .

بعد ان انشرخ المجتمع شرخا عموديا ، عضوانيا ، يتأسس على علاقة روابط الدم والقرابة والطائفة ، ليتم التضحية بأكثر من خمسين سنة كانت تتاسس علاقات مجتمع مدني يتنضد تنضيدا أفقيا ، سوسيولوجيا ، طبقيا ، حزبيا ، بالمآل مؤسساتيا ، فعندما ينكسر المشروع الوطني والقومي الاندماجي النهضوي ، ينكفئ الناس إلى روابط العائلة والعشيرة والطائفة .

وعلى أنقاض الروح الاجتمعي المهزوم المدمر ، سينهض البوم والغربان ، وتفلت خفافيش الليل ووطاويط الظلمة لمص الدماء التي ملات الساحات وتقوم ادواتها التنفيذية بإشاعة مناخ من الرعب السياسي يصنف الناس على اساس طائفي بطريقة رخيصة ودنيئة ، ولا وطنية ، فهذه الطائفة يحضر لأفرادها تهمة جاهزة بأنهم أخوان مسلمون مثلا ، ولتلك الطائفة حزب العمل الشيوعي ، ولهذه تهمة العالقة مع حزب البعث العراقي ... إلخ ، وتحولت إلى علاق دموي يمتص دماء المجتمع النازف ، ودماء الدولة التي تآكلت وتراجعت إلى مستوى السلطة ، والسلطة انحطت إلى درجة التسلط ، فغدا المجتمع بعد ان فقد قواه الحية قاعا صفصفا مشلول الإرادة أمام عملية سطو وسلب ونهب عز نظيرها ، وكانت اللحظة التأسيسية لواقع شفا الانهيار الاقتصادي الراهن ، هذا إذا كان للعرب اقتصاد كما يتهكم بيريز من أموال العرب الريعية .

وفي الفصل الأخير من مشهد الذهول العابث لجنون المجتمع والسلطة كان شارون يحاصر بيروت ١٩٨٢ ويوجه ضربة عسكرية موجعة لقواتنا العسكرية في لبنان ، ثم يشد الخيوط باتجاه ان يكون البطل في مسرحية الرعب هذه بفصل صبرا وشاتيلا !

هذا الانهاك العابث للدولة والمجتمع أجبرنا على الوقوف موقف المتفرج والمشارك مع الأسف المرير تجاه الوحش الأمريكي وهو يفترس الثور الأبيض العربي الاول (العراق) ، في حرب الخليج الثانية .

وسنة ١٩٨٠ الشئيمة التي أسست هذا الأخدود بين الدولة ، السلطة ، أو بالأحرى التسلط ، وبين المجتمع الذي صمت صمت القبور ، هي التي تفسر حيرتنا وارتباكنا ، واضطرابنا ، بل وعجزنا امام التهديدات التركية !

إذن منطق السببية الذي يدعو إليه الرئيس لا يمكنه – فيما نظن – أن يقود إلى التباهي بهذا الماضي المرعب كما يتأول البعض .

بل إن سلوك الرئيس الشاب – ماقبل وما بعد الرئاسة – يدل دلالة قاطعة على أنه متفاعل مع الحس والسلوك المدني ، فهو مدني لا عسكري والانسان يستأنس به على حد تعبير انطون مقدسي في حواره مع محمد علي الأتاسي في ملحق النهار ، فلا شخصنة لذاته ولا صنمية ولا توثين أو تأليه ، فهو يظهر على شاشة التلفزيون يلب سبدلة رياضية ككل رؤساء الدول المتحضرة ، يفاجئ الناس في الشوارع والأسواق والمطاعم والمسارح دون اي استعراض أو بهرجة أو تواضع مفتعل كاذب ، حتى أن الناس يعلقون على صوره التي يرتدي فيها البزة العسكرية أنها لا تتناسب مع براءة فرح الشباب التي تسكن محياه .

ولهذا فالناس – لكل هذه الاسباب – يصدقون وعوده الإصلاحية ، لكن الحركة الديموقراطية تشكك بممكنات الاصلاح الاقتصادي بدون الاصلاح السياسي ، وتعتبر هكذا

دعوة ضربا من الميتافيزيك ، لأنها في جوهرها ليست إلا دعوة تبشيرية تقوم على وعظ اللاص أن يتق ا ويكف عن السرقة ، حيث لا تزال مملكة الساطة غابة تحفل بكل أنواع الضواري والزواحف والديناصورات – حسب تعبير المرحوم محمود سلامة – الذي دفع ضريبة وصفه للطغم (اللصقراطية) بأنها ديناصورات ، فما لبث أن طرد من رئاسة تحرير جريدة الثورة ، ثم التهمت الديناصورات قلبه بعد شهور ، فمات مجلوطا كعادة المثقفين في سوريا ، حيث لايملكون سوى حرية واحدة هي حرية اختيار الموت بالجلطة أو السرطان (توفي بالسرطان في التسعينات : إلياس مرقص ، سعيد حورانية ، سعد ا ونوس ، بوعلي ياسين ، هاني الراهب) ، وبذلك يكون محمود سلامة أول شهداء الإصلاح ، الذين آمنوا برسالة الرئيس الشاب .

إن أول مبادئ العقلانية فلسفيا ومعرفيا هو التطابق بين الاهداف والوسائل ، وعلى هذا فالأهداف المتطلعة إلى الإصلاح الاقتصادي ، لا يمكنها أن تتطابق مع رسائل معادية – بنيويا للاصلاح ، لأنها ببساطة تتعارض مع مصالح تلك القوى التي طالما اخضعت الدولة والقوانين والقضاء والسلطة والتشريع لهذه المصالح.

ولهذا فإن أية دعوة للاصلاح الاقتصادي لا بد لها من استعادة الدولة والقضاء والقوانين .. هذا التناقض بين الاهداف والوسائل، كان ضحيته عشرة افاضل كما يسميهم المنصف المرزوقي المناضل المعروف في الدفاع عن حقوق الانسان. ويأتي في مقدمهم المناضل "مانديلا سورية" رياض الترك الذي أُعيد إلى السجن بعدما قضى سبعة عشر عاما وسبعة اشهر في زنزانة منفردة، وزميلانا في الهيئة التأسيسية للجان احياء المجتمع المدني الخبير الاقتصادي عارف دليلة، والدكتور وليد البني، والنائبان الديمقراطيان اللذان استيقظ ضميرهما الوطني الشجاع، رياض سيف ومحمد مأمون حمصي وناشطون ديمقراطيون يأتي في مقدمهم الناطق الاعلامي باسم منتدى جمال الاتاسي حبيب عيسى، ويفترض ان هذا النادي اكتسب شرعية الاعتراف من جانب الرئيس، لكن الديناصورات رفضوا اعطاء الترخيص، وظلوا يلاحقون الناس تهديدا ووعيدا واعتقالا، والدكتور كمال لبواني، وحبيب صاح، وحسن سعدون وفواز تللو.

وبسبب هذا التناقض غير العقلاني بين الاهداف والوسائل، او ما يسميه ياسين الحافظ العجز عن إنتاج وعي مطابق للواقع القائم والواقع المرتجى، فإن إحباطا وخيبة ومرارة تسود الفضاء السياسي والثقافي والاجتماعي، لكن لأننا محكومون بالأمل، حسب تعبير الصديق الراحل سعد ا ونوس، نجد أنفسنا نحمل في ذاتنا التناقض غير العقلاني ذاته، حيث يمكن وصف حالتنا بـ "الملحبطين" من "الأمل والإحباط" أو "المتشائلين" من "التفاؤل والتشاؤم"

حسب تعبير الراحل إميل حبيبي، هل هي مصادفة ان نجد انفسنا كلما استشهدنا بقول احد المثقفين ان نضع بجانبه صفة الراحل؟

نظن ان بعد عشر سنوات لن يبقى مثقف في العالم العربي إلا وسيوضع الى جانب اسمه الراحل، لأن المثقف غدا زائداً عن الحاجة، ومدعاة لتعكير صفو الديناصورات والتنانين والحيتان من اصحاب الاساطيل والقصور والمرافئ والاطيان.

لو سارت امورنا في هذه المسارات فإن مستقبل العرب سيحكمه مزيج من هذه "اللحبطة" حيال تقاسم وظيفي لهذا المستقبل بين حاكم "خروط" ومثقف "عضروط"، وكنا قد شرحنا معنى "العضروط" بأنه المثقف الذي يقتات على فتات موائد السلطان ليضرب بعصاه، اما "الخروط" فهو الحاكم الذي يقود شعبه بالشوكة والغلبة وهم له كارهون.

قال الإمام علي، لأحد عتاولة عصره الزنيمين: إنك لخروط! قيل وما الخروط يا امير المؤمنين؟ قال: من يؤم الناس وهم له كارهون.

و"تشاؤلنا" او "لحبطتنا" تتبديان اليوم في الصغة المتكررة لمتشائل إميل حبيبي (الحمد هكذا ولا الأسوأ) فالحمد أن العشرة قد اعتقلوا، ولو بعد وجود مذكرة توقيف، فعلى الاقل لم يختطفوا دون ان يعرف مصيرهم! والحمد انهم سيحاكمون، رغم انه ليس لدينا قوانين تنفذ بحزم وصرامة سوى قانون الطوارئ والاحكام العرفية.

ويجب ان نحمد ا ان لدينا قانون احكام عرفية، وهذا الحمد ليس تهكما، بل هو قول صراح لمسئول أمني، افرج عن احد اصدقائنا الكتاب بعد ان قضى شهرا في زنزانة منفردة، افرج عنه بعد ان ندد هذا المسئول بغباء المثقفين والكتاب والسياسيين المناهضين لقانون الاحكام العرفية، وعندما تساءل صديقنا الكاتب "الغبي بغباء": لماذا؟ أجاب المسئول الامني الفهلوي: لانه لولا هذا القانون لما امكنني ان افرج عنك، والا كنت مضطرا للعودة الى القضاء، والقضاء كان يكفيه ادانتك بمعاداة النظام الاشتراكي ليحبسك مدة اثني عشر عاما، لا يستطيع مثلي او غيري سوى رئيس الجمهورية ان يفك اسرك!!

فحمد صديقنا ا وهو "متشائل ملحبط" اننا ليس لدينا قضاء، سوى قضاء ا وقدره. (لا) سيما بعدما اُجهز على استقلاليته وبعدما اصبح سلكا متحزبا، مرجعيته الهيئات الحزبية العليا، وليس الهيئات القضائية والتشريعية والدستورية العليا!

لكن من اعماق "اللحبطة" و"التشاؤل"، ينمو امل في الاوساط الاجتماعية والسياسية والثقافية، بأن يقدم الرئيس الشاب على خطوة جريئة مماثلة لخطوة الافراج عن ١٣٠ من المعتقلين السياسيين المتعددي المشرب، وذلك بأن يخوض معركة الديمقراطية مع المجتمع ضد اولئك الحيتان والديناصورات الذين يريدون الايقاع بينه وبين المجتمع، في خدمة مآربهم ومصالحهم الضيقة بضيق افقهم.

وسيرى ان المجتمع معه، لأن شعبنا طيب، ووطننا كريم متسامح كالأب الذي ينسى غضبه ازاء اية اشارة طيبة من الابن، فلو تمت هذه الخطوة بالافراج عن المعتقلين العشرة الافاضل، فإنها ستكون خطوة اضافية جديدة على طريق المصالحة الوطنية التي هي أس الوحدة الوطنية.

كما ان هذه الخطوة ستكون لمسة ود ووداعة على طريق التخفيف من الاحتقان والتوتر والانكفاء والانثناء على ذات مقهورة مذلة مهانة، التي خلفتها ممارسات اللصقراطية، وعلى طريق السير الصعب نحو الاصلاح السياسي التدريجي الذي يتطلع الشعب اليه عبر قلب صفحة الماضي بلا ثارات او منازع انتقام، بل ببلسمة الجراح، ورد الظلامات، واعادة الاعتبار والحقوق لمن تعرضوا للعسف والقهر، وهذا ما دعا له رياض الترك في المقابلة التلفزيونية الذائعة الصيت والتي خلفت ذيولا ونتائج سلبية على سمعة سورية، كلفت الوطن سنة من العمل الدؤوب لهيئة الرئاسة الجديدة من اجل تحسين هذه السمعة عالميا.

فالوطن أكبر من مجموع كلمات صائبة او خاطئة تصدر عن هذا المثقف او الكاتب او السياسي، او اي جماعة او حزب. ولو ان هذه الكلمات يعاقب عليها القانون، علما ان القانون يعاقب على الافعال وليس الاقوال، لكانت كل شعوب العالم المتحضر والمتمدن مسجونة، ويتم التحقيق معها امام المحاكم العرفية!!؟

واخيرا ان قراءتنا هذه لمسيرة هيئة الرئاسة الجديدة، تؤكد لنا قطعيا، نقلا وعقلا، ان ما ورد على لسان الرئيس غير صحيح، فهو نحل وتصحيف وتزوير أمريكي حتى يتم تأكيده موثقاً.

- النهار ٧/ ٢/ ٢٠٠٢

رداً على عبد الرزاق عيد: بين الذاكرة وطمس الأثر

بقلم: صبحي حديدي *

في مقالة بعنوان "البحث في اسباب الارهاب ام الاعتزاز به"، نشرت في "قضايا النهار" يوم ٧ شباط الجاري، يشير عبد الرزاق عيد إلى مقالة لي نشرت في صحيفة "القدس العربي" بتاريخ ١١ كانون الثاني الماضي تناولت تصريح الرئيس السوري بشار الأسد حول الارهاب، اثناء استقباله وفداً من الكونغرس الأمريكي.

ويبدو عيد وكأنه متأكد من أنني تسرعت في تأويل العبارة المنسوبة الى الرئيس الاسد، ويقول: "كان الأجدر بقراءة حديدي ان تتريث للتأكد من مصادر الادلة ومن صحة المصادر". والعبارة التي يقصدها، والتي يسوقها في صدر مقالته، هي الآتية "إن لدى سورية خبرة في مكافحة الارهاب، يمكن الولايات المتحدة ان تستفيد منها".

والحال أنني لست واثقاً من ان عيد قرأ مقالتي تلك، لأنني لا أقتبس هذه العبارة، واقصد القول انني لم اقتبسها البتة، لا من قريب ولا من بعيد! ما قلته هو الآتي، حرفياً "قبل ايام استقبل الرئيس السوري وفداً من مجلس الشيوخ الأمريكي، وتناول الحديث مفاعيل الحادي عشر من ايلول، وضرورة التوصل إلى تعاريف تحدد مفهوم الارهاب وهويته ومفهوم التطرف بأنواعه المختلفة، وطرائق محاربة الإرهاب. ونقلت وسائل الاعلام السورية أن الأسد أعلن للوفد ان في امكان الولايات المتحدة ان تستفيد من تجارب الدول التي حاربت الارهاب بنجاح، وخاصة سورية".

أما مصادري فقد كانت (الى جانب الصحف العربية ووكالات الانباء التي ليست لدي اسباب لاتهامها بتشويه أقوال الاسد عن سابق عمد وتصميم) الوكالة العربية السورية للانباء "سانا"، التي أخال أنها أصدق (بالمعنى التوثيقي الرسمي في اقل تقدير) من "احد الاصدقاء البعثيين ممن يتاح لهم معرفة الأمور (نسبياً) عن كثب"، والذي سأله عيد عن صحة العبارة فقال الصديق البعثي "إنه لم يسمعها الا في تعليقات الصحافة، ولم يطلع عليها في مصادرها الرسمية"، و"أبدى استغرابه" تالياً.

الجانب الثاني في ملامة عيد يسير هكذا "ومنطلق الاخ حديدي في قراءته التأويلية للعبارة المنسوبة الى الرئيس، ان المنطق يستدعي من السلطة السورية، والادارة الشابة للرئيس ان تكون حريصة على دفن تلك الذكرى المشئومة .. فتتفادى الحديث عنها، وتحاول طمس آثارها وطي صفحتها .. وثمة مصلحة في نسيانها او تناسيها. هذا المنطق الذي يطالب حديدي السلطة السورية به يقوم بالارتداد عنه، فينسى ما يطالب به الآخرين، هذا إن صحت نسبة

العبارة الى الرئيس، وذلك عندما يقوم من موقع معارض مختلف بالتذكير بتلك المآسي والكوارث وعرضها ناكئاً الجراح من جديد"!

ثمة، أولاً، عبارة لم اقتبسها أبداً ويلومني عيد على التسرع في نسبتها الى الاسد، واقتباسها وتأويلها. وثانياً، لقد كتبت مقالة "القدس العربي" لا لكي أقوم باحياء الذكرى العشرين (رغم انني اعتبر هذه الذكرى فصلاً اساسياً في واجب إحياء الذاكرة السورية الحديثة والمعاصرة، الامر الذي يختلف تماماً عن حكاية "نكء الجراح")، بل جوهرياً في معرض التعليق على اقوال الرئيس السوري بصدد الارهاب، وتبيان الجوانب السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية الكارثية التي انطوت عليها "التجربة السورية" في مكافحة الارهاب.

وفات عيد ان يلاحظ الفارق الاخلاقي الكبير بين سلطة ارتكبت مجزرة ذات يوم، و"المنطق" البسيط (التكتيكي مثل الاستراتيجي) الذي يفيد بضرورة ان تحاول تلك السلطة دفن ذكرى المجزرة ما أمكن؛ وبين حق المواطنين والضحايا، فضلاً عن واجب الذاكرة، في عدم طي تلك الصفحة السوداء الا في اطار مصالحة وطنية شاملة وفعلية (الامر الذي يعترف عيد انه لم يجرِ بعد، بل زُج في السجن بأبرز واشجع واكثر دعاة هذه المصالحة صدقية: رياض الترك)، وبعد حساب ومحاسبة ومساءلة. وفي هذا السياق أسمح لنفسي باقتباس الفقرة الاخيرة من مقالتي: "الذكرى العشرون لمجزرة حماة كانت تستحق وقفة اخرى مختلفة، ونوعاً من الحث على المصالحة الوطنية وكفكفة الآلام (لكي لا نتحدث عن ملمح نقد ذاتي من اي نوع)، وليس اضافة الاهانة على الجرح العميق خصوصاً وانه لا يزال يقطر دماً قانياً".

ويبقى أنني أتمنى أن يكون تفاؤل عيد في محله، وذلك حين يحض الرئيس على خوض "معركة الديمقراطية مع المجتمع ضد أولئك الحيتان والديناصورات الذين يريدون الايقاع بينه وبين المجتمع، في خدمة مآربهم ومصالحهم الضيقة بضيق أفقهم. وسيرى أن المجتمع معه، لأن شعبنا طيب، ووطننا كريم متسامح كالأب الذي ينسى غضبه إزاء أية إشارة طيبة من الابن".

من جانبي أقول إنني أعتبر الرئيس السوري الشاب، وحتى يثبت العكس، ابناً للنظام القديم، وامتداداً عضوياً لمعظم سياساته، وأحد المشاركين في إعادة انتاج الماضي، والرجل الذي لم يكفّ عن التصالح مع "الحيتان والديناصورات" فحسب، بل هو اليوم يعيد إحياء بعضها .. وهي التي حرض والده الراحل على تحويلها إلى أشباح وعظام رميم!

- صحيفة النهار - ١٥ شباط ٢٠٠٢

عثار المسار في مسالك اليسار

هل ثمة متغيرات في سوريا ؟

(١)

لا شك أن ثمة حراكا في الساحة السياسية السورية قد تم تطويقه وإعادته إلى مقبرة الصمت وأن هذا الحراك الديموقراطي الذي شغل فسحة السنة الاولى للرئاسة الجديدية الشابة ، اتسم بطابع يساري (قومي وماركسي) حيث ستبدو المفارقة في ذلك التعارض الذي يبدو غير عقلاني بين الأهداف (التغيير الديموقراطي) والوسائل (القوى القومية والماركسية) ، التي يفترض أنها ذات مشروع تغيير ثوري انقلابي .

لا شك أن هذا التناقض بين الأهداف والوسائل يعود إلى عجز البرجوازية العربية ، والسورية واحدة منها عن تحقيق المشروع التاريخي الذي يفترض انه مناط بها وهو إنجاز الثورة القومية الديموقراطية ، مما أدى إلى تقدم القوميين والماركسيين اليوم إلى التصدي لهذه المهمة ، ولعل بدايات صياغتها بدأت بالوثيقة الأساسية للجان إحياء المجتمع المدني التي رسخت مطلب الديموقراطية بوصفها مسألة المسائل التي لا يمكن العودة عنها في الفضاء السياسي السوري ، وذلك بعد اخفاق المشروع التغييري الجذري الاجتماعي " الاشتراكي " الذي وصف نفسه بأنه يمثل الديموقراطية الاجتماعية (الشعبية) كبديل عن الديموقراطية السياسية التي هي معادل لليبرالية الاقتصادية والسياسية .

هذا التناقض هو المسؤول عن العديد من المفارقات التي تكمن في الخطاب السياسي (الديموقراطي) في سوريا ، حيث تاريخ يساري ثوري انقلابي يريد صناعة مستقبل ديموقراطي حواري نابذ للعنف قابل بالتعدد والتعايش مع التغاير ، وتلك يفترض أنها معادلة مقلوبة وفق منطق حتمية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، التي كانت تسكن عقل اليسار وتشحن وجدانه في مواجهة غطرسة الرأسمالية وتاريخها الاستعماري ، وحاضرها الامبريالي المفتتن بأسطورة اعتلائه صهوة التاريخ بإرادة القوة (السماوية) حيث لم يعد الأمريكان يتنزلون إلى مستوى الاقتتال البشري على الأرض ، فهم صنعوا طير أبابيلهم لمحاربة العالم من السماء ، ورميهم من وفق بحجارة من سجيل ، محولة القوى الغيبية إلى أجسام مادية تدك سكان الأرض دكا ، كما يتهوس لذلك الكثير من المثقفين والكتاب العرب الذين يتدلهون بافتتان ماسوشي أمام الجسدية الصارخة في ساديتها تجاه الأقوى .

ما هي مظاهر مفارقات هذا التناقض بين الأهداف والوسائل ، الأهداف الديموقراطية والوسائل اليسارية .

لنبدأ من رد الأخ صبحي حديدي علينا في " قضايا النهار " يو م الجمعة ٢٠٠٢/٢/١٥ بمقال تحت عنوان " ردا على عبد الرزاق عيد : بين الذاكرة وطمس الأثر " .

حيث يشير إلى مقالي المنشور في ٧ شباط تحت عنوان " البحث في أسباب الارهاب أم الاعتزاز به " أدحض فيه عبارة منسوبة للرئيس السوري ، وهي العبارة الآتية :"أن لدى سوريا خبرة في مكافحة الارهاب ، يمكن للولايات المتحدة أن تستفيد منها " ، وقد طالبت في معرض مقالي حديدي أن كان عليه أن يتريث في التأكد من صحة نسب العبارة للرئيس قبل أن يبني عليها استنتاجاته .

فيعلن حديدي بانه ليس واثقا من قراءتي لمقاله ، وأنه لم يقبس هذه العبارة البتة لا من قريب ولا بعيد من ، ثم يسوق ما قاله بالضبط " أن الأسد أعلن للوفد أن في امكان أمريكا أن تستفيد من تجارب الدول التي حاربت الارهاب ، وخاصة سريا " ، ولا أريد من القارئ سوى العودة من جديد لصياغتنا لعبارة الرئيس ، وصياغة حديدي ، ليتبين حقا عما إإذ كانت تختلف عما يقوله ، وأنه م يقبسها البتة ، لا من قريب ولا من بعيد ، وعما إذا كنت لم أقرأم قاله على حد سجاله ؟!

ثم يرد على دعوتنا للرئيس بأن يخطو خطوة مماثلة للخطوة الطيبة في الافراج عن ١٣٠ من المعتقلين ، أن يتخذ قرارا سياسيا بالافراج عن العشرة المشار إليهم في مقالنا السابق (رياض الترك ، د.عارف دليلة ، رياض سيف ، حبيب عيسى ، د.وليد البني ، د.كمال اللبواني ، محمد مأمون الحمصي ، حبيب صالح ، حسن سعدون ، فواز تللو) لأن قرار اعتقالهم كان سياسيا ، فال بد أن يكون الافراج عنهم قرارا سياسيا أيضا ، وأن يخوض معركة الديموقراطية مع المجتمع ضد الحيتان والديناصورات اللذين يريدون الايقاع بينه وبين المجتمع ، لخدمة مآربهم ومصالحهم الضيقة بضيق أفقهم ، انطلاقا من أن خطوة من هذا النوع لا بد لها أن تخلق مناخات من الانفراج وتبديد الاحتقان على طريق المصالحة الوطنية التي أس الوحدة الوطنية .

يرد على ذلك بأمنياته أن يكون تفاؤلنا في محله ، لأنه يعتبر الرئيس الشاب ، محتى يثبت العكس ، ابنا للنظام القديم ، امتداد عضويا لمعظم سياساته ، أحد المشاركين في إعادة انتاج الماضي ، والرجل الذي لم يكف عن الصالح مع " الحيتان والدينصورات " فحسب ، بل هو اليوم يعيد إحياء بعضها .. وهي التي حرص والده الراحل على تحويلها إلى أشباح وعظام ورميم ".

لا بد لنا في هذا السياق من الاشارة إلى أن رياض الترك نفسه – الذي يحسب حديدي على خطه ونهجه – عبر عن ان ثمة متغيرات في مرحلة الرئيس الشاب وذلك في محاضرته في منتدى جمال الأتاسي ، وذلك عندما أبدى تجاوبا إيجابيا مع خطاب القسم ، حيث رأى فيه

نكهة مختلفة ولغة جديدة ، تقر بوجود الأزمة ، وبوجود المعارضة من خلال الاعتراف بالرأي الآخر ... إلخ ، ومن ثم كف الأجهزة الأمنية عن تدخلها اليومي في شؤون الناس ...

لا ينبغي التعامل مع خطاب رياض الترك بوصفه خطابا تكتيكيا وأنه مل يقل ذلك إلا تحت ضغط كونه يعيش في الداخل ، وأن حديدي يمكنه ان يقول رأيا مختلفا لأنه يعيش في الخارج ، فالرجل لا يحتاج لأحد لتزكية شجاعته ، وصموده وبطولته .

بل إن حوارنا هذا في ذاته يعكس صدقية أن ثمة متغيرات ، بغض النظر عن الاسباب ، ذاتية كانت أم موضوعية هذه المتغيرات ،لقد أصبح من الممكن أن ننتقد وزييرا وبلغة ساخرة ومتهكمة ، حيث نقدنا في مقالات عديدة لنا من عديد من الوزراء دون أن يترتب على ذلك أية مساءلة ، في حين أ، نقد عريف في الأمن من قبل كان من الممكن اعتباره نيلا من مهابة الدولة !

بل إناكتبنا مقالا في جردية الحياة ناقشنا ونقدنا فيه خطاب نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام في جامعة دمشق ، دون أن يترتب على ذلك سوى بعض الأسئلة والاستيضاحات بلياقة وتهذيب من جهات رسمية عليا .

بل إن حوارنا هذا حول القول المنسوب للرئيس يعتبر من المسائل المفترض أنها تتصل بالمقام السيادي للرئاسة ، والذي ينبغي وفق المقاييس الشمولية السابقة أن يكون في دائرة (المضنون به على غير أهله) على حد تعبير علماء الكلام ، يحيط به رهبوت لاهوتية عتبات المقدس الذي لا يحيل إلا إلىالصمت الدفين،بوصفه موضوعا ممنوعا لمسه سماويا .

بلغنا مباشرة ومن أعلى المستويات الرسمية أنهم لا اعتراض لهم على حوارنا هذا ، كل ذلك يؤكد أن ثمة متغيرات .

طبعا لا بد للمراقب الخارجي ، الذي لايعرف ممالك الصمت ولم يعش في بلاج الخوف ، أن يبتسم شفقة من تواضع أحلامنا في حرية التعبير ، ومدى تطامن سقوف أمنياتنا في حق التفكير ، عندما نعتبر لطف أجهزة الأمن في حوارنا مكسبا إصلاحيا ، دون أن نطرح السؤال الجذري ، حول الشرعية القانونية والدستورية التي تعطي أجهزة الأمن هذه الحقوق بالاصل !؟

فمنذ بدأعملية الاحتكاك السلمي بين الساطة والمعارضة في بحر السنة الماضية وحتى اليوم ، لم يجر سوى حوار ساسي واحد ، بين سياسيين اثنين ، وهما من السلطة : نائب رئيس الجمهورية السيد عبد الحليم خدام ، ومن المعارضة رئيس التجمع الوطني الديموقراطي حسن اسماعيل عبد العظيم ، لكن بعد هذا اللقاء الذي اشاع مناخا من الارتياح في الحياة السياسية ، لم يجر أي حوار مع رئيس التجمع المذكور ، أو مع المشرفين على منتدى جمال الأتاسي أو مع أي سياسي أو مفكر أو كاتب أو مثقف إل وكان مع الاجهزة الأمنية .

مع ذلك ، ورغم كل هذه الظروف ، فقد تحدث رياض الترك قبل اعتقاله ، وأظنه لن يغير اعتقاله من رأيه ، بأن ثمة تحولات وتغيرات غدا لم تكن ثمرة إرادة الساطة ، فإنها ربما تكون ثمرة إرادة التاريخ ، ومسار الوضع الدولي والعالمي الذي لانظنه موضوعيا – بل وحتميا – سيعود إلى الخلف ، وهذا ماتدركه النخبة الحاكمة جيدا ، وذلك هو مصدر ارتباك مواجهتها لهذه الاستحقاقات ، لأن ثمة عقولا حامية عاجزة أن تنظر إلى الأمام ، وعاجزة عن الاستخدام العقلاني للعقل ، أمام سطوة الدفاعات الغرائز السادية ، وضغط النهم الذي هو بلا قاع ، ولا قرار تعريفا ، فلسي مع حالة النهم أي شعور بالاشباع ، ولذلك فإن البشر – والأمر كذلك – تتحكم بآلية علاقتهم مع العالم دوافع الغريزة والرغبة والاشتهاء الحسي لمباضعة كل ما حولهم ، ولهذا فإن العقل الذي كان دائما موجودا للبشر ، لا يتبدى دائما بشكل عقلاني كما يعبر ماركس ، فأية عقلانية لدى المحافظين الرافضين لأية تغييرات تمس صلاحية الدولة الأمنية ؟ فالاصلاح وفق تشخيصهم جهارا يشكل مساس بمصالحهم التي يدافعون عنها بمثابتها حقوقا مقدسة ، وإلغاء القوانين الاستثنائية العرفية والطوارئ تعني الغاء امتيازاتهم أي إلغاءهم ، حتى أن بعضهم يجاهر بذلك علنا ، ولاعقلانية هذا التيار يفضحها السؤال العقلاني التالي الذي يطرحه سبارتكوس منذ أكثر من الفي سنة : إذا كان من مصلحتكم أن تكونوا أسيادنا ، فما مصلحتنا أن نكون عبيدا لكم ؟

فإذا كان من مصلحة النافذين المتسلطين دوام بقاء القوانين الاستثنائية التي تؤمن لهم النفوذ والتسلط ، فما هي مصلحة المجتمع في أن يتنازل عن العقد الاجتماعي الذي يؤسس بشرعية الدولة ومنظومتها الدستورية ، ويتيح للقانون أن يعيد للدولة وجهها الحقوقي ، ويتيح للدولة أن تستعيد القانون الذي يحكم الجميع ، ويرتقي بهذا من مستوى دولة الجزء إلى مستوى دولة الكل ، من دولة الحزب والجهاز ، إلىدولة المجتمع والناس .. إلخ .

هذا الارتباك في وحدة تناغم الموقف وتآلفه هو الذي أنتج ذلك التباعد في التقويم بين رياض الترك وحزبه الشيوعي (المكتب السياسي) من جهة ، وبين بعض من مثقفيه ، وحديدي واحد من هؤلاء ، ويبدو أن لغياب كبيرهم المناضل (رياض) في السجن أثر كبير .

ليست هذه المفارقة الوحيدة في عثار المسار لقوى اليسار المعارض ، هذا غن صح الحديث عن وجود يسار غير معارض في سوريا ، بل المفارقات الأشد وطأة هي التي ظهرت بعد أحداث ١١ أيلول ، حيث يتفقون مع فوكوياما على اعتبار الارهاب ثمرة المنظومة الفكرية الاسلامية وعدم تحميل سياسات الولايات المتحدة أية مسؤولية ، ومواقف بعض مثقفيهم في تأييد مبادرة الامير عبد ا   ، وهو ما سيأتي الحيث عنه في مقالات لاحقة .

(٢)

هل الارهاب نتاج طبيعة المجتمعات الإسلامية .. وثمرة منظومتها الفكرية الدينية ..؟

إن ارتباك المعارضة اليسارية يتمثل في فقدان المرجعية القادرة على الرؤية السياسية والفكرية تآلفها وتناغمها ، ويبدو أن لغياب كبيرهم (رياض الترك) أثر كبير كما أسلفنا .

ففي العدد السادس من النشرة السياسية التي يصدرها الحزب الشيوعي السوري (رياض الترك) تحت عنوان (الرأي) ينشر مقال تحت عنوان " من تهميش المواطن .. إلى تهميش الدول .. إلى انعدام الوزن " يتحدث عن واقع النظام العربي ، المهمش دوليا والمشرذم والمشلول ، بفعل أنظمته المستبدة ، التي جعلت من العالم العربي عند انعطاف تاريخي من وزن ١١ ايلول إلى كيان هش تتقاذفه أمواج الآخرين ، وأن هذا النظام الذي طالما يريد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي حول الارهاب ومفهومه وتمييزه عن المقاومة والنضال من اجل الاستقلال و تقرير المصير ، فإنه عاجز موضوعيا عن الدفاع عن نفسه في مسألة الارهاب ، لأن مؤتمرا دوليا من هذا النوع لا بد أن يطرح موضوعيا وجوه ممارسة الارهاب المتعددة تجاه " المدنيين العزل " إن كان من قبيل النضال المقاوم للاحتلال ، أو ممارسة مجموعات أو أفراد ضج نظام فب الداخل أو الخارج او كان هذا الارهاب موجها من قل أنظمة ضد شعوبها فحينها لن يكون هناك نظام عربي يحمل صك براءته من الارهاب ضد شعبه بشكل أو بآخر .

بعد ان يتحدث المقال عن واقع النظام العربي ، ينتقل إلى المجتمع بادئا بالمعارضة العربية والمثقفين الذي لا يرى صورتهم زاهية ، لماذا ؟

يبدأ التاريخ غير الزاهي لأولئك المثقفين حسب أدبية الرأي بانقسامهم إلى قسمين رئيسيين خلال في حرب الخليج الثانية ، قسم مع أمريكا والأنظمة المساندة لها ، وقسم مع الرئيس العراقي صدام حسين ، دون أن يتبلور آنذاك بينهم خط عقلاني قادر على الفصل بين الموقف السياسي من دخول القوات العراقية لاحتلال الكويت والهجوم الأمريكي على العراق . ثم يقوم بتقسيم الموقف ، ويختصر الحديث الآن على المثقفين بأن هناك أربعة مواقف من ١١ ايلول وخلال الحرب الأمريكية على أفغانستان .

١- تيار الاسلام السياسي المتطرف بطيفه السلفي والتكفيري والمهاجر الذي يرى الحرب بين الاسلام وغير الاسلام .

٢- موقف المبررين ويشمل شرائح من مثقفي السلطات العربية على مختلف أنواعهم ، بالاضافة إلى بعض الأخوان المسلمين ، والسلفيين القوميين ، وبعض السلفيين الماركسيين .. وهؤلاء اقتصر موقفهم " في أن الارهاب الذي

حدث في أمريكا ، كان ثمن السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الاوسط والكيل بمكيالين .

٣- موقف المثقفين العرب المتأمركين والمتغربين الذي يحصرون تقدمنا في ضرورة اصطفافنا الواضح إلى جانب أمريكا ، والأبرز في هذا التيار المتأمرك هم المعارضون العراقيون والكثيرون من المثقفين الليبراليين الكويتيين والخليجيين ال١لذين يعتبرون خلاصهم من البعبع الصدامي لن يكون إلا على أيدي الامريكيين ، وعلى الطريقة الأفغانية .

٤- أما الموقف الرابع من الاحداث فهو القائم على العقلانية عقل الفكر ، أي ربطه بالواقع ، الذين يرون ان لا علاقة لما حدث بسياسات الولايات المتحدة الخارجية إزاء فلسطين والعراق ، فهي تعود إلى " أولا طبيعة الجتمعات العربية و الاسلامية المحكومة بعلاقات تسلطية ... وثانيا العلاقة بين الارهاب والمنظومات الفكرية الدينية " .

ماكنا سنتوقف عند هذه المقالة ، لولا أنه ليس رأيا فرديا حتى لو نشر في أدبية تحمل إسم " الرأي " ، فالأدبية شبه سرية علنية ، والمقال مغفل إسم كاتبه ، وهو بهذا المعنى إن مل يعبر عن خط الحزب الرسمي ، ، فهو يعب رعن مناخات سياسية تشيع غيومها في فضاءات الحزب واليسار المعارض عموما ، بل وفي الفضاء السياسي السوري والعربي .

هذه المناخات تتمثلفي اندياح مزاج سياسي ثقافي لدى قطاعاتواسعة في أوساط اليسار ، وبشكل خاص في أوساط الخارجين من السجون بعد أن قضى أكثرهم أكثر من نصف عمره ، وأقلهم ليس أقل من ربع عمره ، بل هناك من لم يعش ن حياته الناضجة ٣-١٠ سنوات ، إذا أخذنا في عين الاعتبار أن سن الرشد ١٨ سنة ، فهناك أعداد كبيرة اعتقلت بين ٢٠ –٢٥ من عمرها ولم تخرج إلا وهي على أبواب كهولة الأربعين ، وهناك بعض الأمثلة لم يخرجوا إلا على أبواب شيخوخة الستين أو السبعين ، ومع ذلك فإن الجميع لم يتلقوا أي إشارة من التسامح وإعادة الاعتبار ، وبلسمة الجراح لنسيان كوابيس الماضي ، وفتح صفحة جديدة على طريق المصالحة الوطنية ، فظلوا ملاحقين ، محاربين بلقمة عيشهم ، يضطر بعض رموزهم الذين كانوا في يوم ما قدرين على تسليح ٢٠ ألف ميليشي على ما يروى في تلك الأيام الكالحة ، ولم يفعلوا ذلك لشعور عال بالمسؤولية الوطنية ، هؤلاء يبحثون عن عمل يكفل لهم كرامتهم من مد أيديهم ، حتى لأولادهم الذين ملؤوا رعبا من التعامل مع آبائهم ، نظرا لما قاساه الأبناء ضريبة انتسابهم إلى آباء لم يختاروهم بإرادتهم عضويا !

كل ذلك ادى إلى اندياح مزاج سلبي ، انتقامي ، عدمي ، مشحون بالثأر لكرامته وإنسانيته المهدورة ، راح يتشخص في صورة ولادة – ما كنا قد حذرنا من قبل – نموذج

المعارضة العراقية ، التي تردت إلى مستوى الثأر من قمع مخابراتها ولو بالالتحاق بالمخابرات الامريكية ، وفي أحسن الحالات المراهنة على الخلاص ولو على يد الشيطان ، إن كان أمريكيا أم اسرائيليا ، فواويلتاه على أمة لا تزال منذ قرون لا يجد أبناؤها ملاذا من القهر سوى الأعداء يستقوون بهم على الأهل والأشقاء !؟

هل نبالغ في استيحاء أو استيهام صورة المعارضة العراقية في أوساط المعارضة السورية ، من خلال هذا المقال ؟

نعود إذن إلى مقال " الرأي " لنرى ما هو الفرق النوعي في جوهره بين الموقف الثالث والرابع ، أي المتأمركين كالمعارضة العراقية ، والرابع العقلانيين الذين لا يرون أية علاقة لما حدث في ١١ ايلول بسياسات الولايات المتحدة الخارجية ، بل بطبيعة المجتمعات العربية والاسلامية المحكومة بعلاقات تسلطية ، وثانيا العلاقة بين الارهاب والمنظومات الفكرية والدينية .

أية عقلانية ، وأية تاريخية لخطاب ماركسي يساري يتحدث عن " طبيعة المجتمعات "" ؟ وأية جوهرانية ميتافيزيكية تلك التي تحكم هذه المجتمعات ؟

بل الأدهى أن يذهب الخطاب اليساري ليعلن اتفاقه مع فوكوياما حول المنظومة الاسلامية التي تحمل في ذاتها قابلية الارهاب !

كل ذلك لتبرئة أمريكا والسياسة الأمريكية بوصفها قوة الخلاص من البعبع الصدامي ، وبعبارة أخرى البعبع العربي بشكل عام ، وكأن هذا النظام العربي استطاع عبر تاريخه أت يتهيكل ويتأطر بالتضاد مع الارادة الأمريكية واستراتيجيتها الديموقراطية المثال .

ولهذا فإن خطاب (الرأي) ينعى على المثقفين عدم تبلور خط عقلاني قادر على الفصل بين الموقف السياسي من دخول القوات العراقية لاحتلال الكويت ، والهجوم الأمريكي على العراق .

والخطاب هنا لا يشير إلى وقائع تثبت هذا الخلط ، سوى الايحاء المضمر إلى بيان ٥٢ مثقف وكاتب وفنان سوري المندد بالعدوان الأمريكي على الشعب العراقي ، رغم أن هذا البيان لم يصدر إلا بعد الحرب ، وليس فيه أية إشارة توحي بذلك الخلط ، فإن الكثيرين من المعتقلين عبروا لاحقا باستخفاف تجاه هذا البيان ، وافترضوا أن هذا البيان الجريء والذي كان يمكن أن يكلف كل من وقع عليه مالا يحمد عقباه ، كان الأولى – حسب رأيهم – أن يصدر للتضامن معهم في معتقلاتهم ، وليس مع شعب العراق الذي كانت امريكا تنتج نظامها العالمي الجديد على أشلائه !؟

بل ويبلغ الأمر بالرهافة الديموقراطية – على الطريقة العراقية سوريا – أن يصبح " العداء لأمريكا " مدعاة للسخرية والتهكم ، وذلك عندما تتحدث (الرأي) عن التيار الذي يرى

أن الارهاب الذي حدث في أمريكا كان ثمن سياساتها الخارجية والكيل بمكيالين ، تسخر من هؤلاء فتقول : " أنهم يحتمون بحصانة وشرف العداء لأمريكا " ، وتتهمهم بأنهم مثقفو السلطات العربية ، ولا تعرف من هي السلطات العربية التي تجرأت وقالت هذا القول للأمريكان ، أي القول بأنها تدفع ثمن سياساتها !؟

هذا القول قاله المثقفون الأمريكيون والاوروبيون الديموقراطيون ، ووقع عليه كبار مثقفيهم ومفكريهم ، وكان هذا القول يتردد دائما تحت عنوان " لماذا كل هذا الكره للولايات المتحدة الأمريكية ؟ " ولقد كان هذا الموقف المعادي لأمريكا من قبل الأمريكان أنفسهم ، دون الاحتماء بحصانة وشرف (العداء لأمريكا) .

لقد كان هذا الموقف يتردد في كل أنحاء العالم دون أن يتوقعوا هذه السخرية (اليسارية) من مواقفهم بأنها تحتمي " بحصانة وشرف العداء لأمريكا " .

بل حتى كوفي عنان ، الأمين العام للأمم المتحدة ، لم ير الارهاب ثمرة " طبيعة المجتمعات الاسلامية والمنظومات الدينية " بل بسبب البؤس والتهميش لعالم الجنوب .

إن تجنب تحميل الأمريكان أية مسؤولية فيما يحدث في العالم تحت ذريعة تحمل المسؤولية في (أن ما يحصل لنا يقع في معظمه على عاتقنا) هو خطاب النظام العربي بامتياز ، الذي قدم كل المساعدات اللوجيستيكية للأمريكان ، من أراضي ، ومطارات ومعلومات ، وكل شبكات الاستخبارات راحت تتبارى في إرضاء السيد الأمريكي ، وعلى هذا فإن خطاب نشرة (الرأي) هو الذي يتقاطع مع موقف النظام العربي ، لأن كلا الموقفين يراهن على مستقبله من خلال الأمريكان ، الأول يراهن على حماية سلطته ، والثاني يراهن على اسقاطها ، وكله من خلال الأمريكان !؟

ولعل هذه الاستنتاجات هي التي تفسر لنا اختيار المشرفين على النشرة الصحفية حازم صاغية – مع الأسف – في أن يكون رمز توجه خط يساري كان راديكاليا في وطنيته وقوميته .

- النهار : أيار ٢٠٠٢

الفصل الثاني

١- هل انتهى ربيع دمشق
٢- وداعا عارف دليلة أو إلى اللقاء بعد صدور الحكم بـ "إعدامك"
٣- رد منذر موصلي : أدعو لإحالة هذا الكاتب على القضاء السوري
٤- أكرم البني : كي لا يقال : وداعا عبد الرزاق عيد
٥- رد ياسين حاج صالح : ناطق التحريم
٦- جاد الكريم الجباعي : الوطنية في البازار
٧- مالك مسلماني : ظاهرة المثقف الأملس
٨- محمد نجاتي طيارة : تابع مسلسل الموصلي والارهاب
٩- وابرلماناه
١٠- حزب سري اسمه جماعة المجتمع المدني – مهند دمشقي

هل انتهى ربيع دمشق ؟

هل كان ثمة ربيع دمشقي بالأصل ؟ أم هو ذوبان الجليد كما وصف إيليا اهرنبرج مرحلة ما بعد الستالينية ؟

في كل الأحوال ليس ثمة تناقض ، فالمفترض أن يتزامن ذوبان الجليد مع شمسات الربيع ، لكن مع ذلك فإن التحول الذي حدث في سوريا لم يكن نتاج فعل داخلي ومجتمعي أو خارجي سياسي عالمي ، بل هو فعل قدري يدخل في إطار سيرورة الطبيعة لا صيرورة التاريخ ، حيث رحل السلف وحل الخلف ومن البيت الواحد ، وتلك سنة ا في خلقه ، ولن تجد لسنة ا تبديلا !

ولأن سنة ا في خلقه تقتضي أن يكون الأبناء متقدمين على الآباء بتقدم الزمن وتجاربه ، وكما نصح - من قبل - عمر بن الخطاب رعيته،علموا أبناءكم غير ما تعلمتموه لأنهم سيعيشون في زمن غير زمنكم ، فإننا نحن الآباء نحمد سنة ا هذه التي تجعلنا نفرح بتقدم أبنائنا علينا إن كان في الثقافة أوالعلم أو الاجتماع أو السياسة .

لقد فرحت سوريا بابنها الجديد ، وخطابه الجديد ، وإعلانه الجديد عن الاعتراف بالآخر ، بعد عشرات السنين في تاريخ سوريا السياسي القائم على فكرة أن في إقصائي و إلغائي وسحقي للآخر يكمن انتصاري ، ومع الأسف فإن هذا الآخر لم يكن الآخر خارج الحدود ، بل هو الآخر الذي ينبغي البدء فيه مع الذات ، و في الداخل أولا لأكون " عقائديا منسجما صلبا " ، ثم الانتقال إلى إقصاء الآخر السياسي (القومي – الماركسي – الليبرالي – الإسلامي) لأن كل فرقة من هؤلاء كان يعتقد أنه هو (الفرقة الناجية) ، فكانت إسرائيل هي الناجية الوحيدة ، أمام أمة تتآكل داخليا عبر القتل المتكرر الذي يقوم به (قابيل) تجاه أخيه (هابيل) الذي دائما – بالنسبة لنا – هو الآخر !

فلم يكن أمامنا نحن كهول الثقافة والسياسة - لأن في سوريا ليس هناك شباب ثقافة وسياسة – سوى أن نفرح بهذه الولادة الطبيعية لممكنات مجتمع جديد ، فأردنا أن ننفض عن أنفسنا تراكمات الجليد لنخرج من سباتنا الشتوي الطويل ، بعد أن تجمدنا تحت طبقات الجليد ورطوبته واستنقاعه وتأسنه ، وأمراضه ، حيث العزوف والقرف ، والانكفاء والاحباط ، والتكهف داخل الذات ، وحيث الموت البطيء ...!

في هذا المناخ الطقسي بدأ ذوبان الجليد مع خطاب القسم للرئيس الشاب ، ليتزامن مع تفتح زهرات الربيع الدمشقي الكهل ، وذلك مع بيان (٩٩) ثم وثيقة الألف للجان إحياء المجتمع المدني ، وقيام المنتديات ، ولجان حقوق الإنسان .

فإذا بالزهور الذابلة والذاوية تحمل العطش الأزلي لسوريا قلب بلاد الشام وحاملة المسؤولية التاريخية والحضارية والثقافية لعروبة هذه البلاد ، ففيها تخلت العروبة عن بداوتها وعقالها الهاشمي ، لتصبح عروبة الحداثة والرابطة الأموية والعلمانية ، وفيها تفتحت أفكار الحداثة الليبرالية والاصلاح الديني ، وهي الدولة العربية الأولى التي يقتحم اليسار الشيوعي برلمانها اقتحاما وليس تعيينا وذلك في أيام حكم (الرجعية) ، ومنذ أيام (الرجعية) ذاتها في الخمسينات وصفت وزارة الخارجية الأمريكية سوريا بأنها العقبة الأولى أمام مشاريعها في الشرق الأوسط ، وكانت تعتبر (الرجعي الشهير) معروف الدواليبي من ألد خصومها ، وذلك قبل أن ينتقل للعيش في السعودية معظم عمره ، ويرفض الجنسية السعودية ، التي يتهافت عليها اليوم أبناء القادة (الثوريين) !

ثمة مناخ أسطوري من الخوف في سوريا ، وهذا الخوف الساكن في الأعماق ، يعبر عن نفسه في منظومة متكاملة من التفكير الأسطوري ، القائمة جوهريا حسب – ميرسيا إلياد – على فكرة " قابلية تكرار الأحداث " فالمعرفة الأسطورية لا تعلّم حاملها كيف أتت الأشياء إلى الوجود فحسب ، بل أين يجد تلك الأشياء ، وكيف يجعلها تتجلى من جديد عندما تتوارى عن الأنظار !؟

<u>كيف تجلى هذا الوعي الأسطوري ؟</u>

تجلى لدى السلطة بقرع طبول الحرب ، مما أعاد إلى الأذهان سنة ١٩٨٠ الشئيمة ، فالوعي الأسطوري لدى السلطة تجلى في اللجوء إلى الحل ذاته الذي جربته من قبل ، بغض النظر عن السياق والظروف التي تحيل دون التكرار ، أي دون التفكير بأن العدو هنا هو قلة من نخبة المثقفين الذين لا يملكون ما يهددون السلطة به سوى أقلامهم ، وأقلامهم بالتحديد لأنهم في حينها لم يكن لدى أي واحد منهم كمبيوتر ، وذلك بسبب بخل السفارات الأجنبية التي تقف وراءهم !

الوعي الأسطوري لدى المجتمع تمثل في الانكفاء والعودة إلى الكهوف ، وهم يسخرون من تاريخانية مثقفيهم الذين لم يستوعبوا دروس التكرار التي تعلم الحجار وال.... ولسانهم يقول : ألم نقل لكم ؟

وذلك أنه مع بداية ظهور الوثيقة الأولى للجان إحياء المجتمع المدني ، وبداية قيام المنتديات ، كان الناس يقولون : إن السلطة تنصب لكم أفخاخا ، يريدون إخراجكم من جحوركم ليصطادوكم ، فإذا بالوعي الأسطوري للمجتمع ينتصر على المنطق التاريخاني لمثقفيه ، وذلك عند الانتقال من قرع طبول الحرب إلى إعلانها ، وعندما لم يجد المحاربون مقاتلين في الساحة ، اكتفوا بأخذ الأسرى من بيوتهم وبعضهم نيام ، وذلك بمثابتهم قادة محتملين للحرب الأهلية ، لتغيير الدستور بالقوة ، وعلى رأسهم الشيخ السبعيني رياض الترك (بن الزبير) ،

والكهل الستيني عارف دليلة (بن شمشون) الذي ضرب (بوكس) على أنفه لجدع أنف المثقفين ، والصناعي المحارب رياض سيف (ا المسلول) ناهب عوائد الدخل الوطني البالغة حوالي ١٠٠ مليار دولار في البنوك الأجنبية !؟

لا نزال نعيش الزمن الأسطوري لسنة ١٩٨٠ التي طالما دعونا لكي تكون سنة حداد وطني ، لكي تتقيأها الذاكرة الوطنية ، فالزمن الأسطوري الذي يحضر في صيغة تكرارية لا تنفذ ، يعيد تكرار تلك اللحظة التي كفّر بها الأخوان المسلمون السلطة ، فردت السلطة على الأخوان بتكفير المجتمع ، والمنتصر في حرب الكفر والإيمان ، يكون هو الطرف المؤمن الذي يحق له أسلاب أعدائه الكفار بوصفها غنائم ، وهكذا تعرض المجتمع الكافر إلى عملية سطو وسلب ونهب عز نظيرها في التاريخ ، ويخبرنا تاريخ الحروب العربية الإسلامية الداخلية ،أن الخوارج كفوا عند أخذ الغنائم في إحدى معاركهم التي انتصروا فيها على جيش معاوية (الكافر) ، كفوا – فقط - عن سبي النساء (بنات عمومتهم) بسبب وجود أم المؤمنين (عائشة) بينهم !

رغم أن شارون وبوش على الأبواب ، لا تزال الحرب مستعرة ضد المجتمع الكافر ، رغم توبته ، ورفعه الراية البيضاء منذ ربع قرن ، وانحلال قواه ، وانحطاط همته ، كيف لهذا المجتمع (ابن زبيبة) أن تكون له القدرة على مواجهة الأخطار المحيقة والمصاولة والمجاولة والمقارعة وهو يرسف في أغلال عبوديته ، ولقد عبر باسمه من قبل عنترة مخاطبا شيوخ قبيلته:

يدعونك في السلم يا ابن زبيبة وعند اصطدام الخيل يا ابن الأكارم

ومع ذلك ورغم ذلك ، فكما للطبيعة قوانين تجعل الربيع ينبت الأزهار ولو على حواف المستنقعات ، فإن للتاريخ سننه إذ أن مياه الربيع سالت في سوريا ، والجليد يذوب وسيذوب ، وستتسرب المياه تحت أشد الجدران صلابة ، فالمجتمع المدني ، والديموقراطية ، حقوق الإنسان ، التعددية ، دولة القانون ، حرية التعبير والتفكير هي شاغلة الحقل الدلالي للفكر والثقافة السياسية في سوريا ، فالجهود التي بذلت في بحر السنتين الفائتتين لن تضيع هباء ، لقد انحفرت كوشم في جسد البلاد وذاكرته ، فذوبان الجليد سيبرد الأدمغة الحامية ويجبرها على الانصياع للتكيف مع زمن ثورة الاتصالات والمعلومات ، وتحول العالم إلى قرية كونية ، ولن تفيدها هذه الألاعيب الرخيصة في تسجيل الأشرطة على المساجين خفية ، بهدف الوشاية والإيقاع بين الرئاسة الشابة والمجتمع الذي يكفّرونه ، ليظلوا دائما يستبيحونه تحت قوانين الطوارئ الاستثنائية والأحكام العرفية .

فالرئاسة الشابة لم تعش تلك السنوات البشعة ، ولن توجه ممارساتها وسلوكها لحظة جنون أذهلت الوطن عن نفسه لينحفر أخدود بين السلطة والمجتمع ، فلا سبيل للخروج من هذا

الذهول إلا يرَدم هذا الأخدود ، وبردمه فقط يمكن للسلطة أن تستعيد صفتها كدولة ، دولة الكل لا دولة الجزء ، دولة الأمة لا دولة الحزب ، دولة القانون لا دولة الأحكام العرفية ، التي تتخفى تحتها مصالح وطاويط الخراب ، وسد زيزون نموذج لما بنته أيديهم الملوثة بالدماء وآخرها دماء وجه عارف دليلة !

ربيع دمشق الذي صنعته الحركة الديموقراطية مستمر في نسيج الخطاب السياسي الذي يوحد الجميع ، لجان إحياء المجتمع المدني ، لجان حقوق الإنسان ، أحزاب التجمع الوطني الديموقراطي المعارض ، وقد تجاوز الجميع عماء الماضي الإيديولوجي الذي كان يوحد الجميع – مع الأسف - مع فكر وخطاب السلطة ابستميا (الإبستيم الإنقلابي العنفي) ، ولم يبق من يتخبط في هذا العماء الايديولوجي والسياسي الانقلابي العنفي سوى السلطة التي يذوب جليدها ، من خلال الذوبان البطيء للخوف في نفوس الناس ، ومن خلال دبيب مياه الجليد المستنقعية الآسنة تحت بنى السلطة (الزيزونية) ، فلا قضاء ولا قانون ولا تعليم ولا جامعات ولا طبابة ولا مشافي ولا سدود ولا عمران إلا والفساد ملاطها ، والإعلام الكاذب واجهتها ، والقمع الشرس حارسها .

أن نبدأ أفضل من أن يبدأ بنا الآخرون ، وبوش وشارون جاهزان لذبح الجميع !

النهار - ٥/تموز- يوليو /٢٠٠٢

وداعاً عارف دليلة أو إلى اللقاء
بعد صدور الحكم بإعدامك

نعم يا أخي عارف الستيني ، عندما تحكم بعشر سنوات ، فهذا حكم بإعدامك ، لأن أعمار أمة محمد ثلاث وستون كما أخبرنا عليه السلام ، فمن أين لك ولنا وأنت مريض ككل المثقفين السوريين أن نضمن أنك ستعيش حتى السبعين ؟ ولذلك لا نملك إلا أن نقول لك وداعا أو إلى اللقاء !

في حدود علمي وعمري لم أسمع بأن سياسيا حبس وهو في الستين من عمره في تاريخ سوريا السياسي منذ العهد العثماني مرورا بمرحلة الإستعمار الفرنسي ، وصولا إلى اليوم. فإذا انطلقنا من لحظة الإرهاب التأسيسية في سوريا وهي سنة ١٩١٦ ، نجد أنه ليس بين كل شهداء أيار الذين شنقهم جمال باشا السفاح من بلغ عمره الستين ، ولا نعرف في العهد الإستعماري الفرنسي مناضلا وطنيا حكم بالسجن بعد الستين ، ولا نعرف حتى في زمن الفتنة الكبرى في ثمانينات سوريا من اعتقل وهو بعد الستين ، وليس في كل تاريخ الراحل من اعتقل بعد الستين ، بل كل الذين قضوا عشرات السنوات في السجون خرجوا أو توفوا وهم في الستينات ، بما فيهم شيخ المساجين رياض الترك فقد خرج وهو في الستينات من عمره ، وإن كان سيعود من جديد وهو ما بعد السبعين ، وتلك مأثرة أخرى يضيفها صناديد الأجهزة الأمنية و (قبضاياتها) الجدد إلى الحقبة الجديدة التي أرادتها الرئاسة الشابة أن تكون مرحلة إصلاح واعتراف بالآخر !

هذا على المستوى العام للعمر الطبيعي لكل البشر ، فكيف إذا كان عمر خبير اقتصادي ، أستاذ جامعي ، كاتب وباحث ، وعميد لكلية الاقتصاد ، فعندها لا يحسب العمر بالزمن الطبيعي ، وإنما يحسب الزمن بوصفه وقتا للإنجاز والإبداع والإضافة ، فعندها يخشى المستبد من رجال العلم وكأنه تجاه أمة لأنهم (رجال العلم) هم صوتها ، وصورتها ، وعقلها ، وروحها ، فبئست أمة يكون علماؤها ومفكروها في السجون ، ولصوصها ، وسارقوها ، ومنتهكو حرمتها الوطنية وكرامتها القومية هم الطلقاء ، والسادة المتسيدون .

فتاريخ سوريا منذ أبي العلاء المعري الذي يرتد أمام مهابته الفكرية جيش ابن مرداس والي حلب الذي كان قد جرد حملة تأديب للمعرة ، مرورا بالعهد العثماني ، ومن ثم الفرنسي وصولا للحظة الراهنة ، لم يعتقل فيها رجل علم أو فكر ، وفي العصر الحديث منذ الكواكبي الذي هابت السلطة الانكشارية مقامه فلم تتجرأ على اعتقاله ، فأوعزت إلى أوباشها من

المثقفين المتمجدين بمجد السلطة على حد تعبير الكواكبي ، وعلى رأس هؤلاء المتمجدين المرتزقة (أبو الهدى الصيادي) للضغط على المفكر الماجد الكواكبي لإكراهه على الهجرة إلى مصر ، مرورا بالعهد الإستعماري الذي كان ذروة اضطهاده المفكرين ، ما بلغنا من ضغوطات على زكي الأرسوزي ، عندما طالبه الفرنسيون أن لا يطنب في الحديث لطلابه عن مبادئ الثورة الفرنسية ، لأنهم يهمهم مصالح فرنسا وليس مبادئ ثورتها .

في زمن الراحل ، لم يقم جنرالات أمن المرحلة السابقة ، الذائعي الصيت المرعب باعتقال رجل علم أو معرفة أو ثقافة واحد ، بل دعوا نزار قباني الذي تخصص في القسم الثاني من حياته بهجاء الحاكم العربي السياف ، وأقاموا له أمسية شعرية في مكتبة الأسد ، فلم يراعي الشاعر الكبير – ولأنه كبير – حتى أصول لياقات الضيافة ، فألقى قصائد مليئة بالايحاءات المزعجة والمؤلمة ، فكان أقصى تدبير قام به جنرالات السلف أنهم لم يبثوا قصائد السهرة على التلفزيون السوري الذي كان مكلفا بتسجيلها كاملة تحت عنوان " سهرة مع نزار قباني " . لكن مع ذلك وصل شريط التسجيل إلى كل الناس !

الراحل سعد ا ونوس في مسرحيته " يوم من زماننا " يصل حدا من التشهير بتسلط الجنرالات درجة أن يعلن أنه يفضل " الموت ولا التعريص مع دولة هذه الأيام " على حد تعبير مسرحيته ، ومع ذلك أكرم الرجل وأهتمت الرئاسة بمرضه وعلاجه ، بل والتباهي الإعلامي بترشيحه إلى جائزة نوبل .

الشاعر محمد الماغوط سلّط سهام غضبه ونقده العنيف إلى كل حيزات الحياة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى درجة إعلانه خيانة وطن كهذا الوطن ، في كتاب له تحت عنوان " سأخون وطني " ومع ذلك أرسلته الرئاسة إلى فرنسا بسبب مشكلات قلبية كان يعاني منها .

هؤلاء نماذج للصوت الأدبي الشجاع ، لكنا نحن الذين كنا نكتب دراسات وأبحاثا فكرية وثقافية وسياسية واقتصادية لم نكتب بشجاعة أقل ، وعارف دليلة كان واحدا من هؤلاء الشجعان على مدار المرحلة السابقة .

فهل وصلنا إلى اللحظة التي نترحم فيها على جنرالات السلف ، وسلف السلف وصولا إلى ابن مرداس ، حيث الحاكم مهما كانت قوته وبطشه كان يطأطئ أمام مهابة العلم والمعرفة ، أمام رجالها الماجدين النزيهين الشرفاء ، وليس المتمجدين المطبلين المزمرين السفهاء !

لم يحترموا سنك – يا أخي عارف – كما لم يحترموا علمك ، لقد غدوت ككل كتاب ومفكري واقتصادي هذه الأمة زائدا عن الحاجة ، بل أصبح وجودك ذاته فاضحا لوجودهم فلابد إذن من سجنك !

يصور (قبضايات) الأمن الأغرار عن جهل أو عن تجاهل للرئاسة الشابة ، أن عارف دليلة وزملاءه في حركة المثقفين الديموقراطيين في لجان إحياء المجتمع المدني ، يتطاولون على

العهد الجديد ويستضعفونه ، جاهلين أو متجاهلين أن هؤلاء المثقفين ما التقوا في بيان (٩٩) أو في الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني ، لو لم يجمعهم صوت نقدي منذ زمن طويل ، وعلى هذا فالمثقفون تفاءلوا بالخطاب الجديد ، ولم يتطاولوا على العهد الجديد !

وإلا ما معنى أن يكون عارف دليلة مطرودا من عمله الجامعي ، وذلك في زمن الجنرالات الذائعي الصيت الذين لم يجدوا في مواجهة صوت المثقف ، صوت الضمير (الوطني) ، سوى إبعاده عن عمله ومجال تأثيره المباشر ، لكن لم يخطر على بالهم – قط – أن يحبسوا مثقفا ، رغم قدراتهم الهائلة على حبس المجتمع بكامله ، وهذا مافعلوه !

إن أقصى عقوبة لقيناها في العهد السابق ، ليس باستدعائنا لكل مقال نكتبه ، والتحقيق حول هذا المقال أو ذاك ، بل أبعدونا عن التدريس بالجامعة لأنها مركز تأثير حسب رأيهم ، وأوقفنا لليلة هنا وليلة هناك ، لكنا لم نضرب ولا (بوكس) واحد ، ولم يخطر على بالنا بأن كاتبا أو باحثا أو مفكرا يمكن أن يحبس في سوريا مهما كانت الظروف حتى ولو لأيام ، لأنا عرفنا خطوطهم وعرفوا خطوطنا ، منطلقين من حصانة تاريخية أن المثقف في سوريا لا يحبس ، ولم يحبس في كل الأزمنة ، وكنا في مقال لنا سابق نصحنا أحد الصناديد الذي راح يتهددنا ويتوعدنا – أن عليه أن يتعلم فلسفة الطغيان قبل أن يتحول إلى حارس عتيد في أجهزة النظام الشمولي ، وكنا نصحناه بمراجع لذلك ، أولها خطبة " زياد بن أبيه " المسماة " البتراء " وبدأنا بنصيحة أولى مفادها قول زياد " إني لو علمت أن أحدكم قتله السل من بغضي لم أكشف له قناعا ولم أهتك له سترا حتى يبدي لي صفحته ... "

وقلنا لهم أن الدين الإسلامي ذاته لا يطلب من المسلم أكثر من الإظهار والإعلان وليس الإيمان ، وذلك مطلب مدني ، سياسي يهدف للحفاظ على كيان الأمة ، أما الدين والإيمان فأمره موكول إلى الديان ، لأن معرفة القلوب أمر من شأن علام الغيوب .

مع ذلك ، فإن قلة خبرتهم وعدم استفادتهم من خبرة معلميهم المخضرمين ، حرمتهم من فهم تلك القاعدة القائمة على (من يتجنبنا نتجنبه) مادام لم يبد لنا صفحته على حد تعبير زياد ، أما أن نضع أشرطة التسجيل لنعرف ماذا يقول الناس في خلواتهم ، وماذا يكنون في دواخلهم ، وماذا يحبون وماذا يكرهون ، فتلك هي الحرب القذرة بعينها ، وهؤلاء الصناديد إذا كانوا يطمحون فعلا لسبر أغوار المجتمع لمعرفة من يحبهم ومن يكرههم ، فإنهم مضطرون – أمام أفعالهم هذه – على اعتقال ٩٩,٩٩ % و التحقيق معهم !

رغم أن طريقة تسجيل الأشرطة أصبحت قديمة ، وأصبحت التقنيات التكنولوجية قادرة على التلاعب ليس بالأصوات فحسب ، بل والأشكال ، وأن تسجيل الأشرطة لم يعد معتمدا قانونيا حتى في المحاكم الجنائية ، فإن هؤلاء الزبانية يريدون إيصال رسالة للجميع أنه لا حصانة ولا مقام ولا مكانة لأحد أمام (فتوتهم) وعضلاتهم المفتولة ، سيما وأن الجميع يعرفون أن

عارف دليلة كان قد التقى الرئيس ، وأعلن عن ذلك رسميا وإعلاميا ، فكان ذلك مبعث تفاؤل واستبشار المجتمع الذي نظر إلى هذا اللقاء بوصفه مؤشرا على مصداقية الإصلاح ، مادام عارف دليلة يستشار في الأمر ، فحيث يستشار عارف فثمة الصدق والصدقية والحق والنزاهة.

لكن الزبانية كانوا بالمرصاد ، زبانية السمسرة والسرقة والنهب والسطو ، خدام الطغم اللصقراطية ، وأثرياء ليلة القدر ، وواصلوا الرحم الذين يتحول التراب في أيديهم إلى ذهب بفضل دعوات أمهاتهم ، فعندما يحضر هؤلاء لا مكان لعارف دليلة سوى السجن ، والحكم (القضائي - الأمني) ينبغي أن يطمئن نفوسهم الجوف ، فكان لا بد من حكم العشر سنوات لكي يكون معبرا من السجن إلى القبر لرجل تجاوز الستين !

الحق يعرف بالرجال ، ولا يعرف حق الرجال إلا رجال الحق الذين يفنون ذاتهم في شؤون الخلق ، هل هي صوفية ؟ نعم إنها الصوفية الإنسانية التي تبحث عن معانقة المطلق في معانقة المعنى ، ليس بالمعنى الميتافيزيقي ، بل بالمعنى البشري ، الإنساني الوطني ، ذلكم هم ضنائن ا الأبدال ، الذين لأجل كرامتهم يحفظ ا توازن الكون ، ويحدد البسطامي والحلاج وابن عربي والجنيد عدد هؤلاء الأبدال بالمئة ، الذين لولاهم لجعل ا بلدان الفساد ملعونة مطرودة من رحمته ولدكها دكا ، وليعلم أباطرة المال والثروة ونهب الأوطان أنهم يعيشون ببركة ضنائن ا وأحبائه الذين منحوا حياتهم لشعوبهم ومجتمعاتهم .

عارف من أولئك ، عرفته منذ سنة ١٩٧٠ أستاذا جامعيا في كلية الاقتصاد بحلب ، كان من مجاذيب الهم الوطني ، حيثما يسير تجده مع طلابه يناقش ويحاور ويرسم صورة لوطن طوبى الاشتراكية ، طوبى الوحدة العربية ، طوبى الوحدة الوطنية والاندماج الوطني ، وأخيرا طوبى الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان ، وكأن الرجل ولد وترعرع وكبر في حضن الشأن العام للمجتمع وهموم الأمة ، فلا يتصوره خيال المرء إلا محاورا ، مناقشا ، وكأنه ليس له شأن شخصي يستحق النقاش ، هذا ليس مع طلابه فحسب ، بل ومع زملائه ، ورفاقه ، وأصدقائه ، حتى فوجئنا – ذات مرة - وفي محطة من محطات صداقتنا ، أن الرجل يجيد المزاح والضحك ، والسخرية ، والبداهة السريعة في التعليق ، فكانت صورة جديدة لنا تضاف لصورة القديس الذي لا يتلفظ هجرا ، ولا يتفوه لسانه النظيف ببذاءة قط حتى نحو الأعداء ، فمن أين للملاكمين الأشرار أن يسجلوا على لسان عارف ما يمكن أن يسيئ حتى للأعداء ؟

أرادوا لعارف أن ينمطوه ، ويهيكلوه على مقاييسهم الحزبوية ، فتمرد على حزبه الحاكم ، عندما وجده يتحول إلى حزب سلطة ويتخلى عن دوره التاريخي في أن يكون حزب مجتمع ، أرادوه أن يكون جزءا من جهازهم الفاسد عبر شرائه بمنصب " عميد كلية الاقتصاد " في

دمشق ، فقبل أن يكون عميدا دون أن يكون عميلا ، أرادوه اقليميا فئويا صغيرا ، فكان منتشرا كالضوء قوميا ووطنيا .

كنت أحسده حبا ، عندما يدعى إلى محاضرة في مدينة حلب ، التي غدت مدينته الثانية بعد اللاذقية المولود فيها ، فأجد الحشود التي تحتضنه ، أكثر مما أجدها أنا ابن حلب ، عندها عرفت السر ، أن الناس لا وقت لديهم لتذوق الآداب والفن والثقافة الرفيعة ، عندما تكون انسانيتهم مداسة ، فكان عارف لا يقف عند التخوم ، بل يقتحم ويوغل في الجرح لإلتقاط الميكروب ، فيكون نقاشه دائما حول لقمة الناس ومعاشهم ، همومهم اليومية ، امتهان كرامتهم ، سحق انسانيتهم ، لهذا السبب ضاقت به صدور لصوص البلاد ، فكان السجن خاتمة المطاف.

عندما ترشح للانتخابات (البرلمانية) رغبة منه في أن (يبرلم البرلمان) لكي يكون برلمان مواطنين لا " برلمان رعايا " ، فتطوع الآلاف من الشبان لكي يوزعوا قصاصة الورق الصغيرة التي لا تتسع إلا لاسمه المرشح ، لقد ترشح رغم أنه كان يعرف أن أصوات دمشق كلها لو انصبت في صندوقه فلن يجد إلا الأصوات المقررة سلفا ، لكن مع ذلك أراد أن يستفيد من الهامش المتاح (المزعوم) للحملة الانتخابية لكي يتواصل مع الناس الذين أحبهم وأحبوه .

لكن الحب في النظام الشمولي مقنن ، ومحدد ، وموجه ، وملتزم بشعارات الحزب ، والأجهزة والحكومة ، وخاصة وزارة الإعلام التي هي من يقرر من المحبوب ، ووزارة الداخلية هي التي تقرر من المغضوب ، فلم تجد لعارف مكانا سوى السجن ، وحكما سوى الزمن الكافي للانتقال من السجن إلى القبر .

بعد لقاء عارف بالرئيس ، حدثنا عن هذا اللقاء متفائلا مستبشرا بأن ثمة مناص لشم عطر المستحيل ، بعد أن تكونت قناعات لدى الكثيرين منا بأن الحياة السياسية في سوريا دون مستوى النقاش – لأنه لا حياة سياسية في سوريا ببساطة - فكيف يمكن لها أن تكون في مستوى المشاركة ، فأعطى تفاؤله هذا جرعة لرفع المعنويات ، عندما كنا نناقش فكرة إقامة لجان إحياء المجتمع المدني ، وإعداد وثيقتها الأولى ، حيث توافقنا على أن مشاركتنا هذه ستكون من خارج النظام خوفا من التلوث ، وأن تكون خطواتنا محايثة لتجربة الإصلاح ، فإذا ما تأكدنا أن هناك خطوات جدية فسندعم بدون تردد ، لكنهم انقضوا علينا بدون تردد ، فكانت تجربتنا الديموقراطية في لجان إحياء المجتمع المدني هي التجربة الأقصر عمرا في دفع الضريبة الباهظة ، فعارف دليلة عشر سنوات ، والشاب الطهراني الآخر الدكتور وليد البني خمس سنوات .

لكن مع ذلك ، أنبيك أخي عارف وأخي وليد ، بأن الضريبة بمقدار ما كانت سريعة بالقياس إلى عمر التجربة ، فإن مردود فعلنا عبر الأطروحات الفكرية والنظرية كان سريعا جدا ، فخلال السنتين تحولت موضوعات وثيقتنا الأساسية ، وثيقة الألف ، إلى عناصر ركنية في البنية التكوينية للعقل الثقافي السياسي في سوريا ، لا يمكن التراجع عنها ، (الديموقراطية – دولة القانون – استقلال القضاء والسلطة التشريعية – حقوق الإنسان – إلغاء الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ – الإقرار بالتعددية والحوار ، ونزع العنف عن العلاقات السياسية ، وإعادة السياسة إلى المجتمع) كل هذه العناصر أصبحت بمثابة أدوات مفهومية متكاملة ومتشارطة في إطار منظومة لا بديل عنها لأية قراءة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية للواقع السياسي في سوريا ، ولم يبق هناك سوى السلطة التي لا تملك أية أطروحة نظرية وسياسية مضادة لأطروحاتنا التي غدت أطروحات المجتمع ، فالسلطة هي الوحيدة التي لا تزال تؤمن بالعنف والسجن كأطروحة مضادة وحيدة .

بيد أن ثمة أمل وتفاؤل بأن الرئاسة الشابة التي استطاعت أن تخوض معركة المستقبل للانسجام مع روح العصر ، باغلاق سجن تدمر وسجن مزة والافراج عن مئات المعتقلين ، قادرة على القيام بخطوات جديدة رغم أنف كل أولئك الحمقى (الملاكمين القبضايات) ، فمعارض عاقل ، خير من ألف مؤيد أحمق جاهل لا يزال يعتقد أن بناء الدول هو بالشوكة والغلبة والمصاولة والمجاولة والملاكمة ، فكانت نتائج بنائهم متمثلة بنموذج بناء سد "زيزون " كرمز لكل ما بنوا في الاقتصاد والاجتماع والسياسة ، لقد أثبتوا أن عضلاتهم لم يتم تمرينها إلا ضد الرأي الآخر السياسي والثقافي ، لكنها عضلات رخوة واهنة أمام الفساد والأعداء !

فهل ثمة جرعات جديدة تعطى للإصلاح الذي يترنح اليوم وتترنح معه الدولة والمجتمع والسياسة ونحن على أبواب استحقاقات عالمية ودولية أمريكية –إسرائيلية لا تقبل منا نحن العرب سوى الإذعان الكامل والاستسلام المطلق ؟

سبق وحذرنا في مقال لنا في جريدة النهار من تفشي مزاج سياسي ثأري شبيه بمزاج المعارضة العراقية التي لم تجد وسيلة لمعارضة مخابراتها إلا باللجوء إلى المخابرات الأمريكية ، لكن الجديد المفاجئ والمؤلم اليوم ، أن هذه الظاهرة تتفشى وباتساع واضح في أوساط الشباب السوري الذين راحوا يعبرون عن تأييدهم للعدوان الأمريكي على العراق تحت ضغط شعور بالاحباط واليأس أن أنظمة العالم العربي هي الوحيدة في العالم المستعصية على التاريخ وقوانينه فهي لا تتحول ولا تتطور ولا تتغير وفق صيرورات داخلية ، فلا بد من قبول التدخل الخارجي وتأييده وإلا سنعيش أبد الدهر بين الحفر !

في اليوم الثاني من حكم عارف دليلة لعشر سنوات تلقيت اتصالا هاتفيا من مجهول قدرت أنه ربما كان صحفيا ، يسألني : هل سمعت بالحكم الصادر على صديقيك عارف دليلة ووليد البني ؟ وعندما قلت : نعم .

قال ساخرا شامتا : ألازلت متحمسا ومصرا على أفكارك الرافضة لأي تدخل خارجي في شأنك الداخلي العربي ؟!

لم يعد ثمة مناص عن الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية ، والضرب على أيدي أولئك الذين يريدون الإيقاع بين الرئاسة الشابة ومجتمعها وذلك لتعميق الأخدود بين المجتمع والدولة الطامحة لأن تكون حديثة ، قانونية ، شرعية ، دستورية ، دولة مجتمع وشعب ، لا دولة سلطة بطّاشة ولصقراطية (هباشة) ، والمدخل الوحيد لذلك هو قرار رئاسي بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ، لأن قرار اعتقالهم سياسي ، فلا بد من أن يكون قرار الإفراج عنهم سياسيا ، فليس هناك أحد في سوريا والعالم يصدق أحكام هذا التهريج (القانوني الأمني)!

- النهار- ٢٠٠٢/٨/٧

أدعو لإحالة هذا الكاتب على القضاء السوري*

منذر الموصلي

نشرت جريدتكم المحترمة مقالاً لكاتب سوري في العدد الصادر يوم ٧ آب ٢٠٠٢ تحت عنوان ملفت ومثير هو: "وداعاً عارف دليلة او الى لقاء بعد صدور الحكم باعدامك"(١).

وأرغب في التعليق على ما كتب وليس الاعتراض، فهو حر في ان يكتب وينتقد من يشاء وكيف يشاء، وطالما يعرف مسبقاً بأنه مسؤول عن كتاباته أدبياً وقانونياً أو قضائياً. وأحسب بأنني أو غيري ليست مهمته نقد او انتقاد ما كتب فقط بل والتعليق أيضاً، وهذا يعني بأن ما كتبه لم يعجبني انا وكثيرين غيري، وربما أعجب آخرين طبعاً، وهذا من سنن الكتابة من حيث هي مطروحة امام الكافة لتقرأ وليقول فيها الآخرون ما يعجب وما لا يعجب أيضاً راجياً ان يتفهم القارئ بأنني في كتابتي لا ارفض ان يدافع كاتب عن صديقه عارف دليلة، بينما هو صديقي أيضاً وصديق متميز عندي ولم أجد ان في ما اتخذه من مواقف سياسية كان موفقاً، وقام جدل طويل اكثر من مرة بيني وبينه في مناسبات عديدة وحول شؤون سياسية عديدة. ولقد ظهرت وإياه كمتحاورين على شاشة فضائية "الجزيرة" بتاريخ ١٣ آذار ٢٠٠١ حول سوريا، فكان له موقفه وكان لي موقفي المضاد طبعاً لموقفه، ولم استمع في حينه لكثيرين رغبوا مني ان لا استجيب لدعوة الفضائية وان اعتذر لكنني اصريت وواجهت عارف دليلة كصديق وكرفيق ربما لأنه جمعنا ذات يوم انتماء عقائدي وحزبي وفكري واحد. ولأنني فضلت ان يقف في مواجهته شخص او صديق مثلي على ان يواجهه آخر استفزازي ربما كان سيجره الى ما أنجر اليه في ما بعد. وانا اقول مصمماً بان هناك من استجره الى ما وقع وتورط فيه. مع انه رجل - وكما عرفته - متوازن ومثقف عالي الثقافة ومن النادرين في استيعاب مادته العلمية وهي الاقتصاد. وإلا كيف كان للجهات المسؤولة في بلادنا ان تختاره بل ان تنتقيه "عميداً لكلية الاقتصاد" وقد نجح في عمله، وكان من المجلين في الندوات الاقتصادية الدورية المتعاقبة للنهوض باقتصادنا الوطني، ولن يكون ما هو اكثر دلالة على ما اقول من ان السيد الرئيس الدكتور بشار الاسد استقبله وحاوره وناقشه في شؤون اقتصادية وعامة لعدة ساعات، ولقد حدثني الدكتور دليلة نفسه عن ذلك وكان مفعماً بالمحبة وبالسرور والامتنان. واستقبله كذلك السيد رئيس مجلس الوزراء وابلغه بأن الحكومة قررت اعادته لعمله محاضراً في كلية الاقتصاد، وكان هذا منتهى التكريم واخبرني هو نفسه عن ذلك.

أنا شخصياً لم أذكر اسم الكاتب المعني الذي كتب ما كتب في "النهار" بلا روية او تعقل على الاقل، لأنه لم يعد يهمني من يكون هذا الكاتب، وما هو اسمه بعد ان قرأت ما كتب من أفك بحق بلده تحت ذريعة الدفاع عن صديقه "عارف دليلة" من حيث انه أساء اليه في ما كتب وأساء حتى لوطنه ككل وليس لنظام الحكم فيه فحسب. وهو ما دفعني الآن للتعليق على ما كتب وأنا مشبع بالألم، ومتخم بالخيبة عندما أقرأ لكاتب او مواطن عربي وهو يستدعي العدو الاميركي للعدوان على وطنه العربي، وأنا أحتكم في هذا للقارئ أولاً ولرئيس التحرير نفسه كذلك ولعارف دليلة ومشايعيه.

الكاتب لم يحصر كتابته في جريدة "النهار" دفاعاً عن عارف دليلة بل استخدمه ذريعة للنقد وللطعن بالحكم وبسوريا، وهذا شأنه ويتحمل مسؤوليته فيه، اما ان تأخذ كتاباته النقدية هذه منحى الاساءة للدكتور عارف لتزيد في ازمته ومحنته فهذا ما لا أقبله شخصياً في الوقت الذي نسعى فيه لتلطيف الاجواء في البلد والتوسط ما أمكن للبحث عن حل وسط نحفظ فيه للحكومة دورها وحقها في ان تدافع عن سمعة مؤسساتها وسلامة اجراءاتها، وهذا من حقها كأية حكومة في العالم لا يناقشها فيه أحد إلا ما كان بدوافع سليمة.

أجل هناك في سوريا من لا يشارك اولئك الذين حوكموا وحكموا نتيجة مسؤولياتهم في ما كتبوا او صرحوا ولكنه يبحث لهم عن مخرج دستوري او قانوني ينهي ازمتهم ويعيدهم الى أهليهم وبموافقة الدولة وبموجب اجراءات تتخذها هي نفسها بحكم مسؤولياتها في ان تقاضي وتحكم على كل من يتعرض لسمعتها وهيبتها، وفي أن تعفو أيضاً وتسمح وتسامح هؤلاء الذين لم يضعوا في حسابهم ان للدولة حرمتها وهيبتها، فهي بقدر ما تجعل للحرية السياسية ولنظرية "احترام الرأي الآخر" من دور، بقدر ما هي قادرة على تضييق المسافة بين ما هو حرية رأي وبين ما هو تجرؤ على الدستور والقانون، او ما هو ملامح فوضى في ظروف دولية وعربية عامة تتطلب منا جميعاً التروي سواء أكنا موالين ام معارضين، لأنه كما للمعارضة حدودها ومعادلاتها كذلك للموالاة مثل هذه الحدود والمعادلات بل والضوابط أيضاً، حتى تكون أمورنا متوازنة وعادلة في التعاطي السياسي، وحتى لا تعلو لغة الموالاة على لغة المعارضة او تسيء فهمها فتتورط الحكومة او السلطة او القضاء في المبالغة في اجراءاتها القمعية ربما الى درجة الشدة، وهو الحال الذي نواجهه الآن تقريباً.

أجل لقد اشتط هؤلاء الذين بالغوا في معارضتهم، ومنهم الصديق الدكتور عارف دليلة، الذي ربما ارتكب - على ذمة الحكومة - اخطاء تندرج تحت عناوين "التطاول" حتى على المقامات. وهذا التطاول ممنوع ومحظر ومحظور ليس عندنا فقط بل في جميع بلدان العالم بموجب احكام دستورية وقانونية وادبية واخلاقية، وانا في هذا لست الى جانب عارف دليلة، بل استغرب ذلك عنه حتى لو قاله همساً لأكثر من سبب، وربما أقله ان من تناوله بهذا

التطاول كان عطوفاً معه وباعترافه هو نفسه. واذن سنقول بأن ذلك كان نتيجة ضيق نفسي أو انها سقطة لسان لم تكن مقصودة او انه كفر واستغفر، كل ذلك حتى نملك الجرأة الادبية فنناشد من تستحق مناشدته لو يتكرم ويعفو، والعفو "من شيم الكرام" والكبار الكبار... كبار النفوس وكبار الاخلاق المندمجة مع المركز القيادي الكبير.

إن نوعاً من الكتابات الطرية المرنة المتجاوبة هو افضل للجميع من كتابات التحدي الاجوف الذي استعملها "كاتب النهار" المعني والتي تصب في خانة الاستفزاز والابتزاز ولا تصلح لتكون دفاعاً عن عارف دليلة والآخرين. حتى لو وجدنا الحكم الذي صدر بحق عارف دليلة ينطوي على شيء من الشدة، وهو ما ينطبق على آخرين أيضاً. ومع ذلك علينا ان نتساءل: ترى لماذا صدرت هذه الاحكام الشديدة نسبياً؟ هل هي للانتقام مثلاً؟ وهل هي عملية مزاجية مثلاً؟ وهل يعني ذلك أن القضاء غير عادل وانه يخضع لسلطة أخرى؟

قد تختلف الاجابات، ولكن شيئاً واحداً لا يمكن الاختلاف عليه، وهو ان القضاء وفي أعرق بلدان العالم ديموقراطية وتمسكاً بحرفية الدساتير والقوانين لا بد ان يتجاوب مع مخاوف الحكومة ازاء أمن الدولة الداخلي، وهو أمن حساس جداً وحذر جداً كونه يرتبط بأمنها الخارجي نفسه، وهذه أمور لا يستوعبها المواطن العادي او المواطن آحادي الثقافة او المعارض الاحمق.

انا واثق شخصياً بأنه عندما تتخذ قرارات زاجرة وعلى شيء من الشدة سواء اكانت قضائية او ادارية او سياسية، فهناك مؤسسات ترى وتراقب وتوازن بما تملكه من اختصاصات دستورية، وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة التي لا بد ان يكون لها دورها ورأيها وقرارها في تلطيف الامور وجعلها اكثر مرونة وتطابقاً مع روح القضاء وعدالة الدستور وأبوة الرئاسة. فكيف اذا كان الرئيس هو الدكتور بشار الاسد الذي بشر شعبنا في خطاب القسم بتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وعقلية الدولة على عقلية الزعامة... وحاشا للرئيس ان يسمح لأحد بتغليب عاطفته او مصلحته الشخصية على المصلحة العامة. ومن هذا المنطلق نتمنى على سيادته اصدار عفو دستوري كريم عن الجميع.

وهذا يقود الى القول بأننا في سوريا نجتهد في أن تكون خطواتنا متوازنة، فحيثما يقع اي خطأ في ممارسة السلطة لا بد ان تعقبه عملية مراجعة شاملة ومواجهة جريئة مع الذات للالتفاف على الخطأ في الممارسة لأنه لا بد ان يقع الخطأ في مقابل الصواب او اللاخطأ، ولكن يبقى على الآخر ان يملك رؤية اوسع فلا يرى الامور بعين واحدة لأن في بلادنا انجازات لا حصر لها على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاعمارية وغيرها نفخر بها. وعندما يحاسب احدنا الحكم - وهذا من حقه - فان عليه ان يكون عادلاً في محاسبته او معارضته كمثل مطالبته الحكم بأن يكون عادلاً وشفافاً في التعامل معه كمواطن او في

مساءلته ومحاسبته، فهناك الابيض والاسود فلماذا يصر البعض على ان لا يرى سوى لون واحد هو الاسود، وبعين واحدة فقط ومن هؤلاء عارف دليلة ومن يشايعونه وتورطوا مثله؟.

وأقول استدراكاً انه صدرت في سوريا احكام قضائية - هي أقرب لأن تكون احكاماً سياسية او ذات بعد سياسي لا فرق - وكثرت التعليقات عليها لا لأنها اتسمت بالشدة فحسب بل لأنها صدرت عن مرجعين قضائيين، وهذا يظل موضع تساؤل، حيث حوكم اثنان من زملائي اعضاء مجلس الشعب وهما مأمون حمصي ورياض سيف امام محكمة الجنايات لمدة خمس سنوات لكل منهما. بينما صدر الحكم على آخرين بالسجن ٥ سنوات و١٠ سنوات من جانب محكمة استثنائية هي محكمة "أمن الدولة" مع ان الجرائم - وهي سياسية - متشابهة. كان الاصح هو محاكمة الجميع امام محكمة او مرجع قضائي واحد، فهذا أدعى للأصول ولو من حيث الشكل على الاقل، ولي بين المحكومين اصدقاء اعزاء ولهم مكانتهم واحترامهم في المجتمع ربما اقترفوا اخطاء يطالها القانون. على أنني شخصياً احترم كل المؤسسات في بلدي لا سيما القضاء وقراراته مهما كانت شديدة او غير شديدة واحترم قيادته طبعاً.

ويكتب هذا الشخص "المعارض" المنتمي لجماعة المجتمع المدني على ما يدعي... يكتب في "النهار" ليقول ما يعتبر تشهيراً بالدولة ومؤسساتها، وتعريضاً بالبلد ككل وهذا شأن ما كان ليثير اهتمامي فأرد عليه، لأنه يخاطب الدولة كلها واجهزتها وهي أدرى مني في كيفية التعامل معه. على أنني أجد في ما كتب استفزازاً وابتزازاً سياسياً بشعاً ليس إلا، وكان الاجدر لو كتب ما يسهل علينا المساعي المبذولة او التي نبذلها لتضييق الدائرة وتضييق انعكاسات عمليات التحدي الاجوف. وما يهمني بعد كل ما كتبه هذا المنتمي لجماعة المجتمع المدني، وعلى أمل لو نسمع استنكاراً واستكباراً منهم لما كتب وتحللاً مما كتب ... والذي سأنقله أولاً بأول، مبتدئاً بقوله:

"ارادوا لعارف ان يحنطوه، ويهيكلوه على مقاييسهم الحزبوية، فتمرد على حزبه الحاكم، عندما وجده يتحول الى حزب سلطة ويتخلى عن دوره التاريخي في أن يكون حزب مجتمع، ارادوه أن يكون جزءاً من جهازهم الفاسد عبر شرائه بمنصب "عميد كلية الاقتصاد" في دمشق، فقبل ان يكون عميداً دون ان يكون عميلاً، ارادوه ان يكون اقليمياً فئوياً صغيراً، فكان منتشراً كالضوء قومياً ووطنياً".

وقال أيضاً:

"عندما ترشح للانتخابات "البرلمانية" رغماً منه رغب في ان "يبرلم البرلمان" لكي يكون برلمان مواطنين "لا برلمان رعايا" فتطوع الاف من الشبان لكي يوزعوا قصاصة الورق التي لا تتسع الا لاسمه المرشح".

هذا بعض مقاله وفيه طعن وغمز في مؤسسات الدولة وتطاول عليها وعلى "حزب البعث العربي الاشتراكي" يقع تحت طائلة المسؤولية، وسنجد بأنه في ما لو أحيل الى القضاء - وسوف يحال طبعاً- فسوف نسمع طروحات وأكاذيب تتعلق بحرية الرأي وأنه احد ضحايا حرية الرأي. فهل بعد ما كتب من حرية سائبة؟

وقال الكاتب كلاماً آخر فيه ما لا يتقبله وجدان القارئ وفيه لغو وحشو يسيء الى عارف دليلة نفسه أكثر مما هو دفاع عنه، او انه دفاع في ظاهره عن مواطن محكوم لكنه في حقيقته افتئات على حقائق كثيرة. وأنا شخصياً اجدني معنياً بالدفاع عن برلمان سوريا "مجلس الشعب" الذي لم يتح لعارف دليلة وهو صديق لي طبعاً ان "يبرلمه" على حد قول الكاتب كوني عضواً في هذا البرلمان "اللامبرلم" واراني مضطراً الى تذكير الكاتب "المحترم" بأن رجالاً كثيرين رشحوا أنفسهم لعضويته، فيهم من نجح وفيهم من سقط، وعرفوا في مجتمعهم بأنهم شجعان ومحترمون واصحاب فكر متحرر ويتعاطفون مع اطراف المعارضة في بلادهم، على ان تكون شريفة ذاتية الموقف والموقع، تعارض للاصلاح لا للاسقاط او الهدم، وترهن معارضتها لمصلحة البلاد ككل لا لمصالح فئوية او ثأرية بالية، او لما يخدم الاعداء.

وإذ ينبش الكاتب في دفاتر الامس القريب يكتب ليقول: "عندما كنا نناقش فكرة احياء المجتمع المدني واعداد وثيقتها الاولى، حيث توافقنا على ان مشاركتنا هذه ستكون من خارج النظام خوفاً من التلوث، وان تكون خطواتنا محايثة لتجربة الاصلاح، فاذا ما تأكدنا ان هناك خطوات جدية فسندعم بدون تردد، لكنهم انقضوا علينا بدون تردد".

هكذا يزعم، لكن الحقيقة هي غير ذلك تماماً، وأحسبني أدرى من الكاتب بأن عارف دليلة حال نفسه وباعتراف منه لي - وأنا لست كذوباً - انه وجد نفسه متورطاً بحكاية "المجتمع المدني" والألف توقيع، وردد ذلك في سهرة مشتركة حضرها اصدقاء مشتركون، ويحزنني جداً بل يؤلمني المصير الذي آل اليه.

يؤيد العدوان على العراق والعرب

والآن فلنقرأ معاً ما تفضل به هذا الكاتب المنتمي لجماعة المجتمع المدني على حد قوله، وعلى أمل ان نقرأ ونسمع احتجاج هذه الجماعة على ما نطق به وكفر، ومن المؤكد ان البعض سيقيم الدنيا اذا ما سيق هذا الكاتب أمام القضاء بتهمة التحريض على العدوان ضد سوريا والعراق والوطن العربي بحجة حرية الفكر... فماذا كتب؟ وماذا قال لا فض فوه؟:

"سبق وحذرنا في مقال لنا في جريدة "النهار" من تفشي مزاج سياسي ثأري شبيه بمزاج المعارضة العراقية التي لم تجد وسيلة لمعارضة مخابراتها إلا باللجوء الى المخابرات الاميركية، لكن الجديد المفاجئ والمؤلم اليوم، ان هذه الظاهرة تتفشى وباتساع واضح في أوساط الشباب السوري الذين راحوا يعبرون عن تأييدهم للعدوان الاميركي على العراق تحت

ضغط شعور بالاحباط واليأس. إن أنظمة العالم العربي هي الوحيدة في العالم المستعصية على التاريخ وقوانينه فهي لا تتحول ولا تتطور ولا تتغير وفق صيرورات داخلية، فلا بد من قبول التدخل الخارجي وتأييده والا سنعيش أبد الدهر بين الحفر".

ويتابع قائلاً:

"في اليوم الثاني من حكم عارف دليلة لعشر سنوات تلقيت اتصالاً هاتفياً من مجهول قدرت انه ربما كان صحافياً، يسألني، هل سمعت بالحكم الصادر على صديقيك عارف دليلة ووليد البني؟ وعندما قلت: نعم. قال ساخراً شامتاً: ألا زلت متحمساً ومصراًعلى افكارك الرافضة لأي تدخل خارجي في شأنك الداخلي العربي؟!" - انتهى-.

أجل إن الحكم القضائي الصادر بحق الدكتور عارف دليلة أصبح سبباً ومدعاة عند هذا الكاتب "الصالح" وصحبه للتدخل الخارجي... فهل تراه يقبل الدكتور عارف بذلك؟ أنا أقول بديلاً عنه: لا وألف لا حتى ولو كان الحكم عليه بالاعدام، وهو الحكم الذي يتمناه له هذا الكاتب.

فأي اصدقاء هؤلاء؟ وأي كتبة او كتاب؟ وهل يقبل جماعة المجتمع المدني بأن يكون هذا الكاتب وصاحب هذه الافكار الخائنة منهم؟ لست أدري.

بعد ذلك جاء هذا الشاطر ليتشاطر علينا بكتابة أوضح حتى لكأنه يظن ويحسب بأن من يحكمون هذا البلد سذجاً وتنطلي عليهم أمثال السطور التالية التي يحاول ان يتذاكى فيها علينا جميعاً:

قال "حفظه" ا مختتماً داعياً للوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية من بعد دعوته الهجينة الوقحة للتدخل الاجنبي في الوطن العربي والتسويغ للمعارضة العراقية الخائنة بدعوة اميركا للعدوان على العراق.

أجل قال الكاتب مختتماً بعد دعوته للخيانة وتسويغها:

"لم يعد ثمة مناص عن الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، والضرب على أيدي أولئك الذين يريدون الايقاع بين الرئاسة الشابة ومجتمعها وذلك لتعميق الاخدود بين المجتمع والدولة الطامحة لأن تكون حديثة وقانونية وشرعية ودستورية، دولة مجتمع وشعب، لا دولة سلطة بطاشة ولصقراطية (هباشة)، والمدخل الوحيد لذلك هو قرار رئاسي بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين، لأن قرار اعتقالهم سياسي، فلا بد من ان يكون قرار الافراج عنهم سياسياً، فليس هناك أحد في سوريا والعالم يصدق أحكام هذا التهريج (القانوني - الامني)"!

ترى ألا يسوق مثل هذا الكلام قائله الى القضاء؟ أسألوا أي محام في البلد؟ ونحن ندعو لصدور عفو رئاسي كريم ونرفض ان يدعو مثل هذا الشخص الدعوة نفسها بعد ان تلوث بتهمة الخيانة.

وأخيراً أنا أدعو ومن موقعي كعضو في مجلس الشعب وباسم الشعب الى احالة هذا الكاتب على القضاء والتحقيق معه في ما ذهب اليه من اتهام لشبابنا بأنهم راحوا يؤيدون العدوان الاميركي على العراق، ولكونه يدعو الى التدخل الخارجي لتغيير الانظمة في الوطن العربي ومنه سوريا، ولتحريضه على نظام هكذا علناً وبأبشع الألفاظ.

وأسأل هل هذه معارضة؟ وهل هذا الكلام هو كلام رجل يبحث عن مخرج أو حل لأولئك الذين يدافع عنهم؟ وما رأي جماعة المجتمع المدني؟ وهل يقبلون او يشاركون هذا الفاجر في أفكاره وطروحاته؟

* النهار – ٢٣ / آب / ٢٠٠٢

** توضح "قضايا النهار": ان المقصود هو مقال الدكتور عبد الرزاق عيد المنشور في هذه الصفحة بتاريخ ٧-٨- ٢٠٠٢ .

كي لا يقال: وداعاً عبد الرزاق عيد !!*

*** أكرم البني**

ثلاث ملاحظات تحضر بقوة فور الانتهاء من قراءة مقالة الاستاذ منذر الموصلي في "النهار" (٢٠٠٢/٨/٢٣) رداً على مقالة سابقة للدكتور عبد الرزاق عيد بعنوان "وداعاً عارف دليلة..." وردت في الجريدة نفسها (٢٠٠٢/٨/٧).

الملاحظة الاولى: أن يلجأ عضو في مجلس الشعب السوري الى الصحافة رداً على مقالة سياسية يخالفها الرأي ويعارض ما ورد فيها من أفكار ومواقف ناقدة للوضع القائم وللسلطة السائدة، لهو ظاهرة صحية وجديدة نسبياً على الحياة السياسية السورية. فلم نعتد، مع بعض الاستثناءات، ان يعمد طرف مسؤول الى استخدام سلاح من العيار نفسه الذي استخدمه صوت معارض، والى مقارعة الفكرة بالفكرة والكلمة بالكلمة، معتمداً اسلوب الحوار والسجال الذي يرنو اليه الجميع لادارة أوجه الصراع والاختلاف بوسائل سلمية.

لكن ما أخل حضور مثل هذه الظاهرة وأضعفها دعوة الكاتب المحمومة الى إحالة الدكتور عيد على القضاء السوري مستقوياً من جديد بأسلوب الحساب والعقاب جزاء الافكار والآراء التي صرح بها!!

ومع رفض ما ذهب اليه الكاتب بدعوته لمقاضاة الدكتور عيد استسهاله سوق بعض الاتهامات وإدانات التخوين، يصح التأكيد ان الحوار والسجال أمر مطلوب ينبغي العمل على إشهاره وتعميمه في الحياة السياسية السورية ليغدو الشكل الرئيس في العلاقة المنشودة بين الرأي والرأي الآخر، مما يضع اللبنات الاولى في بناء علاقات ديموقراطية بين قوى المجتمع المختلفة، دون اللجوء الى العصا او التهديد بها، او الى ردع الصوت بصوت أعلى، او الى قهر الرأي الآخر سجناً وتخويناً لا نقداً وتفنيداً...

الملاحظة الثانية، ان مسألة الدكتور عارف دليلة والحكم القاسي الذي صدر بحقه ومحاولة صديقيه الدفاع عنه كل من موقعه ومن وجهة نظره الخاصة، ليست مسألة شخصية تتعلق بالدكتور دليلة وخصوصية وضعه. بل هي مسألة عامة تعود الى اشكال التعامل مع الرأي الآخر والتي تسم اليوم بعض جوانب العمل السياسي في سوريا، بدأت باعتقال عشرة من

نشطاء المجتمع المدني ومحاكمتهم وبقرارات المنع والتضييق على المنتديات السياسية والثقافية وتستمر بعودة "مبطنة" للمناخات الامنية القديمة في المساءلة والردع، أبرز محطاتها إخضاع بعض المحامين من هيئة الدفاع عن معتقلي الرأي للاستجواب المسلكي وصدور عقوبات مهنية بحقهم تحت ذريعة الإدلاء بتصريحات حول اوضاع موكليهم وحول اجواء المحاكمات التي تجري.

وحين يرفض أي صوت معارض الاحكام القاسية التي صدرت بحق الدكتور دليلة وغيره فإنه يقصد اساساً رفض المناخ السياسي السائد في علاقة السلطة بالمعارضة والرأي الآخر، ويوجه إصبع الاتهام الى الواقع الراهن الذي لم يلب، حتى اللحظة، الحاجة الموضوعية الى حرية الرأي والتعبير وحق وجود معارضة سياسية سلمية وشرعيتها. وعلى العكس مما ذهب اليه الاستاذ الموصلي، فإن هذه الحاجة تزداد إلحاحاً في ظل الاجواء الراهنة التي تنذر بمخاطر جدية على الوطن مع ارتفاع حرارة التهديدات الاميركية - الاسرائيلية، بغية استنهاض كل القوى والامكانات في مواجهة توازن قوى يميل في شكل كاسح لمصلحة أعداء الوطن ومن يتربصون به شراً. كما تزداد اهمية قطع الطريق على ظواهر العنف والتطرف التي عادت تطل برأسها باشكال وتجليات مختلفة، حيث يعرف الجميع أن إغلاق ساحة العمل السياسي وقهر الرأي الآخر يستجر من دوامة اللاجدوى واليأس ردود فعل عنيفة وعدوانية، ويشكل تربة خصبة لنمو ظواهر التعصب والارهاب.

الملاحظة الثالثة: تسوقنا الى طرح اسئلة مشروعة عن الاسباب والدوافع التي أقلقت السلطة السورية من هذا الحضور البسيط والمحددو جداً للمعارضة وللرأي الآخر كي تلجأ الى الاعتقال والمحاكمات والسجن؟! وبكلمات اخرى ما مدى الخطورة الحقيقية التي شكلها هؤلاء النشطاء العشرة الذين ينتمون الى بضعة منتديات سياسية او ثقافية أخذت على عاتقها تنشيط مشاركة الناس بالشأن العام ودعوة من يرغب من المثقفين، معارضة وسلطة، الى حوار نقدي سلمي وعلني حول الاوضاع القائمة في البلاد، كان سقفه الكشف عن الاخطاء والتجاوزات الحاصلة واقتراح الحلول لمعالجتها كما تهيئة المجتمع للمشاركة والتعاون في مواجهة الاخطار المحدقة وتحديات التنمية الماثلة امامه.

ويعرف الجميع أن هذه المنتديات هي خليط غير متجانس تجمعها الرغبة في الحوار والمشاركة في الشأن العام وتفرقها مواقف ومنابت سياسية وفكرية مختلفة بل ومتناقضة احياناً، وأنها لم تشكل في أزهى مراحلها اي خطر يذكر على المجتمع والدولة... والخطأ كل الخطأ في ما يروج له البعض بأن مثل هذا الخطر ليس راهناً ومباشراً لكنه سيغدو في المستقبل كبيراً ومؤثراً اذا منحت هذه المنتديات فرصة النمو والتطور!! في حين ما حصل غير ذلك تماماً، فقد وفرت مثل هذه المنتديات السلمية والعلنية جواً حياً وصحياً في علاقة

الساطة مع المجتمع بأنشطته المختلفة، وساهمت في شكل عملي في تعلم الاحرف الاولى لاحترام حرية الرأي والرأي الآخر وطرائق العمل الديموقراطي التي يتوق لها الجميع منذ أمد بعيد، كما ساعدت جدياً على غسل القلوب وتصفيتها وإزالة ما تراكم في النفوس من حقد وضغائن، مما يتطلب من المعنيين البحث عن هذا الخطر في مكان آخر.

أما ان يكون في المسألة شطط وتطاول على المقامات وهو تطاول يعاقب عليه القانون كما يذكر الاستاذ الموصلي. فليت الاحكام التي صدرت حصرت المسألة بهذه التهمة التي لا تتعدى عقوبتها القصوى ستة اشهر، بينما صدرت الاحكام الشديدة اساساً تحت عناوين مختلفة تتعلق بالاعتداء على الدستور بطرق غير مشروعة، والدعوة الى العصيان المسلح ضد السلطات القائمة وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية...!! ومع أن هذه التهم لم تستند الى أي أدلة فعلية وملموسة كما لم تقدم أية إثباتات تؤكد ان أحدهم أخلّ بأمن الدولة والمجتمع او حاول الاضرار بمصالح الوطن ومقومات صموده، فإن ما يشهد لهؤلاء المعتقلين مواقفهم الوطنية والقومية الصادقة والمعلنة في غير زمان ومكان.

وعلى سبيل المثال ماذا يمكن ان يقال عن موقف المناضل رياض الترك وسلوكه والذي آثر الصمت امام هيئة المحكمة بعدما أعلن تحمله كامل المسؤولية عن آرائه الشفوية والمكتوبة، "لأنه لا يريد إثارة فتنة وصب الزيت على النار في ظرف سياسي لا يساعد على تأجيج الخلافات امام طيش اميركي وعنصرية صهيونية لا تقتصر على القتل والتدمير في فلسطين وإنما ستمتد الى باقي البلدان العربية".

خلاصة القول ان ما يجري الآن للحد من الانفتاح السياسي الذي شهده المجتمع مع تسلم الرئيس بشار الاسد مقاليد الحكم في سوريا، لا يعود الى أخطاء ارتكبها هؤلاء المعارضون بتجاوزهم الخطوط الحمر او تطاولهم على المقامات، ولا الى خطورتهم على أمن الدولة والمجتمع. بل الى سيادة روح الاطمئنان لدى بعض اجهزة السلطة لاساليبها الأمني القديم في المتابعة والضبط، ولنقل بحسن نية الى ضعف قدرتها على التعلم والتأقلم مع واقع يحتمل وجود معارضة نشطة او رأي مخالف، له في هذا المجتمع ما لغيره، ومعني مثله مثل الآخرين بحاضر هذا الوطن ومستقبله.

ولعل الاستاذ الموصلي بدعوته لإحالة الدكتور عيد على القضاء يغذي هذه الروح ويعزز حضورها في المجتمع بدل أن يكون في طليعة من يحتكم الى الحوار والسجال - لا الى أية وسيلة اخرى - لتفنيد كل ما يراه غير صحيح او غير موضوعي في ما ذهب اليه الدكتور عيد الذي بادر الى طرح رأيه بوضوح وعلانية وأشار الى أخطاء وتجاوزات من جانب بعض مؤسسات الدولة وأجهزتها والى مزاج غير محدود او مرغوب، لمسه عند بعض الشبان في ظل انسداد الأفق السياسي. مثل هذا الامر لا يعالج في حال وجوده بإدانة من دل عليه

وتحميله مسؤولية ذلك. بل بالتقصي الدقيق عن حقيقة هذه الظواهر وتحديد حجمها ورقعة انتشارها ومن ثم البحث عن اسبابها ودوافعها ليصار الى معالجتها جذرياً.

فمن يحرص على الوطن وهيبة الدولة ويسعى الى تعزيز قوتهما وقدرتهما يجب ألا يخشى الكشف عن مواطن الخلل والضعف، بل أن يسارع الى تصحيحها وإزالة الاسباب التي تمكن اعداءه منه، اضافة الى ان حرية الرأي مبدأ مقدس لا يرتبط بصواب الرأي او خطئه، فقضية الصواب والخطأ قضية نسبية، يجليها الحوار ويغنيها، ومن المؤسف - ونحن في عصر المعلوماتية والاتصالات المذهلة - ان ندين او نجرم اي رأي مهما كان مغالياً في خطئه، طالما تتوافر للجميع الوسائل المناسبة لاستجلاء حقيقة الامور وطرح افكارهم وحقائقهم ونقد آراء الآخرين.

أخيراً، نأمل ألا تكون مقالة الاستاذ الموصلي توطئة اعلامية لتهيئة الرأي العام لمحاكمة الدكتور عبد الرزاق عيد او لغيره، او لإشاعة مناخ استسهال الادانة بالخيانة والعمالة بسبب اختلاف الآراء والمواقف. بل فاتحة لإرساء اسلوب للسجال الديموقراطي في ادارة الصراع والتفاعل مع الرأي الآخر يحتكم اساساً الى العقل والمنطق الى الحقائق الملموسة ويمنح ثقته لدور الانسان في كشف الغث من السمين ورفض ما هو ضار وفاسد في المجتمع.

*النهار - ٢٨ / آب / ٢٠٠٢

نـاطــق التحـريــــم*

* ياسين الحاج صالح

من غير المستبعد ان تكون مقالة السيد منذر الموصلي المعنونة "ادعو لاحالة هذا الكاتب على القضاء السوري" ("النهار") ٢٠٠٢/٨/٢٣) ثمرة ايحاء جرى على لسانه (او قلمه) كما سبق ان وقع له قبل اكثر من عامين، لقد اعترف الرجل بعد واقعة ٢٠٠٠/٦/١٠ انه اوحي اليه ايحاء ان يسأل السؤال الذي استحق عليه نعت صاحب النفس الامارة بالسوء من رئيس مجلس الشعب السوري، الرجل قابل للايحاء ممن يوحون، وقد اعتمل ما اوحي اليه في نفسه ثم خرج منها لغة اتهامية تتواتر فيها مفردات الكفر والاستغفار، والخيانة والفجور، والاستنكار والاستكبار ("النهار"، ٢٠٠٢/٨/٢٣)، الامر الذي يشير الى انه يصدر في وعيه (او بالاحرى لاوعيه) السياسي عن منظومة المقدس التي تجعل من النقد السياسي كفرا، وتبيح تاليا استتابة صاحبه والا فهدر دمه، وفقا للنسق الذي سارت عليه عصب اسلامية اقلوية ومأزومة. وهو بالفعل ما لا يتردد السيد موصلي في الدعوة اليه وتحريض "من يحكمون البلد" عليه ليثبتوا انهم "ليسوا سذجا" تنطلي عليهم السطور التي حاول عبد "التذاكي فيها علينا جميعا" بالحديث عن الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية (لعل عبارة "علينا جميعا" زلة لسان من قبل موصلي، فهو حسب علمنا ليس ممن "يحكمون البلد" بل ممن يمثلون الشعب).

لاول مرة في تاريخ سوريا يتهم مثقف معروف بالخيانة على صفحات الجرائد، وهو ما يعادل فعلا التحريض على الحكم باعدامه و"تسليم رقبته". ولاول مرة تصدر دعوى التكفير لا من "اصوليين" دينيين متعصبين بل من اصوليي السلطة فائقي التعصب. ليست دعوة موصلي محاكمة المثقف عبد الرازق عيد شيئا يختلف عما تعرض له نصر حامد ابو زيد على يد عبد الصبور شاهين، وهي مناسبة لنتذكر ان التحريم السياسي هو الاصل في كل تحريم، او بالاحرى ان كل تحريم هو تحريم سياسي، وان التحريم لا يسير من تلقاء نفسه بقوة العطالة او "ذهنية التحريم" بل هو سياسة واستراتيجيا نخبة يصدف دائما وابدا ان تكون هي التي في السلطة او تتنطح للوصول اليها.

فلنبدأ الحكاية من اولها. في عدد ٢٠٠٢/٨/٧ من جريدة "النهار" نشر الدكتور عيد مقالا بعنوان "وداعا عارف دليلة او الى اللقاء بعد صدور الحكم بـ"اعدامك". المقال تعبير عن سخط الكاتب على حكم محكمة امن الدولة بالعليا بدمشق على الدكتور عارف دليلة بالسجن

عشر سنوات بتهم لا تقبل التصديق (اثارة عصيان مسلح، العمل على تغيير الدستور بطرق غير مشروعة، اضافة الى جنحتين اضيفتا الى ملف الدكتور عارف بناء على تسجيل خفي لكلام يدور بين السجناء في مهجعهم).

المقال ايضا تعبير عن تضامن كاتبه مع صديق وزميل في لجان المجتمع المدني واقع في محنة من جراء نشاطه العام العلني السلمي، وهو اخيرا مناسبة يحلل فيها الكاتب اوضاع بلاده ويحذر من مخاطر قد يتصف بها اذا استمر التضييق الامني على الناس الى درجة دفعهم الى "قبول التدخل الخارجي وتأييده" على غرار ما فعل معارضون عراقيون. ويلمس عيد "شيئا جديدا مفاجئا ومؤلما" كما يقول هو ان عدوى هذه الظاهرة العراقية، اذا جاز التعميم "تتفشى وباتساع واضح في اوساط الشباب السوري الذين راحوا يعبرون عن تأييدهم للعدوان الاميركي على العراق تحت ضغط شعور بالاحباط واليأس" من استعصاء الانظمة العربية على التغير وفق صيرورات داخلية.

لعل الدكتور عيد بالغ قليلا عندما تحدث عن الشباب السوري دون تخصيص، لكن لا جدال في وجود هذا "اللجوء السياسي" المتخيل الى الاميركيين او... الى الغيب في اوساط ما من الشباب السوري المتطلع الى تغيير يجده مستحيلا (يقول تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٢ ان نسبة ٥١ في المئة من الشبان العرب يحلمون بالهجرة من بلدانهم نحو اميركا اولا ثم بريطانيا ثانيا. هذا استفتاء حقيقي على انظمة الحكم العربية). والدكتور عبد الرازق عيد يستحق الشكر والامتنان من جانب صناع القرار في البلد على تسليطه الضوء على هذه النقطة، هذا لو كنا في عالم سوي يحب كشف عيوبه لاصلاحها لا سترها او الاستتار منها. اما اولئك الذين يصطنعون عفة مزعومة ويفترضون عذرية لم تمس للشعب السوري، وهم اول من انتهكها، فهم الاجدر باللوم على خبثهم وتصيدهم للمثقفين الذين لا يخطر لهم ببال ان غضبهم من اجل وطنهم هو الجريمة التي سيحاكمون عليها.

يزكي الدكتور عيد اعطاء "جرعات... جديدة للاصلاح الذي يترنح اليوم وتترنح معه الدولة والمجتمع والسياسة ونحن على ابواب استحقاقات عالمية ودولية اميركية - اسرائيلية لا تقبل منا نحن العرب سوى الاذعان الكامل والاستسلام المطلق". ويسند عيد دعوته الى "الرئاسة الشابة التي استطاعت ان تخوض معركة المستقبل للانسجام مع روح العصر..."

من الواضح لكل شخص مخلص ان "الفاجر" عيد انما يستدعي بكلماته السابقة "العدوان الاميركي على وطنه العربي" عبر هذه الدعوة "الهجينة الوقحة للتدخل الاجنبي في الوطن العربي والتسويغ للمعارضة العراقية الخائنة بدعوة اميركا للعدوان على العراق"، ومن حسن الحظ ان قيض ا لنا رجلا امينا و"ليس كذوبا" حسبما وصف موصلي لنفسه، يكشف "صاحب هذه الافكار الخائنة" على حقيقته.

يشير موصلي الى ان الدكتور عارف دليلة صديق ورفيق "جمعنا ذات يوم انتماء عقائدي وحزبي وفكري واحد"، في اشارة منه الى عضوية الدكتور دليلة في حزب البعث في الستينات في القرن العشرين. ويشهد انه "رجل متوازن ومثقف عالي الثقافة ومن النادرين في استيعاب مادته العلمية وهي الاقتصاد". وكيلا يظن احد انه يزجي هذا المديح بدافع الصداقة فان ممثل الشعب يستدل على فضائل دليلة باختيار، بل بانتقاء، "الجهات المسؤولة في بلدنا" له عميدا لكلية الاقتصاد.

وقد يتساءل المرء: اذا كان اختيار "الجهات المسؤولة" دليلا على كفاية دليلة، فلا شك ان غضب هذه الجهات ذاتها عليه وفصله التعسفي من جامعة دمشق بعد عام واحد من عمادته لكلية الاقتصاد فيها - وهي واقعة ينجح موصلي في نسيانها - دليل على تكشف عدم توازن دليلة وتدني ثقافته... الخ. ان رضا السلطة المعصومة هو برهان الكفاية ومعيار الجدارة.

لكن مؤهلات الخبير الاقتصادي السجين لا تقتصر على عمادته كلية الاقتصاد بل تتعداها الى استقبال الرئيس له ساعات عدة. ثم استقباله من رئيس مجلس الوزراء واعادته الى عمله "محاضرا في كلية الاقتصاد، وكان هذا منتهى التكريم". الم يكن دليلة قبل سطور فقط عميدا لكلية الاقتصاد؟ فكيف عاد الى عمله فيها محاضرا؟ وكيف تكون اعادة بعض الحق الى اهله "منتهى التكريم" الا اذا افترضنا ان "الجهات المسؤولة" تملك البلاد وما عليها ومن عليها؟

يثبت الاستاذ موصلي انه يحب الدكتور دليلة، لكنه يحب الحقيقة اكثر جريا على سنة ارسطو حيال افلاطون. فـ"الصديق الدكتور عارف دليلة" من الذين "اشتطوا وبالغوا في معارضتهم"، وقد "ارتكب - على ذمة الحكومة - اخطاء تندرج تحت عناوين "التطاول" حتى على المقامات وهذا التطاول ممنوع ومحظر ومحظور..." هنا ايضا ينجح موصلي في اغفال حقيقة ان جنحة "التطاول" وجهت الى "صديقه" الدكتور عارف بناء على كلام سجل خلسة والرجل في سجنه، وانه لم يحكم (وفقا لحيثيات الحكم المعلنة على الاقل) على هذا "التطاول": الا ستة شهور ادغمت في السنوات العشر التي نالها على "محاولته غير المشروعة تغيير الدستور"، وهي التهمة التي اتسعت "ذمة الحكومة" لتوجيهها له ولجميع موقوفي ربيع دمشق الآخرين، والتي تفشل بالطبع في الظهور في مرافعة موصلي.

نتعلم من مقالة عضو البرلمان ان هناك نوعين من الكتابات: "الكتابات الطرية المرنة المتجاوبة"، التي تطالب باعتقال المثقفين المستقلين واحالتهم على القضاء، وهي كتابات "افضل للجميع" من تلك الكتابات التي "تصب في خانة الاستفزاز والابتزاز" (بعد قليل سنجدنا ازاء "استفزاز وابتزاز سياسي بشع") كتلك التي يكتبها مثقفون تعبيرا عن استيائهم من احكام القضاء الاستثنائي على رجل "عالي الثقافة ومن النادرين في استيعاب مادته العلمية". علما ان الكتابات الاولى نفسها لا تستطيع الا ان تتساءل عن هذه "الاحكام الشديدة نسبيا"، وعما اذا كان هدفها

"الانتقام مثلا" او كانت "عملية مزاجية"، او ربما هي تعني ان "القضاء غير عادل ويخضع لسلطة اخرى".

ورغم ان الاستاذ موصلي يقر بأن الاحكام التي صدرت "اقرب لأن تكون احكاما سياسية او ذات بعد سياسي لا فرق" فانه يمنح القضاء الذي اصدرها حق التجاوب مع ما يسميه مخاوف الحكومة ازاء امن الدولة الداخلي المرتبط بأمنها الخارجي. كيف؟ "هذه امور لا يستوعبها المواطن العادي او المواطن احادي الثقافة او المعارض الاحمق". ترى كم عدد المواطنين غير العاديين متعددي الثقافة والمعارضين العاقلين الذين يستوعبون هذه الامور؟ من مبتذلات الامور ان الاستبداد والنخبوية مترادفان، ومن دهاء التاريخ ان الاستبداد يؤدي الى انحطاط دائم لا يرتفع في مستوى نخبة الحكم.

حتى هنا لم نعرف بالضبط ما يأخذه ممثل الشعب على "هذا الشخص المعارض المنتمي لجماعة المجتمع المدني"، الجماعة التي يأمل ان يسمع منها "استنكارا واستكبارا... وتحللا مما كتب" عيد. ماذا كتب؟ يقتبس الموصلي ثلاثة اسطر يشير فيها عيد الى ان الدكتور عارف ترك "الحزب الحاكم" لأنه تحول الى "حزب سلطة" ، وارتضى ان يكون "عميدا" لكلية الاقتصاد لكن ليس "عميلا" لأجهزة الفساد. وفي سطرين آخرين اشارة الى رغبة الاقتصادي السجين بـ"برلمة البرلمان" ليكون "برلمان مواطنين لا برلمان رعايا".

يجد عضو السلطة التشريعية في هذا الكلام "طعنا وغمزا في مؤسسات الدولة وتطاولا عليها وعلى حزب البعث... يقع تحت طائلة المسؤولية". ولا نعلم هل يبث معلومة حصل عليها بطرقه الخاصة ام انه يقوم بالتحريض حين يؤكد ان عيد "سوف يحال طبعا الى القضاء، وموصلي متأكد انه سيسمع عندئذ "طروحات واكاذيب تتعلق بحرية الرأي وانه احد ضحايا حرية الرأي". لماذا "سوف يحال عيد طبعا" الى القضاء؟ وهل يحق لأي شخص ان يتوعد شخصا لم يعجبه كلاما بالاحالة على القضاء، وهو ما يعادل في سوريا تحريضا على الاعتقال؟ وهل هناك في القوانين السورية ما يمنع المواطنين من نقد حزب البعث او نقد اجهزة الدولة او مجلس الشعب؟ من حق موصلي بالطبع ان يدافع عن مجلس الشعب كونه عضوا فيه كما يقول، لكن ليس من حقه تهديد من ينتقد المجلس بأن "يحال طبعا" الى القضاء.

"يصر البعض على ان يرى لونا واحدا هو الاسود، وبعين واحدة فقط" كما يقول عضو البرلمان، ويضرب مثلا على هؤلاء "عارف دليلة ومن يشايعونه وتورطوا مثله". ولعل عشر سنوات في السجن ستجعل الخبير الاقتصادي قادرا على الرؤية بالالوان وتشفيه من "التورط" بجريمة الرؤية بعين واحدة. ومع ان البرلماني ادرى من عيد بحقيقة مواقف "عارف دليله الذي حال نفسه (؟) وباعتراف منه لي - وانا لست كذوبا - انه وجد نفسه متورطا بحكاية المجتمع المدني والألف توقيع، وردد ذلك في سهرة مشتركة حضرها اصدقاء مشتركون"، مع

ذلك فانه لم يذهب الى محكمة امن الدولة ليشهد بانقشاع غمامة المجتمع المدني والالاف توقيع عن عيني "صديقه" عارف، واكتفى بـ"الحزن بل بالالام على المصير الذي آل اليه"، وكأن ما "آل اليه" تسبب به القدر اليوناني وليس القدر السوري؟! بالطبع من غير اللائق ان نطالب الكاتب ببرهان مقنع على ما يقوله عن اعتراف السجين بالتورط، اذ هل هناك برهان اسطع من شهادته لنفسه بأنه ليس كذوبا!

كان يمكن لكل ما سبق ان يكون فصلا سخيفا من فصول السجال السياسي غير المتكافئ، وغير الراقي في سوريا لولا ان البرلماني ينتقل من التحريض على اعتقال الكاتب والناشط المدني المستقل الى توجيه "تهمة التحريض على العدوان ضد سوريا والعراق والوطن العربي" الى عيد. لن نستيعد ما كتبه الدكتور عبد الرزاق مما لا يمكن ان يخطئ في فهمه طلاب المدارس الابتدائية، لكن نذكر بأن الدكتور عبد الرزاق كان عام ١٩٩٠ واحدا من قرابة خمسين مثقفا سوريا وقعوا بيانا ينددون فيه بالعدوان الاميركي الوشيك وقتها على العراق، وبانضمام دول عربية اليه. لم يكن السيد موصلي بالطبع بين هؤلاء المغامرين الذين كان يمكن لفعلتهم تلك ان تكلفهم الكثير.

بعد ان استطاع الرجل (الذي لا يكتفي بتمثيل الشعب بل والحقيقة ايضا) تمرير تهمة "التحريض على العدوان ضد سوريا والعراق والوطن العربي"، يتحمس فيسمي عيد "صاحب الافكار الخائنة"، ثم لا تلبث الامانة ان تملي عليه فضح دعوة عيد "الهجينة للتدخل الاجنبي في الوطن العربي والتسويغ للمعارضة العراقية الخائنة بدعوة اميركا للعدوان على العراق". اما وقد تلوث عيد بتهمة الخيانة، كما تثبت براهين موصلي الساطعة اعلاه، فلم يعد يحق له المطالبة بعفو رئاسي عن المعتقلين السياسيين على غرار ما يحق لموصلي نفسه. بل ان دعوة عيد الى الضرب على ايدي من "يريدون الايقاع بين الرئاسة الشابة ومجتمعها" وطموحه الى "دولة حديثة وقانونية وشرعية ودستورية، دولة مجتمع وشعب، لا دولة سلطة بطاشة ولصقراطية (هباشة)"، ان هذه الدعوة تدفع ممثل الشعب الى ان ينتحل بنفسه دور النائب العام: "انا ادعو ومن موقعي كعضو في مجلس الشعب الى احالة هذا الكاتب على القضاء والتحقيق معه في ما ذهب اليه من اتهام لشبابنا بأنهم راحوا يؤيدون العدوان الاميركي على العراق، ولكونه يدعو الى التدخل الخارجي لتغيير الانظمة في الوطن العربي ومنه سوريا، ولتحريضه على نظام (كذا) هكذا وبأبشع الالفاظ". لم يبق الا ان تعقد المحكمة وتستدعي "النائب العام" كشاهد اثبات.

ليس موصلي الا ناطقا باسم سياسة التحريم (لا باسم الشعب السوري)، وهو لا يضفي القداسة على السلطة واجهزة الحكم في البلاد الا لتسييجهما بأفتك "اسلحة التدمير الشامل" المعنوية، اعني التخوين والتكفير، بما يضمن ديمومة نظام تحريم السياسة. لكن السلطة المقدسة في عين

ذاتها هي نفسها السلطة التي تتعرض للكفر بها والتدنيس من جانب المعترضين عليها. ويجب ان نرى في محاكمات دمشق الاخيرة نضالا من جانب السلطة المقدسة المطلقة لتجريم مساءلتها ونقدها وتحريمهما. وما مقالة موصلي الا مساهمة في هذا النضال.

- النهار - ٢٨ / آب / ٢٠٠٢

الوطنية في البازار*

* جاد الكريم الجباعي

درج المستبدون الصغار الذين سماهم الكواكبي بالمتمجدين من "أهل القلم وأهل السيف"، والذين يمكن وصفهم اليوم بالكائنات الشمولية، على تقليد رديء خاص بالدولة الشمولية والأحزاب الشمولية والكائنات الشمولية على السواء يسمى "النقد البناء" أو النقد الإيجابي؛ والبناء والإيجابي هنا صفتان غريبتان عن النقد، بل هما حكمان ذاتيان، وقل مزاجيين، لا علاقة لهما بمفهوم النقد وأدواته المعرفية وأساليبه النظرية والإجرائية وغاياته الاجتماعية والأخلاقية؛ ومن ثم كانت السلطة وحدها والمتسلطون وحدهم من يحدد ما إذا كان النقد بناء و إيجابياً أم هداماً وسلبياً؛ فكل ما يوافقها نقد بناء وكل ما يخالفها أو يعارضها نقد هدام بل مغرض ومشبوه؛ حتى فقد الناس حس النقد وضيعوا أدواته، حتى في الأدب والفن، ناهيكم عن السياسة وإدارة الشؤون العامة.

وما دامت السلطة والمتسلطون هي من تحدد وهم من يحددون صفة النقد ومعاييره وغاياته، صار لها ولهم أن تحدد وأن يحددوا صفة الناقد والمنتقد؛ ومعروف عندنا أن الصفة تأكل الموصوف، فصفة البناء أو الإيجابي تأكل النقد حتى لا يبقى منه سوى الموقف "البناء" أو الإيجابي تماماً من السلطة. وصفة البناء للناقد تأكل الموصوف حتى لا يبقى منه سوى كائن شمولي قتل الاستبداد شخصه القانوني، ثم قتل شخصه الأخلاقي وحوله إلى فم يأكل ويمدح ولسان يشي (من الوشاية) ويدين تصفقان؛ وهي حال لا تختلف في شيء عن التبعية والولاء الخالصين المعروفين في التقليد السياسي المملوكي العثماني؛ من يأكل من خبز السلطان يضرب بسيفه، (ومن يأكل من خبز الشعب يضرب بسيفه). وهذه الإيجابية الخالصة سلبية خالصة إزاء الآخر، المعارض (الشيطان والكافر والفاجر والخائن) الذي تسول له نفسه الدنيئة أن يتطاول على "المقامات العالية" و "الكبار الكبار". ولا عجب، فالعالم في نظر المستبدين الصغار المتمجدين هو عالم ليس فيه سوى الكبار الكبار والصغار الصغار، والمقامات العالية والمقامات السافلة الوضيعة، وليس ثمة منزلة بين المنزلتين.

أجل الصفة تأكل الموصوف، وتستنفده أو تستغرقه، كما يقول المناطقة، خلافاً للواقع ومنطقه، (يكفي أن نصف مقالة، كمقالة الدكتور عبد الرزاق عيد التي ينتقد فيها الحكم الجائر على الدكتور عارف دليلة ويحذر من مغبة الإمعان في القمع والاستهانة بحقوق المواطنين، بأنها خائنة حتى نأتي على محصولها كله؛ ومن البديهي وهذه الحال أن يكون كاتبها خائناً وفاجراً،

لا بد من الوشاية به والإجهاز عليه. ونذكر الوشاية هنا لأنه مع انتقال المعارضة في سورية إلى العلانية والشفافية انقطع رزق الوشاة والمخبرين إلا من واكب بحسه (....) هذا التغير النوعي وابتكر ضرباً جديداً من الوشاية العلنية، إذ لم تعد الوشاية عيباً أخلاقياً، بل مبدأ في العلاقات السياسية والإدارية؛ فنظام الاستبداد هو نظام الاستبداد على الصعيد السياسي ونظام الوشاية على الصعيد الأخلاقي)، وللسلطة والمتسلطين أو المستبدين الصغار الصغار حق الوصف والحكم وتصنيف المواطنين إلى وطنيين وخونة، ولا منزلة بين المنزلتين. ومبدأ التخوين على الصعيد السياسي هو نفسه مبدأ التكفير على الصعيد الديني يتجاهل مبدأ "لا إكراه في الدين" .. و "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"، فيعيد إنتاج ثقافة الفتنة، بإعادة إنتاج مبدئها على كل صعيد؛ لأنه لا يعترف بواقع التنوع والتعدد والاختلاف، ولا يعترف من ثم بتساوي المواطنين في الحقوق وفي الكرامة الإنسانية، فالحقوق والكرامة وقف على المقامات العالية وعلى الكبار الكبار، وأين من هؤلاء السفلةُ والرعاع؟

هذه الحالة التي وصفها الكواكبي قبل مئة عام في "طبائع الاستبداد" لا تزال حالنا ومنوالنا الذي ينسج عليه الناسجون ، وهي "تسوغ" أن يحاسب الناس على آرائهم وأفكارهم، بل على نواياهم وسرائرهم أيضاً، وان يتهموا في دينهم وأخلاقهم وفي "وطنيتهم".

ولعل من المبادئ الثابتة في سائر المجتمعات المتقدمة، المدنية، أنه لا تفاضل ولا تفاوت بين أفراد المجتمع الواحد والشعب الواحد لا في الإنسانية ولا في المواطنة؛ فليس هناك من هو إنسان أكثر من الآخر، ولا من هو مواطن أكثر من الآخر؛ والمواطن هو من ينتمي إلى أرض وشعب ودولة، ومعيار الانتماء هو دوماً معيار موضوعي قوامه الحقوق المدنية والحريات الأساسية التي يكفلها الدستور ويحميها القانون، بغض النظر عن نظام الحكم، أما الوطنية، بما هي نزعة أيديولوجية وعقيدة سياسية، لا نسبة إلى الوطن، قد تكون عنصرية وفاشية، فلها حديث آخر؛ وقد آن الأوان لتمييز صفة المواطن الموضوعية من صفة الوطني الذاتية، الأولى صفة تشمل جميع أفراد المجتمع المعني والشعب المعني والدولة المعنية، وهي صفة لا تقبل التفاضل والتفاوت، إلا في ظل الدولة العقائدية، دينية كانت أم "علمانية"، وهذه دولة احتكارية بامتياز حين تحتكر الحقيقة والثروة والقوة والسلطة والثقافة والسياسة والإعلام و"الوطنية" أيضاً، في حين تقتصر الثانية، أي الوطنية المعتقدية، على تيار بعينه أو حزب بعينه، أي على جزء من المجتمع، والجزء لا يحدد الكل بل يتحدد به. صفة المواطن تتعلق بالحقوق الموضوعية، وصفة الوطنية تتعلق بالواجبات الذاتية، ومن حق أي مواطن أن يكون وطنياً أو قومياً بقدر ما يشاء، من دون أن يمنح نفسه حق نزع صفة المواطنة عن الآخر وإلا كان فاشياً ونازياً، ومصداق ما نذهب إلية أن الحركات القومية والأحزاب القومية لم تشمل

جميع أفراد المجتمع المعني ومواطني الدولة المعنية في أي زمان أو مكان، وكثيراً ما آلت إلى تدمير مجتمعاتها وتخريب أوطانها. الوطنية حكم قيمة، والمواطنة حكم واقع.

مبدأ عدم التفاوت والتفاضل في الإنسانية وفي المواطنة هو أساس مبدأ تساوي جميع المواطنين في الحقوق، على ما بينهم من اختلافات وخلافات، وهو نقيض مبدأ التسلط والتمجد المقترن دوماً بمبدأ التكفير والتخوين، حتى عندما يطلق أصحابه على أنفسهم صفة الوطنية، ولا بأس أن يحتكروا هذه الصفة النافية لصفة المواطنة؛ فأنا عن نفسي لم أعد أرغب في أن أكون "وطنياً" عقائدياً ودوغماتياً، بل أرغب في أن أكون مواطناً فحسب، بكل ما تتضمنه عبارة المواطن من حقوق، وليس من حق أحد أن يفرض علي ما يعتقد أنها واجبات وطنية، لا سيما إذا كانت هذه الواجبات تطبيلاً وتزميراً في موكب السلطان. أما الوطن وحقوقه والدفاع عنه فالمواطنون كانوا ولا يزالون يجيدونها أكثر من "الوطنيين" العقائديين.

النزعة الوطنية أو القومية في بازارات بلادنا آلت لدى بعضهم، بسبب منطق البازار، إلى نزعة تكفير وتخوين لكل من لا ينتمي إلى "الملة الناجية"، آلت إلى نزعة إقصاء الآخر وإلغائه، وواقع الحال أن الوطن السوري والأمة العربية لا يستنفدان في عقيدة قومية لهذا الحزب أو ذاك، ولا في عقيدة إسلامية أو اشتراكية، وإلا يكف الوطن عن كونه وطناً والأمة عن كونها أمة، فكفانا خلطاً بين المواطنة والوطنية، وبين الانتماء إلى الأمة و "القومية" المعتقدية و"السياسية"، وهنيئاً لمن يريد أن يبيع ويشتري في هذا البازار الذي كسدت بضاعته وغدت من سقط المتاع. ليس في الأمة العربية من هو عربي أكثر من الأخر، أما من أراد أن يكون أكثر قومية فله ذلك؛ الانتماء إلى الأمة واقع موضوعي لا عقيدة ذاتية. ومن المفارقات اللافتة في واقعنا أن الأحزاب الأكثر قومية هي الأكثر قطرية إذا كان الاتفاق مع منطق التجزئة معياراً مناسباً. ليست الأمة كياناً متجانساً، ليست حمولة ولا عشيرة ولا طائفة ولا حزباً قومياً ولا عقيدة قومية، بل مجتمع مدني ودولة حق وقانون لجميع مواطنيها بلا استثناء ولا تمييز، وكلما كانت كذلك تنحو إلى أن تصير دولة ديمقراطية. تتجسد الأمة واقعياً في المجتمع المدني والدولة الوطنية (= القومية)، المجتمع المدني ميدان الحرية، والدولة الوطنية ميدان القانون، ولا حرية بلا قانون. الدولة القومية ليست قومية على مواطنيها، بل هي لا تبدو لمواطنيها، من الداخل، سوى بصفتها دولة حق وقانون، أما لغير مواطنيها فتبدو بصفتها دولة قومية أو وطنية فحسب، وبهذا تختلف الدول وتتمايز، ولذلك تتعايش في مثل هذه الدولة قوميات أخرى مع القوم الأكثر الذين تنسب الدولة إليهم من دون أن تنتقص هذه النسبة من حقوقهم وحرياتهم بحكم كونهم مواطنين فحسب،أي بحكم صفتهم الموضوعية، لا بحكم محمولاتهم وتحديداتهم الذاتية.

أدى احتكار الثروة والسلطة، ثم احتكار الحقل السياسي وحقل الثقافة والإعلام، إلى استلال سيف "الوطنية" في وجه كل من يعارض أو ينتقد هذا الاحتكار وما نجم عنه من سياسات قادت البلاد إلى ما هي عليه من عطالة وركود وفساد، حتى بات الرأي جريمة يعاقب عليها "القانون"، بل "خيانة وطنية"، وبلغت هذه الجاهلية ذروتها في تخوين المثقفين الذين جهروا بالنقد ودعوا إلى الإصلاح وطي ملف الماضي بما له وما عليه، وغدا تخوين المثقفين لازمة يرددها رموز القمع والفساد ومن لف لفهم على الطالع والنازل.

ما أن يجهر واحد من الذين آثروا الحقيقة على الحزب الأيديولوجي ، وآثروا الشعب على السلطة، والحقوق على الامتيازات، والاجتماع المدني على "الجماهيرية" القطيعية، ونأوا بأنفسهم عن الروابط والعلاقات ما قبل الوطنية قولاً وعملاً، ولا يزالون ممسكين بجمرة الشأن العام والعمل العام، ما أن يجهر واحد من هؤلاء بالنقد حتى تقوم قيامة أولي الأمر والنهي صغاراً صغاراً وكباراً أو أنصاف كبار، يرفعون عقائرهم بالويل والثبور وعظائم الأمور، إذ هالهم أن الشعب الذي اجتهدوا في إسكاته وترويعه وتركيعه وتجريعه صنوف القهر والذل والهوان لا يزال فيه من يجرؤ على الكلام. فشكراً لهؤلاء الذين يبرهنون لنا في كل مرة على شرف الكلمة وقيمتها حين تدل على حقيقة، بخلاف اللغو والهذر وصف الكلام المبتذل في المديح والثناء تزلفاً نفاقاً.

بئس الوطن وطناً يخونه مثقفوه، وبئست الوطنية وطنية قوامها التكفير والتخوين، وبئست السلطة سلطة تقوى على شعبها ولا تقوى به، وبئست السلطة سلطة تستغني عن مثقفيها ولا تستغني بهم. ولو افترضنا أن خيانة كل من ينتقد من المثقفين والعاملين في الحقل العام، وكل من يعترض على القمع والنهب والفساد ويفتضح رموزها واقعاً محققاً وثابتاً فإن ما يدفع أمثال هؤلاء إلى الخيانة أدهى من الخيانة وأمر.

ما كان المرء ليعبأ أو يهتم بمقالة كمقالة السيد منذر موصلي عضو مجلس الشعب لولا أنها تعبر عن منطق أمني خبره السوريون وعانوا من ويلاته الأمرين، وخيل لكثيرين منهم من أمثال رياض الترك وعارف دليلة ورياض سيف وحبيب عيسى وغيرهم من المعتقلين، ومن أمثال (الخائن) عبد الرزاق عيد وصحبه ممن لم يعتقلوا بعد، على الرغم من المساعي الحميدة التي يقوم بها منذر موصلي وصحبه لاعتقالهم وإراحة البلاد والعباد من شرهم وطول ألسنتهم، خيل للكثيرين من أمثال هؤلاء أن هذا المنطق الأمني بات شيئاً من الماضي، ولكن هيهات. وما كان المرء ليعبأ أو يهتم بالمقالة المذكورة، مع كل الاحترام لشخص كاتبها، لو لم يكن كاتبها عضواً في مجلس الشعب، ولو لم يطالب بصفته هذه بسوق عبد الرزاق عيد سوق السائمة إلى القضاء ليلقى جزاءه العادل لقاء الخيانة الوطنية الثابتة بالأدلة الدامغة التي تقدم بها السيد موصلي.

لعل الذين انتخبوا السيد موصلي إلى مجلس الشعب، إذا كان أحد قد انتخبه طوعاً، كانوا يفترضون، كما أفترض أن يأخذ السيد النائب مقالة عبد الرزاق عيد فيضعها بين يدي المجلس الكريم ويطلب استجواب الحكومة حول عدم نزاهة القضاء وعدم استقلاله، وكان السيد النائب نفسه قد تقدم بمداخلة محكمة حول تبعية القضاء التامة للسلطة التنفيذية، ويطلب أيضاً التحقيق فيما إذا كانت الظاهرة العراقية تتفشى في سورية، أو يمكن أن تتفشى، ولا سيما بين الشباب الذين سدت في وجوههم آفاق المستقبل، وباتوا يشكلون ظاهرة الحيطست (أي الذين يسندون الحيطان) التي بدأت في الجزائر وفشت في سائر الدول العربية التقدمية، ويطلب محاسبة الأجهزة الأمنية على ما اقترفته ولا تزال تقترفه بحق المواطنين، وكان زميله في المجلس، الأستاذ مأمون الحمصي قد طالب بحل هذه الأجهزة وتحويل مقراتها إلى مكتبات عامة، فتبين أنه (خائن) ولقي جزاءه وفاقاً لما اقترفه لسانه. وتبين للسيد موصلي وصحبه أن كل من ينتقد أجهزة الأمن والفساد الذي تحميه خائن وعميل وكلاب وحقير وابن عاهرة، كما يصف ضباط الأمن سائر المعارضين والمثقفين. لكن السيد موصلي فعل العكس فقرر أن عبد الرزاق عيد خائن وطالب بتقديمه إلى القضاء، ووضعه في فم الظلاّم، كما يقول العامة، فسوء الظن من حسن الفطن؛ وإذا ساءت فعال المرء ساءت ظنونه. فلعل الذين دحشوا اسمه في قائمة الجبهة قبلاً يحفظون له هذه المأثرة ويدحشونه مرة أخرى للدور "التشريعي" القادم فيسعد، ويسعد الناخبين المفترضين، وليذهب عبد الرزاق عيد وصحبه إلى الجحيم.

لنتقر منطق مقالة الوطني الغيور السيد موصلي: أولاً لم تعجبه مقالة الدكتور عبد الرزاق عيد، ولم تعجب كثيرين غيره، وهذا حقه وحقهم كائنين من كانوا، لا سيما أن الدكتور عيد، كما أعرفه، لا يكتب لبرنامج ما يطلبه المستمعون. وما دامت المقالة لم تعجب صاحبنا ولم تعجب كثيرين غيره، فمن البديهي في المنطق الأمني أن كاتب المقالة لم يعجبهم جملة وتفصيلاً، (أو كله على بعضه)، بل لعله لم يكن يعجبهم أصلاً، فالرجل مصاب بلوثة أخلاقية اسمها الضمير، ونحمد ا أنها لوثة غير معدية، إلا في شروط خاصة تتعلق بالتربية، فلا تنتشر كغيرها من الأوبئة الأخلاقية كالرياء والنفاق والفساد. ثانياً، عدم الإعجاب، وخاصة عدم إعجاب عضو في مجلس الشعب اعتاد أن يشنف أذنيه بمداخلات زملائه وخطبهم العصماء، سبب كاف للاتهام بالفجور والخيانة. انتهت القصة. ولا ندري إذا كان اتهام عبد الرزاق ناجماً عن عدم إعجاب السيد موصلي وحده أم عن عدم إعجابه وعدم إعجاب آخرين يشاطرهم الرأي والموقف ويشاطرونه، أم كان ناجماً عن عدم إعجاب آخرين فقط، فثمة فرق. ومن حسن الطالع أن في بلادنا المحروسة من يترفع عن ذكر اسم عبد الرزاق عيد وأسماء صحبه الذين ينتمون إلى المجتمع المدني، ولا يقولون إلا إفكاً وضلالاً ولا ينطقون إلا عن هوى. ولكن أليس من حق الرجل أن يترفع ما يشاء لنفسه من الترفع والارتفاع؟ بلى، ولكننا

نؤاخذه على عبارة سوق هذا الكاتب إلى القضاء، فالسوق عادة للبهائم، وإذا كان عبد الرزاق يستحق مثل هذه الصفة على المألوف والجاري عندنا في وصف المثقفين، فهل يستحقها القضاء، أم إن السيد موصلي أراد أن يقول سوق هذا الكاتب إلى الذبح في أقبية المخابرات؟ فالقضاء والأمن يتبادلان المواقع والوظائف في كثير من الأحيان، ولا سيما في القضايا السياسية المتعلقة بـ "أمن الدولة".

عانى عبد الرزاق عيد فكتب، واستكتب السيد موصلي، على ما نظن فكتب، وفي هذا حد فاصل بين الكتاب الذين ينتمي إليهم عبد الرزاق عيد بجدارة لا تحتاج إلى تزكية أحد، وبين الكتبة، حسب تعبير السيد موصلي نفسه، الذين ينتمي إليهم السيد موصلي بجدارة لا يشك فيها أحد.

تحية لك يا عبد الرزاق عيد، يا ابن البلد، فقد كنت سباقاً ومبادراً بوفائك الجميل لزملائنا وأصدقائنا المعتقلين، وبدفاعك الجسور عن قضيتهم، قضية الحق والعدل والحرية، فجزاك ا عنا وعنهم كل خير، وسلام عليك يوم ولدت ويوم تعتقل أو تموت ويوم تبعث حياً.

دمشق ٢٠٠٢/٠٨/٣٠

- أخبار الشرق

ظاهرة المثقف الأماس

مالك مسلماني

ما كنت سأعود إلى موضوع (ظاهرة المثقف المقاول) وفق تصنيف الدكتور الطاهر لبيب بوصفها إحدى تظاهرات الزمن العربي المريض ، ومجلى هذا تؤطره ظاهرة "المثقف الأماس" النافذ عبر كل الثقوب "pass par tout" او ما سماه في حينها الدكتور عبد الرزاق عيد بـ"المثقف العضروط" أي مثقف السلطة ، لولا مقال الأستاذ ياسين الحاج صالح " نظرية الرؤوس الحامية وفولكلور الخطاب " المنشور في (٢٦ آب ٢٠٠٢ أخبار الشرق) ، الذي عبر عن دهشة مفعمة بالسخرية والتهكم ، أنه قد عرف أخيرا من هو المقصود بـ"صاحب قصر الشتاء" ، الذي تتردد صفته هذه أكثر من عشر مرات في مقالات جمال باروت - حسب ياسين - وعرف أن صاحب قصر الشتاء هو الذي بسبب رأسه الحامي أخفقت تجربة الإصلاح في سوريا ! كما واكتشف انه ذاته هو صاحب الرأس الحامي في الحركة الديموقراطية القادر على إشعال الحمى في رؤوس السلطة التي اجبرها –معذورة- على الانقضاض ، ومع ذلك فإن السلطة تتكرم عليه فلا تسجنه مع العشرة ، طبعا والصيغة الأخيرة تفضح عما في مضمرها من حسرة في قلب الكاتب (القومي ، الليبرالي ، الناصري ، البعثي ، الإسلامي ، القومي السوري ... الخ) جمال باروت تجاه الرأس الحامي صاحب قصر الشتاء (عبد الرزاق عيد) لأنه لم يعتقل. ولأنه ليس من المعقول أن يكون عبد الرزاق عيد (الفهامة الذي يدير معارك "قذرة" ضد المعارضة في الخارج وإرهاب الإخوان) حسب تعبير باروت في مقاله في اخبار الشرق (٢١\ آب \ ٢٠٠٢) و لكون انه ليس من المعقول ان يكون عيد –حسب ياسين- هو المسؤول بشكل فردي عن مصير الانفراج السوري ، فلقد لجأ باروت (مجلة الآداب آذار – نيسان ، ٢٠٠١) إلى إدراج رياض الترك في إطار جماعة الرؤوس الحامية ، وبهذا يكون عنصران في سوريا يزعمان (ترنح قصر الشتاء) رياض الترك وعبد الرزاق عيد ، وهما بذلك المسؤولان عن ردود فعل تيار الرؤوس الحامية داخل السلطة ، وعلى هذا فإن هذه النظرية تقدم " تبريرا عاجلا لاعتقال كل من يعبر عن رأيه بحدة أو بنبرة عالية " على حد تعبير ياسين ، فكان اعتقال رياض الترك جزاء وفاقا لما جنته يداه من استثارة الرؤوس الحامية في صفوف السلطة ، بينما عبد الرزاق عيد تكرموا عليه في حينها فلم يعتقل ، وهو يجدد الدعوة لهم - مادام لم يرتدع- إلى القيام بذلك في ذات الوقت الذي كتب فيه منذر موصلي مقاله الداعي إلى محاكمة عيد ،إذ لا يفصل بين مقالة الاثنين سوى يومين ، الأول باروت كتب مقاله في (أخبار الشرق) يوم ٢١ / آب / ٢٠٠٢ بينما

الثاني موصلي كتبه يوم ٢٣ / آب / ٢٠٠٢ ، وما يجمع بين الاثنين استخدام مفردات قدح جديدة على الخطاب السياسي في سوريا ، موصلي يستخدم مفردة (الفجور) ، و باروت يستخدم مفردة (القذارة) ، الأول يدعو إلى محاكمة مباشرة ، والثاني يدعو إلى الاعتقال ، مادام (عيد) كرم في المرة الأولى ولم يقدر هذا الكرم ، ولم يعتقل مع العشرة ، وهذا التعاضد بين (باروت –موصلي) لم ينتبه له الأخ ياسين الحاج صالح ، كما لم ينتبه إلى أمر آخر، وهو الحديث عن الرؤوس الحامية المراهنة على ترنح قصر الشتاء ، إذ أن باروت لم يبدأ باستخدامها بمقاله في الآداب ، حسب تقديرات ياسين ، بل بدأ هذا الاستخدام منذ نشره لمقالته أو شتيمته لعيد في جريدة النهار ٢٨ نيسان ٢٠٠١ ، والأمر لم يكن تصفية حسابات خاصة ، بل بداية تأسيس للنظرية التي سخر منها الأخ ياسين ، إذ الأمور أكثر جدية بكثير ، لأنه منذ ذلك المقال ، الذي بدا شخصيا ، كانت تسرب نظرية أمنية جديدة في الحياة السياسية وعمادها التعامل مع الحراك السياسي على أساس الموقف الفردي ، وليس الحزبي للإيقاع بين عناصر الأحزاب على أساس القول الكريم : " ولا تذر وازرة وزر أخرى " ، فاعتقال رياض الترك لا يترتب عليه اعتقال التنظيم ، ولقد أشار الأخ ياسين إلى ذلك في مقاله " نظرية الرؤوس الحامية وفلكلور الخطاب " عندما يشير إلى تعبير باروت عن ذلك في مجلة الآداب إلى " أن الاتجاه الغالب في اللجنة المركزية (لحزب رياض الترك) أعلم الأمانة العامة للتجمع الوطني الديموقراطي بأن مقالات الترك وتصريحاته تعبر عن رأيه الشخصي لا عن رأي الحزب " .
في حين أنه سيعود لا حقا في مقاله " النومنكلا تورا السورية " أخبار الشرق ٢١ آب ٢٠٠٢ الذي كشف الأخ ياسين عن جانب النظرية الأولى ، لكنه لم ينتبه إلى الشق الثاني من نظرية الرؤوس الحامية ، وهي صناعة عقول باردة عبر تزكية بعض الرموز من التيار نفسه ، فيتحدث عن د. فائز الفواز بأنه أحد أبرز منظري التحول من راديكاليات الانقلاب الاقصائية إلى سياسات التسويه والتراضي والديموقراطية ، إذن ما على الحزب الشيوعي(جماعة المكتب السياسي) سوى أن يتخلوا عن رياض الترك الحامي الرأس (التصعيدي) ويلتحقوا بفائز الفواز لكن على أساس الصورة التي يصنعها له أساتذة ومعلمو باروت ليكون الفواز صاحب " رأس بارد توافقي " .

وهذه النظرية تعود إلى مقاله الشتائمي السيئ الذكر في (النهار ٢٨ نيسان) فقد أسس لها من خلال تعويل –معلميه- على شق الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني بين تيار تصعيدي يمثله عبد الرزاق عيد عبر نسب كتابة مسودة الوثيقة الأولى للجان احياء المجتمع المدني له ، وتيار توافقي يمثله ميشيل كيلو عبر نسب له كتابة التوافقات ...الخ وسيأتي حديث ذلك .

هذا اللعب يصل ذروة الشطارة المفضوحة في مقاله الأخير " محنة الاتجاه الليبرالي في جماعة الأخوان السورية " أخبار الشرق ١١ أيلول /٢٠٠٢ .

فإذا كان (رياض الترك) من قبل يمثل رأسا حاميا لجسم حزبه المعتدل التصالحي ، فإننا هنا لدى جماعة الأخوان تجاه رأس ليبرالي معتدل تصالحي وتحالفي هو هنا (علي صدر الدين البيانوني) لكن جسم حزبه ينتمي الى مرحلة عقلية " المفاصلة " الرافضة للتصالح والتحالف ، لهذا فالبيانوني ينتج خطابا مزدوجا ، للداخل يعلن أنه " يقدم للجماعة مكتسبات " وفي الخارج يقدم خطابا " ليس بينه وبين الخطاب العلماني فروقات " .

وذلك عبر التمهيد النظري الذي يوحي بأن للجماعة فتاوى في موضوع التحالفات مع الآخرين ، فالكل كافر ، لكن المعتدلين التحالفيين يفتون ب " جواز التحالف مع كافر مساعد ، ورفض التحالف مع الكافر المحارب " أي السلطة .

وبذلك على المتلقي أن يستنتج وفقا للقراءة – الباروتية - الموجهة عن بعد ،أن مؤتمر الحوار الوطني في لندن " ذي الهيمنه الإخوانية والهشاشة التمثيلية " لقوى المعارضة " التي هي قوى "علمانية كافرة "

إنما يؤسس لهذا المؤتمر عبر فتوى جواز التحالف مع " كافر مساعد " وعلى هذا فإن كل من حضر المؤتمر من قوميين وعلمانيين ويساريين إنما هو مشمول بهذه الفتوى ،أي قبول التحالف معه بوصفه " كافرا مساعدا " !

وهكذا فإن التوجيهات كانت تقتضي أن يجرم باروت (رياض الترك) بعد اعتقاله ويبرئ قاعدته ، واليوم مطلوب تبرئة القيادة (البيانوني) وتجريم قواعده ، بمثابتهم " مفاصلين " يكفّرون كل مخارج لهم ، فالكل كافر وفق فقه قواعد الجماعة (المساعد والمحارب) ، بينما يوحي- باروت- أن قيادتهم تقبل التحالف لكن تحت فتوى قبول الآخر القومي واليساري لأسباب ذرائعية بمثابته "كافرا مساعدا " .

منذ زمن مستنقعات الدم التي يتحدث عنها في مقاله الذي أشرنا إليه في جريدة النهار ، كان باروت رئيسا لاتحاد الطلاب يقود مجموعات الهتاف " الموت للإخوان المسلمين " ويمتطي سيارة (البيجو) الذائعة الصيت و التي لا تزال إلى اليوم تثير الرعب في نفوس الخلق ، ويضع على خصره مسدسا ديموقراطياً رهيفاً ، هذا لا يعني أن ننكر عليه حقه في خوض الصراع للدفاع عن النفس عندما يكون دمويا ، لكن أن يتنصل من هذا الماضي ويرمي به عيد الذي كان طوال الفترة الدموية في فرنسا أمر يدعو للخجل أمام النفس إن لم يكن أمام الآخرين ، ولهذا لم يكن ظلما له أن يصفه عيد بأنه يستخدم بعثيته و يتخلى عنها حسب الحاجات و المنابر والأزمان والأوطان ، إنه يلبسها ويخلعها كالقفاز.

فهو في ملف مجلة الآداب البيروتية – الذي تحدث عنه الأخ ياسين - يسعى للإيقاع بين أطراف (التجمع الوطني الديموقراطي) عبر الحديث عن رياض الترك الذي يكتب مقالات نارية أليق بفنان تشكيلي وليس بقائد سياسي على حد تعبيره ، وبين الاتحاد الاشتراكي الذي يصفه بالاعتدال ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بين رياض الترك وكوادر حزبه ، عندما يتحدث باروت عن هذه الكوادر بأنها رافضة لآراء أمينها العام ، كما المحنا سابقا ، حيث أنه منذ تلك الفترة يتبين لنا أنه قد أوكلت له مهمة الإيقاع بين الأحزاب ، ومن ثم الإيقاع بين الأطراف داخل الأحزاب ، وآخرها البحث عن أطراف داخل الاتحاد الاشتراكي الديموقراطي العربي (الناصري) بهدف شق الصفوف ، حيث إيهام البعض بأنهم مقبولون للاعتراف بهم رسميا ومن ثم قبولهم بالجبهة لاعتدالهم ، ومن ثم تحريضهم على اخوتهم في التنظيم لأنهم عقبة أمام مثل هذا الاعتراف بسبب عدم مرونتهم ، وحماوة رؤوسهم التصعيدية ...الخ مما برعت به الأجهزة خلال عقود ليدفع هذا البعض إلى الحماس له درجة دعوته ليحاضر في منتدى الأتاسي ،بل وليعتبره البعض محسوبا على التجمع حسب ما يشيع باروت نفسه عن نفسه بنفسه !

ليس عبد الرزاق عيد – حسب باروت – وهو (عيد) مـن يبارك اعتقال ٨٠٠ معتقل سـياسي مـن جناح المكتب السياسي (لرياض الترك) ، الذي كان اول من قد وصفه في إحدى مقالاته في النهار بأنه **(مانديلا سورية ودرة على جبين الوطن)** حتى غدا هذا التعبير ملازما لاسم رياض الترك في الأدبيات السياسية السورية والعربية ، بل باروت الذي يكلف بالإساءة إليه منذ خروجه من السجن في جريدة الحياة وصولاً إلى ملف الآداب البيروتية ، بل والذي يكلف باصطياد كوادره ، مستفيدا من ظروف الحياة المعيشية الضاغطة لدفعهم للانقلاب على أحزابهم وصب عدوانيتهم ضد أصدقائهم ، لينالوا صكوك الغفران والتوبة،كما يفعل مع شمس الدين كيلاني منذ سنوات حيث يحرضه للكتابة ضد عيد كما فعل كيلاني في النهار (٢٠ / ٤ / ٢٠٠١)، بل يقوم السيد كيلاني بتوزيع المقال الشتائمي لباروت ضد عيد على الناس وكأنه يؤدي مهمة نضالية يستعيض بها عن تاريخه النضالي المأسوف عليه ، ليسقط نهائيا في الشرك الذي سقط فيه وينستون بطل رواية (١٩٨٤) ، ليلغي ذاته بذاته ، راميا بأكثر من عقد من حياته قضاه في السجن – بحثا عن الحرية – في سلة الهباء ، ليستأنف حياة آمنة لكنه الأمان الممهور بعبودية السلطان ، إنه الأمان الذي يضيع إلى الأبد حرية الإنسان ، لقد تمكنت أخيرا أنياب باروت الأمنية من قضم كيان (كيلاني) المقهور الذي كان في يوم ما باحثا عن الحرية !

يتحدث باروت عن بيان الـ(٩٩) بأنه جسد سقف المطالب العامة وهو يلتقي مع البرنامج الرئاسي ، وان كان من الأليق توجيهه إلى رئيس الجمهورية في حينه ، والطريف

في الأمر أنه لم يوقع على هذا البيان ، وأنه عندما يسأل لماذا لم يوقع ، يجيب : أن عبد الرزاق عيد حجب عنه البيان ، وغاية السخرية في الأمر أن باروت الذي يتحدث من موقع العالم ببواطن الأمور ، والمقرب من مراكز القرار ، وذلك عندما يقرر ((أن البيان يلتقي مع البرنامج الرئاسي)) ومع ذلك فهو رغم كل خطورة شأنه لا يستطيع أن يحصل على البيان ، كيف تسنى لعيد أن يحيل دون رجل نافذ مطلع على البرامج الرئاسية الخاصة ، أن يحصل على البيان ؟ بل هو يقدم نفسه بأنه ((خبير بقضايا التنمية السياسية والحزبية في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)) كما في مجلة الآداب البيروتية (عدد ٣ ـ ٤ ـ ٢٠٠١ ـ ص ٨٥) .

و لو علم القارئ ما حقيقة هذا المركز الذي يوحي وكأنه " مركز أبحاث نووية " لانقلب على ظهره ضاحكا من فخامة وفخفخة هذا اللقب الديكي المهجن ، هل تعرفون أن هذا المركز لا يتألف اكثر من ثلاثة أشخاص يرأسهم الرئيس اليمني الأسبق : (علي ناصر محمد) مع الاعتذار منه لتوريطات - باروت - لمركزه ، و قد توفي المستشار الرئيسي الأول للرئيس وهو الراحل الدكتور حامد خليل ، وبقي موظفان أحدهما(الخبير الاستراتيجي الكبير) جمال باروت ، أي أنه مركز لا يتجاوز في بنيته الإدارية أية دار نشر متواضعة ومبتدئة !

و هو أيضا كما يقدم نفسه في الآداب ، مستشار جمعية العاديات الأهلية ، ومن يعيش في سوريا يعرف أن ليس هناك ما هو أهلي / فكله قطاع عام ، حيازة حكومية ، والمستشار عادة ما يكون المندوب الحكومي ، الذي لا يتجاوز رتبة العريف بامتياز !

نحن نتساءل أين كتب عيد عن إرهاب الأخوان المسلمين ومتى أدار " المعارك القذرة " مع المعارضة كما في مقاله المشار إليه سابقا ، في كل الأحوال فإن المرة الوحيدة التي كتب فيها عيد محاورا الأخوان بشكل مباشر هي في مقاله " نقد ميثاق الأخوان المسلمين في جريدة النهار٢٠٠١/٨/٣ ، وهذا المقال لم يترك صدى سلبيا لدى الأخوان ، بل يمكن القول أنه استقبل بحفاوة ، سيما عندما تبدى أن نقد عيد لمنظومة الأخوان إنما تندرج في إطار نقده لمجموعة منظومات الفكر النظري السياسي التي تشغل الفضاء السياسي للمجتمع السوري من خلال تطلع لتجديد الحياة السياسية في سوريا بكل فصائلها ، ليس عبر تغيير البرامج فحسب بل تغيير المناهج ذاتها ، وفحص الأدوات المفاهيمية المتداولة ونقدها وتفكيكها نظريا ، سيما بعد أن تبينت مصداقية هذا الطموح وذلك عبر نقده برامج السلطة والأحزاب السياسية والقومية الأخرى بلهجة لا تقل جذرية عن نقده لميثاق الأخوان ، ولعل في ذلك سر ترحيب الأستاذ محمد حسناوي الودود تجاه أطروحات الدكتور عيد وذلك في مقال له في النهار ٩/٥/ ٢٠٠١ .

ولم يكن كتابه الأول عن ياسين الحافظ " نقد حداثة التأخر" إلا نموذجا لهذا الطموح النظري ، لأنه وفق منظور- عيد – يستحيل تجديد برامج القوى السياسية (قومية كانت أم ماركسية أم إسلامية) بأداواتها المفاهيمية العتيقة القائمة راهنا والتي بحراكها وطرائق وأساليب ممارساتها آلت بالمجتمع والدولة السورية إلى هذه الدرجة من الاستنقاع ، ولم يكن كتابه الثاني : أزمة التنوير "شرعنة الفوات الحضاري" إلا خطوة ثانية على طريق مشروعه الطموح هذا لاستكناه الكوامن الباطنة حضاريا وثقافيا وتاريخيا الحائلة دون استعادة زمام الذات للارتفاع فوق كل هذا الحطام.

وعلى هذا ففي كل حقبة لباروت مهمة توكل إليه ، ففي السبعينات وبداية الثمانينات كـان رغم بعثيته و قيادتـه لاتحـاد الطلاب مكلفا بالدفاع و بحماس عن المكتب السياسي (رياض الترك) ضد تيار (خالد بكداش) ، وفي أواخر الثمانينات وبداية التسعينات انتقل للدفاع عن الأخوان المسلمين ضد الناصرية التي سحقت بهمجيتها ديمقراطية الأخوان المسلمين كما يتأول باروت في كتابه يثرب الجديدة ، و في أواخر التسعينات بدأ يدافع عن الناصريين ضد المكتب السياسي و (رياض الترك) الأجدر أن يكون فنانا تشكيليا وليس قائدا سياسيا على حد تعبيره حيث يغدو عبد الناصر في أواخر مقالاته في أخبار الشرق عدد ٢١ / آب (أي العدد نفسه الذي يتزامن فيه تحريضه مع منذر موصلي على عيد) إذ يقول عن جمال عبد الناصر " العظيم الهاجع في أرواحنا مثل نمط جمعي " وذلك لكي يسكر الناصريين نشوى فينسوا حديثه عن " همجية الناصرية التي سحقت الإخوان المسلمين " ، عندها يتمكن من أداء مهمته الملساء ، واليوم تترأرأ مهمته في كل كتاباته ، من خلال تقويم الناس على طريقة مدرسته الحزبية ، (إيجابي و سلبي) كما يكتب في " أخبار البيان " و تأسيساً على هذه القاعدة التقويمية يتحدث باروت عن " التصعيدي " عبد الرزاق عيد و " التوافقي " ميشيل كيلو ، ليقدم تقارير عمن كتب مسودة الوثائق الصادرة عن لجان إحياء المجتمع المدني ، فالوثيقة الأساسية الأولى التصعيدية كتب مسودتها عيد وهو المسؤول " عن نخبويتها وحداثويتها وعلمانيتها ...الخ " والتوافقية كتب مسودتها كيلو " الذي لم يخف أبدا تحفظه عن الوثيقة الأولى " ! هكذا تؤدي الكتابة وظيفتها كوشاية ودس وإيهام يصل حد الإيحاء وكأن هناك صلةً أو اتفاقاً بين ندوتهم المهزلة ، و ميشيل كيلو ، حيث يتحدث عن " إبان أزمة كيلو مع " الهيئة " دعا التلفزيون السوري (الحكومي) إلى ندوة عن منهج عملية الإصلاح في سوريا " (السبت ٢٤ / ٣ / ٢٠٠١) ولا يدري المتلقي أية صلة بين أزمة كيلو المدعاة من قبل باروت ، والندوة سوى الدس ، الذي يوحي وكأن هناك توافقا وتنسيقا بين (باروت و كيلو).

والدس هذا يشتغل على المكشوف ، عندما يتعلق الأمر بعزمي بشارة ، حيث يعتبر أن عيد " لم يعد يرى في عزمي بشاره إلا موظفا لدى الأجهزة السورية " في حين أن عيد يتحدث

عن بشارة المفكر اللامع وعن كتابه عن " المجتمع المدني " بوصفه أهم كتاب صدر في العربية حول الموضوع ، لكن باروت يضع على لسان عيد ، ما كانت تطمح له الندوة ، وهي جعل بشارة موظفا لدى الأجهزة السورية !

لم يكتف باروت باغتراف ما يريد اغترافه من كتابات عيد التي كان يعتبرها مشاعا ، وكان يقول لعيد – طبعا رياء ومراوغة – أن لا يهتم لهذا الأمر لأنه أي (عيد) ملك للأمة ، نقول لم يكتف بذلك ، بل هو في مقاله يسرقه ثم يبيعه مسروقاته من جديد ، فيصفه بأنه " صاحب قصر الشتاء " ، سارقا منه هذا التعبير المجازي !

هذا التعبير المجازي - يا أخي ياسين - الذي يردده باروت جذلا فرحا بمواهبه ، إنما هو التعبير الذي يتردد في كتابات عيد النقدية لتجربته مع الحزب الشيوعي وخاصة كتابه " نحن والبيروسترويكا " حيث يستخدم هذا المجاز في سياق تصويره لتجربة الحزب الشيوعي في ممارسة العمل السياسي ، أنها ليست ممارسة تراكمية تثمر صيرورة منجزات على طريق الحقيقة التي تنكر ذاتها ،حيث الحقيقة في الصيرورة حسب هيغل ،تنتقل من موقع إلى موقع أعلى – حسب نظرية غرامشي عن احتلال المواقع – بل هي–القوى الشيوعية- تكمن منتظرة موازين القوى الخارجية والداخلية ، لتنقض دفعة واحدة على " قصر الشتاء " ، هذا المجاز التركيبي الذي ينطوي على إيماء دلالي تهكمي يتردد في كتابات عيد ليعبر عن ممارسة نقدية للذات وللآخر ، يستخدمه باروت برقاعة تبدد البعد الجمالي الدلالي، وذلك بسبب فقر الخيال المعرفي لباروت وعجزه حتى عن حماية المسروقات الجميلة من التلف .

و يختم مقاله داعيا لإعادة تربية وتأهيل عيد ، طبعا لابد أن المتلقي سيعرف أن السجن هو المكان الوحيد لإعادة التربية والتأهيل الذي يدعو باروت إليه منطلقا من مثال تطبيقي تحت يده دائما (شمس كيلاني) يقدمه نموذجا تربويا للناس .

وإذا كنا قد توقفنا مطولا عند الجانب المتعلق باتهاماته لعيد في وصم الأخوان بالإرهاب والظلامية والعمالة ، فما ذلك إلا لأن باروت وفي معظم مقالاته يقوم بتحريض مزدوج ضده : تحريض السلطة من جهة وتحريض الأخوان من جهة أخرى ، ناسيا أن الجماعة أعلنوا نبذ العنف واعتماد الحوار وأنهم بالتأكيد – والأمر كذلك – لن (يغتالوا) عبد الرزاق عيد رغم ما يظن من أهمية له عندهم بوصفه – فيما يزعم - مختصا بشؤونهم ، وصديقا لهم لا يتورع عن تسديد النصائح لقادتهم ، ليخرج (البيانوني) من "محنته الليبرالية " التصالحية مع قواعده الثورية " الجهادية " المفاصلة ، وليكف عن قذف البالونات (أخبار الشرق ٨ / ٨ /٢٠٠٢) .

أما فيما يتعلق بإدارة عيد لمعارك "قذرة " ضد المعارضة في الخارج فإننا نسأله أين صدى ذلك عند المعارضة ؟ فنحن لم يصلنا من معارضة الخارج سوى رد صبحي حديدي

المتواطئ على الاختلاف المضمر مع عيد في سبيل الوصول إلى المتوافق عليه ، ورد أدبية " الرأي " المعبرة عن حزب الشيوعي / المكتب السياسي (رياض الترك) ، وهو رد حواري ودي .

وإذا كان هناك رد فعلي سجالي من المعارضة فهو رد ياسين لحاج صالح الذي ينتسب إلى فضاءات (المكتب السياسي) المعارض ، وهذا الرد كان على باروت وليس على عيد (أخبار الشرق ٢٠٠٢/٨/٢٦) ، كاشفا فيه عن عمق تثبت عقدة " فلكلور الحقد " في نفس باروت على عيد !

لكن باروت في استعداء المعارضة على عيد إنما يواصل تاريخ مهماته الأمنية ، وهي في هذا السياق مهمة ذات وظيفة استنطاقية ، وذلك لأنه سبق لإحدى الجهات الرسمية أن حذرت عيد أنه لن يفيده إعتماده لغة المجاز ومكر اللغة ودهاء الكناية وإيحاءاتها الرمزية غير المباشرة ، فكل ذلك لم يحل بينهم –حسب زعمهم- وبين إعداد مذكرة قانونية قادرة على إدانته ومساءلته قضائيا ، وربما يفسر ذلك لنا الدوافع وراء مقالتي (موصلي – باروت) التحريضيتين على محاكمته او اعتقاله .

لقد أخذ باروت على عاتقه مهمة استفزاز عيد ليخرجه عن طوره ، فيكشف عيد عن المسكوت عنه مجازيا في نصوصه ليبرأ نفسه من تهمة إدارة المعارك " القذرة " ضد المعارضة ، وبذلك فإن باروت سينتصر ويوقع بعيد في شباك نواياه " القذرة " وذلك لصالح من يهمه الأمر !

وأخيرا فإنني أتوجه إلى الزملاء المثقفين الذين كتبوا رسالة الاستنكار ضد منذر موصلي التي تدعو إلى محاكمته ، أن تضيف اسم السيد محمد جمال باروت ، لأن الأخير لم يكن أقل قذفا مقذعا ، أو تحريضا عما فعله موصلي ، حيث موصلي يحض على الاعتقال ، وباروت يتأسف لعدم حدوثه في حينه مع العشرة، للإيحاء بتهديد مضمر لا يقل شناعة عن تهديدات موصلي ، سيما وأن زمن كتابة المقالين واحد لأنه لايفصلهما سوى يوم واحد ، مما يثبت أن هناك ثمة تواطؤ بين الاثنين،وراعي هذا التواطؤ وهو معلم واحد من يهمه الأمر ....!

كتب عبد الرزاق عيد في مقاله " وداعا عارف دليلة " النهار ٧ آب ٢٠٠٢ ، بما يفيد بأنه (حتى السلطة الانكشارية هابت مقام الكواكبي فلم تتجرأ على اعتقاله ، فأوعزت إلى أوباشها المتمجدين بمجد السلطة للضغط على الكواكبي لإكراهه على الهجرة إلى مصر ...)

ويبدو أن من يهمهم الأمر أعجبوا بفكرة عيد الذي (كرموه ولم يعتقلوه) على حد تعبير باروت ، إذ تلقفوا الفكرة كاقتراح فأوعزوا إلى مثقفيهم (موصلي – باروت ... الخ) أن يقوموا بدور الضغط والإكراه ذاته ، كما فعل أوباش العثمانيين !

تابع مسلسل منذر الموصلي والإرهاب

بقلم: محمد نجاتي طيارة

خلال اليوم الثاني للمؤتمر القومي العربي للجان العربية لرفع الحصار عن العراق، المنعقد في فندق الشام بدمشق يومي ٨ و٢٠٠٢/١٠/٩، كان المؤتمرون يتابعون أعمال الجلسة الصباحية التي تحدث فيها الأستاذ طارق عزيز نائب رئيس الوزراء في الجمهورية العراقية عن الموقف الدولي، وعقب عليه د هاني الخصاونة من الأردن والمحامي خالد سفياني من المغرب، ثم تلى ذلك مداخلات أعضاء المؤتمر الذين طلبوا الكلام، وحوالي الساعة الواحدة بعد الظهر، أعطى رئيس الجلسة الأستاذ أحمد عبد الكريم الدور للسيد منذر الموصلي عضو مجلس الشعب السوري، فتحرك الأخير باتجاه المنبر، وعندما انتبهت مع بعض أعضاء المؤتمر من المشاركين السوريين إلى ذلك خرجنا من القاعة، رغبة منا بعدم الاستماع إلى السيد الموصلي، الذي كان قد سبق له أن شهر سلاح الإرهاب عندما اتهم الكاتب د. عبد الرزاق عيد بالخيانة الوطنية وطالب بمحاكمته، كما أكد أنه سيحاكم[١] !، لالشيء سوى كون د. عيد قد كتب محذراً ومتألماً من تفشي مزاج ثأري انتقامي لدى الشباب السوري[٢] . وقد فوجئ المنسحبون وباقي أعضاء المؤتمر ورئاسته بتضامن معظم المشاركين الموجودين في القاعة ، سواء من السوريين أو الأشقاء العرب. حدث ذلك بسرعة وعفوية خلال دقائق، حيث لم يتبق في القاعة سوى بضع عشرات من أصل أكثر من مئتي مشارك، كانوا قد تابعوا أعمال الجلسة حتى تلك اللحظة. خلال ذلك كانت رئاسة المؤتمر وباقي الحاضرين قد أبدوا دهشتهم وتساؤلهم عن سبب خروج أكثرية المشاركين وفراغ القاعة ، فصرخ السيد الموصلي (إن الذين خرجوا هم من جماعة المجتمع المدني الخائنة مثل زميلهم الكاتب الذي طالبت بمحاكمته على خيانته) الأمر الذي أدى لنشوب ملاسنة كلامية بين السيد الموصلي و بعض الحاضرين المتبقين؛ الذين استغربوا تخويناته وتعميماته على جمهور واسع ، عندها قيل إن رئيس المؤتمر الأستاذ منصور الأطرش أشار بيده وطلب منه النزول عن المنبر نظراً للضجيج الذي أثاره والاتهامات التي أطلقها ، كما قالت مصادرغير مؤكدة أن رئيس الجلسة الأستاذ أحمد عبد الكريم قد أمسك بيده مع مشارك آخر طالبين منه مغادرة المنبر، وفور ذلك عاد جمهور المنسحبين لمتابعة أعمال المؤتمر، مؤكدين بذلك حرصهم على المؤتمر ، بعد أن مارسوا حقهم وحريتهم في عدم الاستماع للسيد الموصلي، الذي لم يكونوا يتوقعون وجوده واشتراكه أصلاً، ولم تستغرق الحادثة كلها أكثر من دقائق معدودة. لاحقاً

صرح أحد المنسحبين إنه فوجئ بوجود المذكور، نظراً لافتراض كونه ليس مدعواً إلى المؤتمر، لاهو ولا مجلس الشعب الذي دحشوه فيه(أنظر مقالة جاد الكريم الجباعي)[٣]، و هو لا يمثل منظمة أهلية غير حكومية ومدعوة ، وأن المنسحبين لم يمنعوه من الكلام، فذلك أمر لا يستطيعونه أصلاً، علماً أن جميع المنابر مفتوحة له ولأضرابه بينما هي مقفولة عليهم ، إنما هم لا يريدون فقط الاستماع لشخص لجأ إلى إرهاب الكتاب وتخوينهم وطالب بتحريك محاكم التفتيش ضد أصحاب الرأي الآخر، وهذا حقهم في عدم الاستماع وهم أحرار في ذلك. إذ ليس الحوار المطلوب وطنياً مفترضاً مع شخص مثل السيد الموصلي، لأنه بنفسه رفض منهج الحوار ومبدأه أصلاً، حين لم يناقش مقالة د. عيد ولم يلجأ إلى تفنيد آرائه والرد عليها بالمنطق والعقل ، بل لجأ فقط إلى أسوأ ما في تراثنا وتراث القرون الوسطى عندما استخدم ما يشبه قانون الحسبة ومحاكم التفتيش .

لقد سالت بنفسي السيد رئيس المؤتمر لاحقاً عن سبب مشاركة السيد الموصلي، فأكد أن الأخير لم يدع إلى المؤتمر، وليس هناك من سبب لافتراض أنه يمثل جهة ما غير ممثلة أصلاً في المؤتمر، ومن حقها لو أرادت أن تمثل بقياداتها الرسمية. وذلك يعني حسب بعض المحللين إما أن السيد الموصلي قد تسلل وفرض نفسه، طالباً الدور في الكلام، اقتناعاً منه بأن عضويته في مجلس الشعب تخوله حقاً تمثيل الشعب أو أي جهة شعبية يريد التسيد عليها، وهذه إشكالية خاصة تحتاج إلى مناقشة مسألة الشرعية وواقع الانتخابات السابقة في سوريا، ليس مجال هذه المقالة مناسباً لمناقشتها على أهميتها، لذلك فأمر تسلل السيد الموصلي انطلاقاً من أوهامه حول تمثيل الشعب أو إحدى الجهات أمر ممكن، ولا يتطلب تدقيقاً في هذا المؤتمر؛ الذي قصد فيه أن يكون جماهيريا وواسعاً وممثلاً لهئيات عربية أهلية وغير حكومية . يبقى هناك احتمال آخرهو أن شخصاً ما في سكرتارية المؤتمر قد دحش اسمه فاندحش على عادته، لذلك لم تعرف رئاسة المؤتمر بذلك، ولا ضرورة بطبيعة الحال لأن تعرف!

إلى هنا، لم ينته المسلسل ، إذ أن السيد الموصلي عاد في الجالسة المسائية، وشوهد يحمل نسخاً من ورقة مكتوبة بخط اليد مع أسطر مقتطعة ـ على كيفه بطبيعة الحال وعلى طريقة لا تقربوا الصلاة ـ من مقالة د. عيد التي هاجمها سابقاً، و قام بتوزيعها على أعضاء الوفد العراقي و رئاسة المؤتمر وبعض الحاضرين.

حملت هذه الوراقة عنوان (بيان عاجل توضيحي) واسم كاتبها (منذر الموصلي)، وجاء فيها ما يلي:

(السيد النائب الأستاذ طارق عزيز المحترم.

السيد رئيس الجلسة الأستاذ أحمد عبد الكريم المحترم.

السيد منصور الأطرش والإخوان الأعزاء أعضاء المؤتمر القومي العربي لرفع الحصار عن العراق.

تعرضت ظهر اليوم لعملية إرهاب فجة ووقحة من قبل جماعة المجتمع المدني.وهي فئة تنادي بالحرية حرية الفكر والاعتراف بالرأي الآخر، وقد نصبوا من أنفسهم أوصياء على الدولة وعلى الوطن ويكيدون لحزب البعث في سورية والعراق، وعلى نحو ما ظهر من كلمات ممثليهم في منبر المؤتمر) ......(وهم لم يحضروا إلى المؤتمرإلا لاستغلال منبره للتخريب على المؤتمر ولمهاجمة نظام الحكم في سورية).. تلى ذلك عرضه الخاص لقصة مقالة د.عيد ، إلى أن قال(وإذ بحملة إرهابية ضدي في الصحف وفي الانترنيت وفي البيانات وها هو النص بتمامه ((يقصد نص د. عيد)) : سبق وحذرنا في مقال لنا في جريدة "النهار" من تفشي مزاج سياسي ثأري شبيه بمزاج المعارضة العراقية التي لم تجد وسيلة لمعارضة مخابراتها إلا باللجوء إلى المخابرات الأميركية)......(وإلا سنعيش أبد الدهر بين الحفر).

وأكمل السيد الموصلي بيانه قائلاً:

(أيها الإخوان الأعزاء

هذا هو النص الحرفي بأمانة لما كتبه ونشره في جريدة النهار اللبنانية يوم السابع من آب ٢٠٠٢الماضي الدكتور عبد الرزاق عيد من جماعة المجتمع المدني وتوليت الرد عليه مطالباً بتقديمه إلى القضاء لمحاكمته، فثارت ثائرتهم ضدي، ولقد شهدتم بأنفسكم التركيبة النفسية والأخلاقية لهؤلاء الناس. وأنتم تعرفون من أنا وما هو تاريخي السياسي والحزبي وتاريخي كضابط مخلص .. يرجى أخذ العلم عن معاناة بلدنا ودولتنا وحزبها مع هذه المعارضة المتواطئة مع المعارضة السورية في لندن). الخطوط موضوعة من قبل كاتب هذا المقال.

بذلك انتهى البيان التوضيحي العاجل، ولدينا صورة عنه نحتفظ بها كوثيقة لمن يرغب التدقيق، ويتضح للقارئ الكريم بسهولة التحريض الذي قام به كاتبه، واستعدائه السافر للسلطات السورية والعراقية على المثقفين المنادين بإحياء المجتمع المدني، حين يتهمهم بالكيد لحزب البعث في سورية والعراق ، وبمحاولة تخريب المؤتمر وبالتواطؤ مع المعارضة السورية في لندن، علماً أن دورهم بشهادة جميع الوفود كان عاملاً واضحاً في إنجاح المؤتمر، وتحويله من مهرجان احتفالي استعراضي كالعادة إلى مناسبة فعالة للقيام بمراجعة صريحة لأوضاعنا وعجزنا العربي، وقد أشاروا مع غيرهم من ممثلي الوفود السورية والعربية إلى ضرورة استنهاض أوضاعنا وتجديد المشروع العربي عبر احترام حقوق الإنسان والمواطن، والدعوة إلى مصالحة عربية حقيقية تقوم على مراعاة المصالح وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما طالبوا بتحويل الحقل السياسي من حقل لا ترى فيه الأنظمة العربية إلا مشكلة أمنية ، إلى حقل للتعدد والاختلاف والصراع الديمقراطي بين الرأي والرأي الآخر، وذلك من

أجل إطلاق سراح طاقات الشعوب العربية ومصالحتها مع نظمها.الأمر الذي جعل قضايا الديمقراطية أساساً لمعاجة القضايا القومية، وأدى بأغلبية المؤتمرين إلى مطالبة النظامين السوري والعراقي بحل عوائق هذين الحقلين معاً حتى نتمكن جميعاً من توفير شروط المواجهة المديدة وتحمل نتائج عدوان المعسكر الأمريكي الاسرائيلي القائم حالياً ، والمتوقع ارتفاع وتيرته ضد العراق وضد سوريا بل ضد مستقبل الأمة، بل وصل الأمر ببعض المثقفين السوريين إلى درجة التطوع للذهاب على حسابهم، بدون سيارات الضيافة وفنادقها، ووضع أنفسهم وإمكانياتهم المتواضعة تحت تصرف القيادة العراقية(التي لايحبونها بالمناسبة لاهي ولا غيرها من القيادات العربية). وهذا هو السبب الذي دفع ممثلي بعض الوفود العربية للتضامن العفوي والسريع مع المثقفين السوريين، والخروج معهم من قاعة المؤتمر، حيث أحسوا أن هناك سبباً جللاً، وعندما اتضح لهم السبب أكدوا تضامنهم، بخاصة أعضاء الوفد المصري، نظراً لماعانوه من أمثال هذا الإرهاب الفكري والتخويني الذي قام به السيد الوصلي، وطلبوا متابعة إطلاعهم على الوثائق المتعلقة بالمسألة، الأمر الذي تحقق لاحقاً. علماً أنهم كانوا قد اكتشفوا أعضاء الوفد السوري من خلال مواقفهم وكلماتهم الصريحة المتميزة، وكثيراً ما كانوا يشكرونهم عليها ويقبلونهم إثرها، كما طلبوا تبادل العناوين والرسائل، وهم جميعاً بالمناسبة من ممثلي هيئات المجتمع المدني ومنظماته غير الحكومية.

فضلاً عن التحريض المشار إليه سابقاً ، ذَكر السيد الموصلي في بيانه بتاريخه كضابط مخاص، لكنه تناسى تاريخه كرجل أمن، ولم يذكر دوره كمدير لمكتب رئيس سابق للدولة السورية (أبوعبدو..) حين قام بواحدة من تلك المهام المخلصة_فعلاً ، فأعد قوائم عديدة للإعدامات والاعتقالات في مرحلة سوداء من تاريخ سورية القريب، حين تحول البعثيون إلى سلالة غريبة من الإخوة الأعداء المتصارعين على السلطة والثروة، بينما كانت اسرائيل تستعد لإنزال هزيمة حزيران بالعرب. لكن الطبع يغلب على التطبع، فحمل بيانه ما يذكر بدوره كرجل أمن ، بل كدركي ومخبر، حين كتب في النهاية (يرجى أخذ العلم) وفلتت منه هذه العبارة التي تدل على أنها موجهة من قبل مرؤوس لرئيسه، من قبل صغيرلكبيره، فطغى لذلك المنطوق الأمني على البيان ؛ الذي أراده عاجلاً توضيحياً، فصار بحكم العادة واللفظ تقريراً مخابراتياً بامتياز.

في نفس السياق الأمني أيضاً ، أتى حديث السيد الموصلي عن مثقفي المجتمع المدني، فسماهم (جماعة المجتمع المدني) و هذا التعبير (جماعة) يستخدمه رجال الأمن عادة ، وينتمي تحديداً إلى حقل الثقافة الأمنية السائدة ، حيث من الأسهل تصنيف الناس في أحزاب وجماعات، بذلك يلغى الفرد والتنوع والحرية، وتصبح كل ذات جزءاً من نحن كلية شاملة ونمطية. ومع تنسيب الأفراد إلى قبائل سياسية أو زعاماتية من جماعة كذا أو من جماعة

فلان، يصبح من الشائع خوف العباد على طول البلاد وعرضها من التعامل مع أفراد هذه الجماعة والاقتراب منهم . لا تقبل هذه الثقافة التي تنضح عبر كلمات البيان إلا بعدو كلي النمط، فبذلك لا تحتاج مهاجمته إلى كثير من التحليل والتمييز المعقدين والمتعبين للرأس، إذ يكفي إصدار الأحكام المطلقة عليه انطلاقاً من إحدى صفاته أو كلماته، أو نقلاً لأحكام صادرة على ما يشبهه في إحدى الصفات، ولو كانت مأخوذة من مجتمع آخر- كما حدث عندما أرسل لي مسؤول كبير، خلال أزمة المنتديات، طالباً الحوار ومرفقاً طلبه بتساؤل ساخر عن المجتمع المدني، عما إذا كان المقصود به المجتمع الذي تتوفر فيه جماعات اللواطيين والسحاقيات؟ . بالطبع لم يكن لطلب الحوار من معنى ، فقد حمل معه إلغاءه ، أما المسؤول الكبير ذاك فقد انتهى بعد أشهر إلى السجن بإحدى تهم الفساد شبه الدورية! - لذلك أيضاً يصعب على صاحبها (المثقف الأمني) تقبل اختلاف عبد الرزاق عيد عن ميشيل كيلو عن صادق جلال العظم عن يوسف سلمان عن جاد الكريم الجباعي عن كاتب هذا المقال وعن وعن، فكل واحد منهم ذات حرة ويختلف عن الآخر إلى هذا الحد أوذاك، لكنهم يتقبلون اختلافاتهم، ولا يوقّعون إلا على المشترك بينهم، بينما هم بالنسبة لـ (لمثقف الأمني) جماعة، ويمكن إطلاق تهمة الخيانة عليهم ببساطة، على الرغم من أنه كان يعتز بصداقة بعضهم ووطنيتهم إلى فترة قريبة. بالمناسبة، لقد تعب دعاة المجتمع المدني كثيراً مع هذه الثقافة، وهم يحاولون جهدهم تعميم ثقافة الاختلاف والتعدد، وقد قالوا مرارا وتكراراً أنهم ليسوا جماعة ولا ينوون تشكيل حزب أو قبيلة جديدة ، فـ "قلبنا من الحامض لاوي: كما ذكر ميشيل كيلو ذات مرة [٤] .

من جهة أخرى ، الوثائقية التي يدعيها السيد الموصلي في بيانه، تتهافت بسهولة، حين نراه يكتب (وهاهو النص بتمامه) و(هذا هو النص الحرفي بأمانة لما كتبه ونشره في جريدة النهار... إلخ) وهو لم يقدم سوى سبعة أسطر تحتوي تسعين كلمة بالضبط ، فأين النص الذي يدعي تقديمه بتمامه وحرفيته؟ ، وعلى الأقل أين المعنى التام المكتمل الذي لم يبحث عنه ، أين هذه الكلمات والأسطر القليلة من النص الأصلي الذي بلغ حوالي الألفي كلمة، ولماذا اقتطع تلك الأسطر التي يتألم فيها د. عيد ويحذّر، لكن عباراتها الرفيعة الصياغة تحتاج إلى من يحسن قراءتها ويميز خطاب الراوي عن خطاب المروي عنه . لماذا لم يقدم السيد الموصلي أسطراً أخرى ، على الأقل السطر الذي تحدث فيه (المقصود: د عيد)عن اتصال هاتفي، انتهى بسؤال ساخر شامت له: ألا زلت متحمساً ومصراً على أفكارك الرافضة لأي تدخل خارجي في شأنك الداخلي العربي ؟ فعن أية خيانة يتحدث صاحب البيان الذي لم يبين شيئاً ؟ أما كان الأجدر به أن يراجع نفسه بعد الردود العديدة التي تلقاها من نخبة المثقفين السوريين[5] ، وبعد العزلة التي أوقع نفسه فيها، وأن يتوب عن أخطائه في إرهاب الكتاب

والمفكرين، بل يتوب أصلاًعن قصوره في فهم النص وشرحه ، عندها كان يمكن لنا جميعاً مسامحته فخير الخطائين التوابون، بل والتسامح مع ماضيه أيضاً في مرحلة تسعى فيها سوريا الشابة إلى استعادة جميع أبنائها، والتصالح مع ماضيها بعجره وبجره، كي تستعيد الحوار الوطني الذي لابد منه لمواجهة العصر.

الهوامش

١ ـ منذر الموصلي: أدعو لإحالة هذا الكاتب على القضاء السوري،النهار ٢٠٠٢/٨/٢٣

٢ـ د. عبد الرزاق عيد: وداعاً عارف دليلة أو إلى اللقاء بعد صدور الحكم بإعدامك، النهار ٢٠٠٢/٨/٧

٣ ـ جاد الكريم الجباعي: الوطنية في البازار، أخبار الشرق ٢٠٠٢/٩/٢٧

٤ ـ ميشيل كيلو: المثقفون السوريون ليسوا حزباً، النهار٩/٩/ ٢٠٠٢

٥ ـ انظر: ياسين الحاج صالح : ناطق التحريم، و أكرم البني: كي لا يقال وداعاً عبد الزاق عيد ، النهار ٢٠٠٢/٨/٢٨ ، والبلاغ الصادر عن لجان المجتمع المدني في دمشق ٢٠٠٢/٩/٥ ، والذي حمل أسماء أعضاء اللجان الحاضرين فقط ، ثم البيان الذي وقعه عدد كبير من المثقفين السوريين ، وأشارت إليه حينها (الحياة والزمان وأخبار الشرق) ، وشطبت بنفسي في النسخة التي وقعت عليها مع بعض مثقفي مدينتي العبارة الأخيرة : ورفع الحصانة عنه تمهيداً لرفع دعوى قضائية ضده، لأنني لا أريد أن ألجأ لنفس أساليب السيد الموصلي، وأرغب أن يبقى الصراع دوماً في المجال الفكري.

وا برلماناه .... !؟

نصحني الكثيرون من الأصدقاء بل والخصوم الشرفاء ، أن لا أرد على المقال الذي نشرته النهار يوم ٢٣ آب ٢٠٠٢ ، لعضو في البرلمان السوري ، تحت عنوان " أدعو لإحالة هذا الكاتب إلى القضاء السوري " ، لأن الكثيرين سيقومون – حسب رأيهم – بالرد تحسسا لرقابهم أمام سيف الاتهام بالخيانة ، سيما عندما يأتي من ممثل السلطة التشريعية (البرلمان) ويتحدث باسم الشعب لـ "سوق" المثقفين (الخائنين) إلى القضاء – العرفي طبعا – الذي حكم أصدقاءنا العشرة بالسجن !

ما هي التهمة التي يوجهها هذا البرلماني ؟ إنها تهمة الخيانة !

<u>حوارية أولى :</u>

نعم الخيانة ، بكل بساطة يطلقها ممثل الشعب على أحد أبناء هذا الشعب ، وهو ابن عبد الرحمن عيد ، عبد الرحمن عيد قائد إحدى وحدات إبراهيم هنانو ورئيس رابطة رجال الثورة في حلب و إدلب خلال عقود (انتخابا وليس تعيينا) .

لا أعرف لماذا تذكرت والدي ، عندما قرأت ما كتبه هذا البرلماني ، هل لأن الدركي الذي كان يطارد أبي بالوشاية والدسيسة أيام الفرنسيين الذين حكموه بالإعدام هو الدركي ذاته – حيث أن البرلماني المدعي كان دركيا عريقا – وقد أصبح اليوم في لغة عصرنا (مخبرا) ؟ هل هو ذاته الذي يدعو لحكمنا بالإعدام ؟ أم أن الأب الذي كان يطارد أبي ، خلّف الابن الذي يطاردني ؟

هل حقا أن الزمن العربي حركة اعتماد في المكان ؟

لقد تذكرت عبد الرحمن عيد (البرعي) كما كان يلقبه إبراهيم هنانو ، وكان يتباهى بهذا اللقب وكأنه " تميمة " وأذكر كلماته ، وكأنها تورق للتو من صدر الطبيعة الذي احتضنته جبالها ووديانها وكهوفها وهو يحمل سلاحه في جبال الزاوية : قادتنا يا بني (كانوا يضعون الثروة في خدمة الثورة ، بينما قادتكم أنتم : الاشتراكيون (شيوعيون وبعثيون) فإنهم يضعون الثورة في خدمة الثروة ، ولذا فثورتنا انتصرت ، بينما أنتم تنهزمون وتنهزمون من موسكو إلى عدن إلى دمشق) ... والثورة عندما تكون في سبيل الثروة يكثر (الدرك ويقل الثوار) ، كانت تتوارد على خاطري هذه الحوارات مع والدي وأنا أقرأ مقال البرلماني .

كان يقول : كن ما شئت ، اشتراكيا أم رأسماليا ، علمانيا أم متدينا ، لكن لا تنسى يوسف العظمة وسلطان باشا الأطرش والشيخ صالح العلي ومعلمي إبراهيم هنانو ، فهؤلاء اختصروا لي طريق السياسية بهذا القول المأثور ، ويترنم بقول عنترة :

يخبرك من شهد الوقيعة أنني أغشى الوغى وأعفّ عند المغنم

فهؤلاء جميعا خاضوا الحروب ، لكنهم كانوا يتركون غنائمها للذئاب والكلاب .

ويقول : إذا شاهدت دركيا فاستعذ با وأقرأ " قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق " فيذهب عنك الرجس ، وكان يمتعه في كل جلسة سمر أن يعيد سرد الحديث النبوي عن قصة الذئب التي رواها الدميري في كتابه حياة الحيوان إذ يقول الرسول /ص/ : " أدخلت الجنة فرأيت فيها ذئبا فقلت أذئب في الجنة ، فقال الذئب : أكلت ابن شرطي ، قال ابن عباس : هذا وإنما أكل ابنه ، فلو أكله (اي الشرطي) لرفع في عليين " .

ولهذا كانت مأثوراته تنحصر بعدد من الأحاديث والآيات ، كحديث " ادرؤوا الحدود بالشبهات " وبعض الآيات " يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين " ، " ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا " ، " ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا" ، " ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر فلست عليهم بمسيطر " ، عندما قرأت مقال البرلماني الواشي بالخيانة، تذكرت نصائح ومأثورات تلميذ هنانو!

- حكمت فرنسا على عبد الرحمن عيد بالمؤبد وبالإعدام ، لكنه تحدى أحكام فرنسا ومخاطر الجبال والكهوف ، والنوم مع الضباع والذئاب ليعيش ما يقارب قرنا ، ثم يأتي أبن (دركي) موظف حكومي ، فيشفطه بسيارته الحكومية (الدركية) ليرديه قتيلا ، بعد أن أردى الردى خلال قرن ، فهرب – ابن الحكومة (المدعوم) ولم نعثر له على أثر منذ ثماني سنوات ، كنا خلالها فقط نريد الحق العام بإيقافه (١٥) يوما ، إكراما لروح قرن من الكفاح ، فالضحية عبد الرحمن عيد المحكوم بالمؤبد والإعدام ، ورئيس رابطة رجال الثورة ، ليس خروفا ، لم يكن لدي مال فأغري (الدرك) بملاحقته ، بدلا من ملاحقتي لاحقا ، ولا جاه عندي سوى معارفي من المثقفين (الحرافيش) الباحثين عن (المعنى) بعد أن أصبح علم معاني الكلمات لا يقتل ذبابة ، أي كما يقول الناس (كلام بكلام) أو (كلام المثقفين) ومع ذلك فهذا كلام المثقفين ، أصبح مكلفا ، وذلك عندما يصبح (الدرك) هم قراء النصوص ونقادها ، عندها فإنك عندما تعبر عن ألمك لتفشي ظاهرة الترحيب بالأجنبي فإنهم يقرؤون (الألم) فرحا ، و مفردة التفشي التي تشير في ذاتها دلاليا إلى الأوبئة ، ينقلب معناها بإرادة الدركي ليصبح التفشي يحمل معنى الانتشار المحبوب والمرغوب ، وعندما تقول أن الآخرين يشمتون ويسخرون من أفكارنا الوطنية الرافضة لتدخل الأجنبي ، نغدو نحن هذا الآخر ذاته الشامت الداعي لاحتلال البلاد !

لقد ضاع بضياع دم عبد الرحمن عيد قرن من الكفاح مهدور الدم على قارعة الطريق ، رغم كل محاولاتنا لإنقاذ التاريخ الوطني ، والذاكرة الوطنية بإنقاذ كرامة روحه ، فرفعنا مذكرة للمحافظ وأخبرنا أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية نؤكد لهم أن المغدور المسفوح الدم بسياراتكم الحكومية الوطنية التقدمية ، هو وريث عنترة ،العظمة، الأطرش ، العلي ، وهنانو ، وأن الرئيس الراحل كان يستضيفه سنويا مع أصدقائه في عيد الجلاء ١٧ نيسان ، ومع ذلك ، لم نتلق جوابا حتى اليوم ، ومازلنا إلى اليوم نفتش عن تاريخنا الوطني ، فلم نعثر عليه إلا في صورة الخيانة التي وصمنا بها (الدركي البرلماني).

عذرا – أيها الأب البرعي – لم أستطع أن أعمل من أجلك شيئا ، فمورثاتك التي أودعتها خريطتي الوراثية لم يعد لها معنى في هذا الزمن إلا في دلالاتها المقلوبة (الخيانة) !

<u>حوارية ثانية :</u>

اختلفت القراءات ، وتعددت الاستدلالات في استكناه نص (البرلماني) وسياقاته الدلالية ، ومحفزاته السردية ، ووظائفه السياسية والإيدويلوجية .

هناك رأيان :

الأول : يقول بأن الرجل قد أوحي له ، فكتب الموحى ، أو أنه العبد المأمور ، طلبت منه إحدى الجهات الغامضة أن يكتب فكتب ، والبعض من أصحاب هذا الرأي يقولون : إن هناك من كتب له وأمر أن يضع توقيعه وينشر باسمه ، لأن حجتهم في ذلك أن الرجل بلغ من العمر عتيا ، وأن ذاكرته لحقها النسيان ، وأفكاره شوشها عته الشيخوخة والحدثان ، ولحقت بأخلاقه وقيمه سفاهة الطعانة في السن ، فأضاف من عنده إلى ما كتب له ما لا يتناسب مع وقار العمر والشيبة .

الثاني : يقول بأنه كتب ما كتب ، بكامل وعيه ، وأن الرجل لا يزال يمسك عليه بعض قواه العقلية التي تسعفه في كتابة التقارير ، رغم ما في نصه من ركاكة ولغو وحشو وفهاهة هي نتاج ثقافته (الدركية) في كتابه الضبوط والتقارير .

ويؤكد من يذهب هذا المذهب ، إلى إقرار (البرلماني) نفسه ، وذلك في إحدى سهراتهم ، ويؤكد الراوي أن البرلماني اعترف بأنه ما كتب ما كتب إلا ليفوز بوثبة جديدة في الدورة الثانية لمجلس الشعب – الذي اقترب موعد تأليفه .

وذلك بعد أن اكتشف – حسب قوله – أن هناك (من يحفر له تحت قدميه)، ويريد أن (يشركله) يدحرجه خارج أسوار البرلمان .

ويضيف الراوي بأنه ليس كذوبا – في حين أن الكذوب هو (البرلماني) الذي ينسب إلى عارف دليلة بأنه أسر له بأنه متورط بحكاية " المجتمع المدني " والألف توقيع ، ودليله على هذا الكذب ، أن عارف دليلة عوضا عن أن يسر (البرلماني) بهذا السر ، كان بإمكانه أن

يذيع هذا السر أمام المحكمة فتبرئه المحكمة ، وتعيده إلى موقعه كعميد لكلية الاقتصاد ، ويتجنب حكم العشر سنوات .

وعندما قيل له ، كيف يبيح لنفسه أخلاقيا ، أن يلقي بتهمة خطيرة قد تكلف الإنسان حياته لو أخذت تهمته جديا ، من أجل هدف انتهازي صغير ، وهو الصعود إلى البرلمان ؟

شعر بالإحراج أمام محاصرة العيون له ، فتظاهر بالشعور بالندم ، معبرا عن أسفه لكونه اضطر أمام كيد خصومه أن يلجأ إلى هذه الافتراءات ، واعدا بأنه سيعتذر عن تهمته هذه ، لكن بعد أن يضمن وصوله إلى البرلمان !؟

تلك الرواية على ذمة الراوي وعهدته ، لكن عند مواجهة صحيح المنقول ، مع صريح المعقول كما يقول الفقهاء ، نجد أن ثمة تطابقا بينهما ، كل منهما يدل على نظيره .

- فالمعقول يقول : إنه من المستحيل للجهات الرسمية أن تكون جعبتها فارغة ومفلسة وعلى هذه الدرجة من الفاقة ، لتعتمد وكيلا وناطقا باسمها على هذه الدرجة من الركاكة والعي ، بغض النظر عن أسبابه إن كان فطرة في انعدام الموهبة ، أو مكتسبا بسبب الشيخوخة والمرض .

ومجلى ذلك أن الرجل يستعظم علينا نقدنا للحزب الحاكم بأنه تخلى عن دوره التاريخي في أن يكون حزب مجتمع ليتحول إلى حزب سلطة ، وأن نقدنا هذا يترتب عليه الإحالة إلى القضاء ، ويردف (وسوف يحال طبعا) ، وهذا الإرداف هو الذي أوحى للكثيرين أنه يتحدث بلسان أولي الأمر ، لكن العارفين ببواطن الأمور ، يؤكدون بأنه سيتلقى توبيخا وهزءا وسخرية من قبل أولي الأمر وذلك لأنه يوحي بأنه واحد منهم !

يعتقد (البرلماني) أنه قد أدى وظيفته كـ(مخبر) بكفاءة عالية ، وأنه سيتلقى مكافأة كبرى ، جاهلا بأننا منذ سنتين نشرنا في جريدة النهار مقالا تحت عنوان " حزب البعث حزب سلطة هامشي ، فهل يتحول إلى حزب مجتمع ؟

فلم يفهم البعثيون في دعوتي هذه أني أريد شرا بحزبهم ، وأني إذ أنقده ، فإنما لأدعوه لاستئناف دور طليعي مجتمعي كان قد أداه بامتياز في أوساط النخبة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، قبل أن يترهل ويتبقرط من خلال السلطة ، فحذرته من موقع الناصح والمعجب بفيلسوفه النظري ياسين الحافظ ، الذي وضعت عنه كتاباتحت عنوان :ياسين الحافظ "نقد حداثة التأخر" ، إذن لقد كنت ناصحا للحزب أن يجدد نفسه من خلال تجديد الترسيمة النظرية لواضع منطلقاته النظرية ياسين الحافظ ، فيستجيب لحاجات المجتمع والشعب ، لا أن يسجن نفسه بقفص السلطة وفكرها اليومي والإجرائي ، ومن ثم النفعي .

فلم نسمع من يدعو لمقاضاتنا ، بله لم نسمع حتى من مسؤولين وفي موقع القيادة ، من يوجه لنا حتى مجرد العتب .

وهذا يدعونا للاستنباط أن الرجل قد تطوع تطوع (المخبر) الذي يحمل انجذابا وانشدادا داخليا دفينا في طبقات وعيه ولا وعيه لممارسة مهنة عمره السعيد كـ (دركي) .

- يخوننا (البرلماني المخبر) عندما عبرنا عن ألمنا لتفشي مزاج ثأري شبيه بمزاج المعارضة العراقية التي لم تجد وسيلة لمعارضة مخابراتها إلا باللجوء إلى المخابرات الأمريكية ، فعندما لم يجد في هذا القول مظنة ، قام بمحاولة تزوير فاضحة وبشعة لا تتناسب ووقار العمر والشيبة ، بل هي أخلاق المخبرين ، عندما يحول الجملة " أن المصدرية " التفسيرية التحليلية ، إلى " إن الحرف المشبه بالفعل " ليحول الجملة إلى جملة تقريرية ، وكأننا نحن من يقولها ، وذلك عندما نفسر تفشي هذا المزاج بجملة " تحت ضغط شعور بالإحباط واليأس أن أنظمة العالم العربي " ، فيقوم الشيخ " الوقور " بوضع نقطة بعد اليأس ، ليقول : إن أنظمة العالم العربي " لتبدو الجملة حكما من قبلنا ! واخجلتاه ، وابرلماناه !؟

ثم يعود لاتهامنا بالخيانة ، لأننا نقلنا رأيا ساخرا شامتا ، من حماسنا وقناعتنا بأفكارنا الرافضة لأي تدخل أجنبي في شأننا العربي .

وما سقنا رأي هذا الشامت الساخر ، إلا لأنه معروف عنا موقفنا من حرب الخليج الثانية ، حيث لم نكتف بتوقيعنا على البيان المندد بالعدوان الأمريكي بعد العدوان ، وليس قبله كما يشير الصديق ياسين الحاج صالح في مقاله بتاريخ ٢٨ آب ٢٠٠٢ ، بل كتبنا عددا من المقالات في (مجلة الحرية الفلسطينية) ، ويستطيع المخبر البرلماني أن يعود لأعداد مجلة الحرية ، خلال فترة الحرب ليرى أنا كنا نكتب مقالات نارية مقاتلة مع الشعب العراقي ونحن نحمل دمنا على كفنا ، بعد أن نمنا ليلة لدى المخابرات العسكرية ...

فلو كان هذا الرجل يتمتع بذرة من الحكمة والعقلانية ، لما زج نفسه بإطلاق الكلام على عواهنه ، ليسيء إلى أولياء نعمته الذين يتسولهم كرسيا في البرلمان ، وليتهمهم بالخيانة من حيث لا يحتسب ، وذلك من خلال موقفهم – حينذاك - من العدوان على العراق ، الذي كنا قد أدناه يومها ، ونقدنا المواقف العربية تجاهه ، لكننا لم نبلغ ومن موقع المعارض الناقد ، حد اتهام أحد بالخيانة !؟

وهذا ما يعزز القناعة لدينا ، بأن الرجل متطوع بإرادته لا بإرادة غيره ، وعندما أراد أن يقدم خدماته للغير أضر بهم وبسمعتهم ، ولهذا قلنا من قبل : معارض عاقل خير من ألف مريد ومحاب وموال جاهل !

- ما أردنا أن نشير إلى هذه المسألة ، مسألة تفشي المزاج الثأري ، إلا لنقول للجميع : بأن إحياء مؤسسات المجتمع المدني (الدولة الحديثة – دولة القانون ، دولة المشاركة والتمثيل ، دولة الأحزاب المستقلة والنقابات المستقلة ، دولة القضاء النزيه والمستقل ،

دولة الشرعية الدستورية والقانونية) لم تعد ضرورية لتفتح شخصية المواطن وازدهار عالمه الداخلي الروحي والاجتماعي للابداع والابتكار والتقدم فحسب ، بل غدت ضرورة وطنية وقومية ، فحيث تتاح مساحات أوسع للحركات الأهلية والشعبية المستقلة ، نجد مقومات الصمود بل والانتصار ، وهذا ما أثبته الشعب اللبناني في الجنوب ، لما للساحة اللبنانية من حيزات مدنية وأهلية مستقلة أوسع ، وكذلك بالنسبة للشعب الفلسطيني ، فبمقدار ما تتسع ساحات تفتح ذاتيته الوطنية المستقلة ، بمقدار ما تتوطد دعائم صموده ومقاومته للعدو ، ويكتشف أسلحته الضرورية والمناسبة لضرورات المواجهة ، وقوة الضغط العربية الوحيدة خلال اجتياح شارون للضفة الغربية ، كانت الساحات العربية الشعبية وليست الأنظمة العربية الرسمية .

شكرا للأخوين العزيزين (ياسين الحاج صالح ، وأكرم النبي) على شهادتهما في جريدة النهار بعدم خيانتي ، ولشهادة الأخ أنور البني لجريدة الحياة .

لكني لابد لي في هذا السياق ، من أن أسجل اختلافي مع الأخ ياسين ، عندما اعتبر (البرلماني الدركي) بأنه " ناطق التحريم " من أصوليي السلطة ، الموحى لهم بأن ينطقوا بما نطق به ، فهذا الرجل لا يرتقي لمستوى أن يكون أكثر من (ناطق تقارير ووشايات) ، فالأصولي (الديني أو العلماني) يمتلك شحنات عقائدية تدفعه للتكفير فالقتل ، لكنه في الوقت ذاته يملك حسا تراجيديا داخليا يدفعه إلى الموت في سبيل أفكاره ، فالأصولي رجل مباديء ، حتى ولو كانت مدمرة ، من ستالين إلى ابن لادن .

أما المخبرون والدساسون والفريسيون والوشاة والسماسرة من سلالة " يهوذا الاسخريوطي " فإنهم لا يملكون سوى شحنات " الوضاعة والدناءة والاستخذاء " وعرض أنفسهم في سوق النخاسة !

وأخيرا : لماذا كل هذا الغضب في مقالنا عن (عارف) والغضب المضاد ؟

ببساطه ، لقد التقينا منذ أكثر من خمسة شهور بمسؤول رسمي رفيع المستوى ، حدثنا بكياسة ودماثة ولطاف بأن الضجة الاعلامية التي نحدثها من أجل زملائنا العشرة ليست في مصلحتهم ، وعبر عن عتب بشكل رقيق أن دعوتنا في منتدى جمال الأتاسي لاعتبار أنفسنا جميعا مجرمين ، إذا صح أن زملاءنا العشرة مجرمون ، اعتبر هذه الدعوة تصب الزيت في النار ، وتضع السلطة أمام تحدي ارادات ، وتعني من ثم قبول الانصياع للضغوط ، وهذا ما لا يمكن قبوله من طرفهم ، ولن يساعدهم على البحث عن أسباب مخففة في محاكمة الأصدقاء ، ودعانا إلى الهدوء ، ليستطيعوا أخذ قراراتهم بهدوء بما يخدم مصلحة الموقوفين ، وما يساعد على تخفيف أجواء التوتر ، فتفهمنا دقة الموقف وقدرنا حصافة وحكمة المسؤول والتزمنا الصمت من موقع الشعور بالمسؤولية والتعاون على الخروج من هذا المأزق ، فلم نكتب

خلال شهور حول هذا الموضوع ، لنفاجأ بعد ذلك بهذه الأحكام القاسية والاستفزازية بهدف إعادة الناس إلى مملكة الصمت ، وإشاعة مناخات الخوف ، فلم نملك إلا أن نتفجر غاضبين ليس بسبب هذه الأحكانم الجائرة على أصدقائنا فحسب ، بل لما تحمله من إيحاءات العودة إلى زمن ثمانينات القرن الماضي ، التي طالما دعونا لاعتبارها سنوات حداد ، وطالما عبرنا عن امنياتنا في أن تتقيأها ذاكرة الوطن ، مجتمعا ودولة ، فما كان لضميرنا الوطني والأخلاقي إلا أن ينوء بالعار لو أنا صمتنا على إطلاق أحكام على هذه الدرجة من القسوة تجاه عشرة من أصدقائنا دون أي صرخة احتجاج أو كلمة تضامن على الأقل .

لا يزال ثمة مناص لشم عطر المستحيل ، لا يزال ثمة أمل لاحتضان سوريا الأم لكل أبنائها الوديعين والمشاكسين ، المؤيدين والمعارضين ، الهادئين والمشاغبين ، فرحم الأمومة لا يميز بين جنين وجنين ، ورحمانية الحنان الأمومي هي أعدل ما فاض به صدر الطبيعة .

والمسؤولية في عودة سوريا لكل أبنائها تقع على عاتق من في يدهم الأمر ، فهم وحدهم من يملك أن يعيد الأمان والوئام والتلاحم والمصالحة ، وذلك بإصدار قرار رئاسي بالعفو الشامل عن كل معتقلي الرأي ، والموقف السياسي ، تحت شعار حاجة سوريا لأبنائها جميعا ، سيما في ظرف تاريخي دقيق وصعب تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفكيك المنطقة العربية بأسرها ، وإعادة ترتيبها وهيكلتها بما يتناسب مع تفرد قيادتها للعالم وبما يتجاوز اتفاقية سايكس – بيكو باتجاه اتفاقية بوش – شارون .

- النهار ٢٠٠٢/٨/٣١

حزب سري اسمه
" جماعة المجتمع المدني " ...*

- **مهند دمشقي :**

صدر عما يسمى " لجان إحياء المجتمع المدني " في الخامس من أيلول / سبتمبر الماضي " بلاغ " تناول القضية المفتعلة حول مطالبة عضو مجلس الشعب السوري منذر الموصلي بإحالة الكاتب عبد الرزاق عيد (عضو اللجان) إلى القضاء بتهمة الخيانة لدعوته المتعلقة بالتدخل الخارجي لتغيير النظام في سورية .

هناك ملاحظات عدة ينبغي التوقف عندها ، أولها أن " البلاغ " المذكور يتحدث عن اجتماع عقدته اللجان بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٣١ في حين كان صدور البلاغ يوم الخامس من ايلول وتم توزيعه وإعلانه في السادس من ايلول ، وهذا إن كان يذكرنا بشيء فإنما يذكرنا بالأحزاب السرية التي تعقد اجتماعاتها ثم تصدر " بلاغات " عن تلك الاجتماعات بعد فترة كافية من الزمن من أجل التمويه الأمني ..!؟

والملاحظة الثانية المرتبطة بالأولى والتي تؤكد فكرة الأحزاب السرية ، هي تعبير " بلاغ" بما يذكرنا بمرحلة الانقلابات في سوريا والبلاغ رقم ١ وغيره ، حيث تستخدم الأحزاب السرية هذا التعبير ، إضافة إلى استخداماته " العسكرية " الآنفة .

كما تجر الإشارة أيضا إلى أنه تعبير " يساري " درجت عليه ولا تزال الأحزاب اليسارية الماركسية ، ولكن مع احتفاظ جماعة المجتمع المدني بطفولية تلك اليسارية ، إن لم نقل بساطتها وسذاجتها !.

أما الملاحظة التي تثير الضحك والسخرية في آن فهي أن البلاغ المذكرو يقول أن " لجان احياء المجتمع المدني ليست عشيرة أو كنيسة تصدر صكوك الغفران أو الحرمان ، بل هي تجمع مواطنين احرارا يحركهم ويؤسس لممارستهم وعيهم وضميرهم ومسؤوليتهم وانتماؤهم للوطن والانسان " حيث يثير هذا تساؤلا هاما جدا : لماذا إذا تصدر تلك الجماعة التي تسمي نفسها لجانا ، أحكاما قطعية تلغي أفكار الآخرين وتجرمهم وتختزلهم إلى مجرد رعاع ؟ وهم النخبة المتقدمة في المجتمع الذي لا يزال تحت خط الوعي ، كما يزعمون ويصورون ويروجون ؛ إن وعي المجتمع السوري هو الذي كان وراء رفض أفكارهم التي حيكت في

مراكز مشبوهة ، بل إن الكثير من بياناتهم ليس إلا ترجمات ركيكة لتلك المواقف التي يتطلب منهم اعلانها .

الملاحظة الأخيرة والمثيرة أيضا أن تلك الجماعة تعترف لأول مرة وبشكل غير مباشر بأنها ليست سوى عدد قليل من الذين لا يقومون بأي عمل سوى الجلوس في أحد المقاهي الشعبية المعروفة في دمشق .

وقد نقل بعضهم عن الآخر أن تلك الافكار " العظيمة " ، بما فيها ترجمة البيانات ليست سوى نتاج تلك الجلسات ، وإن حدة بلاغاتهم أو عدمها تحكمها حظوظهم في الزهر ، وأحجار الطاولة . . أما الاعتراف الذي أشرنا إليه فيكمن في عدد تلك الجماعة ، الذي صوروه بأنه يقع فيألف توقيع على وثيقة التأسيس ، لكي يتضح في البلاغ الأخير أنهم عبارة عن ستة عشر شخصا هم :

سمير النشار ، مشعل التمو ، فيصل يوسف ، يوسف مريش ، عبد ا خليل ، يوسف سلمان ، معاذ حمور ، صادق جلال العظم ، مية الرحبي ، ياسين الحاج صالح ، أسامة عاشور ، نجاتي طيارة ، عز الدين جوني ، أصلان عبد الكريم ، إيمان شاكر ، سامر العطري ، جاد الكريم الجباعي ، نذير جزماتي ، ميشيل كيلو ....

زعموا حينها أنه بيان للمثقفين ، إلا أنهم لم يجمعوا ذلك العدد من التواقيع رغم أنهم قبلوا تواقيع من أشخاص لم يقرؤوا كتابا .

إن مصيبة المجتمع في هؤلاء هو أنه ليس فيهم من يعرف حتى الآن مقدار نفسه .. ويبحث عن دور له في السلطة ، تحت شعارات التغيير والحرية ، مع أنهم قد تربوا وتدربوا في أحزاب أقل ما يمكن القول أنها ليست ديموقراطية .. وقد تركوها أو فصلوا منها ليس بسبب اختلافهم على الديموقراطية فيها ، وإنما بسبب عدم مقدرتهم على أن يكونوا حتى مجلاد شيء فيها .

الجدير بالقول أيضا هي في ما ناقشه أدعياء المجتمع المدني وتجنبوا الاعتراف به ، إن منذر موصلي لم ينتقد عيد كشخص وإنما هاجم ما قاله عيد في مقاله عن ان " أوساط الشباب السوري .. راحوا يعبرون عن تأييدهم للعدوان الأمريكي على العراق .. " فهل تريد أمريكا أكثر من ذلك ؟ وهل فهموا هذه المسألة ؟! .. إن كانوا قد فهموا يجب أن يحالوا مع كل من يدعو إلى ذلك بتهمة التآمر على الأمة ، وإن لم يفهموا فتلك الطامة الكبرى ! خصوصا وأن موقف الشباب السوري يجافي حقيقة ما ادعاه الكاتب عيد ، الذي " يدافعون " عنه وربما عن أنفسهم .

"خيار وفقوس" بين السلطة والمجتمع

بقلم: محمد ديوب *

ثمة تلازم أو جدل مستمر ودائم بين الأضداد، من غير طغيان يسعى إلى العزلة والإقصاء، أو إلى النفي والإلغاء .. تلكم هي سنة الوجود الحق، حيث المشيئة وإمكانية البقاء مدى الحياة، بل حيث إرادة التطور والتقدم .. إنما يعرف الخير بالشر، وهذا ما تهدي إليه قصة الخلق في تلك الحوارية الرائعة بين ا والشيطان. وكان أن تُرك الشيطان، بل كان الحفاظ عليه مع قدرة كلية على إفنائه .. لماذا؟! في هذا فليتفكر العارفون، وعلى هديه فليتصرف القائمون على الأمور.

إنها الديمقراطية المطلقة، التي تقدم وساد أو ملأ جهات الأرض الأربع بوجوده، ذلك الذي أخذ بها نهجاً وسلوكاً، وانكفأ أو تخلف من منعها، ولن يستطيع دحرها .. وبالتالي، ليس أمراً يُعتد به كثيراً، أن يُحال كاتب إلى القضاء، ولا أن يُحكم ويُسجن أصحاب المواقف أو الأفكار المدنية (الوطنية). إذ تدل مثل هذه الأمور على رهاب الخوف من الحساب والعقاب، وتعكس الضعف والخور أو العجز عن مواكبة روح العصر، أو بالأحرى التواكب مع مسيرة الحياة المتصاعدة، باستمرار، على طريق الرقي والحضارة .. ولن تقلع الأرض، ما استطاعت ولن تستطيع، كل الزلازل والعواصف .. حتى ولا كل ما حل بها من كوارث وفواجع (لن تجد لسنة ا تبديلاً). فلماذا كل هذا الإصرار على الوقوف عصياً تعيق عجلة الحياة في اندفاعها (ولا أقول حركتها) إلى الأمام، أو في صيرورتها إلى فحواها ومبتغاها. ولا يظنن أحد أنني، إنما أعنيه، إذ يتعالى هذا القول عن الأفراد الذين لا ترقى أشخاصهم (وعياً وسلوكاً) إلى المستوى المقبول أو المعقول على صعيد الحياة البشرية، فكيف الإنسانية أو المدنية؟! إنما هي دعوة صريحة وواضحة أن يتوافق الناس، كل إنسان لا كل البشر، لقطع دابر التخلف في مطلق الإحالة إلى الماضي والتراث .. ومن ثم إلى الثبات والجمود، بما في ذلك القضاء المبرم على الجاهلية وتجلياتها في القمع والقهر والاستبداد، من غير نسيان العنصرية والعنجهية والغطرسة. باختصار شديد، أن نقاوم، وبكل القوى والقدرات، كل الأمراض العقلية والنفسية والاجتماعية.

وليس هذا تلخيصاً أو اختصاراً لمأزق أو توريط السيد "منذر الموصلي" - عضو مجلس الشعب السوري -، بل ليس في أمر هذا السيد أكثر من أن البلد على أبواب استحقاق الانتخابات لعضوية مجلس الشعب .. وعلى خلاف مع فهم أو رؤية الصديق "ياسين الحاج

صالح"، إذ يرى، في قول السيد الموصلي، مديحاً للدكتور "عارف دليلة" بمواصفات الكفاءة والجدارة أو الخبرة والدراية - من خلال تعيينه "عميداً لكلية الاقتصاد" وفي استقباله من قبل السيد رئيس الجمهورية أو السيد رئيس مجلس الوزراء .. إلخ (وكان هذا منتهى التكريم). على خلاف مع هذا الفهم، أتلمس طغيان الموقف الذاتي في كتابة السيد الموصلي، والذي - غالباً - ما يلقي صاحبه مثل هذا الموقف في غياهب النفعية والوصولية والانتهازية. ولا بد من التأكيد على أن مجرد التكريم (وليس منتهاه) لا يكمن في الوقوع عند مطب الانتفاع والارتزاق، أو في شرك الانتهاز والوصول. هذا الموقف الذي لم يقبله الدكتور "دليلة"، ولعله رفضه بإباء عندما حظي "بهذا التكريم"، فلربما رأى نفسه غير جدير بهذه الحظوة، أو أنه آثر البقاء بعيداً عن انتهاز الفرصة واستغلالها. ولربما، أيضاً، وبدافع الصدق والوفاء والأمانة "فالرائد لا يكذب أهله" يقرر الدكتور "دليلة" أن يبقى المخلص الأمين والوفي في الإشارة والتنبيه إلى الأذى الذي قد يلحق مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح.

وفي هذا السياق يجدر بي التذكير، أن التاريخ القديم والحديث يخبرنا عن ترف وبذخ سلطة الخلافة وما آلت إليه حال البلاد والعباد من نعماء بلاطها وفجور حواشيها وأزلامها. أقول: ربما آثر عارف، وبعين مراقبة ثاقبة أن لا يشير فحسب، بل أن يفضح الأخطار التي تحيق بالوطن وبالمواطنين جميعاً من طغمة فاسدة أشارت إليها مقالة السيد الموصلي في صحيفة "الاقتصادية" السورية - بعددها الرابع والخمسين الصادر بتاريخ ١٤ تموز ٢٠٠٢ - حيث يقول بالحرف الواحد "يبقى لو نسأل، هل أصلحنا، مسبقاً، الأوضاع التي قادت الأمور إلى ما وصل إليه اقتصادنا الوطني من خلل بات يحتاج معه إلى إصلاح؟ .. أوضاع الفساد والإفساد في البلاد مثلاً؟ وأشكال الهدر المالي في آلية الدولة ومؤسساتها مثلاً؟ وتجاوز أحكام القانون في أكثر من قطاع، وشيوع المحسوبية واستغلال النفوذ السياسي والحزبي وروابط القرابة العائلية والمصاهرة وتفضيل هذه الروابط على الكفاءات والشهادات العلمية والخبرة والصفات والسمات الشخصية التي تتوفر لدى الكثيرين من الشباب الطموحين الذين لا يجدون أية فرصة متاحة لوضع كفاءاتهم وصفاتهم في خدمة الدولة أي في خدمة الشعب، لأنهم لا يملكون النفوذ ولا الانتماء الحزبي ولا القرابة السعيدة المسعدة .. وهناك حالات من استغلال النفوذ ومن يلوذ بهم من أهل وأقرباء ومحاسيب وبلديات ممن عكفوا على احتكار المشاريع الإنتاجية والخدمية واستغلالها أبشع استغلال من فوق القانون وبالالتفاف على القانون وتحت سمع الدولة وأحزابها وفعالياتها كافة، وبجرأة تصل إلى حد الوقاحة والاستهتار بالقانون، ويمارسها أشخاص أصبحوا معروفين مشهورين ..". ثم يتابع في إشارة إلى التواطؤ "فالتكيف يعني أن نكيف أوضاعنا الاقتصادية أي أن نبدل فيها لتنسجم مع الاقتصاد الآخر وقوانينه الاستغلالية .. أي أن تعاد صياغة اقتصادنا ... لينسجم مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أي

مع اقتصاد السوق .. وهناك عبارات أجدها تعبر عن نيات لا أقول إنها خبيثة فحسب، بل هي دعوة صريحة لسياسة انفتاحية مرعبة .." (انتهى الاقتباس).

لا يحتاج القول إلى تعليق، إنما يحضرني قول الشاعر "لا تنه عن خلق وتأت مثله"، ومن ذا الذي يتذاكى؟ (مع أن لعبة التذاكي غير مناسبة هنا) .. وأين موقع هذه الأقوال من رده على الدكتور "عبد الرزاق عيد" بشأن سمعة الدولة وهيبتها أو حرمتها؟ وعن أي دستور وأية قوانين يتحدث صاحب الباع الطويل - كما يحب أن يصف نفسه - في تسويغ وتبرير النظام الشمولي القائم، أساساً، على مفاهيم الانقلاب والثورة (يمكن الرجوع إلى قوله عن النفوذ الحزبي). وإذا كان الحديث عن الدستور والقوانين لا يستقيم إلا عند الأخذ بها جميعاً، قولاً وفعلاً .. حاضراً ومستقبلاً، بل وماضياً .. ولأن إحضار الماضي محال، فلا بد - عندئذ - من نقد هذا الماضي إلى مدى يبلغ حد التطهر من عيوبه وأخطائه .. ومن أمراضه، أو من تجاوزه الدستور والقوانين، على أقل تقدير، عند الانطلاق من مشروعية الثورة - أخذاً بادعاء أصحابها - في مرحلة تاريخية معينة (الواقع الراهن مخالف، من غير توافق وإقرار دون نقد وتحليل، ليس محلهما هنا) .. ولا بد من التذكير أن التخلي عن الحق والحقيقة، إنما هو مرفوض - بالمطلق - وتحت أي مسمى، حتى لو كان هذا المسمى "الدستور والقوانين أو الدولة" التي يجب أن تكون جميعا في خدمة الإنسان .. ولا شيء غير الإنسان - الذي هو المواطن .. أنى يكون تواجده في الأوطان - من غير وصاية ولا استعلاء أو استقواء، مع الإشارة إلى أن المجال لا يتسع للحديث عن الدولة (دورها .. وظيفتها .. وجدواها، أو معناها .. وقيمتها .. وأهميتها) وليس مجرد التغني بسمعتها وهيبتها وحرمتها، هذا الذي تعرض له السيد الموصلي مشوهاً ومحرفاً أو مزوراً.

ولعمري لقد كان الدكتور "عيد" واضحاً ومحدداً في نقده (أو تطاوله كما يريد السيد الموصلي) عند حدود جهة أو جهتين من أجهزة الدولة، بينما لم يستثن السيد الموصلي في نقده "من غير تطاول" لا جهة ولا أحداً من مقامات الدولة وأجهزتها أو مؤسساتها. فعن أية هيبة وسمعة يتحدث؟ وهل يحق له ما لا يحق لغيره؟

مرة أخرى تحضرني مقولة أحد المحامين "خيار وفقوس" عند الحكم على الدكتور "عارف دليلة " بعشر سنوات لنفس سبب الحكم على زملائه من خمس إلى ثلاث سنين. وأستطيع القول، جازماً، إن أحداً من العشرة الموقوفين (أو المحكومين لا فرق) لم يبلغ هذا الحد في أي قول علني له، لاكتابة ولا شفاهة، وأما ما في الصدور أو ما هو قيد الكتمان والسرية .. فهذا، كما أظن وأعتقد، ليس من شأن حكم البشر .. وليس ثمة بشر أرباباً! ولا بد من الإشارة إلى أن السيد الموصلي يذهب في مقاله إلى حد اتهام بعض المسئولين في الدولة، التي يمجد في رده على عيد (ومن الواضح أن المعنيين على مستوى القمة .. إذ يحددهم في

المقالة بأصحاب القرار)؛ يتهمهم بالارتباط أو التواطؤ مع الأجنبي في تنفيذ سياسات ومخططات العولمة، وفي هذا، إنما يتمشى مع منطقه في القول والحوار، وأقله في الرد على عيد، حيث الآخر مدان. ولست أدري إن كان كذلك .. موقفاً وسلوكاً.

وبالمقارنة ثمة أكثر من إشارة إلى ثقة الدكتور "عيد" وتفاؤله بالرئاسة الشابة، حيث يستجير - بمعنى التمني والاعتزاز - بهذه الرئاسة، إذ يصدر عنها قرار سياسي ينهي فصول هذه المحنة - المأساة التي يسميها "تهريجاً" (من موقعه الأدبي والفني .. أي البلاغي) ولا أظن السيد الموصلي يجافي هذا الوصف البلاغي (قياساً إلى اللغة الأدبية) عندما يعتبر الحكم الصادر بحق الموقوفين العشرة قاسياً وظالماً، إلى الحد الذي تتجاوز فيه الحدود والمعادلات، بل والضوابط أيضاً، ومن ثم يمضي إلى البلاغة قائلاً "إن القضاء، وفي أعرق بلدان العالم ديمقراطية وتمسكا بحرفية الدساتير والقوانين، لا بد أن يتجاوب مع مخاوف الحكومة إزاء أمن الدولة الداخلي". ولست أدري مدى معرفة السيد الموصلي بالقضاء في العالم وأي البلدان هي الأعرق أو ماهية الديمقراطية، بل ومدى تحديده وإدراكه لمخاوف الحكومات على أمنها الداخلي: أين .. وكيف .. ومتى .. ولماذا؟ بل ما هو، حقا وحقيقة، أمن الدولة؟

بلى، لقد أراد أن يبرر، وربما العكس، فوقع في نفس المطب البلاغي. لنقل إن الدكتور عيد لجأ إلى بلاغة الوصف، إذ إن التوضيح الدقيق واللطيف في قسوته الرقيقة لا يتعدى هذه البلاغة، ما دام يكتفي بالوصف اللفظي مقداراً كافياً للمحاسبة وللجزاء في سبيل المصالحة على قاعدة الوحدة الوطنية والديمقراطية وسيادة القانون .. إلخ. بينما يحذر، وبشدة، من الخطر الخارجي المحدق بالوطن وبالعرب أجمعين، حين يفضح خطط هذا الخطر واستراتيجيته في تفكيك المجتمعات وتمزيق وحدتها الداخلية، إلى حد استخدام ضيق المعارضة وتبرمها من القهر والمعاناة، وكذا استغلال حاجتها إلى الطمأنينة والرضى في ظل الحياة الآمنة والمستقرة .. على قاعدة العزة والكرامة، ومن غير نسيان المنعة والإباء والانتماء.

ولا جدال حول أهمية وفاعلية التماسك الداخلي في التغلب على كل المحن والصعاب والأخطار. وهذا، تحديداً، ما ينشده الدكتور عيد بحرص شديد في كل مواقفه وأفكاره، وعلى هذا النحو يبرز السؤال الأهم: هل التنبيه، نشداناً لاتخاذ الحيطة والتدابير الوقائية، أو قل التحذير من تفشي مرض وبائي .. هل هو دعوة للمرض أن يتفشى؟ .. أو يريد أن يقول: إن تحذيره من الفساد هو دعوة أن يستشري هذا الفساد وأن يعم الباطل في كل مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية، وتحديداً، الحكومية؟ أو هذا هو اللون الأسود الذي يراه السيد الموصلي في كلمة الحق حين تقال؟

وعود على بدء .. ما أحسب أن رجل دولة يقبل أن يقال: إنه .. إنما يكرم التفوق والإبداع ويقدر المواهب والكفاءات من منطلق المساومة!

.. وما كان لنفس أبية وعزيزة، ولا لحامل راية الشأن العام أو هموم الناس (لنقل .. إنه دعي، إلا أن المواقف الملموسة هي محك المعدن الأصيل)؛ ما كان لهكذا شخصية أن تنتهز فرصة لقاء غير خاص، ولا أن تستغل كرم الوفادة وحسن الضيافة لتحقيق أي مكسب شخصي، كما يشير الدكتور عيد - باعتزاز - إلى موقف نزار قباني وكبره، وكما هو أمر الدكتور دليلة حيال الموقف من مؤهلاته. ولست أدري .. لماذا لا يريد السيد الموصلي أن يرى مثل هذه المعاني الرفيعة والمبادئ السامية، حيث يفيض، كلا الموقف والخطاب، عزة وكرامة؟ أم إن هكذا قيماً لم يعد لها أي اعتبار .. إلا أن تكون سلعة في سوق البيع والشراء؟ .. وشتان بين الموقف النبيل الذي أطنب الدكتور عيد في توصيفه، عند الحديث عن تقدير وتكريم الإبداع، وبخاصة حيث أشار إلى تكريم سعد ا ونوس، ومحمد الماغوط، ونزار قباني (ولربما، على هذا الأساس يجب أن يُحال الدكتور عيد إلى القضاء .. وبخاصة، إذ يتجاهل شعراء البلاط)؛ أقول: شتان بين موقف نبيل ورؤية كريمة ومتعالية، وبين موقف ورؤية تطرحان القيمة في سوق النخاسة!

إنه لمنطق غريب .. عجيب .. محدود الفهم والرؤية والأفق، إذ يفتقد .. بل ينسف القيم والأخلاق - أن تكون فعلاً أو منطقاً تاريخياً وواقعياً، ولن أضيف إلى ذلك شيئا، فلعله يكفي! ولكن، لا بد من التأكيد على ضرورة الارتقاء إلى مستوى التحديات، حيث الحرص الشديد والإصرار على ترسيخ الوحدة الوطنية في سلامة كل مقومات الحياة السياسية والاجتماعية، العامل الحاسم، بل السلاح الأمضى في التصدي لتحديات العولمة ومخططات الإمبريالية والصهيونية والعنصرية (وهذا ما أشار إليه ويريده الدكتور عيد).

- أخبار الشرق - ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٢

ملحق الفصل الثاني : وثائق - متابعات

١- بلاغ – لجان احياء المجتمع لمدني :استنكار تحريض الموصلي للسلطة ضد عيد
٢- نائب سوري يدعو إلى إحالة كاتب معارض على القضاء – ابراهيم حميدي
٣- التحذير من مزاج سياسي ثاري .. دعوة إلى الخيانة الوطنية – منذر موصلي
٤- كيف يدافع عن الدستور بموجب قانون .. ألغاه الدستور – بلند حسن
٥- **بيان استنكاري يدعو إلى رفع الحصانة عن النائب موصللي**
٦- مثقفون يدعون السلطات السورية إلى رفع الحصانة عن النائب الموصلي
٧- ميثاق وطني أم ميثاق أخواني - مهند دمشقي – المحرر ١٨-١٠/٢٤/ ٢٠٠٢
٨- حملة على النائب منذر الموصلي.. أم على صمود سوريا وصلابتها ؟ - المهندس ساهر قبلان
٩- صلاح بدر الدين : بند جديد إلى ... السلطة المختصة

(بلاغ)

بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٣١ عقدت لجان إحياء المجتمع المدني اجتماعا ، ناقشت فيه بعض القضايا الراهنة ، وفي مقدمها مراجعة الحصيلة العامة للعامين الماضيين ، و بصورة خاصة الأحكام التعسفية التي صدرت بحق المعتقلين الديموقراطيين العشرة ، وتطرقت إلى الاستدعاءات الأمنية المتزايدة ، التي أخذ يتعرض لها بعض الناشطين الديموقراطيين ، وعبرت عن قلقها الشديد من الدلالات والأهداف السلبية التي تنطوي عليها تلك الأحكام والاستدعاءات .

وانطلاقا من الحس بالمسؤولية الأخلاقية والوطنية والسياسية ، ناقش الحضور مقال الدكتور عبد الرزاق عيد المنشور في صحيفة " النهار " اللبنانية تحت عنوان (وداعا عارف دليلة أو إلى اللقاء بعد صدور الحكم بـ"إعدامك ") بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٧ ، ورد عضو مجلس الشعب السيد منذر الموصلي المنشور في الصحيفة ذاتها تحت عنوان (أدعو لإحالة هذا الكاتب على القضاء السوري) بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٢ .

وتوقفوا عند انحدار لغة الحوار في رد السيد منذر الموصلي والتصعيد الخطير في لهجته ، مما ينذر بآثار سلبية على الحوار السياسي والثقافي في بلادنا وعلى أخلاق الحوار والمواطنة فيه أيضا ؛ إن ذهنية التخوين والتجريم والتكفية التي مازال ينطلق منها السيد الموصلي – وإن يكن لها أصل قديم في الثقافة الدينية والسياسية لمنطقتنا – كان لها دوما أفدح الأثر على حياتنا الثقافية والفكرية والسياسية ، ويجب الانتهاء منها بلا رجعة ، كما يجب إحالة ترسانتها الصدئة والمستهلكة إلى متحف التاريخ ، على أمل أن تتعرف الأجيال القادمة عليها ، ولا تقع في فخها ، مثلما وقع آباؤها وأجدادها .

وزاد من قلقنا أن عضو مجلس الشعب المذكور لا يتوقف عن التكفير والتخوين بل يتجاوز ذلك إلى المطالبة بإحالة الدكتور عيد إلى القضاء مع التأكيد المسبق بأنه سوف يحال إليه حتما ، مما يبين بوضوح الخلفيات التي ينطلق منها ، وأغراض التهديد والوعيد التي ينطوي عليها ، يضاف إلى ذلك أن الاتهامات التي ساقها السيد الموصلي بالنسبة لنقد السلطة ومؤسساتها لا تشكل تهمة بالأساس ، لأن النقد حق طبيعي للإنسان والمواطن ، تكفله الشرائع السماوية والوضعية ، مثلما هو ممارسة طبيعية لحقه في التعبير عن رأيه في واقعه ، الذي يجب أن يخضع للنقاش والاختلاف والاتفاق ، دون أن يؤدي ذلك إلى تهم وتهديدات وإحالات إلى القضاء .

ولأن لجان إحياء المجتمع المدني ليست عشيرة أو كنيسة تصدر صكوك الغفران أو الحرمان ، بل هي تجمع مواطنين أحرار يحركهم ويؤسس لممارستهم وعيهم وضميرهم ومسؤوليتهم وانتماؤهم للوطن والانسان ، فإنها تلفت النظر إلى المنزلق الذي انحدر إليه السيد الموصلي في رده ، ويذكر بنظام الحسبة العتيق ، الذي كان ومازال كابوسا ثقيلا يقتل العقول المستنيرة والمبدعة ، وسيفا مشهورا في وجه أصحابها .

لذا ، نستنكر هذا النكوص إلى ذهنية التخوين والتجريم والتكفير ، واستعداء السلطة على أصحاب الرأي ، ونرى أن الأمر لا يخص الدكتور عيد وحده بمقدار ما هو يهم الجميع ، وخاصة منهم المثقفين والنشطاء السياسيين والاجتماعيين وأصحاب الرأي ، الأمر الذي يضع مواطنينا أمام مسؤولياتهم في الرد عليها بالكلمة الواعية ، الحرة والمسؤولة ، الكفيلة وحدها بدفن هذه الذهنية إلى الأبد .

دمشق في ٢٠٠٢/٩/٥ لجان إحياء المجتمع المدني

سمير النشار ، مشعل التمو ، فيصل يوسف ، يوسف مريش ، عبد ا خليل ، يوسف سلمان ، معاذ حمور ، صادق جلال العظم ، مية الرحبي ، ياسين الحاج صالح ، أسامة عاشور ، نجاتي طيارة ، عز الدين جوني ، أصلان عبد الكريم ، إيمان شاكر ، سامر العطري ، جاد الكريم الجباعي ، نذير جزماتي ، ميشيل كيلو

نائب سوي يدعو إلى إحالة كاتب معارض على القضاء *

دعا نائب (بعثي سابق) السلطات السورية إلى إحالة الكاتب عبد الزاق عيد إلى القضاء بتهم تتعلق بالاساءة إلى الدستور وحزب " البعث " الحاكم والدعوة إلى التعامل مع جهات أجنبية .

وقال النائب منذر الموصلي لـ"الحياة " : " باعتباري نائبا في مجلس الشعب ، أدعو ولا أدعي ، باسم الشعب إلى إحالته على القضاء والتحقيق معه في ما ذهب إليه من اتهام لشبابنا بأنهم راحوا يؤيدون العدوان الامريكي على العراق ولكونه يدعو إلة التدخلالخارجي لتغيير الأنظمة في الوطن العربي ومنه سوريا ولتحريضه على النظام علنا ".

وكان الموصلي يشير إلى مقال كتبه الدكتور عيد في صحيفة " النهار" وموقع "مواطن" بعنوان " وداعا عارف دليلة " بعد إصدار محكمة أمن الدولة العليا حكمها على الدكتور عارف دليلة بالسجن عشر سنوات ، جاء فيه : " في اليوم الثاني من الحكم تلقيت اتصالا هاتفيا من مجهول قدرت أنه ربما كان صحفيا ، يسألني : هل سمعت بالحكم الصادر على صديقك ؟ وعندما قلت : نعم ، قال ساخرا شامتا : ألازلت متحمسا ومصرا على أفكارك الرافضة لأي تدخل خارجي في شأنك الداخلي العربي ؟! " .

والموصلي بعثي سابق تسلم مناصب أمنية ورسمية عدة ، بينها مدير مكتب الرئيس السابق أمين الحافظ قبل لجوئه إلى العراق ، وعلى رغم أنه غير منظم حزبيا ، فإنه يعتبر نفسه " منتم عقائديا إلى البعث " ، ودخل البرلمان سنة ١٩٩٨ ، وقال أمس : "اننا نستنكر على الجهات الاجنبية دعوتها لتأييد العدوان الأمريكي على العراق ، ونستنكر المعارضة العراقية ونتهمها بالخيانة ، فكيف إذا كان هناك مواطن في بلادنا ينشر هذا الكلام الذي يدخل في إطارالمسؤولية القضائية والمساءلة الوطنية ؟ " .

لافتا إلى أن عيد " تعرض أيضا إلى حزب البعث وهو الحزب الذي يعتبر القائد للدولة والمجتمع حسب المادة ٨ من الدستور الذي أقر باستفتاء عام ، كما أنه تعرض إلى مجلس الشعب الذي أنا عضو فيه ، أي أنه ارتكب الجرائم السياسية ذاتها التي حكم بموجبها على الآخرين ".

لكن المحامي أنور البني قال لـ"الحياة " : " أستغرب أن يأتي هذا الكلام من نائب في البرلمان انتخب كي يدافع عن حرية الراي وليس قمعها !" ، وقال إن كلام الدكتور عيد " لم يتضمن أي جريمة قانونية لأنه عبر عن رأيناس اتصلوا به ، هو لم يدفع للاستعانة بالجهات الأجنبية ، بلأنه حمل جهات هنا المسؤولية عن الجفاع للتفكير بأن التغيير لن يأتي إلا عن

طريق الضغوط الخارجية " ، وأضاف : " ليس هناك في العالم شخص يحال على القضاء لمجرد تعبيره عن رأيه " .

وكانت محكمة مدنية حكمت على النائب رياض سيف والنائب محمد مأمون الحمصي ، وأخرى استثنائية حكمت على عدد من الموقوفين بتهم تتعلق بـ " إثارة النعرات الطائفية " و " الاعتداء على الذي يستهدف تغيير الدستور بطريقة غير مشروعة " و " الدعوة إلى عصيان مسلح " ، ما أدى إلىسجن كل منهم لمدد تتراوح بين سنتين ونصف السنة .. وعشر سنوات .

- ابراهيم حميدي
- الحياة – ٢٤ / ٨ /٢٠٠٢

التحذير من مزاج سياسي ثأري ... دعوة إلى الخيانة الوطنية ؟

نشرت جريدتكم المحترمة والواسعة الانتشار ، في العدد ١٤٤٠١ ، ٢٤ /٢٠٠٢/٨ الجاري خبرا ، تحت عنوان : " نائب سوري يدعو إلى إحالة كاتب معارض على القضاء السوري " ، وهي كتابة مستندة لمراسلكم في دمشق الأستاذ ابراهيم حميدي الذي سبق له أن اتصل بي مستفسرا عن بعض جوانب الموضوع المتصل بهذا العنوان ، واتفقت معه على أن يعاود الاتصال بي عقب صوغ رسالته بهذا الخصوص ، وبذلك أصبح ملتزما أدبيا بان يأخذ موافقتي على نص الرسالة ، لكنه لم يفعل .

وإذ اطلعت على مضمون الخبر ، كما نشر في الجريدة صباح اليوم التالي ، تاكد لي بأنه فضل الانفراد بالنص وبالالتفاف على الخبر فجعله على قاعدة " لا تقربوا الصلاة " وقد اجتزأ ما اجتزأ حتى جعلني أبدو كما لو أنني أتجنى على الشخص المعني المقصود ، واستعان باحد المحامين ليدعم غايته ، كما جعلني أبدو وكأنني أعادي شخصا بريئا ، بعد اغفال أو اجتزاء الفقرة الأساس التي كتبها هذا " المعارض " ويؤيد فيها التدخل الخارجي في الوطن العربي لتبديل أنظمته .

كما يتهم الشباب السوري بأنه يؤيد العدوان الأمريكي على العراق ، مما دعاني للرد عليه في الجريدة اللبنانية " النهار" مطالبا بإحالته إلى القضاء بحكم موقعي ومسؤولياتي كنائب ، لكن مراسلكم أغفل النص الحقيقي وجعل اتهامي في غير محله .

كتب الشخص المعني ، وه وعبد الرزاق عيد ، بالحرف في جريدة النهار ما يلي :

“سبق وحذرنا في مقال لنا (..) من تفشي مزاج سياسي ثأري شبيه بمزاج المعارضة العراقية التي لم تجد وسيلة لمعارضة مخابراتها إلا باللجوء إلى المخابرات الأمريكية ، لكن الجديد المفاجئ والمؤلم اليوم ، أن هذه الظاهرة تتفشى وباتساع واضح في أوساط الشباب السوري الذين راحوا يعبرون عن تأييدهم للعدوان الأمريكي على العراق تحت ضغط **شعور بالاحباط واليأس . إن أنظمة العالم العربي** هي الوحيدة في العالم المستعصية على التاريخ وقوانينه فهي لا تتحول ولا تتطور ولا تتغير وفق صيرورات داخلية ، فلا بد من قبول التدخل الخارجي وتأييده وإلا سنعيش أبد الدهر بين الحفر ".

المراسل لم يثبت هذا لنص واكتفى باسناده منقولا عني ، بينما أثبت نصا آخر ، وبالحرف ، على لسان الكاتب ، وجعله موضوع سؤال لأحد المحامين الذي قال أنه يستغرب

أن يصدر هذا الكلام عن نائب في البرلمان انتخب ليدافع عن حرية الرأي وليس لقمعها .. وهكذا أصبحت بحسب مراسلكم ، والمحامي الذي اختاره ، من دعاة قمع الحرية .

واسأل الآن أي محام على مستوى سورية والوطن العربي ، واسأل جريدتكم المحترمة وقراءها ، هل إن كلاما منشورا كهذا المنشور أعلاه يدخل تحت عنوان الحد من الرأي ، إذا تصديت لقائله واتهمته باستعداء أمريكا ضد وطننا العربي ؟ وهل هناك كلام فيه من الحقد والتشفي على نظام الحكم في سوريا والعراق إلى حد الموافقة على التدخل الخارجي لتغييره ، ويعطيه شمولية ما أسماه " أنظمة العالم العربي " أي أنه يدعو لتغيير الأنظمة العربية كلها على يد الأجنبي " إلا وسنعيش أبد الدهر بين الحفر " ؟

فهل بعد هذا الكلام الذين يدين قائله من كلام ؟ وهل للمحامي الذي اختاره مراسلكم ، وتعمد الدفاع عن الكاتب على حسابي ، وعلى حساب الحقيقة والوطن أن يعطينا رأيه بهذا الكلام ؟ وهل هناك في سوريا معارض واحد شريف ووطني يقبل بان يندرج هذا الكاتب في المعارضة ؟ وهل أُلام وأصبح من دعاة قمع حرية الرأي إذا طالبت بإحالة شخص كهذا إلى القضاء لينال الجزاء على أقواله ؟

وأجدني مستعدا للاعتذار وسحب اتهامي إذا أنكر الكاتب هذا القول ، وعمد إلى استنكارها على صفحات " الحياة " .

- منذر الموصلي (عضو مجلس الشعب السوري) – دمشق
- الحياة ٢٠٠٢/٨/٣٠

تعقيب من ابراهيم الحميدي :

١- الحقيقة ان النائب منذر الموصلي طلب من ارسال نص مقالي بعد صوغه ، الأمر الذي رفضته لأنه يتعارض مع آداب المهنة ، وهو سبق وطلب هذا الشيء مرات في السابق وقوبل بالرفض .

٢- موقف النائب الموصلي من الدكتور عبد الرزاق عيد واضح في تشخيص " دعوته للخيانة " واعتقاده أنه " طبعا سيحال على القضاء " ، ولست طرفا في السجال السياسي والقانوني الدائر بين النائب الموصلي وبين عدد آخر من المثقفين المعارضين ، ولكن الواجب يقتضي نقل وجهتي النظر ، واتصلت بالمحامي أنور البني لإعطاء رأي قانوني في دعوى السيد الموصلي ومقال الدكتور عبد الرزاق عيد .

كيف يدافع عن الدستور بموجب قانون ... ألغاه الدستور ؟*

نشرت " الحياة " (في العدد ١٤٤٠١) خبرا يدعو فيه نائب سوري إلى إحالة الكاتب عبد الرزاق عيد على القضاء ، ثم نشرت رد ذلك النائب على الخبر مع تعقيب الأستاذ ابراهيم حميدي عليه في العدد ١٤٤٠٧ تاريخ ٢٠٠٢/٨/٣٠ ، وأود تجيل ملاحظتين :

أولا : معروف عن الحياة أنها تنقل الخبر بموضوعية ، وتنشر الآراء المختلفة تاركة للقارئ يحكم بنفسه على ما ينشر من آراء ، وهذا ما يلمسه القارئ والصفة المهنية المميزة هذه تفتقدها كثير من الصحف العربية ، والصحف السورية الرسمية خصوصا ، وهذا الأمر يدفع الكتاب إلى نشر أفكارهم في صحف أخرى تحمل شيئا من " الصدقية والموضوعية " .

ثانيا : اما فيما يتعلق بحيثيات الموضوع فيعرف الجميع عبد الرزاق عيد كاتبا جريئا ، ومتميزا بحسه النقدي الرفيع ، وهنا ،ا لا أدافع عن اسم الكاتب ، بل أدافع عن حق الكاتب ، فعلى رغم اختلافي مع هذا الكاتب في كثير من الأمور ، لكنني أرى أن من حقه أن يعرض آراءه وينشرها ، ويعبر عن وجهة نظره في مختاف المواضيع بما فيها السياسية الحساسة ، سواء تعلق الأمر بسورية او بغيرها ، وإذا كانت آراؤه لا تتناغم مع معزوفة ذلك النائب في التهليل – وهذا أمر طبيعي – فلينشر هو الآخر ما يحلو له من آراء ومواقف من دون اللجوء إلى تقديم النصائح في الوطنيات ، ويترك القارئ حكما ، ويعرف الكل أن الصحافة السورية الرسمية لا تنشر ما يخاف رأي الساطة ، فمساحة نشر الرأي الآخر غير مزروعة بالجرأة والحرية ، وها دليل قوي يقف في وجه الدعوة التي يطلقها النائب في سعيه إلى محاكمة الكاتب ، بدلا من العمل والسعي إلى فتح قنوات ومساحات إعلامية أمام الناس ، فدعوته إلى محاكمة وجدان المواطن نوع من التزلف ، ومدح مجاني للقرارات التي أصدرتها محكمة استثنائية تستند إلى قوانين استثنائية يعود تاريخها إلى ما قبل الدستور في حق الآخرين الذين نادوا بالديموقراطية ودولة القانون .

وطيف يدافع عن الدستور وفق قانون أقدم من الدستور الذي ألغى كل القوانين السابقة له ، وكان يفترض أن يدعو النائب منذر الموصلي إلى الغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية التي يحاكم وفقها من ينادي بالحرية ودولة المؤسسات ، لا إلى محاكمة كاتب لا غبار على وطنيته .

- بلند حسن (كاتب سوري مقيم في جدة)
- **الحياة ٢٠٠٢/٩**

بيان استنكاري يدعو إلى رفع الحصانة عن النائب الموصلي

بمبادرة من عدد من الكتاب والمفكرين والأدباء والفنانين تمت صياغة هذا البيان الاستنكاري . فإذا وجدتم أنفسكم متفقين مع مضمونه نرجو إرسال اسمكم وموافقتكم على العنوان التالي :

" أنا أدعو ، ومن موقعي كعضو في مجلس الشعب ، وباسم الشعب ، إلى إحالة هذا الكاتب (الدكتور عبد الرزاق عيد) على القضاء ، والتحقيق معه لكونه يدعو إلى التدخل الخارجي لتغيير الأنظمة في الوطن العربي ، ومنها سوريا ، ولتحريضه على النظام علنا وبأبشع الألفاظ "

" (...) وهل يقبل جماعة المجتمع المدني بأن يكون هذا الكاتب وصاحب هذه الأفكار الخائنة منهم ؟ (...) قال الكاتب مختتما بعد دعوته للخيانة وتسويغها (...) نرفض أن يدعو هذا الشخص الدعوة نفسها بعد أن تلوث بتهمة الخيانة " .

* من مقالة كتبها منذر موصلي ، عضو مجلس الشعب السوري منذ العام ١٩٩٨ ، بعثي وضابط أمن سابق ، ردا على مقالة كتبها د. عبد الرزاق عيد بمناسبة الحكم عشرة أعوام على د.عارف دليلة .

بيان

لأول مرة في تاريخ سورية توجه تهمة الخيانة إلى مثقف وطني بارز ردا على مقالة نشرها ، ما يعتبر تحريضا سافرا على الاعتقال ، واستقواءا مشينا بالمنطق الأمني ، الذي يمنع أفراد الشعب من ممارسة حقهم الدستوري المشروع في النقد والتعبير ، وذلك عبر إشاعة مناخ مبتذل من الإدانة بالخيانة والعمالة بسبب اختلاف في الرأي والموقف .

إن تحول عضو في مجلس تشريعي يحترم نفسه إلى رجل أمن ، وقاضي عرفي ، وأصولي مكفر ، إنما يعتبر إخلالا خطيرا بالدور الموكل لهذا العضو كممثل للشعب ، وخرقا صريحا لمسؤليته في صون حريات من يمثلهم ، وفي مقدمها حرية الرأي و التعبير ، وسابقة لا ينبغي السكوت عنها . لذا فإن الموقعين أدناه يتوجهون إلى السلطات المختصة بطلب إسقاط عضوية هذا النائب من مجلس الشعب ورفع الحصانة عنه ، تمهيدا لرفع دعوى قضائية ضده .

الموقعون	الموقعون

لإقامة دعوى ضده لـ" اتهامه الدكتور عيد بالخيانة "

مثقفون يدعون السلطات السورية

إلى رفع الحصانه عن النائب الموصلي

طالب مثقفون سوريون " السلطات المختصة " في دمشق بإسقاط عضوية مجلس الشعب (البرلمان) عن النائب منذر الموصلي " تمهيدا لرفع دعوى قضائية ضده " لأنه وجه " تهمة الخيانة " إلى الدكتور عبد الرزاق عيد إثر مقال كتبه الأخير في صحيفة لبنانية بعد إصدار محكمة امن الدولة العليا حكما بالسجن عشر سنوات على الدكتور عارف دليلة .

وقال الكاتب ميشيل كيلو لـ " الحياة " أن " مجموعة من المثقفين والسينمائيين والفنانين بادرت بصياغة بيان تضامني " مع الدكتور عيد وزع على الانترنيت وفي شكل شخصي لجمع تواقيع عليه قبل اصداره بعد بضعة أيام .

وأفادت مصادر أخرى أن عدد الموقعين تجاوز اليوم ١٥٠ شخصا .

واقتطف البيان الذي أرسل على الانترنت بعض ما جاء في في مقال النائب الموصلي في صحيفة " النهار" اللبنانية في ٢٠٠٢/٨/٢٣ منها قوله " أنا أدعو ، ومن موقعي كعضو في مجلس الشعب ، وباسم الشعب ، إلى إحالة هذا الكاتب (الدكتور عبد الرزاق عيد) على القضاء ، والتحقيق معه لكونه يدعو إلى التدخل الخارجي لتغيير الأنظمة في الوطن العربي ، ومنها سوريا ، ولتحريضه على النظام علنا وبأبشع الألفاظ " ، وتساؤله " وهل يقبل جماعة المجتمع المدني بأن يكون هذا الكاتب وصاحب هذه الأفكار الخائنة منهم ؟ " وإشارته إلى دعوة الدكتور عيد " إلى الخيانة وتسويغها " ورفض الموصلي " أن يدعو هذا الشخص الدعوة نفسها بعد أن تلوث بتهمة الخيانة ".

واستند النائب الموصلي في دعوته إلى قول الدكتور عيد في مقال " وداعا عارف دليلة : " سبق وحذرنا في مقال لنا (..) من تفشي مزاج سياسي ثأري شبيه بمزاج المعارضة العراقية التي لم تجد وسيلة لمعارضة مخابراتها إلا باللجوء إلى المخابرات الأمريكية ، لكن الجديد المفاجئ والمؤلم اليوم ، أن هذه الظاهرة تتفشى وباتساع واضح في أوساط الشباب السوري الذين راحوا يعبرون عن تأييدهم للعدوان الأمريكي على العراق تحت ضغط **<u>شعور بالاحباط واليأس . إن أنظمة العالم العربي</u>** هي الوحيدة في العالم المستعصية على التاريخ وقوانينه فهي لا تتحول ولا تتطور ولا تتغير وفق صيرورات داخلية ، فلا بد من قبول التدخل الخارجي وتأييده وإلا سنعيش أبد الدهر بين الحفر " .

ولاحظ البيان الذي من المقرر أن يعلن بعد أيام أنه " لأول مرة في تاريخ سورية توجه تهمة الخيانة إلى مثقف وطني بارز ردا على مقالة نشرها ، ما يعتبر تحريضا سافرا على الاعتقال " مضيفا أن " إن تحول عضو في مجلس تشريعي يحترم نفسه إلى رجل أمن ، وقاضي عرفي ، وأصولي مكفر ، إنما يعتبر إخلالا خطيرا بالدور الموكل لهذا العضو كممثل للشعب ، وخرقا صريحا لمسؤليته في صون حريات من يمثلهم ، وفي مقدمها حرية الرأي و التعبير ، وسابقة لا ينبغي السكوت عنها " قبل أن يدعو الموقعون " السلطات المختصة بطلب إسقاط عضوية هذا النائب من مجلس الشعب ورفع الحصانة عنه ، تمهيدا لرفع دعوى قضائية ضده "

- ابراهيم حميدي
- الحياة – ٩/ ٢٠٠٢

ميثاق وطني ام ميثاق " أخواني " ؟!

أحلام بالحصول على مكاسب مادية على غرار المعارضة العراقية

لم يكد اجتماع لندن لجماعتي الأخوان المسلمين والمجتمع المدني ينتهي إلى ما طرحوه من تسمية اختزالية أطلق عليها تسمية " الميثاق الوطني " حتى أتى سريعا الصدى من بعض أدعياء الديموقراطية في الداخل عبر دعوة صريحة وعلنية تقول بأنه لا يمكن الحصول على الديموقراطية إلا عن طريق التدخل الخارجي !..

وبهذا تنكشف العناصر " الوطنية " التي اجتمع عليها أولئك الذين يرغبون باختزال جميع الأشياء وتجييرها إلى مصالحهم الضيقة والصغيرة والتي هي أبعد ما تكون عن مصالح الوطن ، ولاسيما في هذه المرحلة العصيبة ، والتي تلوح بها جماعة اسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية باستصدار ما يسمى " قانون محاسبة سوريا " .

إذا في البداية اجتماع للأخوان المسلمين برعاية أجنبية ، تلاها دعوة بعض أصحاب النظرة " الانتهازية " إلى التدخل الخارجي وصولا إلى حملة بدأها دعاة المجتمع المدني ، ظاهرة الدفاع عن حرية التعبير ، وباطنها تأييد ما أفصح عنه عبد الرزاق عيد ، أخيرا في رسالته إلى الأمريكيين والانكليز بضرورة تأييد ودعم أولئك الأشخاص .

ومن المهم هنا أن نتساءل عن سر توقيت اجتماع لندن ، في هذه الآونة بالذات ، من حيث ازدياد حدة التهديدات الأمريكية بضرب العراق ، وتزامنه مع التهديدات الاسرائيلية لسوريا ، مع ما رافق ذلك من محاولة اسرائيل إشاعة أخبار ملفقة تفيد بتسهيلات سورية لبعض عناصر تنظيم القاعدة ، بل وتذهب الأخبار الاسرائيلية والمتصهينة أبعد من ذلك عندما تقول أن نجل بن لادن مختبئ في سوريا ، وذلك بغية تحضير تهم جاهزة لتمرير " قانون محاسبة سوريا " عبر بعض أعضاء " الكنيست " في الكونغرس الأمريكي ... وبعد ذلك يحق لنا أن نتساءل هل فعلا إنه : ميثاق وكني .. أم ميثاق أخوان مسلمين ؟ وطبعا عندما نذكر اسم الجماعة الآنفة الذكر لا يمكن أن ننسى الجرائم التي ارتكبتها بحق مواطنيها ومثقفيها وعلمائها بدعم من الجهات الخارجية ، في وقت كانت سوريا تعاني حصارا خفيا ، إقليميا ودوليا ، بسبب مواقفها الثابتة والصامدة من قضايا الصراع العربي – الصهيوني وتجلياته .. وهاهي جماعة الأخوان المسلمين التي انتهت تنظيما ولم يعد لها أي حضور في الداخل تعود غلى العزف على موسيقى الدعم الخارجي لتحقيق " امتيازات " ومصالح على غرار " امتيازات " المعارضة العراقية !.. وهو ما يفسر من ناحية المبدأ والنتيجة سر تزامن اجتماعي

المعارضتين من حيث المكان (لندن أو واشنطن لا فرق) أو من حيث زمن التحرك ، وهذا يؤشر إلى أن الجهة المشرفة والمنظمة للإجتماعين واحدة ، والهدف هو الضغط على سوريا لتليين موقفها القومي المعارض لأي ضربة عسكرية ضد العراق ، وترهيبها بإدراجها في قائمة الدول الراعية للإرهاب وفق القاموس الامريكي-الاسرائيلي .

ازدواجية لمصالح شخصية

والتنافس الكبير الذي يكشف زيف ادعاءات جماعة المجتمع المدني في سورية ، هو ما تمخضت عنه مطالبة عضو مجلس الشعب منذر الموصلي بإحالة الكاتب عبد الرزاق عيد بتهمة الخيانة ردا على دعوة عيد للتدخل الخارجي ، إذ انبرت تلك الجماعة لاستصدار بيان يطالب باسقاط عضوية عضوية موصلي ، واضعين انفسهم في منبر اتخاذ القرار ، من خلال زاويتهم ونظرتهم ، مختبئين تحت عباءة حرية التعبير ، وهم في الحقيقة يختبؤون وراء مصالح حققتها لقاءاتهم مع أعضاء بعض السفارات الأجنبية ، ودعم تلك السفارات لهم ، او من خلال سفر بعض أعضاء " المجتمع المدني " إلى عواصم غربية بغية الاطلاع على آخر أساليب تنشيط مسائل حقوق الانسان وتشكيل الأحزاب والتنظيمات ، وغيرها من القضايا التي حددها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول فيما أطلق عليه " برنامج دعم الاصلاح في منطقة الشرق الأوسط ومنها إيران " ، وحدد مبلغ ٢٥ مليون دولار لدعم أولئك ، ونستطرد فنتساءل عن سر ذلك التنقض الكبير في دعوات المجتمع المدني إلى اسقاط عضوية موصلي لمجرد أنه طالب بأن يقول القضاء كلمته في دعوة عيد ، في حين وقفوا هم أنفسهم ضد إسقاط عضوية مأمون الحمصي ورياض سيف ، وهما اللذان كانا يستقويان على النظام من خلال دعواتهما المتكررة إلى تغيير الدستور ليناسب مقاسهما ومقاس الثمانية الباقين ، أي أن أدعياء المجتمع المدني يرون أن دعوات الحمصي وسيف والآخرين تندرج في إطار حرية التعبير في حين أن دعوة موصلي تندرج في إطار التخوين ، ولذلك يجب إحالته إلى القضاء .. فأي ازدواجية معايير هذه ؟ .

محاولة لستر العيوب

الميثاق ليس وطنيا ، وإنما هو أخواني بامتياز بحضور بعض الشخصيات المعروفة بانتمائها لأحزاب كانت ولاتزال متحالفة مع الأخوان ، رغم ما اقترفته من آثام بحق الوطن، وكان الأجدى بالأخوان بدلا من تلك الفرقعة الاعلامية التي تهدف إلى حصول دعم أمريكي

على غرار ما تحصل عليه اليوم المعارضة العراقية من اموال ودعم ، أن يتقدموا بتوبة صادقة عما اقترفوه في الثمانينات بحق الوطن وأبنائه وعلمائه ومثقفيه ، وأن يعودواإلى بلدانهم تائبين ، مستفيدين من العفو الذي أصدره الرئيس الراحل حافظ الأسد عنهم ، ثم أي ميثاق وطني يطرحه أولئك ، وهل تحتاج سوريا إلى ميثاق وطني ؟ .. إن تلك الدعوة بذاتها تكشف عما لا يقبل الشك ، الأسباب الحقيقية وراء ذلك الاجتماع ، ليس المشبوه فقط ، بل والمعروف بارتباطاته وداعميه ومنظميه ، وأهدافه غير الوطنية بالطبع ، والذي انبثق عنه ميثاق لا وطني ، جاء كمحاولة لستر عيوب مكشوفة لإرهابيين لم يؤمنوا سابقا ولن يؤمنوا لاحقا بالأوطان .

والسؤال الذي نوجهه لهؤلاء الذين جاء في بيانهم أنه يدعون إلى " حوار حضاري بناء " ، كيف أقنعتم أنفسكم – قبل محاولة اقناع الآخرين – بأن الحوار بغير السلاح موجود في قاموسكم وإلى أي فرصة سوف تؤجلون حواركم الحقيقي الذي اعتمد كبيركم حسن البنا عندما قرر " لقد انتهى زمن الدعوة بالكلام وبدأ زمن الدعوة بالحسام "!.

إن اعتمادكم على مخاطبة ضعيفي الذاكرة لن يجديكم نفعا ، فالكل قد تعرف على " حواركم الحضاري البناء " بالبندقية والمتفجرة والقنبلة .. والكل يتذكر حضارتكم في تمزيق الأوطان وحواركم بالسلاح ، والكل يتذكر القصيدة التي تبدأ بالبيت التالي : " برز الثعلب يوما بثياب الواعظينا ... وأعمالكم الحضارية تؤكد خاتمة القصيدة .ز ولعلكم تتذكرون آخر شطر فيها .

- مهند دمشقي
- المحرر العربي ت١ / ٢٠٠٢

حملة على النائب منذر الموصلي ... أم على صمود سورية وصلابتها ؟ *

قرأت متابعا وبأسف شديد أخبار الحملة الظالمة الغريبة من نوعها التي يتعرض لها عضو مجلس الشعب منذر الموصلي ، وهي حملة كما ظهر من تطور مراحلها منسقة ومرتبة بشكل لافت ، في وقت اعتكف النائب الموصلي عن الرد وآثر الصمت انطلاقا من قناعته التامة بأن الحملة لاتستهدفه شخصيا بقدر ما ترمي إلى تشويه صورته النيابية ، وهو المتمسك بالمبادئ الدستورية والتأييد المطلق لصمود سوريا وصلابة جبهتها في مواجهة التحديات التي تتعرض لها الأمة العربية وبالأخص في سوريا وفلسطين والعراق ولبنان .

شرارة هذه الحملة اندلعت بعد تصدي النائب الموصلي لعبد الرزاق عيد الذي خاطب أمريكا عبر مقال خطير في جريدة " النهار " مؤيدا عدوانها على العراق باسم شباب سوريا ، على الرغم من أن النائب الموصلي لم يذكر اسم الكاتب صراحة .

الحملة قادها نفر من جماعة " لجان إحياء المجتمع المدني " ، ونحن نسأل هذه الجماعة : هل هم موافقون على ما كتبه زميلهم ؟.. ونسالهم أيضا : ترى من الذي يستحق هذه الحملة ، أهو الوطني المتمسك بالمبادئ والمطالب باجتثاث الخيانة ، أم ذلك الكاتب الضال المضال الذي يحاول تأجيج العداء الأمريكي لسوريا والعراق ؟

ماذا فعل الموصلي حتى تشن عليه هذه الحملة ؟ .. نحن نطرح هذا السؤال على كل مواطن من حسني النية ممن انساقوا وراء الحملة دون معرفة النوايا والخباياالتي تقف وراءها.

ونسأل أيضا : هل تكون المعارضة باستدعاء القوى الخارجية للاستقواء على النظام ؟.. وهل تكون بالتناغم مع " المعارضة السورية " في الخارج التي أعلنت عن نفسها في الحاضنة البريطانية "لندن " التي تحتضن أيضا المعارضة العراقية التي لا تخجل من التحالف مع العدو الامبريالي الانجلو-أمريكي-صهيوني ضد شعبها ؟ ولماذا هذه الحملة في مرحلة نشهد فيها تصاعدا فيالتحركات المعادية لسوريا بدءا من " لوس انجليس " ، مرورا بتصريحات " قرنة شهوان" في لبنان ، وانتهاء بمشروع " محاسبة سوريا " أمام الكونغرس الأمريكي .

ليس ذلك فحسب (فعيد) تلاحقه دعاوى القذف والتشهير حتى في القاهرة (يقصد هجومه على الصحافي المعروف مصطفى بكري الذي يتصدى بعناد لحركة " إحياء المجتمع المدني " في مصر ويكشف جذورها الماسونية) .

ويعقب باروت : " إن الأمر بسيط مون عيد لا يعرف سوى اللغة الفاشية للتخاطب والحوار ويهبط بأدبياتها إلى مستوى الشتائم ، فماذا سيفعل الآخرون له سوى رد الصاع صاعين وهذا دفاع مشروع عن النفس إزاء عدوانيته ؟

إذن فقد وقع النائب الموصلي في موجهة فاشي معروف ، وكذلك الكاتب مصطفى البكري ، وآخرون أمثال طيب تيزيني ووليد اخلاصي وعزمي بشارة ، أقول بعد هذا – للتوضيح – أن رياض سيف ومأمون الحمصي قالا كلاما ربما حادا ويقع تحت طائلة القانون ، وتمت محاكمتهما وكذلك آخرين ، ولكن لم يبلغ أحد في كتاباته مستوى الخيانة واتهام شباب سوريا بأنهم يؤيدون العدوان على العراق ، وأعجب لعدم تحرك النيابة العامة ضد هذا العيد ، علما أن النائب الموصلي طالب مقام الرئاسة التكرم بإصدار عفو كريم عن المحكومين ولم يستعد الدولة ضدهما ، ومع ذلك قوبل بحملة جائرة ذات أهداف بعيدة تتعدى شخصه لتنال من هيبة الدولة ولتوحي بوجود معارضة تؤيد العدوان على العراق وسورية وترحب بالأمريكيين وإنها صدى تحالفي للمعارضة المشبوهة التي أعلنت عن نفسها في لندن بزعامة " أخوانية " مشبوهة .

- ساهر قبلان
- المحرر العربي – ٢٠٠٣/١٠

بند جديد إلى ... السلطات المختصة *

على إثر مطالبة مجموعة من المثقفين السوريين " السلطات المختصة " في دمشق بإسقاط عضوية مجلس الشعب عن النائب منذر الموصلي ، تمهيدا لرفع دعوى قضائية ضده أنه وجه " تهمة الخيانة " إلى الكاتب السياسي : د.عبد الرزاق عيد ، كما يلاحظ بيان المثقفين تحول الموصلي إلى " رجل أمن وحاكم عرفي وأصولي مكفر " .

في الوقت الذي نؤيد هذا البيان نعلن ، ونؤكد من جديد ، أن دور السيد النائب منذر الموصلي " الأمني " لم يتوقف بعد ، فهو كان ضابطا في الأمن برتبة مقدم ، ومكلفا بالملف الكردي ، في إطار التعريب ، وكان أحد العناصر الأساسية المشرفة ميدانيا على تنفيذ " الحزام العربي " في الجزيرة ، واسقاط الجنسية عن أكثر من (١٥٠٠٠٠) مواطن كردي وهو أصدر كتابين في اشراف مباشر من الأجهزة الأمنية ، في موضوع الأكراد ، بهدف تثبيت نظرية عدم وجود شعب كردي في سوريا ، والتنظير التاريخي والفكري والسياسي لموقف الأوساط الشوفينية ، والاساءة إلى تاريخ الحركة التحررية الكردستانية ورمزها ، والتشكيك في مبادئ التآخي العربي – الكردي ، والصداقة بين الشعبين ، عبر إثارة العداء والعنصرية والتمييز القومي .

لقد أسهم السيد النائب منذر الموصلي في حرمان عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الكرد من حق المواطنة ، والتملك والتعليم ، ومن حق هؤلاء رفع دعاوى قضائية في الداخل ، وعبر محكمة العدل الدولية ، ومحكمة حقوق الانسان في البرلمان الأوروبي ، ومحكمة الجرائم ضد الانسانية في لاهاي ضده ، وكان آخر نشاطاته في هذا المجال ظهوره بمدينة القامشلي ومحاولته طعن وحدة الحركة الوطنية الكردية .

إننانكرر تأييدنا لبيان المثقفين السوريين مطالبينهم بإضافة بند " العنصرية " إلى حيثيات الدعوى المزمع إقامتها على الرجل .

صلاح بدر الدين – ناطق باسم المكتب لاسياسي لحزب

الاتحاد الشعبي الكردي في سورية .

الحياة ٢٠٠٢/١٠

الفصل الثالث

١- تمزق العقل وفلول الإرادة
٢- الموت الهامشي الهزيل لحزب البعث
٣- علي عمران :الدكتور بهجت سليمان كتب الممكن فقرأوه نوايا
٤- هل البعث السوري هو العقبة الأساسية أمام الإصلاح ؟!
٥- بكر صدقي : نعم أنا حاقد ..

تمزق العقل وفلول الإرادة*

قبل أن تبكي (الوطن) المضاعا سب من جر هذه الأوضاعا

محمد مهدي الجواهري – (بتصرف)

غرامشي كان هو القائل بـ " تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة " ، بيد أن العقل العربي منذ أن وئد مع الاعتزال ، وانهارت عقلانيته ، وهو يفعل العكس : إذ سيغدو العربي متفائل العقل مفلول الإرادة، متفائل العقل : رضيا راضيا خلي البال مطمئنا إلى يقينياته الكبرى التي أسسها له الأشعري ، ورسخها الإمام الغزالي عقليا أو بشكل أدق "لا عقلانيا" ،هذا من جهة ، ومفلول الإرادة من جهة أخرى من خلال جبرية تقيل الإنسان من اراداته وخياراته وأفعاله التي تناط بمجموعها إلى قوة مفارقة هي ا من خلال تأويل (غزالوي) غريب في اسقاطه مسؤولية البشر نحو أفعالهم ، وذلك في تفسيره للقول القرآني :" وا خلقم وما تفعلون " ليستنبط أن كل ما نؤديه من أفعال وأعمال إنما هي من صنع ا .!

وعلى هذا فإن العربي والمسلم ومنذ سقوط بغداد الأول / ٦٥٦ هـ / على يد هولاكو ، فقد الإرادة مغادرا التاريخ باتجاه الولوج في نفق التراث وسرادقه ، وعبادة الاموات بوصفهم الوحيدين الذين يملكون حق الكلام ، ومنذ ذلك الوقت وهو في حالة احتضار امتدت وتمتد لأكثر من ألف سنة ، والأمة تتناوبها الاجتياحات في عقر دارها ، وهي قاعدة على قارعة طريق التاريخ (طاعمة كاسية) تنتظر حسن الختام ، فلا هي تنال شرف الشهادة فتمضي وتبيد ككثير من الحضارات ، ولا هي تنهض معافاة من حالة النزاع والإحتضارالطويل لتسهم في مسار التطور البشري ، فارتضت خلال هذه الحقبة الطويلة بدور الحفظ على بقاء النوع البشري الطبيعي ، بدءا من هولاكو ، جنكيزخان ، تيمورلنك ، العثمانيون ، الاستعمار الغربي ، وأخيرا " وحيد القرن " الواحد والعشرين الأمريكي وهو يسقط بغداد في يومين ، عجزت الولايات المتحدة الاسرائيلية أن تسقط مخيم جنين في عشرة أيام بعد أن سقط من صفوفها حوالي ثلاثين جنديا وضابطا ، لا يعادلهم فيما سقط من قتلى في سقوط بغداد ، إذا صحت الأرقام الأمريكية .

لماذا حدث ماحدث؟

كلاوز فيتنز منذ القرن التاسع عشر التقط " الأس" المعرفي لفلسفة نجاح الحرب او خسارتها عبر التاريخ ، عندما شبه الجيش بالنسبة للمجتمع والدولة ، كالساعد بالنسبة للجسد ، فكما أن قوة الساعد تستمد طاقتها الفاعلة من درجة معافاة الجسد ، فإن الجيش يستمد قوته وفاعليته الوظيفية من معافاة المجتمع والدولة ودرجة حيويتهما ، اقتصادا ، سياسة ، ثقافة .

استنادا لهذا التوصيف يمكننا القول :إن الجيوش العربية لا تعدو أن تكون ساعدا اصطناعيا مستعارا وذلك على مستوى التقنية ، والتقنية عندما لا تكون ثمرة منظومة علمية متكاملة ومتراكبة ومتفاعلة من المعارف،معرفيا وفلسفيا ورؤية للعالم، فإنها لاتعدو أن تكون (خردة) ، فكيف إذا كانت هذه اليد الاصطناعية المستعارة إذ تتعاور (خردتها) تستند إلى كتف مجتمع الفوات حضاريا والتأخر اجتماعيا وفكريا وثقافيا ، ومجتمع الاستبداد القروسطي سياسيا ، والرأسمال الريعي اقتصاديا (بيع المازوت خليجيا) وبيع المواقف السياسية مصريا أي اقتصاد (البخشيش) ، كما يسميه أخواننا الأقتصاديون المصريون ، أظن أن صاحب التسمية (جلال أمين) .

فكيف إذا شكلت خصائص الفوات والتأخر الشامل هذه البناء التحتي للنظام السياسي العربي؟ فلا بد عندها-والأمر كذلك- من انتاج حالة طلاق بائن بين السلطة والمجتمع ، وطلاق بائن بين (الوطنية المدعاة) و (الديموقراطية المأمولة) الذي أسست له الشعبوية القومية واليسارية منذ قيام اسرائيل ، حيث تم تبني " الديموقراطية الشعبية " التي كان مآلها تحقيق المساواة بين الناس لكن في العبودية فقط ،حيث تحويل البشر إلى قطعان من الجماهير الدهماء ، التي لا صوت لها ولا لون ولا طعم ولا رائحة كالماء ، إنها " المجتمعات المائية الآسنة " التي تركد على حواف صحراء مجدبة ، تطفو فوق سطوحها رؤوس مليئة بالخرافات ، والحكايا ، والشعارات والهباب ، والكذب الممتلئ بجدية اليقين ، هذه المجتمعات المائية الآسنة لاتختلف بنيويا عن المجتمعات الصحراوية المجدبة التي لا حياة فيها ولا بشر.

مجتمعات الماء والصحراء تتعايش كساحات متحازية ،متجاورة ، كخطوط متوازية متناظرة لا تلتقي إلا في اللانهاية ، وكأن جغرافية شبه الجزيرة العربية (تجاور الماء والصحراء بدون تفاعل) تشكل القاع المادي للنموذج البدئي اللاواعي في المخزون الثقافي العربي، التي يشخصها المجاز القرآني في صورة " الحمار الذي يحمل أسفارا " .

هذه المجتمعات هي التي يقصدها هيغل بوصفه لها ، أنها مجتمعات ليس فيها مساحة للحرية إلا لشخص واحد ، وهذا الشخص يتشخصن فيه الوطن ، السلطة ، النظام ، المجتمع ، التاريخ ، الجغرافية ، وا ،فإذا ما غاب غابت كل مفردات الوجود .

في غزوة مؤته – والحرب في السنة النبوية ليست وقفا إلهيا ، بل هي الرأي والمكيدة – استعمل النبي زيد بن حارثة ، وقال : إن أصيب زيد فجعفر بن أبي طالب ، فإن أصيب جعفر فعبد ا بن رواحه ، ويحدثنا التاريخ بأن الثلاثة قتلوا ، فاختار الجيش خالدا بن الوليد ليقود عملية الإنسحاب ، فقادها ببراعة ، وجنب الجيش السقوط ، مما دفع النبي ليسميه سيف ا ، وأنه الكرار وليس الفرار .

فكرة البديل ، التداول ، التعاقب ، التناوب كان يتعاورها الفكر السياسي والحربي منذ خمسة عشر قرنا عند العرب ، لكنا مع قادة العرب الأشاوس اليوم ، أصبحت هذه مفردات تدعوهم لتحسس مسدساتهم ، حيث هي –بالنسبة لهم- مفردات امبريالية تنشرها السفارات الأجنبية ، وتبشر بها الديموقراطية الأمريكية !

فالرئيس القائد حفظه ا (في فراره أو مماته) لم يكن يملك تعريفا للوطن ، يتعدى حدود جسديته ، فهو المبتدأ والخبر، والمفرد المنتهى في تحديد مآلات الأثر ،ودلالات العبر، فالسواد (العراق " بستان قريش") هكذا أعلن أحد أبناء البيت الاموي ، وهكذا فإن الشعبوية القوموية ورثت مفهوم "توريث الأوطان" فغدا العراق بستانا للعائلة والبيت والأهل والرفاق في العشيرة الحزبية والمناطقية ، لكن الفرق أن البيت الاموي سيؤسس ليكون بستانهم ، بستانا كونيا ، ستكون فيه بغداد حاضرة العالم ، وعاصمته الثقافية لاحقا ، وليتحقق الوعد الإلهي بأن ا أودع أرض العراق خزائن علمه ورحمته ، تلك الخزائن التي حفظها ا والتاريخ آلاف السنين ، ليأتي أحفاد كولومبس على حد التسمية الهازئة لتشومسكي ، ليثأروا من هذا التاريخ الحضاري ، ثأر الناقم النغل الذي بلا تاريخ ، هكذا تحدث بمرارة هشام شرابي في حرب الخليج الثانية عند قصف النجف ، وفي الإذاعة الأمريكية ذاتها ، معبرا عن هذا النزوع الفطري التدميري المتأصل في الغريزة الأمريكية التي كانت تدمر حضارة العراق ، تعويضا عن افتقارها إلى أي تراث حضاري !

كيف يمكن تفسير هذا التناقض بين التقدم التقاني الهائل والظلام الروحي الحالك ؟

لا تاريخانية ماركس ولا علم نفس فرويد يمكن أن يفسر هذا التناقض الممزق للعقل ! ربما سوسيولوجيا بوخنر ولامارك المؤسسة على الداروينية تفسر هذه النزعة التدميرية الغريزية العمياء من خلال مقولة "البقاء للأقوى" اومقولة نيتشه القائلة بأن "التكنولوجيا لا تفكر" .

لم يخطر على بال الرئيس الخالد – قط – بأنه سيقتل ، أو يموت ، فهو سيد الحياة ، ورب البقاء ، ومعمر الاوطان ، الصمدي الواحد الأحد ، إذ صمديته لا تستنفذها قواعد المبتدأ والخبر ، وأبديته مسألة لا يشك بها النظر ، فكيف له أن يموت دون موت الحياة ذاتها ، فما قيمة الحياة ، والوطن وما قيمة الشعب والبشر ؟ ما قيمة العراق بدون أنواره البهية التي لا تضيء إلاظلمات الزنازين من أجل إشاعة نور رعبه الكابوسي ؟ ولذا فعندما سقط سيد الحياة ، ورب البقاء ، سقط الجيش ، والوطن ، والشعب !

كنا صامتين خلال الحقبة الماضية عن صمدية صدام ، لأن قلبنا كان على العراق ، المعذب والجائع والصامت ، ولأن أي تشكيك في صموده الصمدي – حسب تقديرنا حينذاك - سيعزز ربوبية المجنون الآخر" بوش " ، الذي يعتبر نفسه ، مثله مثل صدام حسين " منذورا لأمر إلهي كبير " ،وصاحب رسالة "يلبي نداء ربانيا " !

فنحن والأمر كذلك تجاه فضاءات ملحمية طقسية تتصارع فيها الآلهة على تقدير مصائر البشر ،نحن تجاه مشاهد خرافية يتبدى فيها كل (جنرالات) ماركيز والرواية الأمريكية اللاتينية ، مجرد (حجاب | خدم) عند جنرالاتنا ، وجنرالات البنتاغون ، وكأن واقعا خرافيا تكتبه الواقعية السحرية ، وتنتجه سينما هوليوود ، ألم يدعو ياسين رمضان الى المبارزة بين سيده وبين سيد البيت الأبيض ، كلينتون في حينها ! ؟

جنرالات الفكر الأمريكي ، أعدوا هذا السيناريو منذ ثلاثين سنة ، عرض هذا السيناريو على بوش الأب ، فاعتذر مكتفيا بأنه تحرر من عقدة فيتنام في الحرب الخليجية الثانية ١٩٩١ ، وذلك بإفراغه شحنته الليبيدية في رمال شبه الجزيرة العربية ، ليدفن فيها عقدة فيتنام !

وعرضت الخطة على كلينتون فاعتذرمكتفيا بإسعاد قلوب عصابة البنتاغون والبيت الأبيض وذلك عندما أفرغ شحناتهم الليبيدية الحربية بإطلاق وجبات من صواريخ الكروز ، والتوماهوك فوق العراق ، مقدما لهم هدية ترضية بما سمي بـ " ثعاب الصحراء" .

وعرضوا هذا السيناريو على أحد مجانينهم في ولاية أسرائيل الأمريكية وهو نتنياهو الشريك الاستراتيجي في الشرق أوسطية ، فاستفظع أن يكون هناك من هم أكثر جنونا منه ، فرفضها.

فكان آخر العارضين لها " ابن لادن " فتقبلها " ابن بوش " دون تردد ، وبدأت اللعبة ، بينما سليل آلهة سومر وآكاد والحثيين وهارون الرشيد ، قابع في بغداد لا يفعل شيئ سوى ممارسة فن البقاء وكسب المزيد من الوقت .

منذ عقد ونيف ، وفي حربه الثانية في الكويت التي أراد عبور أراضيها إلى حدود فلسطين ، وقع في لبس بعد أن أخطأ جغرافيا ، إذ ظن أنه يعبر أرض الأردن لا ارض الكويت إلى حدود اسرائيل ؟

وقفنا مع الشعب العراقي في محنته بالكلمة ، والموقف الصعب في حينها ، لكي لا يسجل في تاريخ سوريا ، بأن عدوانا أمريكيا على بلد عربي يمر دون أن يرتفع الصوت إدانة واحتجاجا ، فعلنا ماكان يمكن ، ومن الممكن فعله حبا بالعراق وتاريخ العراق ، وأدب العراق ، وفلسفة العراق ، وملل ونحل العراق ، ومذاهب العراق ، حبا بأبي حنيفة (الأرأتي- نسبة الى مدرسة الرأي) حيث لا يأخذ الإمام إلا بالرأي والعقل مهما كانت قوة الأسانيد حتى أنه لم يعترف بصحة أكثر من سبعة عشر حديثا نبويا ، إنطلاقا من حكم العقل لا حكم النقل ، نقول : حبا بالمتنبي والحلاج ، وأبي حيان التوحيدي و شيخه أبي سليمان المنطقي ، والجاحظ وواصل بن عطاء شيخ معتزلة العراق ، إعجابا بتلك البيئة العقلية الي كانت تتيح لإعتزال عمرو بن عبيد بأن " يكفر المسلم الذي يقتل مسلما " سابقا الثورة الفرنسية بألف عام من التجرؤ على إدانة الإستخدام الذرائعي للمقدس ، لأن هذا الحكم العقلاني المدني الخطير ، سينتج عنه حكم مجازف ومتهور على عدد كبير من الصحابة المبشرين بالجنة ، بأنهم

خالدون في النار، وذلك لأنه سيترتب على فتواه تلك غلو لا يحتمله متوسط الفكر الثقافي في أيامنا هذه وذلك عندما يعتبر أن (طرفي الفتنة في " موقعة الجمل " خالدون في النار) بما إنه يرفض – اعتمادا على الرأي – شهادة كل من قاتل مع أحد الطرفين في هذه الموقعة ، التي أسست لهذا الشرخ في جسم الأمة الإسلامية إلى يومنا هذا !

حبا بعراق السياب وغائب طعمه فرمان وعلي الشوك وهادي العلوي وفالح عبد الجبار، وشيركوبيكسه وجواد سليم وجواد علي وسعدي يوسف وهاشم شفيق ، فيصل لعيبي ، عصام الخفاجي ، زهير الجزائري ، يوسف العاني ،جواد الأسدي والرائعة زينب وروناك شوقي وجمعة اللامي وعلاء اللامي ، وسليم مطر ووو.... هذا العراق هو عراقنا ، عراق الحضارة والعقل والتنوير والنهضة ... أليس هؤلاء هم سدنة خزائن علمك وحكمتك يا ا ؟ فكيف سمحت بسقوط بغداد بأيدي أولئك الذين لا يرون فيه إلا نفطا ؟ هل هذا هو عقاب السفهاء منا الذين لم يروا في العراق إلا ثكنات وأصفادا وسجونا وقصورا ؟

من أجل عراق هؤلاء ، وقفنا ، وكتبنا ، وعندما لاحت لنا ظلال (أم الهزائم وكارثة الكوارث) كتبنا نطالب الزعيم أن يكون أهلا لمشروعه – بغض النظر عن مشروعية المشروع أم زيفه – أن يرتقي إلى مستوى أحلامه أوأوهامه الامبراطورية كقومي بعثي عروبي ،أي أن يرتقي إلى رمزية المعنى الذي اختاره ، فيكون كبيرا بإطلاق رصاصة في الرأس ترتفع به إلى مستوى هذا الرمز ، ككل أصحاب المشاريع الكبرى الذين أعجب بهم كـ (هتلر وستالين) ، لكنه خذلنا في أن يرتقي إلى مستوى الديكتاتوريين العظام ، حيث يفترض عرفا أن الديكتاتور الكبير ، هو الذي يتماهى بالوطن والأمة ، فيحتكرهما لخياراته ، ويرفض خيارات الآخرين ، لكنه عندما تسقط خياراته وتنهار ، فإنه يذهب معها كما فعل هتلر ، أي يفترض أن الديكتاتور هو الذي يريد كل شيء أو لا شيئ ، ولهذا فهو لا يسرق بلاده ووطنه ، لأن الوطن بكامله يعتبره ملكا له ، فلا يقبل ببعض أجزائه ليهربها إلى بنوك أعدائه ، لقد فعلها هتلر وأطلق الرصاصة التي ترفعه إلى مستوى الديكتاتور ، وليس مستوى القرصان اللص ، كمستبدي العالم العربي الذين لا يستحقون لقب الديكتاتور ،إذ هم لايستحقون أكثر من مرتبة القرصان !.

ستالين الذي أعجب به صدام حسين أشد العجب وحاول محاكاته ، يرد غسان تويني على هذه الأوهام بأن ستالين إذا كان أرهب خليفته وشعبه ، فلأنه كان قد أرهب العالم بانتصاراته ، ستالين لم يبن قصورا له ولأبنائه ، بل رفض أن يبادل ابنه الجندي الأسير بجنرال ألماني ، ومات في الغرفة ذاتها و في السرير نفسه الذي كان إلى جانب مكتبه خلال الحرب العالمية الثانية ، و طاولته ذاتها التي كان عليها يشارك في وضع الخطط العسكرية خلال فترة الحرب ، ويتناول وجباته عليها.

وهكذا فنحن العرب ، لدينا النظام العربي النموذجي في شموليته القمعية والقهرية فقط ، لكنه يفتقر إلى البعد الإيجابي الوحيد في الشمولية التي تتمثل في تكفلها حياة البشر منذ لحظة الميلاد إلى لحظة الممات ، من حق العمل ، والطبابة ، وتأمين الحد الأدنى الذي كان يكفل قوت البشر كما كان في الاتحاد السوفيتي ، وبما كان فيها المانيا النازية !

وعلى هذا لم يهدنا النظام العربي الشمولي ، حتى ديكتاتورا محترما -باستثناء جمال عبد الناصر الذي غادر عالمنا دون ان يملك منزلا خاصا كما هو معروف - بل لم يقدم لنا سوى قراصنة لا يتماهون مع بلادهم شموليا ، بل يسرقونها لصوصيا ، ليس لدينا ديكتاتوريات ، بل ممالك للقرصنة واللصوص الصغار !

عندما تضامنا مع العراق في حرب ١٩٩١ من خلال بيان ال (٥٢) من المثقفين السوريين الشهير ، كنا نمارس نوعا من التواطؤ عندما لم يتضمن بياننا نقدا للنظام ، إذ كان تجنبنا نقد النظام –حينذاك- لكي لا يصب هذا النقد في خدمة مشروعية العدوان الأمريكي من جهة ، ومن جهة أخرى ، كنا نرى أن هناك ثمة مشروعية للنظام العراقي تجد مرجعيتها في النموذج السوفيتي الذي لم يكن بعد قد انهار ، والذي كان يحاكيه بعض اطراف النظام العربي ، وفي هذا السياق – وللأمانة التاريخية – كان بعضنا من المتجاوبين والمتحمسين في حينها للبيرويسترويكا ، ونقد النظام الشمولي ،والدعوة الى المشروعية الستورية واليموقراطية ،كان قد أبدى بعض التحفظات على هذه الفقرة أو تلك ، وكان الراحل سعد ا ونوس الأكثر تشددا في رفض تضمين البيان توجيه التحية للجيش العراقي أو أي جيش كان ، لأنه كان على قناعة راسخة – يعبر عنها – بأن الجيوش العربية هي جيوش حماية أنظمة وليست جيوش دفاع عن الأوطان ، وقد صدقت نبوءته في حينها ، وسقوط بغداد –اليوم- أثبت أن هذه الجيوش ليست عاجزة عن الدفاع عن الأوطان فحسب، بل حتى عن حماية أنظمتها !

منذ " أم الكوارث " حتى اليوم ، كان النظام يمارس فن الحفاظ على الذات ، ليكسب مزيدا من الوقت ، حتى يكبر الأبناء لبلوغ سن الوراثة ، فيسلموا " بستان سواد العراق ".

خلال أكثر من عقد ، والنظام العراقي يقدم التنازل تلو التنازل للأمريكان ، والتشدد والتعاظم تلو التشدد والتعاظم تجاه شعبه الجائع إلى الخبز والحرية ، فكان الشعب العراقي رهين محبسي حصارالجوع : حصار الجوع إلى اللقمة بسبب الحصار الخارجي ، والجوع إلى الحرية بسبب الحصار الداخلي ، وكل ذلك كان في سبيل قتل روح الرفض والإباء لدى الشعب العراقي ، في سبيل بلوغ هذه اللحظة ، الذي ترك نظامه يقاتل لوحده ، تلك اللحظة التي ستجبر مثقفين كعباس بيضون أن يدعوه : إذهب أنت وأولادك وحاشيتك و.. و .. فقاتلوا ، وهو الأمر الذي جعل جبران تويني يستنتج : أن ما سقط هو النظام وليس بغداد ، لأن بغداد لم تقاتل .

إن الحصار الخارجي تقاطع مع الحصار الداخلي في وأد الروح البطولية لدى الشعب العراقي لأن الأبطال كالنمور لا يأكلون العشب أبدا ، وزكريا تامر منذ ربع قرن اكتشف سر النظام العربي في استخدام أساليب تدجين شعوبه ، إذ هو يحول المواطن من نمر إلى خروف في قصته " النمور في اليوم العاشر " ، والخروف يثغو تجاه كل من يقدم له العشب ، ولهذا فالذين كانوا يهتفون للزعيم بالروح والدم ، هم أنفسهم الذين يتراكضون إلى سيارات الإعاشة والمساعدات الانسانية ممتنين شاكرين رافعين شارات النصر ، بعد أن دمرت فيهم الروح وامتص منهم الدم .

إن موضوعة تمزق العقل وتشظيه اخترقت عقل الأمة بكل تجلياته وأطيافه، إذيتملى صفحته في مرآة زمنه المتكسر وقد رصد بعض هذه التجليات،عدد من المثقفين ،منهم ، أمين قمورية وبرهافة في النهار (الثلاثاء ٢٥ شباط ٢٠٠٣ ، إذ توقف متقصيا مظاهر التصدع والتشظي هذه : بين رفض الدفاع عن نظام ديكتاتوري طغياني ، وفي الآن نفسه رفض العدوان الامريكي المفعم بروائح النفط والأطماع الاستعمارية ، وبين موقف المتفرج الذي يعتبر أن هذه الحرب ليست حربه ، وبين من يعتبر أن أي خاسر هو مكسب لتفعيل ميكانيزم اخراج التاريخ من استنقاعه الاقليمي على اعتبار أن أي جديد ستحمله الحرب سيكون أفضل مماهو قائم ، وعلى اعتبار أن اللاحرب واللاسلم لن يكون نتاجه سوى بقاء السيء على سوئه ، وتقديم جرعة إضافية من الأوكسجين للأنظمة واستمرار الموت البطيء ، فالاستعمار- في كل الأحوال - يمثل قاطرة عمياء للتاريخ ، على حد تعبير ماركس ، فهو إذ كان يدك البنى القديمة للمجتمعات التقليدية ،فإنه كان يبعث على انقاض وعيها المللي وعيا حديثا بالانتماء القومي ، وبين قائل أن الاستعمار الأمريكي لا يمكن أن يحمل هذا البعد الايجابي للاستعمار الأوربي القديم عندما ساهم - الأخير- ببعث الهوية القومية الحديثة ، لأن المشروع الأمريكي يقوم على بعث هويات عتيقة ما قبل وطنية (المذاهبية الإثنية الطائفية والفئوية والعشائرية) فهو قاطرة عمياء للتدمير ، والتدمير فقط .

في مواجهة هذه الأسئلة المشروعة ، هناك من يقول : إن هذه الأسئلة تستمد مشروعيتها ومسوغاتها من القراءات السابقة للسياسات التقليدية الأمريكية التي كان شعارها (اعطني نفطا أعطيك حكما (للخليجيين) اعطني سيادتك الوطنية والقومية اقليميا ، أعطيك سيادة مطلقة على شعبك في النهب ، والإنكار ، والعبودية والقهر ، والبؤس (للمشرق العربي) ... إلخ .

لكن الأمر ، وأمريكا على صهوة العولمة على حد تعبير فريدمان ، فإنها تضع منظومة فلسفية لما بعد الامبريالية . في صيغة بوش " سوف نصدر الموت والعنف إلى أربع زوايا الأرض دفاعا عن أمتنا العظيمة "

وإن ما يهدد استقرار الولايات المتحدة هي الأصولية الاسلاموية المتطرفة ومثالاتها (الوهابية السعودية) والحركات الإسلامية والناصرية التقليدية (مصر) ، أو القوموية العلمانية الفاشية " في النموذج البعثي " (العراق / سوريا) .

الرد على هذه النماذج الايديولوجية هو الديموقراطية الليبرالية التي تتيح الاستقرار وتقطع الطريق على التطرف والتهديد له ، ذلك وفق المصفوفة النظرية التي وضعها نحو خمسة وعشرين رجلا في الصحافة ، ومراكز الأبحاث ومواقع السلطة من " المحافظين الجدد " الذين استولوا على صناعة القرار في البيت الأبيض . لا شك أن هناك في العراق وفي العالم العربي من يراهن على هذا التوجه دون رفضه المسبق ، لأنا لم نختبر بعد – حسب رأيهم – نوايا الاحتلال إن كان استعمارا كولونياليا قديما أم " تحريرا " ، مادام الأمريكيون يعدون باالإنسحاب وعدم ابقاء قواعد لهم في أراضي العراق !؟

وسط كل هذه الاسئلة التي تشرخ عقل الأمة ، وتفل من إرادتها ، فإن ما يعنينا في هذا المقال ، هو المشروع الأمريكي ذاته المفتوح على احتمالات شتى مابعد احتلال العراق .

إن الميزة الأهم للمشروع الأمريكي هو وضوحه وصراحته وإعلانه عن نواياه ، سلبا أم إيجابا من منظورنا الوطني أ والقومي :

- إنهم يريدون العراق ليس بنفطه فحسب ، بل وبجغرافيته ليكون منصة انطلاق لإعادة تشكيل المنطقة بما يتناسب ورغباتهم .
- إنهم ينتقلون من مرحلة فرز الآخر على أساس(صديق / عدو) في مرحلة الحرب الباردة ، الى مرحلة الفرز على أساس (عميل / عدو) اليوم.
- مرتبة العميل لم تعد متاحة لأي كان ، فلم يعد تكفي إرادة (الصديق) أن يغدو (عميلا) حتى يقبله الأمريكان ، ولهذا لم يتركوا لبعض أطراف النظام حتى فرصة المساومة على العمالة ، لأنهم ببساطة يريدون العراق ومعهم عملاؤهم المدربون على مثالاتهم الفكرية والثقافية والسياسية ، ولهذا فهم قد رفضوا تدخل لواء صلاح الدين في القتال معهم في الجنوب ، بل رفضوا إعطاء أي دور للبلدان العربية المسماة الصديقة أو العميلة أن يكون لهم أي رأي في المستقبل الإقليمي لمنطقتهم بعد التهام العراق ، وتركتهم في قمتهم يرتعشون فيما سمي بـ (قمة الإرتعاش) !
- على هذا ضاقت الفرص أمام اي طرف من أطراف النظام العربي في قبول الانتقال من مرتبة الصديق إلى مرتبة العميل .
- ايديولوجيا الحرب شاقّة جدا عن حقيقتها ، وهم لا يأبهون كثيرا لاسترضاء المستعمَر ، فكل الحروب عبر التاريخ تحركها المصالح لكنها لا تكشف عن أغراضها المصلحية بل تغلفها –دائما- بغلالة الايديولوجيا ذات الأهداف النبيلة المقدسة ، تارة

دينية ، وتارة عمرانية ، وتارة انتدابية ، وتارة تحديثية ، بينما الأمريكان يعلنون أنهم يريدون إعادة بناء العالم حول مركزية المصالح الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية والسياسية أما الايديولوجيا التضليلية التي استخدمت ذرائعيا ، فكانت كذبة نزع سلاح لتدمير الشامل مقدمة على الأهداف النظرية الديموقراطية "التحريرية " ، مما فاجأ كنعان مكية فيلسوف أحمد جلبي ، متسائلا بدهشة عن سبب هذا الانزياح في نظام الخطاب ، الذي لم يعد آبها على جعل شعار تحرير العراق ودمقرطته يحتل المرتبة الأولى المفترضة في مصفوفة الخطاب "الأخلاقي والقيمي" الأمريكي ،بل إن صراحتهم في التعبير المباشر عن مقاصدهم، هي التي جعلتنا غير مفاجئين البتة تجاه توجيه تهديداتهم لسورية ، لم يكن ماهومفاجيء في أمرالتهديدات سوى التعجل والإسراع في إطلاقها ، فقد بدأوا قصفهم التهديدي قبل أن تجف آثار دماء جسد العراق من على أفواههم ، حتى راحوا يطلبون الذبيحة الثانية " وفق سير الخطة" على حد تعبير ناطقهم العسكري ، ولعل تفسير هذه السرعة في التهديد تعود الى السقوط الدراماتيكي لبغداد ،الذي منحهم شعورا مفرطا بالثقة !

- الغطرسة والعنهجية بل والعنصرية اللاهوتية الرجعية اليمينية لجنرالات الفكر الإستراتيجي هو الكامن وراء هذه الانزياحات في الخطاب ، فهم يضمرون احتقارا نحو شعوبنا العربية والاسلامية-فهم وفق هذا التوصيف - لا يريدون التركيز على أولوية الحريات الديموقراطية حتى ولو كذبا وادعاء ، فهم في معمعان قتالهم في العراق ، أعلنوا – على سبيل المثال – بإنهم سيحولون مسار أنابيب النفط من الموصل إلى حيفا ، فهل من يعلن هذا الإعلان آبه لرأي العراقيين أو مهتم بكسب تأييدهم !؟ بل سبق لبوش أن حذرنا أن النظام العراقي يشكل تهديدا لإسرائيل ، ويقدم المساعدات والمكافآت للإرهابيين " شهداء " الانتفاضة ، فلو أن بوش آبه لكسب رأينا ، لما خاطبنا بلغة تعزز موقع النظام واحترامه في رأي العرب والمسلمين !ولما بلغ به وبزبانيته درجة الإحتقار أن يولي جنرالا صهيونيا ،يمينيا ، عنصريا لاهوتيا متطرفا ، ك (غاردنر)على العراق !

إلى ماذا نخلص ؟

إننا نخلص ببساطة : إلى أن الأنظمة العربية مطلوبة ، وأنها في الواقع أكلت منذ أكل الثور الأبيض في الحرب التي شاركوا فيها جميعا إلى جانب أمريكا ١٩٩١ ، وأنهم سيؤكلون الواحد بعد الآخر ، والخيار الوحيد المطروح أمامهم ، هو اختيار الطريقة التي يفضلون أن يؤكلوا بها (شويا أم قليا أم سلقا) ، ولا داعي لأن يعتقد أحد بأنه بمنجى لصداقته أو لعمالته ، فلن يقبل أحد ، حتى ولو قدم طلب انتساب إلى المخابرات الأمريكية

، إنهم يريدون الإشراف المباشرعلى المنطقة ، فما دامت بغداد سقطت بكل هذه السهولة ، فلن يكون هناك عاصمة عربية عصية على السقوط ،إن كانت أصولية دينية متطرفة "شيعية ، وهابية ، سنية " أو قوموية فاشية علمانية (بعثية) أو تقليدوية (ناصرية) ،فكلها –وفق منطق العولمة الأمريكية –ديكتاتوريات متآكلة ومتهالكة كأنظمة وحركات فلا بد من ضربها آنيا أو استباقيا ...

والأمريكان اليوم ، بعد هذا السقوط الهليودي ، لم يعد السوبرمان الذي يطير متى يشاء ، نوعا من الخيال العلمي ، فكلهم الآن سوبرمان ورامبو ورامسفيلد وديكتشيني !

المآل: ليس من خيار سوى خيار المقاومة ، لكن كيف نقاوم ؟

الجواب ، قدمه الصديق جهاد الزين في سلسلة أسئلة نشرها على حلقات في النهار ، ففي يوم الثلاثاء ، ٨ نيسان ٢٠٠٣ ، يطرح هذا السؤال : " هل حصار بغداد ، غير حصار بيروت " ؟

ويتساءل إن كان هناك فارق بين مقاومة شعبية تدعم مقاومة عسكرية ، وبين مقاومة عسكرية صرف ...

نعم هذا هو الفارق ، وكل الفارق هنا ،لقد حوصرت بيروت من قبل الولايات المتحدة الإسرائيلية ، وهي التي لها كل ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية من تكنولوجيا لا تفكر ، يضاف إليها التفكير الإسرائيلي الذي كون خبرات وتجارب قتالية أكثر مما كونته الولايات المتحدة الأم ، وأخفق الحصار بعد ثلاثة شهور ، دون أن تتمكن اسرائيل من اختراق بيروت ، لأن بيروت كانت تحميها شوارعها ، بأبناء بيروت ، بقواها ، بمؤسسات مجتمعها المدني ، بنقاباتها ، بإعلامها ، بصحافتها ، وصحافييها ، وكتابها ، وفنانيها ، لأن بيروت كانت كلها متوثبة ،متحفزة للقتال، وراء الفصائل العسكرية الوطنية المقاومة .

لكن بغداد – واحر قلباه - ليس فيها شوارع ، بل سجون ومعتقلات ، أبناؤها المخلصون مهاجرون أو معتقلون ، ليس فيها صحافة سوى (الصحاف) ، ليس فيها إعلام ، سوى التصريحات ، ليس فيها كتاب ، بل كتبة التقارير ، ليس فيها فن وفنانون ، سوى المهاجر ، أو المقفل على نفسه الأبواب ، لم تقاتل بغداد ، ولهذا لم تسقط ، والسؤال : أليس خيار العراق اليوم للديموقاطية والوحدة الوطنية المدنية التعددية (دينيا،مذهبيا إثنيا ،طائفيا) هو الخيار الوحيد الممكن لمقاومة الإحتلال أو الإستلاب في حالة كذب الأمريكان أوصدق دعواهم في (الإحتلال او التحرير) ، لأنه يستحيل –عقلانيا ومنطقيا-أن يقبل الأمريكان بدولة "دينية" على أنقاض دولة البعث "القومية" ،دون أن يأتي على العراق تدميرا: دولة وشعبا وكيانا !؟

واليوم فإن النظام العربي بمجموعه مطلوب ، والتنازلات لا تفيد لأنها لا قاع لها ، ولا ضفاف ولا حدود ، وأمامنا التجربة العراقية التي لم يترك لها الأمريكان فرصة للتنازل إلا واجترحتها بدون خجل ، بما فيها القيام بالإنتحار الذاتي أمام الأمريكان من خلال تدميرصواريخ (الصمود.... مثلا) ، ولهذا ليس أمام النظام العربي من خيار سوى المقاومة ، وإلا فستكون سياسة التنازلات ليست إلا تخفيفا للعبء العسكري أمام الأمريكان ، لتسهيل مهماتهم مع أقل ما يمكن من الخسارة ، دون أن تؤثرهذه التنازلات على مصائر القرار الأمريكي المتخذ ، لكن عبر تقليل الكلفة فقط !

إن الدرس الذي ينبغي أن نتعلمه ، هوأنه لا مقاومة لجيوش الأنظمة بدون جيوش الشعب ، وجيوش الشعب تقاتل من أجل سيادتها لا من أجل أسيادها ، والذين قاتلوا – حقا في بغداد - إنما هم أبناء البلاد العربية لأنهم أتوا طوعا لا كرها ، وتطوعا لا قسرا ، بإرادتهم لا بالتعبئة والتجييش في الجيوش النظامية التي لا تشكل أكثر من (بودي كارد) لأنظمتها ، ولصوصها .

لاعاصم اليوم للأوطان سوى فك أسر المجتمعات المدنية العربية ، وسلوك سبيل الإصلاح و(التغير) الداخلي ،لكي لا يستغل الإستنقاع الداخلي كغطاء شعاري ل(التغيير) الخارجي ،لابد من (التغير) الذاتي لمقاومة (التغيير) الخارجي ، فبدلا من قوانين الطوارئ والأحكام العرفية ،ندعو للإفراج الفوري عن كل المعتقلين السياسيين بكل تياراتهم الداعية للحوار والتعايش وقبول الآخر ، سيما وأنه ليس في سورية اليوم من يدعو الى (التغيير) بالقوة ،أوالإيمان بالعنف كاسلوب لممارسة السياسة، سوى السلطة نفسها .

ندعو الى فتح ابواب الوطن امام كل ابنائه من المهاجرين كرها أو طوعا ، لكي يكون الوطن لكل أبنائه وبدون شروط سوى شروط المسالمة ونبذ العنف والتأسيس لدولة القانون ،ندعو إلى الإفراج الفوري عن كل المعتقلين السياسيين ،وسجناء الرأي والضمير ، وفي مقدمتهم زملاؤنا الناشطون في لجان إحياء المجتمع المدني الذين أصطلح على تسميتهم بـ" العشرة الفضلاء" وذلك قبل الإفراج عن شيخ المعتقلين السوريين رياض الترك ،فبقوا تسعة وهم (د. عارف دليلة – رياض سيف –محمد مأمون حمصي - حبيب عيسى – د. وليد البني – د. كمال لبواني - فواز تلو – محمد سعدون – حبيب صالح) ووضع قانون للأحزاب ، ليتنافس المتنافسون في الدفاع عن الوطن والأرض ، وإطلاق الصحافة وحريات التعبير والتفكير ، والتأسيس للشرعية الدستورية كمدخل ضروري لتاسيس دولة القانون والقضاء، فالقضاء هو أول من قضى نحبه ، وذلك عبرتحول المرجعية الحقوقية إلى مرجعية السلطة(الحزبوية) ،ومن ثم تحول شبكة الفساد إلى قوة غاشمة في ممارساتها (المافيوية) اليومية والشاملة التي تطال كل حيزات وساحات المجتمع ، بمثابة هذا الفساد

المنهجي المعمم هو الأرومة (التنينية) التي تخترق رؤؤسها كل ساحات المجتمع وحيزات السياسة ، إذ ليس هناك ساحة أوحيز غير قابلين للبيع والشراء ، والتهديد والوعيد باسلوب (تنيني مسرطن) !...

لابد من مما رسة الدلالة الملموسة والمعنى الحقيقي للمواطنة الذي يتجاوز البعد الجغرافي البشري الطبيعي ، باتجاه الفضاءات الرحبة لجغرايا الروح ،جغرافيا حقوق الإنسان والحريات ،عبر إطلاق أرقى المبادرات ، وأشكال التعاون والاتصال والتواصل مع هيئات المجتمع المدني العالمي،الذي شكّل أعظم ضغط ضد الحرب و في سبيل السلم ، والذي وضعنا أمام خيار ،تنتفي دونه الخيارات ،تتكثف هذه الصيغة في أنا فقدنا مصائرنا ، فليس أمامنا في مواجهة صقور الغرب الإمبرياليين الغربيين ، سوى حمائم حركة السلم اليموقراطيين الغربيين أيضا!؟ فيا للمفارقة المخجلة ، واغربتاه يا ابا حيان التوحيدي ، ما أشد غربتنا أيها الغريب العبقري القريب البعيد ، الآن أفهم سؤال روحك المعذب : "أشد الغرباء من كان في وطنه غريبا" ، وافهم قلقك وارتباك فؤادك ، أمام سلطان زمانك الذي يمزق ، في حين أنك أنت أيها الغريب حكمت عليك أقدار عقلك –كمثقف ومفكر عربي - أن توحد وترتّق ،فكيف لا " تشكل عليك مشكلة الإنسان " وأنت أريب !؟

لابد من الشروع في (التغير الداخلي) ومن ثم المراهنة –خارجيا- على دور المحور الأوربي بقيادة فرنسا وروسيا وألمانيا في مواجهة وحيد القرن الأمريكي ، ليس بشكر المحور الأوربي فحسب ، بل بالمبادرة الفعلية لنقل مركز ثقل المصالح العربية المشرقية والخليجية والمغربية إلى أوربا ، من أجل المزيد من عزل الولايات المتحدة وشريكتها بريطانيا ، فهي رغم انتصارها العسكري ، لا تزال تفتقر إلى الشرعية السياسية بل والأخلاقية ، سيما وأن أكاذيبها عن أسلحة التدمير الشامل افتضحت ، وتأكدت الحكمة التاريخية القائلة : أن الكذب في الولايات المتحدة يمشي –دائما- مرفوع الجبين !

ولا بد لنا – في هذا السياق – أن نخاطب أصدقاءنا من الباحثين والمفكرين والمستشارين الأوربيين ، أنهم - يورطون سياساتهم الخارجية ، وقيادات بلادهم ،لتبني بعض الأفكار الإستشراقية الساذجة والمقيتة التي مفادها " أن الديموقراطية في العالم العربي ترف كمالي " مما قادهم إلى بناء علاقات مع أنظمة مخجلة في درجة افتئاتها على حريات شعوبها ، وامتهانها البشع لحقوق الإنسان .

ويدخل في هذا الإطار العلاقات المميزة التي كانت لفرنسا مع النظام العراقي ، والتي كانت هذه الهزيمة المخجلة نتاجها ومآلها البائس ، من حيث التعويل البرغماتي على نظام ريفي رعاعي معدم ،شبه أمي ، جاهل ، لا يجد وسيلة لإثبات ذاته إلا عبر القمع والوحشية والقتل ، بل وهو لكي يندمج بمجتمع المدينة، لا يملك إلا جسديته التي لا

تستطيع أن تتواصل مع العالم إلا عبر"الغريزة الشهوانية " ، أي التواصل الحسي الغريزي مع الموضوع الخارجي "العالم" ، ولهذا لا يجد تحالفاته إلأ عبر تحسس العالم الخارجي عبر "القضيب " ،والذي-بدوره- لايستطيع أن يقيم علاقات تحالف استراتيجية إلا مع حثالات المدن المنحطة ،من مهربي السلاح والمخدرات وافلام (البورنو) .

وإنى نتمنى على مستشاري الرئيس الفرنسي السيد (جاك شيراك) أن يقوم بعض المستعربين حوله ، ليترجموا له بعضا من كتاب " المقابسات " لأبي حيان التوحيدي في القرن العاشر الميلادي ، وهو نموذج من إنتاجات مألوفة في القرن الرابع الهجري ، الذي يرى فيه -آدم ميتز- تأسيسا لعصر نهضة جديد كونيا ،لكي يرى السيد الرئيس (جاك شيراك) أن بغداد ذلك الزمن كانت لا تختلف عن باريس هذا الزمن من حيث الحريات العقلية الفكرية والثقافية بل والإجتماعية ، حيث التعدد و التعايش وقبول الآخر يبلغ أقصاه ، عندما نجد أن حلقة أصدقاء كانت تجتمع دوريا لتتحاور في مسائل الفلسفة واللاهوت والاجتماع والأدب والميتافيزيك ، وهذه الحلقة ليست متعددة ومختلفة ومتغايرة على مستوى المذاهب الاسلامية (سني – شيعي – معتزلي – أشعري) فحسب ، بل على مستوى الديانات والمذاهب العرفانية الغنوصية ، حيث النصراني واليهودي والصابئي والمجوسي ، والارسطوطاليسي ، والعرفاني الحاولي والإشراقي ، والصوفي ، والأفلاطوني ، والأفلاطوني المحدث، بل هناك الحوارات الهادئة والمعتدلة التي تتجاوز الحوار بين الديانات والمذاهب والميول والنوازع ، لتبلغ حد الحوارات بين المؤمن والملحد إذ هم يتناقشون في الطبيعة والصورة والهيولى ، والتوحيد ، ، والتعدد ، والشرك ، والشريعة ، دون تكفير او تأثيم أوإدانة من هذا الطرف أوذاك .

وقد يقال لنا ، أننا نحن العرب بسبب فاقة وفقر حاضرنا ، نلوذ بالماضي متباهين ، لكني أقول للسادة المستشارين ، أن السيد الرئيس (جاك شيراك) ، يعرف جيدا بغداد ودمشق في الخمسينيات - أي ما بعد الإستقلال وما قبل الثورات الوطنية الانقلابية القوموية الشعبوية - فإنها كانت تتمتع بفضاءات مفتوحة (نسبية) لمؤسسات المجتمع المدني ، حيث البرلمان مؤسسة تشريعية حقيقية ، والإنتخابات تتنافس فيها الأحزاب المتعددة سلميا ، وعشرات الصحف والمجلات التي لا يحد حريتها سوى المسؤولية الوطنية ، ومؤسسات قضائية ليس لأحد أن يكون أكبر منها ، وتناوب وتداول سلس وسلمي للسلطة ، وسلطات إدارية حرة ومستقلة ، كانت تمثل انقلابا ثوريا باتجاه دخول بلادنا زمن الحداثة التنظيمية المدنية الحقوقية الإدارية ، التي تنتظمها الكفاءات العلمية الإدارية ، وليست موالات السلطات الأمنية والحزبية ،إذن كانت الأولوية –في كل الأحوال- أولوية الكفاءة وليس الولاء .

إذا كان الأمر كذلك في زمن الإستقلال ،وهو كذلك فعلا ، فكيف كان لآبائنا أن يعيشوا بعض مكتسبات الديموقراطية منذ نصف قرن ، بينما هي تعتبر ترفا كماليا اليوم كما يرى بعض الخبراء والمستشارين الأوربيين ؟ علما أن مجتمعاتنا منذ ذلك الزمن وحتى اليوم أصبح فيها ملايين من حملة الشهادات الجامعية !

إذن ، يمكن للأنظمة العربية المراهنة على المحور الأوربي بقيادة فرنسا ، أن - تراهن فعليا- على تحقيق ثورة ديموقراطية بيضاء ، تطلق قوى الشعب والحريات السياسية والثقافية التي مرجعيتها الأولى دولة القانون المؤسسة على مؤسسات المجتمع المدني ،في سبيل الإصلاح السياسي والإقتصادي والإداري دون أن تفرض علينا تلك (الإتاوات الديموقراطية المرعبة) التي يبشرنا بها الامريكان ،نعم يمكن المراهنة على هذا المحور بقيادة فرنسا لأن هذه الدول الثلاث تملك من التراث الثقافي : الفكري والفلسفي والأدبي والسياسي ، وميراث عميق وأصيل لدور وفعاليات المجتمعات المدنية وحراكها الإجتماعي الديموقراطي الثوري ماهو كفيل بتجديد شباب الإنسانية !

فلا سبيل أمام النظام العربي سوى الشروع – وللتو- في التحضير لمؤتمرات وطنية تؤسس للمصالحة الوطنية ، فغياب الشعب هي حلقة الضعف المركزية في مشروع المواجهة القائمة ، وعسى أن يسعفنا التاريخ بقائد عربي ، قادر أن يجدد موقف خالد العظم رمز الليبرالية الديموقراطية السورية ، عندما هدده خصومه بأن تعاونه مع الاتحاد السوفيتي قد يأتي بالشيوعية إلى سوريا ، وهذا ما يتعارض مع مصالحه كرأسمالي أرستقراطي ، فقال : إذا كان لا بد من الخيار ، فأنا أفضل أن يرثني محمد وأحمد وعلي ، من أن يرثني الياهو ونتنياهو وكوهين !

وفي الخاتمة، ينبغي التنويه إلى أننا لم نكتب في الشأن العام الوطني والقومي منذ أكثر من سبعة شهور، بعد الحملة الغوغائية التي هدفت إلى تخويننا، لأننا كنا قد نبهنا إلى أن مسار النظام العربي وفق آليات القمع والاستبداد القائمة –التي تعمق الأخدود القائم بين السلطة والمجتمع - لن تقود إلا لهذه النهاية الكارثية المذلة اليوم في سقوط بغداد !

وإن إحياء مؤسسات المجتمع المدني ، وضرورة قيام دولة القانون الشرعية الدستورية التي تعيد السياسة للمجتمع والمجتمع للسياسة ، قد غدت هذه الحقيقة ضرورة وطنية وقومية بنفس درجة ضرورتها السياسية والإجتماعية والثقافية النهضوية والتنويرية ،نقول لهؤلاء: نتمنى ان لا نضطر- بعد شهور وبعد فوات الأوان- أن نقول لهم : ألم نقل لكم ؟

- النهار – ١٥ & ١٦ / ٥ / ٢٠٠٣

الموت الهامشي "الهزيل" لفكر البعث أم الإنبعاث "الجليل" لفكر الأمن !؟*
النظام العربي : لا خيار سوى الطغيان أو خسارة الأوطان

ينشأ الشعور بـ " الجليل " من خلال مواجهة المدارك البشرية لما هو فائق ، حيث تعجز الحواس عن ادراك كنهه ، ولهذا ارتبط الشعور بالجلال لدى الشعوب القديمة بالقدرة الإلهية على خلق العالم ، وفي الإسلام يقترن الجليل باسم ا ، والاحساس بالجليل عند كانط يتولد عن أمرين أحدهما حسي ، وهو روعة السماء المرصعة بالنجوم ، والثاني روحي ، وهو القانون الاخلاقي في الداخل الإنساني ، وعند هيغل يتولد في لحظة التعارض بين اللانهائي والنهائي ، بين اللانهائي الداخلي (الفكر) والحدود الخارجية (المادة) ، وعلى هذا فإن فلسفة الجليل لا يمكن أن تتشخص جماليا إلا في المأساة والملحمة،ولذا قالت العرب " حدث جلل " ،مثال ذلك في حاضرنا سقوط بغداد (مثلا) الذي هو بالنسبة لنا نحن العرب " مأساة " بينما هو بالنسبة للأمريكان (ملحمة) ، بينما (يوجين هابرماس) فيلسوف الوحدة الأوربية الذي أدان لا مشروعية الحرب الامريكية دوليا ، اعتبر أن سقوط تمثال صدام حسين حدث ملحمي في رمزيته للحرية ، يبرر أو(يعادل) اللامشروعية الدولية واللأخلاقية للعدوان الأمريكي !؟

إذن الجليل ارتبط تاريخيا بروعة الكون طبيعيا ، أو بالأحداث الكبرى بشريا ، والقانون الأخلاقي روحيا .

والجليل عندما يطلق مجازا على الأفراد فإنه يختص ببعده الكمي من جهة ،(التراكم الزمني) حيث وقارالعمر للرجل الشيخ ،و(البعد النوعي) لهذا الشيخ الذي أفنى عمره في طلب المعرفة وانتاجها من جهة أخرى ، تحت ضغط شعور داخلي أخلاقي بالجلال ، الذي يترفع على المال والشهوات ويجلّ نفسه على أية سلطة أو سلطان .وهؤلاء ربما لا يتجاوزون أصابع اليد في عالمنا العربي خلال العصر الحديث !

لماذا هذه المقدمة عن الجليل والجلال ؟

لأن الدهشة –ببساطة- قد عقدت ألسنتنا عندما نجد مثقفا وكاتبا سوريا معارضا ، يصف مسؤولا أمنيا بـ (كاتبنا الجليل) وذلك في جريدة النهار ** ، حيث صفة (الجلال) تتردد لأول مرة في تاريخ تقريظ النظام في سوريا ،فحتى الراحل لم يحظ بهذا اللقب ،لأنه يفترض أن لدينا نظاما رئاسيا ، وليس ملكيا !

ودهشتنا يعبر عنها هذا السؤال ، هل هناك في العالم رجل أمن مهما كانت مواقعه ومسؤولياته العالية المستوى و مواهبه وملكاته الفذة يمكن – على ضوء ما سقنا في تعريف مفهوم الجليل – أن يكون جليلا ؟ ذلك لأن لأن الجليل بالأصل - تعريفا وسياقا - يحيل إلى

مفهوم(المثل الأعلى) أي المتصل بعالم المثل العليا ، التي يتردد صداها في الفكرالبشري منذ فلاسفة اليونان إلى اليوم تحت ثلاثية : (الحق ، الخير ، الجمال) ، والتي صاغت مبادئ الثورة الفرنسية معادلها المعاصر والمحايث بثلاثية : (الحرية ، المساواة ، والعدالة) .

ودهشتنا في هذا السياق ليس مردها البعد الذاتي ، في علاقة المثقف بالسلطة ، بل ببعدها الدلالي ، وذلك في تلك اللحظة التاريخية الفاصلة في تاريخ العرب الحديث ، حيث يضعنا النظام العربي أمام خيارين كلاهما كارثي : إما قبول الطغيان ، أو خسارة الأوطان ، بعد أن تشخصنت الأوطان بأنظمتها ، إلى الحد الذي يغدو فيه سقوط أي نظام ، سيستتبع بالضرورة سقوطا للأوطان ، تماما كجوزة ديالكتيك هيغل ، إذا قشرتها فإنك ستكسرها حتما !

فإذا أردنا أن نتقصى أبعاد " الجلال " والعمق في الفكرة التي ساقها المسؤول السوري ، فإننا في واقع الأمر ، لن نجد سوى الفكرة ذاتها التي طرحها الرئيس الراحل على كلينتون ، والتي تداولتها الصحف في حينها بحذر ، لكي لا يتهم الرئيس الراحل ، أن علاقة نظامه بالمنظمات الفلسطينية وحزب ا ، ليست إلا أوراقا يلعب بها النظام لحسابه ، كما يعبر عن ذلك مقال المسؤول الأمني الرفيع المستوى صراحة !

لكن الفارق-اليوم- يكمن في السياقات ، فدور سوريا في ضبط الإيقاع الأمني الاقليمي في زمن كلينتون يختلف عنه في زمن بوش ورامسفيلد وبيرل (أمير الظلام) صاحب المقال الشهير تحت عنوان :" الحمد على وفاة الأمم المتحدة " وكونداليزا التي تأمرنا و تحذرنا من المراوغة والتلاعب والتسويف ،فيجيبها باول مطمئنا بأنه"يراقب الأداء السوري" وكأننا تلاميذ قاصرون في مدرسة للمعوقين !

هل من المعقول أن نعيد انتاج خطاب يتداول مفهوما للتسويات الإقليمية منذ ثلاثة عقود، وهو زمن الرئيس الراحل ، في زمن تسقط فيه بغداد بيومين !؟

إن المسؤول السوري في عرضه لتصوراته بأن الأمريكان ليسوا جادين في دعوة سوريا إلى الخروج من لبنان ، وذلك – حسب رأيه- لأننا نستطيع اللعب بأوراق التنصل من المسؤولية عن تصرفات (حزب ا) في لبنان تجاه اسرائيل مادمنا منسحبين من لبنان ، ومن ثم لعب ورقة عدم مسؤوليتنا في تحول منطقة الجنوب إلى ملتقى للاصولية اللبنانية والفلسطينية (حزب ا – حماس –حزب الجهاد) ،إن مثل هذه التصورات –في ظل الإدارة الأمريكية المشار اليها- ليست إلا قراءات سعيدة لوقائع متجهمة ، وهي أشبه بمن يغني في الظلام على طريق مهجور لكي يطمئن نفسه ويبدد شعوره بالخوف ،إذ يتخيل أنه –بغنائه- يخيف أشباح الظلام !

إنه –والأمر كذلك – ينتج أو بالأحرى يكرس خطاب اصرار على الاستمرار في ذات السياسات في الخارج وفي الداخل التي قادت الى كل هذه الكوارث ، بغض النظر عن كل المستجدات والمتغيرات ، وذلك فقط في سبيل الإثبات المريح للذات قبل الآخر بعدم الخوف !

وهو- في هذا السياق- خطاب موجه للبنانيين الذين يزدادون اتساعا في مطالبتنا بالإنسحاب من لبنان ، مع الحفاظ على أطيب العلاقات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى موجه للمعارضة السورية ، لتيئيس الطرفين أنه ليس ثمة تغيير ... ؟!

فعوضا عن انتاج خطاب بديل ، واستباقي لما تحمله الأيام القادمة ، التي هي حسب استقراء ستيفان كوهن الكاتب الأمريكي الذي زار المنطقة فكتب في " النيويورك تايمز " أن الشعوب العربية ليست جاهزة بعد للسلام ، الذي تريده أمريكا طبعا ، وعليه ينبغي تأجيل التغيير الديموقراطي ، في حدود منح الوقت اللازم –امريكيا- للحكام الديكتاتوريين العرب لكي يوقعوا على إتفاقات التسوية المبتغاة أمريكيا ،وبعدها يمكن العودة للبحث في التغيير الديموقراطي ،ولهذا فقد حدد باول فترة انجاز التغيير الديموقراطي للشرق الأوسط في حدود عشر سنوات ، يكونون خلالها قد عروا الأنظمة من كل مقومات مشروعية وجودها ،لتذهب بنفسها إلى قبر تحفره بيديها !

نقول :عوضا عن كسب هذا الوقت المستقطع ، لإحداث ثورة بيضاء في سياساتنا وأفكارنا وطرائق تنظيمنا لبيتنا الداخلي والأخوي ، مستفيدين مما يمكن أن يمثله لبنان كنواة لنظام ديموقراطي دستوري برلماني تعددي توافقي ،يمكن أن يكون - بل وينبغي أن يكون- نموذجا لمستقبل المنطقة السياسي ، ومسارعين إلى تحقيق تلك التسوية التاريخية الضرورية حتى ولو كانت بين الأشقاء ، إذ نحن بحاجة إلى لبنان كفضاء مدني ، ديموقراطي ، أكثر مما هو مجال عسكري (للصمود والتصدي) ، نحن بحاجة إلى عون حقيقي من الأشقاء اللبنانيين على طريق الإصلاح السياسي والإقتصادي ، حيث يمكن للبنان أن يشكل فعالية طليقة في تفكيك بنية مغلقة ، بل نحن بحاجة حتى للعون الإداري و التنظيم المالي ، لأن كل خبراء المالية –على سبيل المثال- وكفاءات المصارف والادارة السوريين التقنيين قد قضوا نحبهم ، ولم يبق لنا سوى خبراء نهب القطاع العام !

وعلى مستوى تنظيم مؤسسات المجتمع المدني ، وإقامة نظام إداري حديث ، ليس لدينا سوى كميات هائلة من الايديولوجيا والشعارات ، والمقولات ، والاتحادات ، والمنظمات ، لكن ليس لدينا مؤسسة واحدة من مؤسسات المجتمع المدني إلا و(تسرطنت أمنيا)، فسادا وإفسادا بدءا من دائرة السجل المدني وصولا إلى القضاء الذي هو الوحيد الذي يستحق الإجلال ، وفق ما يقول كانت.

إن لبنان الذي استطاع أن يستعيد عافيته الديموقراطية متجاوزا استنقاعنا الشمولي ، لهو الأولى والأجدر في تقدير و تقرير مستقبل العلاقة وشكلها معنا نحن الشقيقة الكبرى سوريا المتأخرة سياسيا ، وذلك مادام قد سقط الخيار العسكري في المدى المنظور – على الأقل – ذلك الخيار الذي طالما تذرعت به بعض الطغم لتنقل فسادها المعمم سوريا لشقيقتنا الصغرى من أجل تبييضه قوميا !

عوضا من أن نبرهن للبنانيين على أن الأمريكان غير جادين في انسحابنا ، كما يذهب المسؤول الرفيع المستوى ، فيكون المآل تحريضهم على صياغة الأطروحة السجالية المضادة لتبرهن على جدية المراهنة على إستحقاقات "المتغيرات الدولية والإقليمية" ، وأن "الأصيل" لم يعد بحاجة اقليميا لـ "البديل" ،فمادام قد صار"الأصيل" داخل الحقل فهو فليس بحاجة إلى النواطير....الخ من ردود الفعل اللبنانية !

أليس الأجدى لنا وللأشقاء أن نبرهن لهم أننا بحاجة لهم بوصفهم الحيز المتاح لتفعيل آليات التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، أليس هذا هو الطريق الذي يتناسب مع روح العصر في توحيد المجتمعات على أسس المصالح والمنافع المتبادلة ،وعلى أسس الشرعية الدستورية المدنية القانونية الديموقراطية ، هذا إذا شاءت- اللهم- أن تتوحد !

المعارضة السورية :

أما حديث المسؤول السوري عن المعارضة في سوريا ، بأنها ليست معادية للنظام ، بل لها بعض المطالب ، وانه ليس في سوريا معارضون يقبلون ركوب الدبابات الأمريكية ،لأن ذلك "بعيد تماما عن أخلاقيات ومناقب السوريين " بغض النظر عن البعد الإنشائي والوجداني في الحديث عن مناقب السوريين،والتي تؤدي الى الإساءة للشعب العراقي وكأن الخيانة من مناقبه !! فإننا نتساءل : مادام الأمر كذلك، وهو كذلك فعلا ، فلماذا كل هذا التشنج من هذه المطالب السلمية للمعارضة ؟ التي لم تتجاوز حدود الكلام ، ليزج بهم - بكل هذه العدائية - في السجن مادامو غير معادين ؟

ونريد أن نضيف إن أهم ما يميز المعارضة السورية أنها وطنية ومعادية لأمريكا في الداخل والخارج ، وهذا مايعترف به المسؤول، لكن حذار من الأصوات التي بدأت تظهر في غرب المتوسط ، محذرة من التشاطر (البيرغماتي) مع الأمريكان ، لكسب رضاهم ومن ثم الاستقواء بهذا الرضى على الشعب والمجتمع ، فبرغماتية من هذا النوع ، ليست ذكاء خاصا لا يتمتع به سوى الأنظمة ، بل هي لعبة في غاية البساطة ، والأمريكان يرحبون أن يلعبوا مع الجميع ، وما يمنع المعارضة في الخارج هو التمسك بالمبادئ والقيم الوطنية والأخلاقية ، وإلا فإن الأمريكان يمدون أيديهم لكل من يمد يده ، ولهذا فإن الإلتفات إلى المجتمع وقواه الحية ، ومطالبه في الحريات السياسية والديموقراطية ، احترام القوانين ، واعتبار الوطن

للجميع ، هو الوحيد الكفيل بأن لا نتردى إلى انحطاط روحي وأخلاقي مدمر ، يصل حد أن تتنافس السلطة والمجتمع على الاستقواء بالأمريكان ?!

يجب الإصغاء جيدا- وبإذنين مفتوحتين- إلى ايحاءات الصوت المعارض في الخارج ، فقد انهكته الغربة عن الديار ، حيث ربع قرن كافية لكل واحد من المبعدين أن يصبح أبا أو جدا ، وكافية لتغيير الأراء والأفكار ، والمفاهيم ، أكثر منا جميعا نحن الذي نعيش في ممالك الصمت والخوف والركود ، لا نظن أن هذه المطالب فوق طاقة النظام كما ينقل المسؤول السوري على لسان رياض الترك ، لأنه – ببساطة – ليس ثمة مناص ، ليس أمامنا سوى البحث عن الطريق الثالث بين واقع الطغيان ومستقبل خسارة الأوطان ، ولايفيد الحديث في هكذا ظروف عن المناقب ،ولاإلقاء الأشعار الحماسية التي طالما رددها صدام حسين وهو يحث ويحفز ويستثير (مناقب) العراقيين (الأماجد) ،ولا يفيد تهديد- المسؤول- بالتاريخ لأننا خرجنا منه منذ ألف سنة وولجنا سرادق التراث مستغرقين فيه ،وأفضل مثال على هذا الإستغراق هو نموذج النظام القروسطي العربي القائم .

هذا الشق الأول لمناقشتنا تحديات الوضع الداخلي في سوريا ، أما الشق الثاني المتعلق بهزال وتلاشي البعث ، فله مؤشرات لافتة ، ليس في قرارات تغيير ألوان لباس طلاب المدارس العسكري فحسب ، بل فيما يكتبه رئيس تحرير جريدة البعث ، وهو يميز بين البعثين (العراقي والسوري) ، لكي يفكك القناعة لدى الأمريكان – فيما يظن – القائلة بأن النظامين ، كفصي حبة الفول ، وبأن هناك تماثلا بنيويا بينهما ، وإذا كان ثمة اختلاف فهو في الدرجة وليس في النوع .

هذا التماثل ، يسعى رئيس تحرير البعث ، ليفك اشتباكه ايديولوجيا معه ، عبر الهجوم على منطلقاته النظرية ، وهي أهم ما أنجزه البعث في تاريخه ، بفضل العمق النظري النوعي لفكر ياسين الحافظ ، الذي ظل سقف منظومته النظرية أعلى من منسوب وعي الحزب ،إذ يؤصل لمنظومته تأصيلا تاريخانيا من خلال نظرية الثقافة المقارنة كونيا ، حيث سيحرر الفكر القومي من أوشاب مرجعيته الميتافيزيقية عند ميشيل عفلق وقسطنطين زريق ، والحدسية الجوانية (الرحمانية) البرغسونية عند زكي الأرسوزي ، ليخلص من تجربته الشيوعية والبعثية ، إلى مفهوم الثورة القومية التي تتشكل أقانيمها من مثلث الليبرالية ، الديموقراطية ، العلمانية ، من خلال إدراج حركة هذا المثلث في تاريخانية ماركس ، لإنتاج وعي مطابق باللحظة التاريخية المعطاة والمعاشة .

ولهذا إذا كان على حركة التحرر –وذلك في مرحلة النهوض الإشتراكي- أن لا تعيش الليبرالية كمرحلة اقتصادية ، لكن لا بد من مكتسب الليبرالية كعمق تاريخي ثقافي لأية ثورة قومية ، حيث يتشكل هذا العمق الليبرالي من ثالوث(النهضة ، التنوير ،العقلانية) ، وعلى

هذا فإن العمق الليبرالي الضروري ذاك سيستدعي بالضرورة الديموقراطية كأم لأية ممارسة سياسية ، وتأتي العلمانية كمدخل للثورة الثقافية ضد العقل القروسطي ، لإحلال مفهوم النهضة والإصلاح ، محل التنمية (التأخرالية أوالتأخراكية) !

هذه الترسيمة النظرية لا تزال تتمتع براهنيتها وهي ما ينبغي إحياؤه وبعثه لدى البعثيين لكي يكون حزبهم راهنيا ، وقادرا على دخول تحديات الديموقراطية الكونية ، التي لم يبق خارجها سوى نصف العالم الاسلامي ، وكل العالم العربي الذي بلغت شعوبه حدا من اليأس بأنها راحت تصوت ٨٥ % منها لصالح الاستعمار الخارجي بمواجهة الاستعمار الداخلي ، على ذمة قناة الجزيرة ، بل إنه لأول مرة في تاريخ سوريا يصبح النقاش ممكنا اجتماعيا ووطنيا حول صدق النوايا الأمريكية في مشروعها " التحريري الديموقراطي " ، ولأول مرة يسمع في هذه الاوساط كلمة " ربما" دون الخوف من الاتهام بالخيانة أو العمالة كما عبر عن هذا المعنى الصديق شوقي بغدادي في جريدة النور !

– ليس هجوم رئيس تحرير البعث مؤشرا على بداية استغناء السلطة عن البعث هو المؤشر الأهم ، بل هناك منتدى على الانترنت باسم السيريانز ، يضم حوالي ٢٠٠ مثقفا ، تشرف عليه اسماء معروفة في الحياة الثقافية والفنية السورية ، كالممثل الموهوب والمعروف فارس الحلو ، والروائي الذي اشتهر ككاتب سيناريو عربيا نهاد سيريس ، والفنان التشكيلي وليد قارصلي .

وقد أظهر هذا المنتدى ، مدى اتساع مقبرة المواهب والابداعات في شتى حقول الثقافة والمعرفة والأدب والفن الذين لا يجدون فرصا للتعبير إلا عبر منتدى على الأنترنت. منذ شهر وأحد المواهب القصصية (محمد غانم) ، تتفجر مواهبه الساخرة التي تتناول حزب البعث إلى درجة من الإقذاع الذي لا يسمح حتى الرقيب اللبناني بإ يراده ونشره .

بل إنهم أعلنوا عن مسابقة لجمع الشعر والأغاني البعثية والنسج على غرارها تهكما وسخرية بل وجرأة ، أن يعلنوا أنهم سيجمعون هذا التراث الفني ويقدمونه لتومي فرانكس باعتباره المسؤول عن نزع البعث من العراق !

إن ما يلفت الانتباه أنه ليس ثمة أية شرعية قانونية ودستورية لنظام الحكم في سوريا ، سوى البند الثامن الذي يومئ إلى أن حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع .

فإذا ما تم النيل منه وبهذه الطريقة الساخرة التي كان الأقل منها يمكن أن يواجه المرء بالعنت وأي عنت ، فإن ما يمكن أن يخاص له ، كأن هذه الأهاجي والسخريات من البعث أصبحت مشروعة ، وكأن هناك من يعطي الضوء الأخضر من قبل " القوى الخفية" للانقضاض على البعث ، وتقديمه كقربان ، على طريق التجدد العقائدي الحداثي لإزاحة عقبات الايديولوجيا البعثية ، من طريق التسوية ، سيما بعد أن تبين للسلطة ومنذ أحداث الثمانينات أن الحزب

عبء عليهم ، وأن الكثيرين من الجهاديين المقاتلين في صفوف الاخوان تحدروا من البعث ، بينما الباقون لاذوا ببيوتهم وبالجوامع يطلبون الغفران والتوبة .

وعلى هذا يبدو أنه قد تكونت قناعة بأن التضحية بحزب البعث هي أقل الخسارات بالنسبة لنواة قوة النظام الضاربة "الخفية" مادام البعث لم تعد اصطفافاته السياسية ، تختلف عن الاصطفافات السوسيو-ديموغرافية للسكان ، حيث أن الانتساب إلى حزب البعث تحول إلى ما يشبه الوثائق الثبوتية (كقيد النفوس ، أو لا حكم عليه) للقبول بالوظيفة ، بحيث يبدو أن البعثي صاحب امتيازات عندما يحصل على حقه البديهي ، في أن يدخل دار المعلمين ليكون معلما وليس سائق أجرة كما يحدث اليوم والآن !

ولكي يحصل الطبيب البشري على موقعه الطبيعي كطبيب بشري ، وليس طبيبا بيطريا ، لأنه حدث أن طبيبا بيطريا أصبح مديرا لمستشفى الطب البشري التابع للجامعة ، لجدع أنف الأطباء الذين ليسوا هم بحاجة إلى جعالة الدولة ، التي لا تطعم كلبا من كلابها .

- ثمة مؤشرات أخرى على تهاوي موقع البعث و(تهزيله) هو وفاة عميد من أعمدته المؤسسين وأحد الفاعلين المهمين في الحياة السياسية السورية الدكتور وهيب الغانم ، الذي يشار أنه كان استاذ الرئيس الراحل ، والمستقطب له إلى صفوف البعث ، نقول : توفي الرجل منذ أيام ، فلم تهتم به وسائل الإعلام ، سوى في زاوية صغيرة من جرائدنا الغراء .

والأمر نفسه ينطبق على عدم الإهتمام بوفاة عضو القيادة القومية محمد جابر الانصاري .

والسؤال الاخير الذي يترتب على ماتقدم هو : هل سيرتسم عنوان التغيير القادم في سوريا ،في صيغة تلك المصادفة التاريخية التي يتزامن فيها الموت الهامشي " الهزيل " لمؤسس البعث ، مع الانبعاث " الجليل " للمسؤول الأمني حتى على مستوى التفكير والتنظير ؟

- النهار – ١٤ / ٦ / ٢٠٠٣
- ميشيل كيلو – النهار - ٢١/ ٥ / ٢٠٠٣

الدكتور بهجت كتب الممكن فقرؤوه نوايا ... *

كتب بهجت سليمان مقالة في " السفير " فاحتفي بها على صفحات " النهار " بسلسلة من الردود الحارة ، اختلف أصحابها بالوزن و" المقام " لكنهم اتفقوا ضمنا على أن صدور المقال عن " مسؤول سوري رفيع" مبرر قوي للرد ، لا بل ويستدعي ديباجات استثنائية مشحونة بالمقايسات والمحايثات والإشارات والتلويحات والنعوت ، التي تشي جميعها باستهجان أن " يقترف " عسكري مخضرم مهنة التفكير السياسي ، لكن من لايعرف المرء يجهله ، وهم عرفوه غير أنهم أرادوا تجهيله وتنكيره ، إذ كيف لهذا العسكري أن يقتحم المحرمات ، فيفكر قبل أن يتقاعد ، ويرافع في غير " مذكراته " ؟!

(١)

بدا جليا أن معظم الذين انبروا لهذا السجال كانوا مولعين بالرد على المسؤولية الرفيعة التي يتنكبها الرجل أكثر من ولعهم بالرد على مضمون مقالته ، على قاعدة أن مسؤولية كاتب المقال "أهم" من أفكاره (!) كما أ، دواعي التقليل من أهمية ما يقوله يستدعي الطعن في مشروعية انتهاجه الكتابة .

جريرة بهجت سليمان أن مقالته انطوت على على قراءة برغماتية لمآل التهديدات الأمريكية لسوريا .. وأنه فند برؤية صريحة كيف يمكن لسوريا أ، تستفيد من حاجات أمريكا دون أن تكون شريكة لها ، ومن دون أن تتنازل عن موقعها في معادلة الصراع ، ولعل روح الندية في الاشارة إلى عوامل قوة سورية ولبنان ، قياسا إلى قوة أمريكا في المنطقة والعالم ، شكلت صدمة للمنطق السياسي المأخوذ بكارثية المشهد العراقي ، خصوصا أ، الرأي العام المشحون بمشاعر الانكسار بات يتقبل فرضية أن طغيان القوة الأمريكية سيدفع بالخطاب الرسمي السوري إلى " الانبطاح " متنصلا من ميزاته القومية ، وثوابته التي شكلت على مدى أكثر من ربع قرن النتوء الأبرز ، وربما الوحيد في زمن التقعر العربي .

ومشكلة البعض أن دمشق لم تاب الدعوات المذعورة إلى انتهاج خطاب الخوف ، محافظة على امتياز مكانتها الاستثنائية في معادلة الصراع .

وفي مجال الصراحة السياسية التي تمليها دقة المرحلة وخطورة التأويلات ، كان طبيعيا أن يشير بهجت سليمان إلى أن المسارين المتناقضين : السسوري والأمريكي ، يمكن أن يتقاطعا في نقطة أو أكثر ، وليس عيبا في السياسة الاشارة إلى مايتيحه هذا التقاطع من

اعتبارات تترجم نفسها في السياسة إلى نقاط قوة أو ضعف ، بل العيب هو في التغافل عن مثل هذه الحقائق ، وعن اهميتها في الحسابات الاستراتيجية .

وإذا كانت موازنة الضرورات السورية بالضرورات الأمريكية في لبنان قد أثارت حساسية ما في هذا الرد أو ذاك ، وصدمت تطلعات آخرين هناك ، فأمر ذلك يعزى إلى أسباب عدة ، منها :

- ينطلق أصحاب النمنطق التقليدي في فهمه طبيعة العمل السياسي من فرضية دوغمائية تعتبر أن التناقض الجذري بين السياستين السورية والأمريكية حيال فلسطين والعراق ، وحول أسلوب مواجهة الإرهاب وغيرها من المسائل ، يجب أن تترجم إلى موجهة مباشرة في لبنان ، وهنا يشار إلى سلسلة من المواقف التي حفلت بها فترة ما قبل الحرب على العراق ، وبشر أصحابها ، بمناسبة أو من دون مناسبة ، بانهيار العلاقة اللبنانية-السورية لحظة احتلال أمريكا للعراق ، وأصداء هذه الرهانات أخذت حيزا بارزا في الردود التي راح اصحابها يهددون سوريا بالترسانة الأمريكية نيابة عن رامسفيلد وكوندليزا رايس !!
- ربما لم " يقطع بعقل " بعض المشدودين إلى ايقاعات الهزيمة في العراق ، وإلى انسحاق النظام الرسمي العربي ، أن تبدو سوريا في مقالة بهجت سليمان مالكة شروطا في التعامل القوي مع اللاعب الأمريكي في لبنان ، في حين تفضي دواعي تبسيط الواقع إلى التسليم بأن المنطقة برمتها أصبحت في مدار المشيئة الأمريكية ، بما يعني أن حسابات المواجهة والصراع صارت من الماضي ، اما الحاضر فهو زمن النكوص والتراجع والاستسلام طلبا للسلامة ، والهاجسون بالانقلاب على الأمس وملفاته وثوابته يستحضرون في جملة مرافعاتهم " قانون محاسبة سوريا " مدخلا لمستقبل العالقة بين واشنطن ودمشق ، وبأسلوب يستلهم ما حدث في العراق صورة ومثالا .
- وحده غسان تويني لم يفتش في رده عن مبررات للتهويل على سوريا بالعصى الأمريكية ، لكنه أبدى حساسية عالية جراء الإشارة إلى المخاطر التي تتهدد الوحدة الوطنية في لبنان ، محملا إياها نوايا أمنية وصلت به إلى حد " تجريم " بهجت سليمان ، متجاهلا أن ما يكتب في الصحف اللبنانية ذاتها يفوق في حدته وشراسته تلك الاشارة التي جاءت على محمل الصراحة السياسية ، ولكن ألا تكفي كل تلك الدعوات اللحوحة إلى حوار وطني ، وإلى تكريس فضائل العيش المشترك ، وإلى نبذ التشقق الطائفي والمذهبي .. إلخ ، لإعطاء تلك " الإشارة " بعض مبرراتها ؟ ثم هل حقا ماتت عصبيات ما قبل " الطائف " ؟ إذا كان الأمر كذلك فمن هم إذا أولئك الذين

يتبارون بشد عضلاتهم والتلويح براياتهم في كل مهرجان ، وفي كل مواجهة رياضية أو سياسية أو اقتصادية ؟ هل شفي لبنان حقا من لوثة الأكثريات والأقليات ، ومن حسابات الديموغرافيا الطائفية ، التي تستحضر هواجسها وأدواتها كلما تغير مدير هنا أو " محاسب "هناك ؟ ثم إذا كان شارون يرى أن الطائفية هي مقتل لبنان ، هل تقتضي دواعي العداء له أن يقول بهجت سليمان عكس ذلك ؟ ؟

إنها المرة الأولى التي أقرأ فيها لغسان تويني في نص على هذه الدرجة العالية من الانفعال ، وأخشى أن حساسيته من كلام مسؤول سوري عن خصوصية لبنانية أخذته باتجاه النوايا ، فرفعها على صليب لبنان الدائم تحسبا ، أو ربما من قبيل الاثارة .

(٢)

ربما كانت لمقالة بهجت سليمان فضيلة " ما " في لفت النظر إلى مأزق الحوار السياسي في سوريا ، واختبار مناخات هذا الحوار في اللحظة التي أصبحت فيها الحديث عن الديموقراطية عنوان المرحلة الأساسي ، ولا مهرب أمام المتطلعين إلى أفق ديموقراطي واسع في سوريا من الوقوف مليا أمام العبرة في بعض الردود " الشامية " التي فضل أصحابها الانطلاق من الضغائن لحظة المكاشفة ، واستلهام مأثوراتها في خطاب يستعيد نبرة أحزاب الخمسينات وإطلاقية عقائد ما قبل التسعينات ، مما يدعو للسؤال ، إذا كانت النخب " الرشيدة " في سوريا على هذه الدرجة من الكيدية والثأرية والاطلاقية ، فكيف يمكن أن نأنس إلى مستقبل ديموقراطي واسع الطيف من دون حوار حقيقي ؟

(٣)

لقد طعن عبد الرزاق عيد مصداقية رده كمعارض سياسي بعنوان يتشفى فيه من البعث في الشام على خلفية انهيار النظام العراقي ، وهذه عادة ل اديموقراطية رائجة في أوساط النخب السياسية السورية ، وهي تجعل التمييز بين المعارضة السياسية والعداء السياسي غير ممكن ، لكن عيد أراد أن يكون ساطعا في إعلان عدائه عبر مقالة طويلة وممضة حول " الجليل " أفردها على طريقته ليبرر طرح ذلك السؤال الفلسفي " الجليل " : " هل هناك فيالعالم رجل أمن .. يمكن أن يكون جليلا ؟ " .

بهذه الروح الثأرية الجياشة يمضي "عيد" من غطلاقية صغرى إلى إطلاقيات كبرى تترك انطباعات سلبية حول مدى أهلية النخب غير المتطهرة من دوغمائية الماضي في الانخراط بالعمل الديموقراطي ، وهنا إذا كنت أنزه معظم المعارضين في سورية عن هذه اللوثة ، فإن الوقائع تثبت في كل مرة أن القادمين إلى الديموقراطية من أصوليات عقائدية ، دينية ، أو إلحادية ، غير قادرن (حتى الآن على الأقل) على التحرر من تجاربهم السجالية السابقة ، والانتقال من نزعة الانتقاد وعصبانيته إلى ممارسة نقدية تؤلب حوارا حقيقيا يتكامل

ليستوعب الجميع ، وهنا أقرأ في ما قاله بهجت سليمان ، من موقع مسؤوليته الرفيعة ، دعوة إلى الحوار ، يجب أن لا تجهض كسابقاتها ، محسنا فعل ميشيل كيلو الذي رد بمثلها ، ويحدونا أمل في أن يبلور مثل هذا الحوار المسؤول معايير وطنية تنهض بالعمل الوطني والقومي على قاعدة التواؤم بين الحرية والأمن ، وبين الديموقراطية والحداثة .

إن المقايسة بين حوارية ميشيل كيلو وانغلاق عبد الرزاق عيد تبرز مدى التفاوت في أهلية ناشطي المعارضة للعمل المدني ، والمعيار هنا أن عدائية عبد الرزاق عيد جعلته يتعامى عما قاله بهجت سليمان في وطنية المعارضة السورية ومطالبها ، وهنا تطرح ديموقراطية رجل الأمن معطى أخلاقيا أعلى بكثير في مدنيته من الحتمية الطفولية التي استولدها عيد من فهمه الخاص لعلاقة المثقف بالسلطة ، إذ يريد أن يقنعنا أن كل من فيالسلطة أو معها جاهل ، أما المثقف فخارجها (!!) .

تعميمات عيد تمضي أبعد من ذلك إلى حد إبتذال الأحزاب والقوى اللبنانية المتحالفة مع سوريا ، إذ يختزلها إلى " أوراق يلعب بها النظام السوري لحسابه " وهو بذلك يشطب تجارب ونذاات هذه القوى ، متجاهلا أنها جزء من تكوين المجتمع المدني وحاضرة في المشهد الديموقراطي اللبناني الذي يستلهمها نموذجا لمستقبل سوريا والمنطقة .

صحيح أن فضاء لبنان الديموقراطي كان ويظل حاجة لمحيطه وعالمه العربي ، وصحيح أن لبنان لعب في تاريخ المنطقة دورا أساسيا في حركة التنوير الفكري على مختلف المستويات ، لكن ألا تشبه الدعوة إلى لبننة الديموقراطية في سورية ، ولبننة الاصلاح السياسي والاقتصادي والاداري ، تلك الدعوات التليدة إلى مركسة الدولة ، والجديدة إلى الليبرالية الأمريكية ؟!

إن الديموقراطية المنشودة لا يمكن أن تقوم من دون ديموقراطيين ، وهي ليست انقلابا ، وتفقد وظيفتها عندما تملى إملاء ، والنهوض إليها يستوجب مد الحياة السياسية في سوريا بالمزيد من الحيوية من خلال أحزاب فاعلة ذات برامج سياسية اقتصادية اجتماعية ، وقانون انتخاب يكفل أن لا تتناقض نتائج الديموقراطية مع حركة التحديث البنيوي في أطره الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية لأن الديموقراطيات غير الرشيدة تعطي صندوق الانتخاب شرعية في تبرير أن ينتخب " الأميون " " أميين " وان يختار " الفاسدون " فاسدين و" الارهابيون " ارهابيين وأن ينتخب الفقراء المال السياسي .

- علي عمران
- المحرر العربي – ١١-١٧/تموز – يوليو / ٢٠٠٣

هل البعث السوري هو العقبة الأساسية أمام الإصلاح ؟!

يقوم كاتب متخفي تحت اسم علي عمران في جريدة المحرر عدد ١١ –١٧تموز٢٠٠٣، بالرد على مقالات ثلاث نشرتها (جريدة النهار) ، كانت قد حاورت مقال اللواء بهجت سليمان المنشور في السفير ١٨ / ٦ / ٢٠٠٣ أولها مقال السيد رئيس تحرير النهار الأستاذ غسان تويني ، إذ يأخذ عليه في رده "هذه الدرجة العالية من الإنفعال" ، والمقالة الثانية لميشيل كيلو يثني فيها على نزعته الحوارية ، بينما ينقض علينا بهياج هيستيري عجيب ، حيث يقذف في وجهنا قائمة من الاتهامات (الضغائن – الكيدية – الثأرية والإطلاقية – المصداقية المطعونة – التشفي من " البعث " – ساطع العداء – الروح الثأرية الجياشة – عدم التطهر من دوغمائية الماضي – لوثة عدائيتنا المتعامية التي تجعل من " ديمقراطية " رجل الأمن معطى أخلاقيا أعلى بكثير في مدنيته من حتمياتنا ...) .

هذه الإدانات كلها قذفت في وجهنا، فقط لأنا فنّدنا فلسفيا استحالة إطلاق صفة " الجلال " على رجل أمن مهما علا شأنه وارتفع مقامه المراتبي الأمني ، هذا أولا ، وثانيا ، لكوننا غير مقتنعين بأن " آثامنا وخطايانا" يتحمل البعث وزرها وحده وبمفرده ، إذ يكفي أن نهمشه – والأمر كذلك – ومن ثم نلغيه بالتدريج لنبعد عين الغدر الأمريكية عنّا ، وكأن الأمريكان " أغرار أمام نباهتنا " ولا يعرفون التمايز بين أشكال تموضع وتمفصل حزب البعث في بنية السلطة في كل من سوريا والعراق ودرجة الإختلاف بين الممارستين هنا وهناك وهي تنتج شكلها الكلياني .

من المعروف أن ليس لتاريخ البعث في سوريا ممارسات (فاشية –مافيوية) كما هو في العراق ، ولم يعتمد عليه كمخلب في مواجهة المجتمع والشعب كما في العراق ، بل استخدم كواجهة (إعلامو-ايدلوجية) أي كجهاز للإستظهار والتكرار حتى يجبروا على الحفظ الصغار والكبار بل حتى صم الحجار ،وتلك هي آلية تشكيل الوعي الأسطوري حسب ميرسيا إلياد المتخصص الكبير في الأسطوريات ،ولهذا ليس مصادفة أن نجد الطاقم الحزبي ذاته الذي رافق الرئيس الراحل نفسه منذ اليوم الأول لحركته ، يأتون في المناسبات ليلقوا الكلام ذاته الذي سمعناه منذ كنا طلبة ، علما أننا اليوم في منتصف الخمسينات من العمر ،مما راح يذكر الشعب السوري بطاقم القيادة السوفياتية أيام بريجنيف الأخيرة ، لكن هذه النخب الهرمة الشائخة ، لايوجد من يصدق أنها هي العقبة الأساسية أمام البلاد والعباد ، إذ لم يعد الحزب قائدا للدولة والمجتع منذ زمن ، إلا في بند دستوري في بلاد آخر مايحترم فيها الدستور!

إن العقبة الأساسية هي الحالة الإستثنائية التي تعيشها سوريا في ظل الأحكام العرفية ، المعطلة للقوى الإبداعية والإنسانية للبشر في حقها الأول في الحرية ،إن العقبة إذن تتمثل في تلك القوى المشرفة على تطبيق هذه الأحكام الإستثنائية وغير الستورية ، والتي بات يقال أن تعدادها وموازنتها لم تعد –منذ الثمانينات- تقل عن تعداد الجيش وموازنته، وهي القادرة على بث الرعب والذعر في اوساط جماهير البعث بتفس الدرجة وربما أكثرمما في وسط االمجتمع ، وذلك ربما بسبب الخوف على خسارة بعض مايبدو أنه مكسب ك(الوظيفة) ، أوالخوف على امتياز كالعمل في مكان يتيح الرشوة والسرقة والنهب شراكة مع المعلم طبعا ،بعد أن اصبحت علاقة البعثي بالأمن امتيازا !

لنبدأ من النقطة الأولى التي تعلل (عداءنا الساطع) وذلك بطرح المحرر سؤالنا : " هل هناك في العالم رجل أمن ... يمكن أن يكون جليلا ؟ "

لن نشير إلى أن الكاتب رفع جزءا كبيرا من الكلام ، ووضع محله نقاطا وذلك بهدف التشويه والتضليل ، لأن مكان النقاط ثمة كلام يشير وبحيادية إلى أن رجل الأمن هذا (مهما كانت مواهبه وملكاته ومواقعه ومسؤولياته العالية) فهذا يعني أنه ليس هناك ثمة إيذاء أو استهداف شخصي عدواني ، وأن ليس لنا مشكلة مع شخص المسؤول الأمني الرفيع المستوى .

أي أن اللوم ليس موجها لذات الممدوح بل لأنا المادح ، أي للمثقف في علاقته التبجيلية المسفّة (بالسلطة) .

إن مشكلة الكتابة باسم مستعار ، قد تحل مشكلة الأجهزة الأمنية السورية في ارسال رسائل محددة على صفحات جريدة لهم هي " المحرر " كما فعلت في سلسلة أعداد سابقة تخوننا شخصيا وجماعيا مع جماعة (لجان إحياء المجتمع المدني) ، ومن ثم تهددنا وتتوعدنا ، بيد أن المآل استمرار المشكلة التي لا تتيح حوارا صريحا علنيا ، شفافا ، واضحا كما هو مطلوب اليوم في سوريا ، فلا نجد أمامنا ملاذا إلا جريدة النهار وملحقها " بقعة ضوء حريتنا الوحيدة " نصدر لهم أزماتنا فيتحملونا ويدفعون ضريبة " الأخوة والسوا ربيننا " ليس فقط لسلطاتنا الفظة ، بل ولنا نحن المثقفين (النقاقين) !

فنحن تجاه النص المنشور لا نعرف إن كان هذا رأي اللواء فعلا ؟ أم أنه رأي الكاتب المستعار المتطوع والمتحمس لخدمة المعلم؟ أم أنه هو الشخص ذاته الشبح الموكل والمكلف دائما بمطاردتنا وملاحقتنا في كل ما يكتب إلى درجة الهوس الذي لفت نظر عدد من الكتاب (ياسين الحاج صالح ومالك مسلماني) ، حيث يتساءل ياسين في مقال له في أخبارالشرق (٢٦ آب ٢٠٠٢ –) : " لطالما تساءلت من يعني أي (الكاتب المستعار) بـ " أصحاب الرؤوس الحامية " في أوساط المثقفين والمعارضين السوريين الذين يحملهم مسؤولية القضاء على أجواء الانفراج الايجابية ... كرر(هذا الشخص) هذه النظرية عشر مرات على الأقل ..

لم أقطع الشك باليقين إلا بعد قراءة مقالته المعنونة " النومنكلاتورا السورية " في أخبار الشرق ٢١ / ٨ /٢٠٠٣ "
ليكتشف " أن هذه التعيينات السابقة هو شخص واحد بعينه ... وأن نظرية (صاحب النومنكلاتورا) حول مصير الانفراج السوري إنما هي تسديد لحسابات شخصية .. إذ من غير المعقول رهن مصير الانفراج السوري بمواقف شخص واحد ...! " أو في أحسن الحالات يتم توسيع جبهة "الرؤوس الحامية " أو بتعبير آخر " أصحاب قصر الشتاء " ليضم رياض الترك إليها ، ليتساءل ياسين : " هل هناك ، إذا ، عنصران فقط يزعمان ترنح قصر الشتاء ، احدهما رياض الترك ... " فنظرية الرؤوس الحامية ودراما السقوط المزعوم الوشيك لقصر الشتاء " المزعومة المواكبة لها تقدم تبريرا كاملا لاعتقال كل من قد يعبرعن رأيه بحدة أو بنبرة عالية أو " في الخارج " ..
وقد علق مالك مسلماني على نص ياسين السالف وذلك في مقاله " ظاهرة المثقف الأملس " : وعلى هذا ، كان اعتقال رياض الترك جزاءا وفاقا لما جنته يداه من استثارة الرؤوس الحامية في صفوف السلطة ، بينما "عبد الرزاق عيد أكرموه في حينها فلم يعتقل" وفق ماجاء في مقال "النومنوكلاتورا السورية" ، و قد جاءت دعوته لهم – ومادام لم يرتدع – إلى القيام باعتقاله في ذات الوقت الذي كتب فيه منذر الموصلي مقاله الداعي إلى محاكمة عبد الرزاق عيد بتهمة الخيانة ، إذ لا يفصل بين مقالة الاثنين سوى يومين ، الأول كتب مقاله في " أخبار الشرق - ٢١ /٨/ ٢٠٠٢) بينما الثاني كتبه في النهار يوم ٢٣/ ٨ / ٢٠٠٢ ".
فإذا كان الكاتب المستعار ، هو الكاتب نفسه المنوه عنه آنفا ، وهو كذلك لأنه ثمة قرائن حافّة دالة في النص المعني حيث أن نظريته عن " الرؤوس الحامية " لا تقتصر علينا وعلى رياض الترك بوصفنا مغتالي ربيع دمشق ، بل تؤسس للازمة أخرى طالما رددتها كتاباته ، وهو ما يدعوه " تصعيدية عبد الرزاق عيد وتوافقية ميشيل كيلو " منذ أكثر من سنتين في النهار ٢/ ٤ /٢٠٠١ ، فتمت إعادة صياغتها هنا والآن في " المحرر " في صيغة " حوارية ميشيل كيلو وانغلاق عبد الرزاق عيد " .
وهؤلاء وفق نظريته " تربوا في أحزابهم الجبهوية " في مقالته " النومنكلاتورا " ، وهنا والآن في المحرر ، هم " القادمين إلى الديموقراطية من أصول عقائدية ، دينية أو إلحادية ، غير قادرين على التحرر من تجاربهم السجالية السابقة " ، وهم في كل الحالات ، معادون ، تصعيديون ، حامو الرؤوس ، كيديون ، ثأريون ، في مواجهة " ديموقراطية رجل الأمن التي تطرح معطى اخلاقيا أعلى بكثير في مدنيته من عيد ... " طبعا منا نحن الكيديون الثأريون الذين اغتلنا ربيع دمشق وقضينا على أجواء الانفراج الايجابية لتي شهدتها البلاد في العام

الأول من حكم الرئيس بشار الأسد ، بسبب أدمغتنا الحامية وأوهامنا عن ترنح قصر الشتاء على حد تعبيره .!

طبعا ، إذا كان الشخص المعني هو كاتب النص وفق ما رشح إلينا ، وكما تؤكد كل القرائن الدالة المومأ إليها ، من خلال المقارنة بين النصوص السابقة ونص المحرر ، فنحن تجاه ذلك لا نستطيع أن نحاور أو (نساجل) حالات عيادية نفسية ، حسب توصيف الأخ ياسين " لا أعرف أي كاتب كرر بهذه الدرجة من الالحاح فكرة محددة بالتعابير ذاتها وفي أوقات متقاربة إلى الحد الذي نجده في مقالات (المشار إليه) عن الرؤوس الحامية وقصر الشتاء ، ويبدو أن لديه حالة من التثبت النفسي الشديد الذي يتجلى في عدم قدرته على مفارقة الفكرة ، بعبارة أبسط ثمة حقد عنيف لا يكف عن تغذية وشحن عقل الكاتب ويجعل من نظريته تصعيدا لانتقام شخصي لا يبدو أنه يشبع " .

ولا نملك تجاه الدكتور بهجت سليمان - إذا لم يكن مكلفا له بالكتابة – سوى تذكر معنى الآية الكريمة أمام هذا (التقرير) المشحون بالحقد والتحريض : " يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين " .

لقد سبق لنا منذ أكثر من سنتين أن كتبنا في النهار (٢٠ / ٤/ ٢٠٠١) ننتقد فيها ندوة تلفزيونية سورية ، كان المشاركون فيها كما عبرنا في حينها " لا يبدأون جملة إلا ويبسملون بمقطع من خطابات وحوارات الرئيس الشاب الذي كان دأبه قبل الرئاسة وما بعدها أن يكسر حاجز اللاهوت بينه وبين المجتمع ، ويخلع الرداء المقدس للسلطة ، ليؤسس لعلاقة مدنية متحضرة مع المجتمع ، فينزل إلى الشارع والأسواق ويحضر المسرح دون إعدادات بروتوكولية مسبقة ، ويتحاور مع الناس مباشرة ، ويعطي توجيهاته بإزالة مظاهر التقديس المتمثلة بالصور التي تتبارى الأجهزة وأصحاب المصالح للتخفي وراءها رياء ونفاقا " ، فعوضا عن الاحتفاء بالنزوع المدني الرهيف والحديث المتشرب بمناخات الحضارة الأوروبية التي عاش الرئيس الشاب في أحد عواصمها " لندن " ، يقوم المثقف في هذه الندوة المتلفزة بإعادته إلى إطار الصورة لما ينبغي أن يكون عليه المستبد الشرقي أو الآسيوي ، بصيغة ترداد أقواله وتكرارها لرفعها من من مستوى " اللوغوس " الدنيوي البشري إلى مستوى " الميثوث " السحري الطقسي ، رغم أن المعهود حضاريا في الغرب الأوروبي ، أن ليس هناك مفكرون يستشهدون بأقوال الرؤساء ، بل الرؤساء هم الذين يستشهدون بأقوال المفكرين ، ليتباهوا بثقافتهم الرفيعة أمام شعوبهم ، وفي حملاتهم الانتخابية ، وتلك مزية طالما استثمرها انتخابيا الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران .

والرؤساء في الغرب هم الذين يتباهون ويفخرون بعلاقتهم بالمثقفين ، فالكاسب في علاقة الصداقة بين ديغول ومالرو هو ديغول ، وتشرشل كان يعتز ويفخر بجائزة نوبل للآداب أكثر

من رئاسته لوزارة بريطانيا العظمى ، ونحن نعتز في الخارج بنجيب محفوظ العربي (هذا إذا وافق على صفة العروبة) ، أكثر من كل ملوكنا وسلاطيننا ورؤسائنا العرب الذين يقودونا إلىالهزيمة تلو الهزيمة !

وعلى ذكر نجيب محفوظ المغرم بـ(صباح فخري) فإن الحلبيين يتباهون بـ(صباح فخري) أكثر من كل الولاة والمحافظين الذين تعاقبوا على مدينة حلب ، بمن فيهم سيف الدولة المستبد ، رغم أنه قضى عمره " للروم غازيا " على حد تعبير أبي الطيب المتنبي فكان سيف الدولة هو المستفيد الأكبر من صداقته الغادرة للمتنبي ، وفيروز مدعاة لتباهي لبنان وفخره أكثر من كل الرؤساء الذين تعا قبوا على حكمه كبارا كانوا أم صغارا ، وكاسترو هو الكاسب الأكبر من علاقة الصداقة التي ربطته بارنست همنغواي وتربطه اليوم بغارثيا ماركيز ، فهي تخفف من وقع وطأة خشونته الثورية وتلاطفها .. الخ .

من هذا المنطلق كان احتجاجنا على استخدام مفردة (الجليل) في وصف اللواء أوأي لواء في العالم ، أي ليس من منطلق موقف مسبق مضاد له أو " من عداء ساطع " حسب تعبير المحرر ، بل على العكس كان انطلاقا من موقف تحذيري لقيادة تيار الاصلاح – الذي يُتداول ويشاع أن اللواء منهم – أن لا يُستدرجوا إلى فخ " الشخصنة " التي هي إحدى السمات المميزة للأنظمة الشمولية ، والتي لا تتناسب أبدا مع أي طموح للإصلاح والتغيير والتحديث ، سيما وأن بعض الصحفيين والمستشرقين الغربيين أفضوا أمامنا بأن لديهم فكرة عن اللواء بوصفه متعاطفا مع أطروحات تيار المجتمع المدني ، فمن باب أولى إذن أن لا أكون على "عداء ساطع" لرجل تطوف حوله هذا الشائعات "الايجابية" من وجهة نظري على الأقل .!

بين مفهوم المعارضة والعداء :

لقد اقتبس " كاتب المحرر " فكرة التمايز التي عبر عنها اللواء بين المعارضة والمعاداة ، ليقول عنّا بأنا طعنّا بمصداقيتنا كمعارضين ، عندما وضعنا عنوانا نتشفى فيه من " البعث " ، وعلى هذا صح عنده بأننا لسنا " معارضين " بل معادون وثأريون وكيديون واطلاقيون .

وفي حقيقة الأمر أن هذا التمييز لا ينتج أي وعي مطابق للواقع وفق صياغات ياسين الحافظ ، إذ أنه ينطلق أيضا من منظور رغبوي ، يتمنى أن يكون الواقع وفق ما تشتهي النفس أو ما ترغب ، في حين أن الواقع يفصح لك بداهة ومن الوهلة الأولى ، أن ليس في سوريا حياة سياسية لنتبين درجة الحب والولاء أو المعارضة والعداء .

هناك عالم أخرس يسكنه الصمت يتشح بالحيادية واللامبالاة ، ووهم أن نعتقد أن مجموعة من المئات ، معظمهم قضوا أنصاف أعمارهم في السجن (حزب العمل الشيوعي بوصفه كان حزبا شابا) وأرباع أعمارهم (شيوعيو المكتب السياسي وناصريو الاتحاد الاشتراكي) مع بعض المثقفين والكتاب والفنانين .

نقول : وهم اعتبار أن هذه المئات تشكل حياة سياسية لمجتمع راح يقارب العشرين مليونا ، وأن ليس في سوريا سوى هذه المجموعات التي لا تستطيع استقطاب سوى بعض أبنائها ، لأن الأمهات بالمرصاد للأبناء لتنبيههم (يكفينا أبوك – دعك من أفكار أبيك لقد انطحنا – سودوا عيشتنا) ، وتبدأ قصص لا تنتهي عن ابناء العم والخال ، وأبناء العمة ، وخال الخال ، بل والحديث عن العائلات التي أُخذت سنوات وسنوات رهائن حتى يعود المطلوب .. الخ ، ولا بد من المسارعة إلى القول : إن هذه التجارب الكابوسية المرعبة لم تكن موجهة ضد " الطليعة المقاتلة " للأخوان المسلمين فقط ، مع ذلك لا نريد أن نفتح الجراح ...

وعلى هذا فإن مطالب المعارضة – التي لا يبدو فيها عدائية – هي ثمرة عقلانيتها في معرفة قواها أولا ، وممكنات المرحلة ثانيا ، والإختراقات الأمنية ثالثا باسم الحوار والتعاون .

بل يمكن القول : إن هذا الاعتدال ثمرة العقلانية لنخب سياسية كانت بمعظمها تمثل كوادر أحزابها ، وتجربة السجن أغنت معاناتهم وهمومهم الوطنية والانسانية بالنضج والحلم وبالحكمة المعبر عنها : (من يخرج من السجن ويفكر أن يدخل من أدخله إليه ، فإنه لم يستفد من تجربة السجن أبدا) ، وذلك لأنها سلسلة من تجارب العذابات التي لا تنتهي ، وبئست مجتمعات لا تكون سيرورة الحركة فيها إلا سيرورة خروج ودخول للسجون وفق متوالية(سجين ←— سجان ←— سجين ... إلى ما لا نهاية) .

فما يسمى معارضة في سوريا ليست إلا مجموعة نخب نضالية ثقافية لا يتاح لها أية فرصة لبناء جسور بينها وبين مجتمع يغط في سباته وصمته ، حذره ، شكه ،قلقه ، سلبيته ، لامبالاته ، وذهوله ، والإنكفاء على ذات فردية شاحبة تبحث عن خلاص فردي يومي أكثر شحوبا " تراهم سكارى وما هم بسكارى " ولهذا لا مشاحة أن تتفشى في أوساط هذه (المعارضة المئوية) أنواع من " العقلانية اليمينية " القائلة بالشق الأول من معادلة هيغل القائلة " كل ما هو واقعي عقلاني " حيث ينشأ نوع من "الواقعية الرثة" العاجزة عن التمثل الضروري للشق الآخر من المعادلة الهيغلية "كل ماهو عقلاني واقعي" وذلك للإرتقاء بالواقع إلى مستوى العقل ولذا باسم هذه الواقعية "الرثة" سيوجد وسط هذه المعارضة من يبهجه ابتسامة الجلاد فيعتبرها مكسبا ، والاستدعاءات للأمن راحت تعتبر حوارا واعترافا بالآخر ، والإشتراك ببعض "اللجان التافهة" الموافق عليها أمنيا يغدو تمثيلا ومشاركة ، يا إلهي كم تطامنت آمال وتطلعات وأحلام المجتمع والشعب السوري ؟!!

وتلك هي ما كانت عليه حالة ووضع الشعب والمجتمع العراقي عندما كان يتفرج على بلاده يقتحمها الأمريكان ، فبعد أن عانى الشعب ما عانى ، وبذل ما بذل من الإمتهان والذل والإهانة وتقويض الإباء الداخلي والقهر والسجون والدماء ، عاقب نظامه بالصمت والسكوت والذهول ذاته الذي كان قد فرضه عليه خلال أربعة عقود ، فهزم نظامه بالسلاح نفسه الذي فرضه عليه ، لقد هزمه بسلاح الصمت واللامبالاة والحياد والذهول "سكارى وماهم بسكارى" والعبودية إذ " العبد لا يجيد الكر" ، هذا ماهزم العراق وليس سلاح التكنولوجيا الأمريكية المتفوقة ، لأن التكنولوجيا الاسرائيلية ليست أقل تفوقا في مواجهة الفلسطينيين شعب الجبارين .

التشفي بالبعث :

عندما كتبنا مقالنا منذ حوالي ثلاث سنين في جريدة النهار تحت عنوان " البعث حزب سلطة هامشي ، هل يستطيع التحول إلى حزب مجتمع " الخميس ٢٠٠٠/٩/٢٨ ، كثر هم الاصدقاء الذين خافوا من ردود فعل سلطوية حادة ، واعتبروها تجرؤا على المشروعية الوحيدة المقرة دستوريا .

فكان رأينا- منذ ذلك الحين وحتى اليوم- أننا تجاه مرحلة صعبة وتتطلب طرح الأسئلة الصعبة ، بغض النظر عما يترتب عليها من أخطار ، فالخطر الذي يحيق بمستقبل البلد أكبر ، إذا لم يهب الجميع إلى إطفاء الحريق ، والمثقف ليس جديرا بهويته كمثقف إذا لم " يُراهن بكينونته كلها على حس نقدي ... لايقبل بالصيغ السهلة أو الأفكار المبتذلة الجاهزة أو المجاملة لما يريد التقليديون والأقوياء قوله ، وفق صياغات ادوارد سعيد ، بل عليه أن يمتلك أنفا طويلا حسب التعبير المجازي لسارتر، أنفا طويلا ليدسه في شتى حيزات المعنى ، مديرا قفاه للأب البطركي السياسي والثقافي والإجتماعي والأخلاقي كما يقترح رولان بارت ، وذلك مهما كانت النتائج من حصار واضطهاد وتهميش وتهديد وتجفيف لينابيع الرزق .

وهاهي الوقائع تأتي لتبرهن للذين شتمونا وخونونا وحرضوا علينا واتهمونا بالعدائية والثأرية ، لتبرهن على صحة ما ذهبنا إليه منذ زمن ، وهو دعوة حزب البعث لأن يفك ارتباطه مع السلطة ، ليستعيد دوره كحزب مجتمع ، وذلك هو مدخل الدولة لإحياء المجتمع المدني إذا أرادت الاصلاح بحق ، لأن الأحزاب هي ثمرة تمثيل المجتمع وليس السلطة ، وإلا فإنها ستحمل أوزار السلطة وممارساتها التجريبية كما يحدث في كل العالم ، ولهذا فرئيس الحزب يستقيل من حزبه ليجنب حزبه مسؤولية أخطاء السلطة التنفيذية ، وليكون هو رئيس المجتمع كله بكل أحزابه وشرائحه الإجتماعية ، ورئيس الدولة كهيئة اعتبارية أعلى ، تحتوي السلطة وتتجاوزها في صيغة دولة القانون التي يفترض انها مركز تقاطع المصالح الاجتماعية والطبقية و توازناتها .

منذ تلك الفترة قلنا بأن " الحزب وجبهته الوطنية التقدمية " لم يعودوا سوى امتدادات هامشية لسلطة الأجهزة المتنفذة ،إذ ماعادت تمثل سوى نفسها ، ودعونا الحزب إلى فك الارتباط بين صورة المناضل البعثي ، وصورة "رجل الأمن " التي توحدت وتماهت في ذهن الناس .

وذلك ليتمكن الحزب من التحول " من حزب جهاز إلى حزب مؤسسة " ليتاح للمجتمع أن تحكمه دولة مؤسسات لا سلطة أجهزة ، عسى أن يفتح بذلك كوى باتجاه مجتمع المؤسسات المدنية ، مجتمع الحريات الديموقراطية والتعددية الفكرية والسياسية ، والشرعية الدستورية القانونية " .

ولأننا لسنا من دعاة التشفي والشماتة ، فمنذ ذلك الحين دعونا حزب البعث ليكون معنا ، نحن المواطنون المستقلون ليكون " اول الداعين إلى إلغاء قانون الالطواريء السيء الصيت، وأول الداعين إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين ، واعتبرنا أن البدوة الأولى ينبغي أن تبدأ من خلال التأصيل النظري بالعودة إلى اكتشاف المصفوفة النظرية الرفيعة لواضع المنطلقات النظرية (ياسين الحافظ) القادر على انتاج أفق نظري يمكن أن تلتقي في فضاءاته كل ما كان يسمى قوى التقدم العربي سابقا (بعث ، ناصرية ، شيوعية) بل واصلاحية اسلامية مستنيرة ، سيما من خلال شغل شريكه في مشروعه النظري الياس مرقص حول الدين كرافعة ضرورية للأخلاق ، والأخلاق كضرورة لازمة لأي مشروع تنموي أو نهضوي .

ودفاعنا عن استعادة البعث لدوره النهضوي ، إنما هو رد من قبلنا على واقع الاضمحلال والتلاشي التدريجي للبعث كدولة ، الذي كان يواكب تلاشيه تلاشي دولة القضاء والقانون لصالح المزيد من العسكرة و(الأمننة) للمجتمع المدني ، وذلك لأن المجتمع السياسي – حسب غرامشي- يتمثل في الدولة (القضاء + القانون + الشرطة) فعندما يزول البعث كدولة ، يزول القانون والقضاء بزوال الدولة ، عندها لا يبقى سوى الشرطة (وهذا ما تبقى لنا منذ عقدين) .

فالبعث بدأ يفقد قوته الوازنة كمعمار ايديولوجي للدولة ، مع انتهاء حقبة الستينات لصالح مزيد من المركزية والتمركز لهيئة الرئاسة وكارزميتها ، لكنه ظل يحافظ على حضور راجح في حياة البلاد ، إذ كان من الممكن في حقبة السبعينات أن يطرد البعثي من حلقته الحزبية ، لاكتشاف الحلقة بأنه متعاون مع المخابرات ، فكانت حقبة السبعينيات – والأمر كذلك- مرحلة انتقال من طهرانية الثوريين الرومانسيين الذين كانوا يتواجدون في كل الحركات والأحزاب السياسية في الستينات ، إلى مرحلة التهميش الفعلي للحزب في الثمانينات –مع الفتنة الدموية- إذ ظهر انه عند الشدة " حزب منافع لا حزب مدافع " فقد بدا أنه خلال هذه الفترة يسعى إلى اللملمة الكمية لا إلى " الإصطفاء النوعي الطليعي " وذلك تحت سلطة هيئة رئاسية كانت كل

يوم تملأ بحضورها الاعلامي الكارزمي الفراغ الذي كان يتركه الحزب وهو ينسحب إلى الظل .

وراحت القوى (العسكرية والأمنية) التي خاضت " المعارك الأهلية " بنجاح تفرض شروط المنتصر ليس على المجتمع فحسب بل وعلى حزب البعث الذي شعر أنه لم يكن حزب " الملمات " وأن الكتلة الأكبر فيه لم تكن تحمل وعيا أرقى من منسوب الوعي الاجتماعي التقليدي القائم ، وأن المشتركات الفكرية والايديولوجية بينه وبين "الأخوان المسلمين" هي أكبر مما هي بينه وبين حزبه الذي تناءى بعيدا بعقله عن ينابيع البعث الأولى وجدالاته الفكرية والنظرية ، عن الوحدة القومية والحرية ، والتقدم، والحوار حول الحاجة إلى الاشتراكية العربية أم العلمية ، والقومية بين خصوصيتها الإسلامية والقومية بكونيتها العلمانية ، كل ذلك بعد أن قام البعث السوري والعراقي بعملية فك ارتباط ، بل اقصاء لكل ممثلي الثقافة الرفيعة في الحزب ، سيما وأن نفوذ الحزب تاريخيا – وكما هو معروف - كان بين المثقفين ، وبدأت مرحلة البعثيين (القبضايات) باللهجة الشامية و(الفتوات) باللهجة المصرية منذ منتصف الستينات (أمين الحافظ في سوريا ومن ثم صدام حسين لاحقا في العراق) .

ويبدو أن رأينا الناصح في حينها كان يعكس ميلا داخل الحزب ربما كان من ضمن العوامل الدافعة باتجاه اتخاذ القرار الصائب للقيادة القطرية ، لكنه القرار الناقص والمتردد والذي يحمل الكثير من الشكوك بمصداقيته التي تثير أسئلة كثيرة أولها التوجس المتوقع من أن يكون القرار صادرا لرفع العتب الخارجي انحناءا أمام العاصفة لكسب الوقت في حين أن الجميع صار يعرف أن المطلوب اليوم هو " الإنحناء السيادي وليس فقط الإنحناء السياسي" وثانيهما هو ما تطرحه الموضوعة الثالثة حول فيورباخ التي يصوغها ماركس قائلا :"إن النزعة التي ترى أن الانسان وليد الظروف والتربية... تنسى أن الانسان هو الذي يغير الأوضاع وأن المربي نفسه محتاج إلى تربية " ولذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح حول أي إصلاح اقتصاديا كان أم سياسيا أم إداريا : من هو المصلح " المربي" الذي لا يحتاج نفسه للتربية ؟ ما هي صلاحياته ؟ هل القوى الضاربة التي تبرعم الفساد وتمادى وتعمم تحت حمايتها هي القادرة وبنفسها على حماية الإصلاح ؟ هل يستطيع الفاسد أن يصلح ما أفسد ؟ كيف يمكن للمتضرر أن يساند ما يتضرر منه دون تعطيل ؟ إن الزمن أصبح أكثر من ضيق بل هو أكثر من" داهم " ، فلا بد –والأمر كذلك- من تدخل المجتمع للمشاركة والفعل ليسهم بصنع مصائره الوطنية والقومية .

لا بد من خطوات شجاعة لتخرج الناس من حالة السبات والذهول ليستفيقوا فيتلمسوا ذواتهم بوصفهم بشرا لا سائمة ، ذواتا تملك زمام نفسها لا أغناما تجر من زمام رقابها ، وباعتبار ذواتهم منحلة في ذات الوطن والأرض والتاريخ ليتحولوا من سديم بشري برزخي مذرر ،

مفوت ، مطروح على قارعة طريق التاريخ ، إلى كتلة تاريخانية عصرية حديثة ، مندمجة منسجمة ، موحدة قوميا وكونيا وحضاريا ، محفزة تستشعر كائنيتها بوصفها ديكا لا دودة ، تسحقها الأبواط .

هذا ليس شعرا ولا انشاءا ، بل هو دعوة للإستجابة إلى تحد بطولي استثنائي للرد على واقع انحطاط استثنائي للخروج من حالة رقنا ، وانسحاقنا ، ومراهناتنا المأفونة والمأزومة على قنبلة هنا وقنبلة هناك ، باسم الماضي ، باسم التشبث بحياة هي كالموت ، التشبث بوجود عضوي رخوي متهالك ، يحتضر منذ الف سنة ، كل ذلك يتطلب قيادة شجاعة قادرة على ادراك أن التضحية باسم المستقبل هي افتداء للابن والولد والشرف والكرامة ، قيادة قادرة على الخروج من لحظة الحاضر لا بالتشبث به وبمكتسباته وفتاة لحظاته التافهة والمتهاوية ، بل الانخراط الملحمي مع الشعب في معركة المستقبل ، ويجب أن تقرأ دلالة كلماتنا هذه دائما والعين على مأساتنا الثانية في العراق .

فما هم المطلوب ؟

لتخرج القيادة السياسية من الغرف المغلقة والمظلمة ولتنزل إلى الشارع ، فحزب البعث هو الأقدر – من بين كل القوى المنهكة بالقمع- من خلال ميراثه السلطوي الاداري وامساكه بخيوط السلطة بتعدد مناحيها أن يقود ثورة بيضاء على كل عوامل الهزيمة وقابلية الاستعمار التي تنخر كياننا ، ويمكن لحزب البعث أن يدعو إلى مؤتمر قطري وأن لا يقتصر على البعثيين الذين تبقرط وترهل الكثير منهم ، ويدعو بملء الفم والجرأة والشجاعة ، حل الحزب ، والدعوة إلى تأسيس حزب جديد (قومي – ليبرالي – ديموقراطي علماني حديث) يتموضع على المستوى العالمي مع حركة (الاشتراكية الديموقراطية الدولية) لنكون فاعلين في الساحة العالمية من خلال انخراطنا في مؤسساتها السياسية وما أخذ يسمى اليوم بالمواطنة الكونية التي تتشكل في وجه العولمة ، لا أن نندب سوء حظنا بهيمنة النفوذ الصهيوني على الحركة من خلال حزب العمل الإسرائيلي .

فلنفعل ونمارس السياسة كما يمارسها حزب العمل ، ونزاحمه على كسب الساحة الدولية ، من خلال نفوذ " الاشتراكية الدولية " في قيادة أوروربا .

اجتمعنا بمسؤولي الشرق الأوسط في الحزب الشيوعي الفرنسي في أواخر السبعينيات ، وسألناهم ما هي اقتراحاتهم لتحسين فعالية دورنا السياسي والاعلامي على الساحة الفرنسية كعرب سوريين ؟ ، فقال رئيس القسم :

تابعوا النشاطات السياسية والاعلامية للسفارة الاسرائيلية ، وافعلوا مثلها فإنكم عندها بإمكانكم مزاحمة نفوذها ، وأهم ما في الأمر أن لا تخاطبوا الشعوب الغربية وكأنكم تخاطبون الشعوب

العربية ، امنحوا الأوروبي حرية أن يفكر بشكل مستقل ، حزنا وخرجنا ، هل نحن نملك استقلالا ذاتيا نحو اعلامنا ، حتى نمنحه للآخرين ؟!!

لقد عشنا في ظل القوانين الاستثنائية (قوانين الطوارئ والأحكام العرفية) فلا بد من الخروج من الحالة بطريقة استثنائية ، فالقوانين الاستثنائية حولت الشعب إلى رعايا سائمة ، ديدان ، ولهذا فإن حل مشكلة الأنظمة الشمولية الاستثنائية لا يتم إلا بشكل استثنائي ، بعد أن دمر الطريق الطبيعي للتطور وهذا ما حدث في العراق ، وعلى هذا فالمطلوب منا ارتفاع في مستوى ممارسة عملية التغيير إلى حد الاستثناء ، وإلا فالاستعصاء هو المصير ، والاستثناء عندها سيأتي من الخارج كحل أخير ، إذا عجزنا بقوانا الذاتية عن اجتراح المعجز فعلا ، وإلا فإننا سنعطي كل الحجج والبراهين على أننا بحاجة للوصاية الدولية ، ما دامت الأمة عاجزة عن "الولاية على نفسها" ،ومنصة الإنطلاق لكل ماتقدم على المستوى العملي والإجرائي ،هو اصدارمرسوم بالإفراج عن المعتقلين السياسيين على قاعدة إلغاء قوانين الطواريء والأحكام العرفية ، وإلا فلن يصدقنا أحد ، لا الشعب ولا الإشتراكية الدولية إذا رغبنا في الإنتظام في نسق حركيتها العالمية وفي نسق الحركية الكونية المناهضة للعولمة ، ولا الأمريكان لإتقاء شرهم الداهم والدائم .

- حلب – ٢١ / ٧ / ٢٠٠٣

نعـــم ، أنـــا حـــاقـــد !

تهمة الحقد، تهمة مستحدثة في الادب السياسي السوري، تستخدم في وصف المعارضة. ووفقاً لمعلوماتي لا وجود لـ"مفهوم" مماثل في الادب السياسي العالمي ماضياً وحاضراً. واذا أخذنا في الاعتبار وفرة المفردات (حتى لا نقول المفاهيم) المشابهة ذات الشحنة السيكولوجية - القيمية في الخطاب الايديولوجي البعثي، أمكننا القول إن تهمة الحقد ابتكار بعثي خالص واضافة اصيلة الى الادب السياسي العالمي الحديث.

إن فحوى فكرة الحقد تقوم على ما يأتي: "المعارضة" السورية تصدر في نقدها للنظام من حقدها الدفين عليه لأنها تعرضت "في فترة من الفترات لشيء من الاضطهاد". لا أحد بالطبع عبر عن الفكرة بهذا الوضوح، لان الوضوح له مترتبات مزعجة لا يرغب أحد في الخوض فيها. ذلك ان الحقد إن كان اتهاماً من وجهة نظر اولى، فهو كذلك اعتراف من وجهة نظر ثانية: اعتراف بضعف الطرف "الحاقد" اولاً، وبأنه تعرض لظلم ما من طرف "المحقود عليه" ثانياً.

الواقع ان كل الشروط المولدة للحقد والراعية لنموه موجودة وتتعزز في كل يوم. ومن وجهة النظر الصحية تقع المسؤولية في إزالة اسباب الحقد، بصورة حصرية، على عاتق الطرف القوي الذي هو نفسه "المحقود عليه". لكن ما يفعله الطرف المذكور هو توجيه تهمة الحقد كلما تعرض للنقد. فاذا طالبته بوقف العمل بحال الطوارئ والاحكام العرفية، أنت حاقد، واذا طالبت بمحاربة الفساد واهدار المال العام ونهبه، أنت حاقد؛ واذا طالبته بالافراج عن معتقلي الرأي وتمكين المنفيين لاسباب سياسية كرهاً او طوعاً من العودة الى بلادهم، أنت حاقد؛ اما اذا بلغت بك الوقاحة درجة طالبت فيها باحترام الدستور الذي فصله النظام بما يلائمه، فأنت لست حاقداً وحسب بل لعلهم يحاكمونك ويدينونك بتهمة "الاعتداء على الدستور"!

المفارقة اللافتة ان "المعارضة" المفترض انها حاقدة، هي التي تمد يدها الى النظام وتطرح عليه "مصالحة وطنية شاملة"، في حين ان النظام الذي هو الطرف الوحيد المؤهل لدعوة من هذا النوع، يتجاهل كل تلك الدعوات مع تجاهله لاصحابها، او ينعتهم بالحقد اذا امتعض فوق حد معين. وهذا مفهوم طبعاً: فمن جهة اولى ليس امام "المعارضة" الضعيفة المشتتة المهزومة والمفتقدة لكل الظروف الملائمة، ما تفعله سوى القيام بدعوات مماثلة. ومن الجهة الثانية لا شيء يضغط على النظام او يغريه بالانخراط في تلك المصالحة مع "معارضة" لا تتمتع بأي وزن. هذا التفاوت الصارخ في ميزان القوى هو ما يجعل النظام يصف ناقديه بالحقد:

فالمطلوب هو الاستسلام التام من دون شروط، والكف عن الحقد وعن اي نقد للاوضاع القائمة ناجم عنه. اما المصالحة فتفترض الندية بين اطرافها، وهي مفقودة تماماً.

علي عمران صحافي سوري يكتب من بيروت، ويدخل الصحافة من الباب الواسع: من باب الناطق بلسان النظام في جريدة "النهار" - متنفس "المعارضة" السورية - بعد ان ضاقت بمواهبه صحافتنا المحلية (لماذا كلما أراد النظام ان يقول كلاماً ينطوي على معنى، لجأ الى صحافة الخارج؟ ما بها صحافتنا الوطنية؟). نشر في "النهار" ٢٠٠٣/٨/١٤ مقالاً يرد فيه على اولئك الذين ناقشوا المقالة الشهيرة لبهجت سليمان المنشورة في "السفير". فاتهم الاستاذ غسان تويني بالانفعال والدكتور عبد الرزاق عيد بالحقد. وهكذا أطلت التهمة الشهيرة مرة اخرى برأسها، في توظيف جديد: فكيف يمكن التفكير بأية اصلاحات ديموقراطية بوجود معارضة مصابة بداء الحقد الذي لا شفاء منه الا بموت صاحبه؟

يقول عمران في المقال المذكور: "وهذه عادة لاديموقراطية رائجة في اوساط النخب السياسية السورية، وهي تجعل التمييز بين المعارضة السياسية والعداء السياسي غير ممكن (...) بهذه الروح الثأرية الجياشة يمضي عيد من اطلاقية صغرى الى اطلاقيات كبرى تترك انطباعات سلبية حول مدى اهلية النخب غير المتطهرة من دوغمائية الماضي في الانخراط بالعمل الديموقراطي. وهنا اذا كنت أنزه معظم المعارضين في سوريا عن هذه اللوثة، فإن الوقائع تثبت في كل مرة ان القادمين الى الديموقراطية من اصوليات عقائدية، دينية او إلحادية، غير قادرين (حتى الآن على الاقل) على التحرر من تجاربهم السجالية السابقة، والانتقال من نزعة الانتقاد وعصبياته الى ممارسة نقدية تؤلب حواراً حقيقياً يتكامل ليستوعب الجميع". يريد عمران ان يميز بين المعارضة والعداء السياسيين في بلد تحكمه حال الطوارئ والاحكام العرفية منذ اربعين عاماً، وتحتكر السلطة فيه جماعة سياسية خاصة تقوم بالتمييز بين المواطنين على اساس انتماءاتهم السياسية (وهذا مشرع في الدستور! اما معايير التمييز الاخرى فلن نذكرها تقية لأن حرية التعبير غير مصونة في البلد، الامر الذي يشكل سبباً اضافياً للعداء بدلاً من المعارضة) وتحمي الفساد الحكومي والنهب المنظم والمنهجي للمال العام ونقل الثروة الوطنية بصورة منتظمة ودؤوبة الى الخارج، تحميها من كل نقد بوساطة نشر الرعب بين المواطنين الذين هم مالكو تلك الثروات.

اقول لعمران - بما انه يكتب من موقع المسؤولية - أعطني شيئين وخذ معارضة سياسية بدلاً من العداء السياسي:

- اولاً: رفع حال الطوارئ والاحكام العرفية والغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية، بما يتضمن رد المظالم لاصحابها من افراج فوري عن كل معتقلي الرأي والضمير، واعادة الحقوق المدنية والسياسية لمن حرموا منها، واعادة الجنسية السورية لمواطنينا الاكراد الذين جردوا

منها وفقاً للاحصاء الاستثنائي السيئ الصيت، وتمكين المهجرين والمنفيين لاسباب سياسية من العودة الى بلادهم.

- ثانياً، الغاء احتكار السلطة من جانب فئة اجتماعية او سياسية، وذلك بتعديل الدستور بما يتيح تداولاً سلمياً للسلطة.

(أريد ان اوضح المقصود بعبارة الافراج الفوري. لماذا فوري وليس "تدرجياً"؟ لأن في ذلك مصلحة حقيقية للجلاد والضحية معاً: كل يوم اضافي يمر على المعتقل في سجنه، وعلى المنفي في منفاه، وعلى المحروم من حقوقه المدنية والسياسية في حرمانه، وعلى الكردي المحروم من الجنسية في بلده وبلد اجداده، يعني جرعة اضافية من العداء والحقد المشروعين اخلاقياً وسياسياً، فيما تتناقص في المقابل فرص الخروج من المأزق الذي حشرت بلادنا فيه الفئة الحاكمة، بأقل الخسائر الممكنة).

يذكرنا كلام عمران المقتبس أعلاه بما كتبته الصحف السورية يوم صدور الحكم على السيد رياض الترك "الذي حاول بيأس عرقلة الانفتاح الديموقراطي في سوريا" وفقاً لرواية تلك الصحف! كان ذلك في حزيران ٢٠٠٢. والآن بعد عام ونيف على ذلك يوجه عمران الى قسم من "المعارضة" السورية اتهاماً مشابهاً من حيث الجوهر. فهي عدائية وحاقدة ومشكوك في اهليتها في الانخراط بالعمل الديموقراطي. بسيطة! لتزج السلطة بكل اولئك الدوغمائيين الذين يعرقلون الانفتاح الديموقراطي في السجن. وتتفرغ طليقة اليدين لاجراء كل الاصلاحات المذكورة وغيرها كثير، وذلك في شكل تدرجي وسلس. في هذا الوقت تعكف "المعارضة النزيهة" كما يصنفها لنا عمران من مقر اقامته في بيروت، على الاشادة بالانجازات الباهرة التي أتيح للسلطة ان تقوم بها على صعيد الاصلاحات المذكورة وغيرها كثير، بعد ان تحررت من "المعارضة العدائية الحاقدة" ومحاولاتها اليائسة لعرقلة تلك الاصلاحات. في حين تتفرغ جماعات نهب المال العام لنقل ثروة البلاد الى المصارف السويسرية، كل ذلك في جو من الوئام الوطني الفريد والوحدة الوطنية الصوفية التي تتحطم على صخرتها مؤامرات الاعداء في الداخل والخارج.

ولكن حتى تستقيم الامور سوف نطرح السؤال التالي على عمران: في ايلول ٢٠٠١ تم اعتقال عشرة مثقفين من بينهم السيد رياض الترك، ثم أدينوا بتهم متنوعة وحكم عليهم بمدد راوحت بين ثلاث سنوات وعشر سنين. فاذا جاز لنا ان نستنتج أنهم كانوا حتى تاريخ اعتقالهم، المعرقلين وحدهم للاصلاحات المذكورة اعلاه وغيرها كثير، حق لنا سؤال عمران عن اسباب فشل هذه الاصلاحات وغيرها كثير؟ فاذا كان جوابه هو بروز معرقلين جدد، حق لنا سؤاله عن تقصير السلطة في اعتقالهم حتى تعود الطريق ممهدة نحو الاصلاحات المنشودة. وكذلك علينا ان نتساءل عن مدى جدية سلطة في سياساتها الاصلاحية عندما تطلق سراح أحد أخطر

مناوئي الاصلاحات السياسية والاقتصادية والادارية وغيرها كثير كثير، حتى قبل ان يكمل تنفيذ حكمه الصادر عن محكمة أمن الدولة العليا التي لا تخضع قراراتها للاستئناف او الطعن.

اما في ما يخص "القادمين الى الديموقراطية من اصوليات عقائدية، دينية او إلحادية، الذين تثبت الوقائع في كل مرة أنهم غير قادرين (حتى الآن على الاقل) على التحرر من تجاربهم السجالية السابقة، والانتقال من نزعة الانتقاد وعصبياته، الى ممارسة نقدية تؤلب حواراً حقيقياً يتكامل ليستوعب الجميع"، إنه نص غني "صيد ثمين" بكل معنى الكلمة. لست من هواة التصيد، لكن غياب الشفافية في الخطاب السلطوي السوري، ونزعة الهروب من القضايا الجوهرية، تجعلنا مرغمين على تصيد فقرات من هذا النوع: "العدائيون والحاقدون" تحددوا اذن واتخذوا ملمحين اثنين: الاصوليات العقائدية الدينية، وتلك الالحادية. هذا يعني بتحديد اكثر: الاسلاميون والشيوعيون. هؤلاء الناس تعرضوا للاضطهاد السياسي الذي راوح بين الاعتقال العرفي المفتوح لسنوات طويلة توجت في بعض الحالات بمحاكمات صورية وصلت احكامها الى ٢٢ عاماً في إحداها، والاعدام امام محاكم ميدانية. وجريمتهم هي "تجاربهم السجالية السابقة" وفقاً لنص عمران الذي أرجح انه يعرف الكثير. المطلوب منهم - وفقاً للنص نفسه - التحرر من تجاربهم السجالية السابقة، والانتقال من نزعة الانتقاد وعصبيات الانتقاد (هذه جديدة وأيم الحق!) الى ممارسة نقدية تؤلب حواراً حقيقياً يتكامل ليستوعب الجميع.

نعم، لقد قرأتم بشكل صحيح. فالسلطة التي تحررت تماماً من اصولياتها (لا اعرف إن كانت دينية أم إلحادية فالبعث يستوعب كل شيء من الاسلام الى الماركسية، ومن القومية الى الحداثة، من الاصالة الى الديموقراطية، ومن العلمانية الى القطاع الخاص والعام والمشترك وغيره كثير كثير) وتحررت من تجاربها "السجالية السابقة"، هذه السلطة اذن تدعو المعارضة الى الكف عن النزعة الانتقادية "التي تعرقل الاصلاح" واستبدالها" بممارسة نقدية تؤلب".

هذه ايضاً جديدة لم أفهمها، أعني هذا التمييز المعرفي بين النزعة الانتقادية والممارسة النقدية. لكن المهم هو مفهوم التكامل: على المعارضة "النزيهة" ان تتكامل في ممارستها النقدية مع السلطة في تناغم يثير الحسد ويفتح الآفاق الرحبة امام عمليات الاصلاح القائمة على قدم وساق منذ ثلاث سنوات، والتي ستتواصل بغير توقف سنوات وسنوات، بصورة متدرجة ولانهائية، وباسلوب من السلاسة، الى درجة لن يشعر معها المواطن بأن تغييراً طرأ على حياته. ذلك ان مواطننا لا يحب التغييرات المفاجئة التي تهدد استقراره الداخلي. لكننا سنسأل عمران سؤالاً اضافياً: ثمة معارضة نزيهة تمارس نقداً متكاملاً منذ اكثر من ثلاثين عاماً، وأعني بها احزاب الجبهة الوطنية التقدمية. فهل انتهى دورها التاريخي وآن أوان استبدالها بقوى جديدة؟

سأكتفي بهذا القدر من الروح السجالية، وأعود مرة أخيرة الى فكرة الحقد. في كل مرة تتهم اقلام السلطة فيها "المعارضة" بالحقد تنبري الاخيرة المسكينة بالدفاع عن نفسها وتنفي التهمة وتدعو الى "طي صفحة الماضي". اريد من ناحيتي ان أتبرأ من هذا النفاق السياسي الذي لا طائل منه إن لم يكن ضاراً، واقول عن اقتناع اخلاقي وسياسي كاملين، بأنني حاقد وبإفراط، ليس فقط بسبب زهرة شبابي التي سُرقت من دون اي مبرر أخلاقي او قانوني بل وحتى سياسي (الامر الذي لن اسامحهم فيه ما حييت الى ان يحاسبوا وينالوا عقابهم العادل)، بل ايضاً لأنهم مصرون على المضي على النهج نفسه رغم كل النداءات العاقلة التي حاولت إنقاذهم من أنفسهم وانتشالهم من مأزقهم الذي حشروا أنفسهم فيه ويريدون جر البلاد معهم الى الهاوية، وراء التذاكي "الجيو - استراتيجي"، فالرغبة العارمة في الاحتفاظ بالسلطة بأي ثمن، والتي طالما كانت ولا تزال قضيتهم الوحيدة، تجعلهم اليوم، وقد ضاقت بهم سبل المناورة والتكتكة واللعب على الحبال والتشاطر والتذاكي المثير للرثاء ينساقون وراء أوهام اليائسين.

حقدي بهذا المعنى، يتجاوز دلالته الشخصية - من غير ان يلغيها - نحو حقد عام يتنامى كل يوم بتناسب طردي مع استهتار السلطة بالشعب وتطلعاته، وسلوكها سلوك جسم غريب يتسلط على رقاب العباد وينهب ثرواته بلا حسيب او رقيب.

- بكر صدقي - دمشق
- النهار – ٢٩ / ٨/ ٢٠٠٣

الفهرس :

مقدمة

- بمثابة تمهيد : المجتمع المدني في سوريا :
من جمعية أصدقاء إلى لجان إحياء - افتتاحية الآداب – كانون ٢ / شباط ٢٠٠١ .

القسم الأول :

الفصل الأول

- ويسألونك عن المجتمع المدني– ٨ -٢٠٠٠
- البعث حزب سلطة هامشي هل يستطيع التحول إلى حزب مجتمع – النهار - ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٠.
- لجان (إحياء المجتمع المدني) وخطاب الارهاب - النهار - ٢٠٠١/٢/٢٤ .
- ثقافة الخوف –النهار ٣١ / ٣ / ٢٠٠١ .
- الحوارعلى طريقتنا السورية (المثقف العضروط وصناعة الارهاب) - النهار – ٢٠ /٢٠٠١/٤ .
- مدخل لقراءة التعددية في سوريا – مشاركة في كتاب حقوق الانسان والديموقراطية في سوريا – باريس ٢٠٠١ .
- كفى الماضي أن يكون ناطقا باسم المستقبل (حوار مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام) – الحياة – منتصف ٢٠٠١/٨

ملحق القسم الأول : وثائق ، متابعات

- بيان الـ ٩٩ – ملحق النهار –٢٠- أيلول – ٢٠٠٠ .
- الوثيقة الأساسية للجان إحياء المجتمع المدني أو ما سمي ببيان الألف ٩ - ١ - ٢٠٠١ (٤ص) .
- ثقافة الخوف خطاب الحوار أم لغة القرار ؟ – د.فايز عز الدين – الثورة – ٢٠٠١/٣/٢٤.
- متابعات جريدة الحياة لوقائع محاضرة ثقافة الخوف عبر مراسلها ابراهيم حميدي
- حوار عن ثقافة الخوف في منتدى الأتاسي ... كسر جدار الخوف لدى السوريين .. المنتديات تنمو كالفطر مؤقتا –الحياة - ٢٠٠١/٧/٨ .
- حوارعن ثقافة الخوف .. نقاش في معنى الحرية – الحياة – ٢٠٠١/٧/٩ .
- حوار عن ثقافة الخوف .. مداخلة عبد الحليم خدام : لن نسمح بجزأرة سوريا والعودة إلى عهد الانقلابات– الحياة ١٠ / ٧ /٢٠٠١.

- ثقافة الخوف – تعليق افتتاحية مجلة أخبار الأدب المصرية

الفصل الثاني :

- الأخوان المسلمون في سوريا وميثاق الشرف الوطني و" إيجابياته"– النهار- ٢٠٠١/٣/٢٤
- ميثاق (الأخوان المسلمين) بين المصدر الأمني والبرنامج البعثي– النهار – ٢٠٠١/٨/٣
- تعقيب محمد الحسناوي : الأخوان السوريون يعدون المشروع الحضاري لسوريا المستقبل – النهار – ٢٠٠١/٩/٥ .

القسم الثاني :

الفصل الأول :

- عجز الافهام عن إدراك ما يجري من وقائع في بر الشام– ايلول ٢٠٠١
- البحث في أسباب الارهاب أم الاعتزاز به– النهار ٢/٧ /٢٠٠٢ .
- ردا على عبد الرزاق عيد (بين الذاكرة وطمس الأثر) - صبحي حديدي – النهار ١٥/ ٢ / ٢٠٠٢
- عثار المسار في مسالك أهل اليسار (هل ثمة متغيرات في سوريا ؟) – ٤/ ٢٠٠٢ .

الفصل الثاني :

- هل انتهى ربيع دمشق – ملحق النهار – ٢٠٠٢/٧/٥ .
- وداعا عارف دليلة أو إلى اللقاء بعد صدور الحكم بـ"إعدامك" –النهار– ٢٠٠٢/٨/٧.
- رد منذر موصلي : أدعو لإحالة هذا الكاتب على القضاء السوري– النهار – ٢٠٠٢/٨/٢٣ .
- أكرم البني : كي لا يقال : وداعا عبد الرزاق عيد– النهار- ٢٠٠٢/٨/٢٨ .
- رد ياسين حاج صالح : ناطق التحريم –النهار - ٢٠٠٢/٨/٢٨ .
- جاد الكريم الجباعي : الوطنية في البازار– أخبار الشرق – ٢٠٠٢/٨/٣٠ .
- مالك مسلماني : ظاهرة المثقف الالماس- ٢٠٠٢/٨ .

- محمد نجاتي طيارة : تابع مسلسل الموصلي والإرهاب
- وابرلماناه – النهار – ٢٠٠٢/٨/٣١ .
- حزب سري اسمه جماعة المجتمع المدني – مهند دمشقي – المحرر – ٢٥-٢٠٠٢/١٠/٣١ .

ملحق القسم الثاني : وثائق - متابعات

- بلاغ – لجان إحياء المجتمع المدني – ٢٠٠٢/٩/٥
- نائب سوري يدعو إلى إحالة كاتب معارض على القضاء – ابراهيم حميدي- الحياة – ٢٠٠٢/٨/٢٤ .
- كيف يدافع عن الدستور بموجب قانون .. ألغاه الدستور – بلند حسن – الحياة – ٢٠٠٢/٨
- مثقفون يدعون السلطات السورية إلى رفع الحصانة عن النائب الموصلي – الحياة – ٢٠٠٢/٩ .
- بيان استنكاري يدعو إلى رفع الحصانة عن النائب موصللي .
- التحذير من مزاج سياسي ثاري .. دعوة إلى الخيانة الوطنية – منذر موصلي – الحياة – ٩/ ٢٠٠٢
- ميثاق وطني أم ميثاق أخواني - مهند دمشقي – المحرر ١٨-٢٠٠٢/١٠/٢٤
- حملة على النائب منذر الموصلي.. أم على صمود سوريا وصلابتها ؟ - المهندس ساهر قبلان – المحرر١٥-٢٠٠٢/١١/٢١
- صلاح بدر الدين : بند جديد إلى ... السلطة المختصة .

الفصل الثالث :

- تمزق العقل وفلول الإرادة – النهار – ١٥-٢٠٠٣/٥/١٦ .
- الموت الهامشي الهزيل لحزب البعث – النهار – ٢٠٠٣/٦/١٤ .
- علي عمران : الدكتور بهجت سليمان كتب الممكن فقرأوه نوايا – المحرر – ١١-٢٠٠٣/٧/١٧ .
- هل البعث السوري هو العقبة الأساسية أمام الإصلاح ؟! ٢٠٠٣/٧/٢١ .
- بكر صدقي : نعم انا حاقد

- صدر للمؤلف :

١- عالم حنا مينة الروائي – مشترك – دار الآداب – بيروت عام ١٩٧٩ .
٢- دراسات نقدية في الرواية والقصة العربية – وزارة الثقافة – دمشق عام ١٩٨٠ .
٣- حوار في علاقات الثقافة والسياسة – مشترك – دائرة الثقافة والإعلام – عام ١٩٨٤ .
٤- الثقافي ، الجمالي ، الايديولوجي – دار الحوار – اللاذقية عام ١٩٨٨ .
٥- في سوسيولوجيا النص الروائي – دار الأهالي – دمشق عام ١٩٨٨ .
٦- عالم قصص زكريا تامر – دار الفارابي – بيروت عام ١٩٩٠ .
٧- مدخل إلى فكر رئيف خوري – مؤسسة عيبال – قبرص عام ١٩٩٠ .
٨- نحن والبيروستريكا – دار الحوار – اللاذقية عام ١٩٩١ .
٩- الرواية والتاريخ – مشترك – دار الحوار – اللاذقية عام ١٩٩٢ .
١٠- الثقافة الوطنية / الحداثة – مشكلة الهوية – دار الصداقة – حلب عام ١٩٩٥ .
١١- طه حسين العقل والدين – بحث في مشكلة المنهج – مركز الانماء الحضاري حلب ١٩٩٥ .
١٢- ياسين الحافظ (نقد حداثة التأخر) دار الصداقة – حلب ١٩٩٦ .
١٣- أزمة التنوير (شرعنة الفوات الحضاري) – ط١- دار الأهالي – دمشق ١٩٩٧ .ط٢: مركز الانماء الحضاري - ٢٠٠٥
١٤- الديموقراطية بين العلمانية والإسلام – مشترك – سلسلة حوارات لقرن جديد – دار الفكر- دمشق ١٩٩٩ .
١٥- إنجاز بحث حول النظام الأبوي وعلاقته بحقوق الإنسان لينشر كفصل في كتاب سيصدر بالإنكليزية من قبل ملتقى الثقافات (الغرب والشرق) في كمبردج – الولايات المتحدة الأمريكية – بإدارة د. سلمى الخضراء الجيوسي – عام ١٩٩٨ .
١٦- أبو حيان التوحيدي (فصل الدين عن الدولة / فصل الدين عن الفلسفة) – الأهالي - دمشق عام ٢٠٠١ .
١٧- قراءة سوسيودلالية في " مدن الملح " – الأهالي – دمشق ٢٠٠٢ .
١٩ - ذهنية التحريم أم ثقافة الفتنة (حوارات في التعدد والتغاير والاختلاف) دار الحوار– اللاذقية- ٢٠٠١
٢٠ - الأدبية السردية (الرواية السورية بين وهم التحقق وحقيقة التكون) - دار الحوار – اللاذقية –٢٠٠٢
٢١ - نقد العقل الفقهي (سدنة هياكل الوهم / البوطي نموذجا) - دار الطليعة– بيروت ٢٠٠٣
٢٢ - يسألونك عن المجتمع المدني (ربيع دمشق الموؤد) دار التنوير (بيروت) – دار الانماء الحضاري (القاهرة) ٢٠٠٣

٢٣- سدنة هياكل الوهم / نقد العقل الفقهي : يوسف القرضاوي بين التسامح والإرهاب – رابطة العقلانيين العرب – دارالطليعة –بيروت – ٢٠٠٥

٢٤- محمد عبده : إمام الدستور – مركز البحوث الاستراتيجية- بيروت- ٢٠٠٦

تحت الطبع:

٢٥- الرواية كممارسة نهضوية

٢٦- الرواية كفعالية تنويرية